الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان



كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية .

قسم التاريخ .

الآفات الاجتماعية في الدولة الزيانية من خلال كتب فقه النوازل

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط .

إعداد الطالبة :

رئيفة كروم .

إشراف الأستاذ :

د.محمد بوشقيف .

لجنة المناقشة:

1 - د.عمر سي عبد القادر.............. رئيسا.

2 - د. محمد بوشقيف..................... مشرفا و مقررا.

3 - د. رشيد يماني ....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية : 1440-1441هـ /2019-2020م.


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أعز ما أملك في هذه الحياة أبي و أمي الغاليين....

إلى إخوتي : إيناس – طه نصر الدين – كوثر أنفال ....

إلى جدي و جدتي الغاليين كروم عبد القادر و بوسرحان خضرة ...

إلى روح جدي الطاهرة بوسرحان ميلود ...

شكر و عرفان :

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقني في إنهاء هذا العمل و بارك لي فيه .

شكرا لمن قيل في حقه كاد المعلم أن يكون رسولا الأستاذ بوشقيف محمد على دعمه لنا طوال السنوات الجامعية .

أشكر والدي الكريمين على دعمهم لي طوال فترة مشواري الدراسي ، و كذا أختي إيناس التي ساعدتني في طباعة هذه المذكرة.

الشكر الكثير لصديق والدي والي ولاية قسنطينة السيد أحمد عبد الحفيظ الساسي على كل مساعداته لنا.

أشكر كل من ساعدني من أساتذة سواء في الجامعات الجزائرية أو من باقي الدول و بالأخص الأستاذ عبد الرحمن بن عبد القادر البلبالي من جامعة أدرار و الأستاذ عبد الواحد الدليمي من جامعة الأنبار العراق .

كما أشكر كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة

شكرا لكم جميعا.

مقدمة

اعتبرت كتب النوازل أحد أهم مصادر العصر الوسيط التي أرخت لتاريخ الشعوب الإسلامية عامة و المغاربية خاصة ، إذ يطلق عليها بعض المؤرخين " نبض المجتمعات " و ذلك لما تكتسبه من أهمية في دراسة جميع المجالات الحياتية للدول خاصة المواضيع المهمشة في التاريخ المغاربي ، فإذا كانت الكتب الإخبارية سلطت الضوء على تاريخ السلاطين و أصبحت تعرف بالكتابات السلطانية لما تحتويه من تمجيد و ذكر لمحاسن السلاطين و كل ما يتعلق بالجوانب السياسية للدول ، فإن الكتب النوازلية حملت على عاتقها ذكر الجوانب المغيبة في المجتمعات ، إذ هي تعطينا صورة واضحة عن الفترات المدروسة و في جميع جوانبها و مختلف التغيرات الطارئة لدى الشعوب ، و من خلالها يتمكن المؤرخ من أخذ إشارات واقعية لا يجدها في المصادر الأخرى.

و من بين هذه المواضيع المهمشة في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط هو موضوع الآفات الاجتماعية ، و الذي هو موضوع دراستنا بحيث تختص دراستنا في الآفات الاجتماعية في الدولة الزيانية و التي شملت على أغلب مناطق المغرب الأوسط انطلاقا من الكتب النوازلية أما عن فترة دراستنا فهي طيلة فترة قيام الدولة الزيانية أي من 633هـ/1235م إلى غاية 961هـ/ 1554م.

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع للعديد من الأسباب منها الأسباب الذاتية و المتمثلة في :

- حب البحث و الخوض في مجال الدراسات الاجتماعية.
- الرغبة في التعرف على الجوانب المظلمة من تاريخ الدولة الزيانية .

أما الأسباب الموضوعية التي استندنا بها للبحث في هذا الموضوع تتمثل في :

- تسليط الضوء على أحد أهم الجوانب المغيبة في تاريخ الدولة الزيانية و البحث فيه.
- السعي إلى إثراء الجانب الاجتماعي من تاريخ الدولة الزيانية و الخروج من المواضيع المألوفة عنها كتاريخها السياسي و جانبها العلمي و التي لقيت نصيبا وافرا في الكتب المصدرية على عكس الدراسات الاجتماعية .

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في مجال الدراسات التاريخية إذ هو موضوع جديد يسلط الضوء على كل ما يتعلق بالآفات الاجتماعية في الدولة الزيانية ، في ظل

شح المواد المصدرية عن مثل هذه المواضيع الاجتماعية ، و تبيين الجانب السلبي من هذه الدولة على عكس الدراسات المألوفة التي ركزت على الجانب المشرق من حياة الدولة الزيانية.

أما إشكالية بحثنا ، فتمحورت حول محاولة معرفة مختلف الآفات الاجتماعية التي راجت في المغرب الأوسط على عهد بني زيان ما بين (633-961هـ/1235-1554م) من خلال الكتب النوازلية و التي تندرج من ضمنها عدة تساؤلات :

- ما المقصود من كتب فقه النوازل ؟
- فيما تتمثل مختلف العوامل و المسببات التي أدت إلى انتشار الآفات الاجتماعية في دولة بني زيان ؟
- فيما تتجلى أنواع الآفات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع الزياني استنادا إلى كتب فقه النوازل ؟
- هل كانت لهذه الآفات الاجتماعية آثار ؟ و إن وجدت، فيما تمثلت ؟
- ما هي السبل التي سلكتها السلطة في محاربة هذه الآفات ؟
- فيما تمثل دور الفقهاء و صوفية الدولة في الحد من انتشار هذه الآفات الاجتماعية؟

معتمدة في ذلك على المنهج التاريخي القائم على السرد و التحليل و المقارنة، أما السردي استخدمته في سرد مختلف الأحداث التاريخية خصوصا فيما يتعلق بالعوامل السياسية و كذا ذكر مختلف الآفات التي ظهرت بالدولة ،أما التحليل استعملته في تحليل النازلة و معرفة زمانها و مكانها ، و بخصوص المقارنة تمثلت في مقارنة مختلف أنظمة المؤسسات العقابية الزيانية و إسقاطها على أنظمة المؤسسات العقابية لدولة بني مرين نظرا لعدم وجود مصادر تبين كيفية عملها و دورها في إصلاح المجتمع.

و للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على خطة بحث كالآتي ذكرها :

مقدمة جاء فيها توطئة للموضوع مع تعريف له و كذا أسباب اختيار الموضوع و أهمية الموضوع في الجانب الأكاديمي ، كما تطرقت فيه إلى إشكالية عامة حول الموضوع مرفقة بتساؤلات ثم المنهج المتبع و دراسة للمصادر المعتمدة و في الأخير الصعوبات التي واجهتني في البحث.

مدخل عام تطرقت فيه إلى أصل الزيانيين و مواطن تواجدهم و كيفية قيام دولتهم و حدودها السياسية ، ثم إلى مفهوم لفقه النوازل من الناحتين اللغوية و الاصطلاحية و كذا التسميات التي تطلق عليه بالإضافة إلى نماذج من كتب فقه النوازل في العصر الزياني و مؤلفيهم و المتمثلة في :

- الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا المغيلي المازوني.
- المعيار المعرب و الجامع المغرب عن علماء افريقية و الأندلس و المغرب لأبي العباس الونشريسي.
- تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر للعقباني.

في الفصل الأول تطرقت إلى مختلف العوامل التي أدت إلى ظهور الآفات الاجتماعية و انتشارها في ربوع الدولة الزيانية ، و أولها العامل الطبيعي و الذي بدوره يؤثر على جميع مناحي الحياة و يساهم في ظهور عوامل عديدة و في مجالات مختلفة، من بين العوامل الطبيعية نجد المناخ الذي له دور هام إما في بناء الحضارة أو إسقاطها و كذا الجوائح الطبيعية التي أطلق عليها البعض بالآفات السماوية و المتمثلة في الأعاصير و السيول و القحط و غيرها من الجوائح ، بالإضافة إلى العامل السياسي و الذي يساهم هو كذلك بظهور العديد من العوامل الطبيعية كالمجاعات و الجفاف و ذلك من خلال الحصار الطويل على المدن ،و قد تعددت العوامل السياسية من بينها الصراعات الخارجية و المتمثلة في الحروب مع الدول المجاورة أو غيرها و كذا فساد الأسرة الحاكمة و هو ما يعرف بالصراعات الداخلية على كرسي الحكم و غيرها ، كما يوجد العوامل الاقتصادية و هي تنتج عن العاملين السابقين معا بحيث تساهم الحروب في إحداث مجاعات و قحوط بالبلاد مما يؤدي إلى ظهور العامل الاقتصادي و المتمثل في كثرة الضرائب و غلاء الأسعار بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى كوجود أسواق النخاسة و غيرها من المسببات الاقتصادية ، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى كالفقر و الجهل و انحراف التصوف كما عرفت الفترة المدروسة كثرة الترف و البذخ الذي ساهم في تفاقم من حدة ظهور الآفات الاجتماعية .

أما الفصل الثاني فتطرقت فيه إلى مختلف أنواع الآفات الاجتماعية التي راجت في الدولة الزيانية ، بحيث نجد آفة الخمر و الغناء و العلاقات غير الشرعية من الآفات الأكثر انتشارا في المجتمع و هي منتشرة لدى العامة و الخاصة من المجتمع بالإضافة إلى مساهمة أهل الذمة في رواج هذه الآفات ، و في الأسواق انتشرت العديد من الآفات

الاجتماعية التي خصص لها العقباني جزءا كبيرا من كتابه تحفة الناظر و أطلق عليها مصطلح المناكر في بعض الأحيان و بعضها الآخر منكرات الذي يشير إلى التصرفات السلبية للعامة في الأسواق سواء كانت آفة الغش و التي بدورها اشتملت على عدة مجالات الغش في الموازين و المكاييل و الغش في الأطعمة و الأشربة و غيرها و كذا آفة الربا و الاحتكار و غيرها من مناكر السوق ، كما نجد الجنايات هذه الآفة التي تعددت أوجهها و راجت بشكل كبير في بلاد المغرب عامة و ليس فقط الدولة الزيانية إذ نجد نوازل الفترة خصصت لها أبوابا من كتبها و من بينها آفة الحرابة و ما يتعلق بها من غصب و تعدي و لصوصية ، و في آخر هذه الآفات تطرقت إلى المستجدات الاجتماعية المتمثلة في البدع و التسول و سفور النساء أي أنه شامل لكل أمور جديدة أو بما تسمى إفرازات ذهنية للمجتمعات بالإضافة إلى السلوكيات الغيبية و تتمثل في السحر و الشعوذة و غيرها من الممارسات .

أما في الفصل الثالث و الأخير تطرقت فيه إلى الآثار و الانعكاسات التي نتجت عن انتشار هذه الآفات في الأوساط الشعبية و عواقبها على مختلف المجالات ،فقد كانت لهذه الآفات آثار على الجانب الاقتصادي حيث تسببت في ظهور عدة بيوع فاسدة التي أثارت جدلا واسعا بين الفقهاء ، بالإضافة إلى اثأر على المستوى الثقافي و العلمي للدولة إذ أنها تسببت في هجرة و فرار الكثير من العلماء و أبرزهم أبي العباس الونشريسي ، وعالجت في هذا الفصل كذلك سبل محاربة الآفات الاجتماعية و الذي تمثل في مختلف الأدوار التي أداها كل من السلاطين و النخب العالمة و كذا المجتمع العام في دعم مؤسسة الأوقاف التي بدورها أدت أدوارا كبيرة خاصة في الاعتناء بالمؤسسات التعليمية و الدينية و بفئة الطلبة و العلماء المدرسين ، كما قام العديد من الفقهاء و العلماء بوضع العديد من القوانين العقابية و المشاريع الإصلاحية من أجل القضاء على الآفات الاجتماعية من جذورها .

و في آخر البحث كانت الخاتمة التي هي عبارة عن عدة استنتاجات على كل عناصر الموضوع بالإضافة إلى آمال مستقبلية من أجل إثراء الجوانب الاجتماعية في الدراسات التاريخية و كذا الاهتمام أكثر بعلم فقع النوازل و كتبه التي تعتبر كشهادات حية عن الفترة الوسيطة.

و كغيره من الموضوعات فرضت طبيعة البحث الاعتماد على عدة مصادر أهمها و التي هي أساس موضوعنا الكتب النوازلية بالإضافة إلى كتب التاريخ العام و كذا

كتب الجغرافيا و الرحلات بالإضافة إلى الدراسات الحديثة القريبة من موضوع البحث، و من بين هذه المصادر نذكر :

1/ كتب فقه النوازل و الحسبة :

1-1- تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر لأبي عبد الله العقباني (ت 871هـ/1476م) :

من أهم الكتب التي أفادتني في موضوع المذكرة ، خاصة تطرق العقباني إلى مختلف مناكر عصره أي القرن التاسع الهجري فهو يعطينا صورة واضحة و واقعية لملامح الفترة المدروسة ، ناهيك عن حديثه عن مختلف الآفات الاجتماعية في جميع المجالات سواء من رشوة أو ربا أو خمر كما يعطينا حلولا من أجل الحد من انتشار الظاهرة وكأنه عبارة عن نظام للعقوبات و في محتواه العديد من أساليب الإصلاح انطلاقا من الكتاب و السنة ، كما أنه عند وصفه للآفة غالبا ما يشير إلى مكان وقوعها و في الأغلب تواجدت بحاضرة تلمسان، كذلك اهتم أكثر بدراسة المناكر في الحواضر دون التطرق للظواهر في البوادي و الأرياف .

1-2- الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا المازوني (ت 833هـ/1478م):

هذا الكتاب من أهم الكتب النوازلية المؤرخة للفترة الزيانية ، أمدنا هذا الكتاب بمختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و أعطانا صورا عديدة للآفات و مختلف أوجهها و في كثير من الأحيان يرشدنا إلى أماكن تواجدها ، كما أفادنا في معرفة مختلف العوامل المؤدية للانحرافات و كذا أثار هذه الآفات على المجتمع كما أبرز لنا عدة صور في مجال محاربة الآفات الاجتماعية خاصة من طرف العامة من المجتمع ، كما أمدنا بصورة واضحة عن انحرافات أهل الريف و البادية بشكل كبير إذ يعتبر مرآة عاكسة لما كان يقع في البادية في حين نجد ذكر إشارات طفيفة حول الحواضر، يكفينا أنه من أهم المصادر التي اعتمد عليها الونشريسي في معياره.

1-3- المعيار المعرب و الجامع المغرب لفتاوى علماء افريقية و الأندلس و المغرب لمؤلفه أبي العباس يحيى الونشريسي (ت 914هـ/1508) :

هذا الكتاب الضخم الذي يحتوي على العديد من الأبواب ، و في محتوى كل منها نجد إشارات واضحة عن آفات العصر ، بحيث أمدنا في معرفة عوامل إنتشار الآفات

خاصة الاقتصادية منها كالضرائب و الجبايات ، بالإضافة إلى أن كل آفة نجد لها نوازل عديدة و تختلف أوجهها من موقع إلى أخر أو من شخص لأخر ، و كذا كان جامعا لمختلف آفات الريف و المدن على حد سواء نظرا لجمعه مختلف فتاوى سابقيه سواء بما يتعلق بمشاكل و معاناة أهل البوادي أو الحواضر ، فمن خلاله استطعنا معرفة ما كان يحصل في حواضر و أرياف الدولة الزيانية ، و كثيرا ما كانت تطرح النازلة بشكل عام فيمكن إسقاطها على أي فترة من الفترات المدروسة ، كما صحح الكثير من مواقع حدوث الآفات إذ وجدت في بعض الفتاوى الظاهرة كذا وقعت في فاس فيشير إلى وقوعها في تلمسان دون فاس.

2/ كتب التاريخ العام :

2-1- بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد لمؤلفه يحيى ابن خلدون (ت 780هـ/ 1378م) :

تحدث في مؤلفه عن قيام الدولة الزيانية إلى غاية فترة حكم أبي حمو موسى الثاني أي عصر الكاتب ، كتب بطلب من السلطان من أجل تمجيد أجداده أي سلاطين بني زيان ، أفادنا كثيرا في معرفة مظاهر عيش السلطان التي كانت دليلا على مظاهر البذخ و الترف في القصور الزيانية ، من سلبياته الحديث الطويل عن الانتصارات التي حققتها الدولة في حين الهزائم يمر عليها مرورا سريعا ، اعتمدنا هذا الكتاب في رصد مختلف العوامل الطبيعية المسببة للآفات الاجتماعية كالمجاعات مثلا و في كيفية مواجهة السلطات لهذه العوامل الطبيعية ، و كذا كل ما يتعلق بفساد الأسرة الحاكمة إذ يعطينا تفصيلا دقيقا حول الصراعات التي كانت في العصر الزياني.

2-2- العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر لمؤلفه عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808هـ/1405م) :

يعتبر من أهم المصادر التاريخية التي اعتمدتها في البحث ، بحيث أمدني من أول البحث في التعرف على أصل دولة بني زيان و أشار إلى بعض الفئات المكونة للمجتمع الزياني، كما رصد مختلف العوامل الطبيعية التي كانت سببا في ظهور الآفات كالقحط و المجاعات ، كما أفادنا في الحديث عن مختلف الأحداث السياسية التي وقعت مع الدول المجاروة الحفصيين و المرينيين ، أما الحياة الاقتصادية أفادنا كثيرا في معرفة

أحوال السوق من أسعار للسلع و المواد و كذا أنواع السلع المتواجدة خاصة أوقات الأزمات .

2-3- تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من كتاب نظم الدر و العقيان في بيان شرف بني زيان لمؤلفه محمد بن عبد الله التنسي (ت 899هـ/1493م) :

من أهم الكتب المؤرخة للفترة الزيانية ، حيث تطرق المؤلف من قيام الدولة إلى غاية عصره أي فترة حكم السلطان المتوكل على الله ، أفادنا كثيرا في الحديث عن الحياة السياسية للدولة و كثيرا ما كان ينقل عن يحيى ابن خلدون نقلا حرفيا لكنه يعتبر أهم كتاب مصدري خاصة بعد مقتل يحيى ابن خلدون ، رصد مختلف مظاهر الأبهة و البذخ في عصر بني زيان و جل الاحتفالات التي كانت تقام في الدولة و أهمها الاحتفال بالمولد النبوي الذي أثار جدلا لدى فقهاء العصر .

3/ الكتب المناقبية و التراجم :

3-1- المناقب المرزوقية لابن مرزوق الخطيب (ت 781هـ/1379م) :

يعتبر من أهم المصادر المؤرخة لأسرة المرازقة ، حيث ذكر فيه ابن مرزوق الخطيب أجداده و ذكر ميزاتهم و حسناتهم ، أفادنا كثيرا في معرفة دور هذه الأسرة من الابن إلى الجد في مساعدة الفئات الهشة من المجتمع ، و كذا في محاولاتهم الإصلاحية مبرزا أدوارهم الاجتماعية القيمة ، فهو من بين المصادر التي أعطت بعض الصور الواقعية للمجتمع الزياني.

3-2- أنس الفقير و عز الحقير لمؤلفه ابن قنفذ القسنطيني (ت 810هـ/ 1407م) :

أفادنا هذا الكتاب في التعرف على مختلف الأزمات التي وقعت في الدولة الزيانية من مجاعات و قحط و غيرها ، كما أفادنا في إبراز مختلف الفقهاء المحاربين للآفات الاجتماعية و محاربة عوامل وقوعها كالعناية بالمحتاجين و الفقراء ، و تطرق إلى مختلف الأولياء الذين أدوا أدوارا هامة في إصلاح المجتمعات من الانحرافات و الفساد، و كذا من خلاله استخلصنا أهم أرائه الإصلاحية بخصوص المجتمعات و وجهة نظره حول إصلاح المجتمع.

3-3- البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان لمؤلفه أبو عبد الله ابن مريم التلمساني (ت 1014هـ/1605م) :

يعتبر من أهم المصادر المؤرخة للعلماء و الفقهاء الذين زاروا تلمسان أو هم من أصل تلمساني ، ذاكرا كل محاسنهم وصفاتهم و كذا أدوارهم التي قاموا بها في المجتمع معتمدا على كتاب الغبريني عنوان الدراية و كذا يحي ابن خلدون في بغية الرواد ، غير أنه ترجم للأشخاص المعاصرين له الذين لم يذكروا في كتب سابقيه فكانت هذه من بين إيجابياته ، ساعدنا كثيرا في معرفة أدوار الفقهاء في المجال الإصلاحي الخاص بالدولة الزيانية ، و كذا رأي هؤلاء المتصوفة في فساد العصر و المجتمع .

4/ كتب الرحلات و الجغرافيا :

4-1- الرحلة المغربية أو رحلة العبدري لمحمد بن محمد العبدري (توفي أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر للميلاد) :

رصد لنا العبدري كل المناطق التي زارها واصفا الأوضاع التي تمر بها ، بحيث أفادنا في معرفة أماكن الآفات من خلال حديثه عن ما يتعرض له في أماكن زيارته ، كما وصف لنا العوامل الطبيعية التي اعترضته كإخبارنا بنوعية المياه في الحواضر الزيانية و مختلف الأمراض التي انتشرت بالمنطقة ، و حتى آراءه حول أوضاع المغرب و أهله ، كما أعطانا صورة واضحة حول آفة الحرابة خاصة في حديثه عن الطرقات .

4-2- وصف إفريقيا لحسن الوزان المعروف بليون الإفريقي (ت 957 هـ/1552م) :

و هو كتاب في جزأين ، الأول جاء فيه لجغرافية بلاد المغرب و أواسط آسيا و مصر و القسطنطنية ، أفادنا كثيرا في معرفة المناخ السائد في بلاد المغرب و مختلف أنواع الجوائح التي اعترضت بلاد المغرب عامة ، أما الجزء الثاني أمدنا بصورة واضحة عن مملكة تلمسان و عن الطرق المؤدية لها كما بين لنا الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة من خلال وصفه لعملات المنطقة و مختلف المواد التي تتم فيها المبادلات التجارية كالخمور، و كذا بوصفه لمختلف الزراعات التي تتم في الحواضر الزيانية و مختلف الحرف بها ، وأعطانا صورة واضحة عن بعض العادات الذميمة في المجتمع و التي تدخل في نطاق الآفات الاجتماعية كانتشار السحر و الشعوذة و بعض

العلاقات غير الشرعية ، و ذكر العديد من الأمراض التي أصابت ساكنة الدولة موضحا مصدرها.

4-3- وصف إفريقيا لمارمول كربخال :

يعتبر هذا الكتاب نسخة من كتاب حسن الوزان نظرا لاستعمال مؤلفه في الكثير من الأحيان نفس الجمل من كتاب مارمول كربخال ، أمدنا هذا الكتاب بمختلف الأوضاع الاجتماعية التي يمر بها بلاد المغرب ، أرشدنا إلى مختلف أنواع الزراعات التي كانت بالمنطقة المدروسة و كذا حول كيفيات الزراعة و مختلف المشاكل التي يتعرض لها الفلاح و طرق السقي التي أرشدتنا إلى أسباب النزاعات بين أصحاب الأراضي و كذا في أنواع الصنائع التي كانت في الدولة الزيانية ، و وصف دقيق لمختلف المزارع التي تحيط بالحواضر الزيانية .

5/ المراجع و الدراسات الحديثة :

تطرقت العديد من المراجع و الدراسات الحديثة إلى موضوع الآفات الاجتماعية إما في جزئياته كالحديث عن آفة واحدة من بين مختلف الآفات أو في مختلف الآفات ، لكن الاختلاف يكمن في الفترات الزمنية و كذا المجال المكاني للآفة و من بين هذه الدراسات نذكر :

كتاب جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة في المغرب الوسيط للكاتب مصطفى النشاط ، أصدر هذا الكتاب سنة 2006 حيث تناول فيه الكاتب تعريفا للخمور و كذا مواد صنعها و مختلف الفئات المستهلكة لهذه المادة لكن اقتصرها فقط في المغرب الأقصى منذ الدولة الفاطمية إلى غاية بني وطاس ، أفادنا هذا الكتاب في معرفة مختلف أنواع الخمر التي كانت تصنع في تلك الفترة لكن لا يمكن الجزم أن مختلف الأنواع كانت في الدولة الزيانية .

كتاب تلمسان في العهد الزياني لعبد العزيز فيلالي الذي أصدر سنة 2002 ، تطرق في بعض جزئياته إلى الآفات الاجتماعية كموضوع الجنس و الأخلاق و كذا للعديد من الآفات مثل الرشوة و مناكر السوق .

كما نجد الأطروحات الجامعية من بينها نذكر :

الآفات الإجتماعية في المغرب و الأندلس من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن السابع الهجري من خلال الكتب النوازلية للباحث عمر محمد ولد ناناه ، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه حيث وصف أوضاع بلاد المغرب الدينية و الاجتماعية أنها تعيش في ثنائيتين بين المسجد و الحانة ، و بين قارئ و مغني ، و بين مجتهد يرقب الفجر و مضجع للحدائق ، و ساهر في تهجد و سامر في طرب و هذا كله من خلال كتب النوزال.

كما نجد الحرابة بالمغرب الإسلامي خلال القرنين السابع و التاسع الهجري للباحث غرداوي نور الدين و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه ، تطرق الباحث فيها إلى هذه الآفة التي أثارت جدلا بين علماء و فقهاء النوازل في بلاد المغرب و أبرز مختلف مظاهرها و طرق الحد من انتشارها في المجتمعات المغاربية و كذا تأثيرها على مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في بلاد المغرب الإسلامي .

و قد كان للباحثة غرزول عفاف موضوع حول اللصوصية و التسول في المغرب الأوسط في العصر الوسيط ، حاولت من خلال دراستها التطرق لهاتين الآفتين آثارهما على المجتمع ، كما كان للباحث بلحسان محمد موضوع مشابه للسابق و هو ظاهرة اللصوصية في المغرب الأوسط بين القرنين السابع و التاسع للهجرة حيث تطرق لمفهومها و أسبابها و مظاهر انتشارها .

و كغيره من البحوث واجهتنا صعوبات عديدة في انجاز بحثنا هذا و من بين هذه الصعوبات نذكر :

- صعوبة التعامل مع النازلة خاصة في تحديد مكانها و زمانها .
- قلة الدراسات حول المواضيع المهمشة في التاريخ و كذا حول المؤسسات العقابية كمؤسسة الشرطة و القضاء في العهد الزياني.
- صعوبة التفريق بين الفقيه و المتصوف خصوصا أنه كان البعض منهم فقيها و متصوفا في نفس الوقت .
- صعوبة فهم المصطلحات الفقهية و لغة كتب فقه النوازل .

مدخل عام

أولا : نبذة عن الدولة الزيانية :

1-أصل بنو عبد الواد :

يرجع أصل بنو عبد الواد إلى الطبقة الثانية من قبيلة زناتة الكبرى ، و هم من أبناء زجيك بن واسين بن ورسيك بن جانا ، و لعبد الواد عدة بطون أهمها : بنو وللو و مصحوجة و بنو رصطف و بنو ياتكتن ، و بنو بنو القاسم و من هذا الأخير ينحدر بن عبد الواد [1].

اتفقت جميع الكتب المصدرية على أن أصل بنو عبد الواد من نسل بني القاسم ، لكن الاختلاف يكمن في نسب القاسم نفسه ، حيث يرى الحافظ بالله التنسي أن أبو القاسم ينسبه إلى أل البيت [2]، أما ابن خلدون عبد الرحمن فيفند هذا القول و يذكر قول السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633هـ-681هـ/1236م-1283م) الذي أنكر نسبهم لآل البيت بقوله : " إذا كان هذا صحيح فينفعنا عند الله إنما الدنيا فنلناها بسيوفنا "[3] .

استوطنت قبائل عبد الواد المناطق الجنوبية من المغرب الأوسط و هذا قبل توليهم الملك ، و عرفت بأنها من القبائل الرحل و هذا يرجع إلى أصلهم البربري البتري[4] ، فكانوا يجوبون الصحراء بماشيتهم باحثين عن المراعي و الخصب ، يترددون على كل من فجيج[5] و سجلماسة و إقليم الزاب [6].

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون ،ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر ،ج7،دار الفكر، بيروت، 2000، ص 98./محمد ابو عبد الله التنسي ، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر و العقيان في بيان شرف بني زيان ،تح و تع محمود بوعياد، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011، ص 109.

[2]-النسي ، المصدر السابق ، ص 110.

[3]-ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 97.

[4]- هوارية بكاي ، العلاقات العلاقات السياسية و الوابط الثقافية بين المغربين الاقصى و الاوسط خلال القرنين السابع و التاسع هجريين، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ، 2013-2014، ص 14.

[5]- فكيك او فجيج هي عبارة عن 3 قصور وسط الصحراء تبعد عن سلجلماسة بـ 250 ميلا ،ينظر : حسن الوزان ، وصف افريقيا ، ج1، تر محمد حجي و محمد الاخضر ، دار الغرب لاسلامي ، بيروت ، 1983 ، ص ص 132-133.

[6]- مدينة عظيمة ببلاد المغرب و لها عدة قرى بين تلمسان و سجلماسة ، ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ،ج3 ، دار صادر للنشر ، بيروت، 1984 ، ص 124.

و أثناء الفتح الإسلامي لبلاد المغرب شاركت القبيلة القادة الفاتحين و من أهم القادة عقبة بن نافع فواصلوا معه عملية الفتح و انظموا إلى جيشه متجهين إلى غاية المغرب الأقصى[1] .

و عند مجيء العرب الهلالية إلى بلاد المغرب، نزح بنو عبد الواد من اقليم الزاب و استقروا جنوب وهران ، و ظلوا في هذا الحال إلى غية قدوم المرابطين فساندوا الجيش المرابطي و شاركوا يوسف ابن تاشفين في معركة الزلاقة [2].

حين سيطر الموحدون على المغرب الأوسط أصبحوا عونا لهم ، و عرفوا بإخلاصهم للسلطة الموحدية و جزاء على إخلاصهم اقتطعت لهم السلطة الموحدية غرب المغرب الأوسط لكنهم فضلوا العيش في التل لما يتوفر على خيرات و تركوا الصحراء ، فأصبحوا هم أنصار الموحدين في المغرب الأوسط و حماته و أدانوا لهم بالولاء[3] .

2- قيام الدولة الزيانية :

استقر الزيانيون نواحي تلمسان بعدما كانوا قبائل رحل و كان استقرارهم نتيجة للعامل السياسي و المتمثل في مكافأة الخليفة أبو العلاء إدريس المأمون الموحدي على منعهم سقوط هذه المدينة على يد بني غانية الموالين للمرابطين ، فعين على ولاية تلمسان جابر بن يوسف ، أما العامل الطبيعي فيكمن في غنى المنطقة بالمراعي و خصب أراضيها لذلك قرروا الاستقرار بنواحيها عوض باقي أقاليم غرب المغرب الأوسط[4] .

بدا شأن بني عبد الواد و اسمهم يعلو في المنطقة في حين أخذ نفوذ الموحدين يتضاءل ، ونتيجة لذلك عمل جابر بن يوسف على إخضاع بطون القبيلة فقتل في حصاره على مدينة ندرومة التي رفضت قبائلها الخضوع للوائه و هذا بعد ثلاث سنوات من حكمه 629هـ/1231م[5] .

---

[1]- ابن عذاري المراكشي ، البيان المغرب في اخبار الاندلس و المغرب ، ج1 ، تحك ولان و ليفي بروفنسال ، دار الثقافة ، لبنان ، 1980، ص ص 36-38.

[2]- مجهول ، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، تح سهيل زكار ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، 1979 ، ص ص 165-166.

[3]- يحيى بوعزيز ، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 ، ص 20.

[4]- عبد الحميد حاجيات، ابي حمو موسى الزياني حياته و آثاره، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1983 ، ص 12.

[5]- عبد الحميد حاجيات ، الجزائر في التاريخ ، ج3 ، م.و.ك للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984 ،ص ص 309-313.

خلفه في الحكم ابنه الحسن بن حيون لكنه تنازل لعمه عثمان بن يوسف بعد ستة أشهر من الحكم ، لأنه يكبره سنا ، سرعان ما عزل عثمان بن يوسف نظرا لاستبداده في الحكم و عين خلفا له أبي عزة زجدان بن زيان و ذلك بإجماع من بني عبد الواد ، فاستطاع إخضاع كل البطون المتواجدة بتلمسان باستثناء أبناء عمومتهم بني مطهر .

تحالف بنو مطهر مع بني راشد و شنوا عدة معارك مع عزة بن زيان فقتل هذا الأخير سنة 633هـ/1235م ، فبايع بنو عبد الواد أخاه يغمراسن بن زيان في 24 ذي القعدة 633هـ/1235م ، فاستقل عن ملك الموحدين و لم يبق عليهم سوى الدعاء في المنابر و الخطبة و ذكر اسمه في السكة[1] .

تميز عهد يغمراسن بن زيان بصفات أهلته لوضع الأسس المتينة للدولة الناشئة، حاول إخضاع قبائل قبائل بني توجين و مغراوة و ذلك بتخريبه لمواطنهم من اجل الضغط عليهم ، حاول جاهدا حماية حدود مملكته سواء من بني مرين في المغرب الأقصى أو بني حفص في المغرب الأدنى ، و بدا في اعمله التوسعية على أملاك الدولة الموحدية و ذلك بعد ضعفها ، عين الطاقم الإداري من وزراء و قضاة و كتاب و انتهى عهده بوفاته عام 681هـ/1282م تاركا دولة مؤسسة وفق قواعد متينة [2].

ثانيا : تركيبة المجتمع الزيـــانـي :

لا يختلف المجتمع الزياني غيره من المجتمعات إذ ضم عدة عناصر سكانية شكلت حلقة متكاملة في التركيبة الاجتماعية رغم اختلافها العرقي و الديني.

و يتكون المجتمع الزياني من :

1- البربر (الامازيغ) :

البربر هم السكان الأصليين لبلاد المغرب و هم أقدم امة عرفت في الشمال الإفريقي ، و قد أخذت كلمة البربر من الكلمة اللاتينية Barbari حاول العرب شرح الكلمة و من عادتهم إرجاع أساس الشعوب إلى الأجداد ، إذ قيل أن البربر اتخذ اسم احد أبائه البعيدين ، و هو بر بن قيس بن عيلان[3] .

---

[1]- يحيى ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد ،ج1، تق و تع عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1980، ص200

[2]-عبد الرحمن بلعرج ، العلاقات الثقافية بين بني زيان و المماليك ، اطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، 2007-2008، ص 09.

[3]- عبد الوهاب بن منصور ، قبائل المغرب ، ج1 ، المطبعة الملكية ، الرباط 1968 ، ص ص 280-311.

لكن ابن حزم فند هذا بقوله :" .... و هذا باطل لا شك فيه و ما علم النسابون لقيس بن عيلان ابنا اسمه بر أصلا و لا كان لحمير طريق إلى بلاد البربر إلا تكذيب مؤرخي اليمن "[1] .

و في القرن الرابع الهجري دونت انساب البربر بالعربية و أصبحت علما مثل انساب العرب ، فقسموا القبائل البربرية إلى مجموعتين كبيرتين هما : البرانس و البتر ، مثلما قسموا العرب إلى عرب قحطان و عرب عدنان[2] .

و على العموم البربر هم العنصر السائد في الدولة الزيانية و من أهم قبائله نذكر :

1-1-قبيلة زناتة :

و تنتسب هذه القبيلة إلى شانا بن يحيى بن صولات بن ورماك بن ضري بن رحيك بن مادغيس بن بربر ، و قد اختلف النسابون حول أصل هذه القبيلة غير ا ن أبي زيد – كبير زناتة – البرانس هم فقط من سلالة البربر ، أما البتر فهم ليسوا من البربر و من بينهم قبيلة زناتة التي ترجع إلى كنعان بن حام بن نوح عليه السلام[3] .

عرفت قبيلة زناتة ببطونها الكثيرة أطلق عليه ابن خلدون" شعوب زناتة " و اغلبها متواجدة بالمغرب الأوسط و أشار إليه ابن خلدون بموطن زناتة[4] .

كان لهذه البطون دور هام في تاريخ الغرب الإسلامي ، فقد ساهموا بعد إسلامهم في عملية الفتح الإسلامي و نشر الإسلام و اللغة العربية ،و من أهمهم مغراوة و بنو يفرن[5].

2-العرب :

العرب هم احد الأجناس السامية و الأكثر محافظة على خصائص الساميين ، و يطلق لفظ العرب على الأقوام التي عاشت في شبه الجزيرة العربية قسمهم المؤرخين إلى

---

[1]- محمد علي دبوز ، تاريخ المغرب الكبير ، ج1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012، ص ص 23-26.

[2]- موسى لقبال ، المغرب الاسلامي ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981، ص ص 50-55.

[3]- بوزياني دراجي ، القبائل الامازيغية ادوارها مواطنها و اعيانها ، ج1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2007، ص ص 269-270.

[4]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج7، ص3.

[5]- يوسف ابراهيم سنوسي ، قبائل المغرب – زناتة و الخلافة الفاطمية- ، ط1، مكتبة سعيد رأفت للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1986 ، ص ص 50-59.

أربعة أقسام : العرب البائدة و العرب العاربة و العرب المستعربة و العرب المستعجمة[1]
و يمكن تقسيم العنصر العربي في الدولة الزيانية إلى :

2-1-العرب الفاتحين :

و هم العرب الذين جاؤوا مع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب خاصة في عهد أبي المهاجر دينار (55هـ-62هـ /675 م-681م) و موسى بن نصير (86هـ-96هـ/705م-715م) الذي جعل منطقة طنجة و تلمسان إقليما إداريا واحدا و جلبوا معهم بعض الأسر العربية للمنطقة ، فالجيش العربي الإسلامي كان يحمل الكثير من العناصر العربية و اغلبهم كان من العرب اليمنية و المضرية[2].

2-2-العرب الهلالية :

يقصد بالقبائل العربية ؛ قبائل بني هلال و بني سليم العربيتين التي انتقلت من شبه الجزيرة العربية و بلاد الشام إلى صعيد مصر ثم إلى بلاد المغرب الإسلامي[3] .

بخصوص انتقال الهلاليين من صعيد مصر إلى بلاد المغرب كان من طرف الفاطميين، كيف ذلك ؟ عند انتقال الفاطميين من بلاد المغرب إلى مصر تركوا الصنهاجيين يدعون لهم في المنابر ، غير أن بني زيري اظهروا الدعوة للعباسيين خلال سنة 433 هـ/1041 م و أمر المعز بن باديس الصنهاجي (406-454 هـ / 1016-1062م) قطع الدعوة للفاطميين ، بل و لعنهم في الخطب سنة 440هـ /1048م و جاء في الكتب المصدرية قوله هذا : " اللهم اللعن للفاسقين الكبار ، و المارقين الفجار أعداء الدين و أنصار الشيطان ..."[4] .

و عند وصول الخبر إلى الفاطميين ، و كان في ذلك الوقت العرب الهلالية يعيشون بصعيد مصر و الحقوا كثيرا من الضرر بالدولة ، مما جعل الفاطميين التفكير بالتخلص من العرب الهلالية و بني زيري في أن واحد خاصة و أن الهلاليين لم يعد يسعهم صعيد مصر لا أرضا و لا إنتاجا بسبب كثرة عددهم[5] ، عرض الفاطميون على بني هلال الانتقال إلى بلاد المغرب و أعطوا لكل منهم بعيرا و دينارا ، فوافق العرب الهلالية للذهاب إلى بلاد المغرب و بهذا الصدد نذكر قول ابن خلدون الذي يصف دخولهم بكل

---

[1]- مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ، ج2، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، 1963، ص14.
[2]- حسين مؤنس ، فتح العرب للمغرب ، مكتبة الثقافة الاسلامية ، الإسكندرية ، د.ت، ص ص 298-300.
[3]- عمر رضا كحالة ، معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة ،المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1949، ص ص 147-149.
[4]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، ج2، ص ص 277-278.
[5]- عبد العزيز سالم ، تاريخ المغرب الكبير – العصر الاسلامي دراسة تاريخية و عمرانية و اثرية - ، ج2، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1981، ص ص 658-661.

تفاصيله :" أقامت لهب بني سليم و أحلافها ... في ارض برقة و سارت قبائل دياب و عوف و زغبة و جميع بطون هلال إلى افريقية كالجراد المنشر ، لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه حتى وصلوا افريقية سنة 443هـ/1051م " ، ثم واصلوا مسيرتهم إلى غاية سيطرتهم على كل بلاد المغرب الإسلامي [1].

3-الأندلسيون :

الأندلسيون هم سكان الأندلس الذين هاجروا إلى بلاد المغرب ، و ذلك لعدة أسباب أهمها هو تدهور الأوضاع السياسية في الأندلس و تعرض حواضرها للهجمات النصرانية و حروب الاسترداد خاصة بعد معركة حصن العقاب (609هـ/1212م) ، التي مثلت نهاية الوجود الإسلامي بالأندلس[2] ، الأمر الذي أرغم السكان بالتفكير فالهجرة دون نية الرجوع، و قد مرت هذه الهجرة بمرحلتين أساسيتين و هي :

المرحلة الأولى : قبل سقوط غرناطة (897هـ/1492م) : امتدت هذه المرحلة من قيام الدولة الزيانية 633هـ/1235م إلى غاية سقوط غرناطة ، حيث كانت الدولة الزيانية في هذه المرحلة تشهد استقرارا و تطورا نسبيا في عدة مجالات ، فاتجه اغلب الأندلسيين في هذه المرحلة إلى عاصمة الدولة الزيانية تلمسان ، و اغلب المهاجرين كانوا من الأسر العلمية كاسرة العقباني ، و بني لملاح المشهورة بسك النقود و الحجابة ، بالإضافة إلى الحرفيين و التجار و باقي الحرف و المهن[3] .

المرحلة الثانية : بعد سقوط غرناطة (897هـ/1492م) : و هي المرحلة التي تلت سقوط غرناطة في يد الأسبان ، نظرا لعدة عوامل أبرزها الصراعات و الفتن بين أفراد الأسرة الحاكمة في غرناطة ، في المقابل نجد تحالفات بين الممالك النصرانية من اجل القضاء على الوجود الإسلامي بالمنطقة ، إذ تزوج فرديناند ملك اراغون بإليزابيل ملكة قشتالة عام 873هـ/1469م[4] ، فحاصروا غرناطة سنة 896هـ/1491م و عندما تأكد السلطان أبي عبد الله أخر سلاطين بني الأحمر من عدم استطاعته الدفاع عن المدينة

---

[1]- مبارك بشير ، العنصر العربي بالمسيلة و قلعة بني حماد خلال العصر الوسيط ، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية ، ع13، سكيكدة ، 2016 ، ص 13.

[2]- عبد الله عنان ، نهاية الاندلس و تاريخ العرب المنتصرين ، ط3 ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، مصر ، 1966، ص 77.

[3]- لؤي كردياك ، المسلمون الاندلسيون و المسيحيون ، تعر عبد الجليل التميمي ، منشورات المجلة التاريخية ، الجزائر ، 1993 ، ص ص 20-28.

[4]- محمد عصام شبار ، الاندلس من الفتح العربي المرصود الى الفردوس المفقود ، دار النهضة ، بيروت ، 1998 ، ص ص 188-193.

أرسل طلبا للصلح أهم شروطه عدم المساس بمسلمي المدينة و التعرض لشريعتهم ، ثم سلمت غرناطة في الثاني من ربيع الأول سنة 897هـ/ الثاني يناير 1492م[1] .

و ما إن تسلم النصارى المدينة بدؤوا بتسليط أنواع الظلم و الاضطهاد على المسلمين بل و أجبروهم على الإسلام ، و اعتناق المسيحية و عدم التكلم باللغة العربية ، ثم قاموا بإنشاء حاكم التفتيش التي هدفها تنصير المسلمين بإشراف من الكنيسة مستعملين في ذلك العديد من الوسائل كالقتل و الإبادة ، مما جعل الأغلبية يفضلون الهجرة خاصة عندما اصدر الفقهاء فتوى تحث على الهجرة ، كفتوى الونشريسي المعنونة بك :" أسنى المتاجر في بيان أحكام من تغلب على وطنه النصارى و لم يهاجر و ما ترتب عليه من العقوبات و الزواجر "[2] و التي تحث على الهجرة من بلد الكفار من اجل الحفاظ على أرواحهم .

كل هذه الأسباب كانت دافعا للأندلسيين في الهجرة إلى بلاد المغرب الإسلامي عامة و المغرب الأوسط خاصة .

4-أهل الذمة :

يقصد بأهل الذمة كل من يتدين بغير الدين الإسلامي و يعيش في ارض المسلمين ، و يدفعون في المقابل جزية بلاد المسلمين من اجل حمايتهم ،و لا يرتبط مصطلح أهل الذمة بأهل الكتاب فقط ، بل حتى أهل العقائد و الملل الأخرى التي ليست لها كتب سماوية كالصابئة و المجوس فهي تدخل في إطار أهل الذمة يتمتعون بكامل الحرية و الأمان في ارض المسلمين مقابل دفع جزيتهم[3] .

أما بالخصوص أهل الذمة المتواجدين ببلاد المغرب ، نذكر اليهود و النصارى الذين جاؤوا قبل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب .

1-4 – النصارى (المسيح) : ظهر المسيحيون ببلاد المغرب بداية من القرن الثاني للميلاد ، استقروا في العديد من المدن كطبنة و بونة و غيرها من مدن المغرب الأوسط و كانوا سببا في اعتناق المسيحية من طرف الكثير من البربر[4] ، أما بخصوص تواجدهم

---

[1]- جورج ايرقينج ، سقوط غرناطة اخر الممالك الاسلامية ، تر اسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص ص 200-210.

[2]- ابو العباس الونشريسي ، اسنى المتاجر في بيان احكام من تغلب على وطنه النصارى و لم يهاجر ، تح محمد بن عبد الكريم ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981، ص ص 69-80.

[3]-حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص 257.

[4]- جميل الحميداوي ، الديانة عند الامازيغيين ، مجلة المثقف ، ع20، العراق ، ص4.

بتلمسان فقد ظهروا منذ القرن الخامس للهجرة ، فكانت لهم كنائس و تمتعوا بمختلف حقوقهم و ممارساتهم الدينية مقابل دفع الجزية ، عرفوا بممارستهم للتجارة و الحرف[1] .

2-4- اليهود : اختلفت الروايات حول قدوم اليهود إلى بلاد المغرب ، فمنهم من يقول أن مجيئهم يعود إلى العهد الفينيقي ، و البعض الأخر يذكر أن مجيئهم من الشام .

لكن يوجد تاريخ يحدد ابرز هجرة للهيود من فلسطين إلى شمال إفريقيا و هو سنة 320 ق.م ، و من أهم المدن التي استوطنوها هي تنس ، ورجلان و العديد من المدن[2] .

أما في العصر الزياني برزت الجالية اليهودية المقيمة بعاصمة الدولة الزيانية "تلمسان" ، إذ منح لهم السلطان الزياني حي بمدينة تاغرارت و عرف فيما بعد بحارة اليهود[3] .

و بعد سقوط غرناطة هجر العديد من اليهود إلى المغرب عامة و الأوسط خاصة ، و لكن سرعان ما حدثت بينهم و بين اليهود السابقين خلافات عديدة بخصوص اللغة و العادات و المنافسة الاقتصادية[4] .

5-عناصر أخرى :

- **الاغزاز :** و يقصد بهم الأتراك الذين قدموا من بلاد المشرق ، و كانت هذه القبائل تعيش في أواسط أسيا ، كان قدومهم إلى بلاد المغرب في فترات متعاقبة من عهد يوسف بن تاشفين(450-500هـ/1088-1106م) إلى غاية عهد يغمراسن بن زيان (633هـ/1235م) ، استعملوهم في المهام العسكرية و ذلك ما نلحظه في قول عبد الرحمن ابن خلدون :" استلحق العساكر من الروم و الغز "[5] ، اشتهرت هذه الفئة بالفروسية و الرمي بالقوس و النشاب[6] .
- **الأعلاج أو الصقالبة :** و هم مجموعة من العناصر التي تجلبب من الدول الأوروبية كايطاليا و فرنسا و قطلونية ، سواء عن طريق سوق النخاسة أو عن طريق الأسر و السبي في الغزوات أو هدايا السلاطين الزيانيين ،كانت لهم العديد من المهام كخدمة القصر الملكي أو في الجيش أو في الجهاز الإداري كالحجابة و الوزارة ،

---

[1]- عبد العزيز فيلالي ، دراسات في تاريخ الجزائر و المغرب الاسلامي ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2002، ص ص 64-68.

[2] -Hirchberg , A history of the jewfish in the north Africa , EJ Brill, Landon, 1974 , PP 4-7.

[3]-الوزان ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 20.

[4]-مصطفى بن حموس ، يهود الأندلس في تلمسان قصة النزوح و الإقامة ، مجلة الوعي ، ع3-4، 2011، ص ص 176-179.

[5]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج7، ص 106.

[6]- فيلالي ، المرجع السابق ، ص 181.

و من أشهر الأسرى في البلاط الزياني هلال القطلاني الذي سبي من طرف المسلمين من قطلونية إلى غرناطة ، فقد أهداه السلطان محمد الثاني الأحمر (671-701هـ/1273-1302م) إلى السلطان الزياني عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/1283-1302م)[1] .

- السود : كانت تجلب هذه الفئة من السودان الغربي إلى المغرب الإسلامي عامة و الأوسط خاصة ، و كانت تباع في أسواق النخاسة بتلمسان ، كانت لهم العديد من الأدوار سواء في القصر كالاشتغال في المطبخ أو الحراسة أو في الجيش ، و كان يكثر عليهم الطلب خاصة في أعمال المزارع و الحقول ، و كانت تجارة الرقيق مزدهرة ببلاد المغرب الأوسط نظرا لكثرة الإقبال على اقتناء الرقيق الأسود ، و يأتي هذا النوع من التجارة في المرتبة الثانية بعد تجارة الذهب[2] .

ثالثا : نماذج من كتب النوازل في العهد الزياني :

قبل التطرق إلى الكتب النوازلية في العهد الزياني لابد من التعرف على ماهية فقه النوازل ، و ما المقصود منه و ما هي مختلف تسمياته .

1-مفهوم فقه النوازل :

1-1-مفهوم الفقه :

1-1-1-لغة : من فعل فَقِهَ أو فَقَهَ ، و يقال أيضا فَقُهَ ، و يعني إدراك الشيء و العلم به ، و كل علم بشيء هو فقه ، فتقول فقهت الحديث افقهه[3].

و يعرفه ابن منظور : الفقه العلم بالشيء و الفهم له ، و غلب على علم الدين لسيادته و شرفه و فضله على سائر أنواع العلوم ، كما غلب النجم على الثريا و العود على المندل[4].

1-1-2-**اصطلاحا** :عرفه ابن خلدون بـ :" الفقه معرفة أحكام الله تعالى في فعل المكلفين بالوجوب و الحظر و الندب و الإباحة و الكراهة ، و هي متلقاة من الكتاب و السنة و

[1]- فيلالي ، المرجع نفسه ، ص 183.
[2]- مبخوت بودواية ، العلاقات الثقفية و التجارية بين المغرب الاوسط و السودان الغربي في عهد بني زيان ، اطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، 2005-2006، ص ص 130-131/ عبد الفتاح مقلد ، موسوعة المغرب العربي ، ج1، دار العالم للملايين ، القاهرة ، 1994، ص ص 30-39.
[3]- احمد ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ج4، دار الشكر ، بيروت ، 1980، ص ص 1125-1127.
[4]- ابن منظور ، لسان العرب ، ج11، دار صادر ، لبنان ، 2002، ص 3450.

ما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة ، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه و كان السف يستخرجونها من تلك الأدلة على اختلاف فيما بينهم و لابد من وقوعه ضرورة ، فان الأدلة غالبها من النصوص و هي بلغة العرب و في اقتضاءات ألفاظها لكثير من معانيها اختلاف بينهم معروف "[1] .

2-1-مفهوم النوازل :

1-2-1-**لغة** : النوازل جمع نازلة ، و هي مشتقة من لفظ نزل و التنزيل[2] ، و نزل في اللغة العربية متعدد المعاني أهمها :

- التهيئة : أي فيما يهيأ للضيف يسمى نزلا ، يقال أنزلته منزلة إي هيأ له نزلا حسنا و مناسبا .

- الحلول و الاستقرار : تقول نزل ينزل منزل أي حل و استقر .

- الترتيب : نزل تنزيلا أي رُتِب ترتيبا .

- التزكية و النماء : كقول العرب : هذه الأرض نَزْلة أي زاكية الزرع .

- الشدة : من الشدائد التي تنزل على الناس[3] .

* يقال نزلت بهم :" نازلة ونائبة و حادثة و آبدة و داهية و باقعة ثم نائقة و حاطمة و فاقرة و صم و غاشية و قارعة ثم حاقة و طامة و صاخة "[4] .

و هذا التقسيم اللغوي بالنسبة للنوازل باعتبار درجة و مرتبة شدة هذه النازلة بالناس .

2-2-1-**اصطلاحا** : تعددت التعريفات الاصطلاحية للنازلة ، أهمها :

- النوازل عبارة عن وقائع سياسية و اقتصادية و اجتماعية و فقهية مستجدة و معقدة و معاصرة ، تتطلب من الفقيه النوازلي المجتهد أن يقوم بتنزيل حكم فقهي على

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار الهيثم ، القاهرة ، 2005 ، ص 363.
[2]-بن منظور ، المصدر السابق ، ج33، ص 3345.
[3]- نصيرة دهينة ، مدخل الى فقه النوازل ، ضمن اعمال الملتقى الدولي السادس في فقه النوازل في العصر الزياني ، دار الثقافة ، عين الدفلى ، 2001، ص ص 22-25.
[4]-العربي ابو منصور ، فقه اللغة و سر اللغة العربية ، تح محمد فائز ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1413هـ ، ص 278.

القضايا الشائكة و ذلك من خلال استخدامه للقياس و الاجتهاد بالعودة إلى الأصول و الفروع ، أي فقه النوازل هو نوع من الاجتهاد فيما لا نص فيه[1] .

- عرفه الدكتور وهبة الزحيلي بـ : النوازل هي المسائل و المستجدات الطارئة في المجتمع بسبب توسع الأعمال و تعقد المعاملات و التي لا يوجد نص تشريعي مباشر آو اجتهاد فقهي سابق ينطبق عليها ، و صورها متعددة و متجددة و مختلفة بين البلدان أو الأقاليم لاختلاف العادات و الأعراف المحلية[2] .

2-نماذج من الكتب النوازلية في العهد الزياني :

انتشر علم فقه النوازل في الغرب الإسلامي و لاق رواجا كبيرا و ظهر العديد من الفقهاء النوازليين ، لأنه ينتمي لمدرسة الإمام مالك التي تدرس كل ما هو واقعي بعيدا عن الافتراضات عكس المدرسة الحنفية بالمشرق التي انتشر فيها فقه الفتاوى إذ تدرس الوقائع الافتراضية و الاحتمالية قبل وقوعها ، غير أن مدرسة الإمام مالك ترفض الإفتاء في إحداث لم تقع بعد .

- **محمد العقباني (871هـ/1467م) و كتابه " تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر " :**

هو محمد بن احمد بن قاسم العقباني التلمساني يكنى بأبي عبد الله ، ولد بتلمسان سنة 804هـ/1401م و نشأ بها ، يعود أصلهم إلى قرية عقبان بالأندلس فقد أوردها التمكبتي و ابن القاضي في كتابهما :" العقباني نسبة إلى عقبان قرية من قرى الأندلس "[3] .

جاءت عائلة العقباني من الأندلس بعد معركة حصن العقاب ، فكانت من بين العائلات الأندلسية المهاجرة إلى بلاد المغرب و استقروا بحاضرة تلمسان خلال القرن السابع الهجري / الثالث عشر ميلادي ، اشتهرت هذه العائلة بالعلم و الإسهام الكبير في بناء الجانب العلمي في الدولة الزيانية ،تتلمذ بن القاسم العقباني على يد أشهر شيوخ تلمسان و أهمهم جده قاسم العقباني ، فأصبح من أهم علماء و فقهاء تلمسان ، وصف من طرف

[1]- جميل حمداوي ، فقه النوازل في الغرب الاسلامي نحو مقاربة تأصيلية ، دار الالوكة ، د.ب، 2015 ، ص 08.

[2]- وهبة الزحيلي ، سبل الاستفادة من النوازل و الفتاوى و العمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة ، دار المكتبي للطباعة و النشر ، سوريا ، 2001، ص 9.

[3]- ابي العباس احمد ابن القاضي ، درة الحجال في غرة اسماء الرجال ، تح مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002، ص 430./ احمد بابا التمبكتي ، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج في تراجم المالكية ، تح عمر علي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2004، ص ص 138-140.

التنبكتي و ابن مريم بالفقيه العالم العلامة الحاج المتفنن البارع ، تولى القضاء بتلمسان سائرا على خط عائلته التي تعاقبت على منصب القضاء ، نظرا لقدرتهم و كفاءتهم في إدارة القضاء و حسن الفضل في مختلف القضايا[1] .

توفي أبي عبد الله العقباني يوم 23 ذي الحجة 871هـ/1467م بعد عزله من منصب القضاء ، و دفن بالجامع الأعظم بالقرب من ضريح الشيخ ابن مرزوق الحفيد[2] .

أشارت الكتب المصدرية على انه كان فقيها عارفا بالنوازل ، مهتما بعلم التصوف و الفقه ما جعله يتمكن من فقه النوازل ، و نظرا لخبرته بفقه النوازل وصف بالعارف بالنوازل ، و من أهم كتبه و الذي يندرج ضمن النوازل و هو الوحيد الذي وصلنا هو كتاب " تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر " ، نشر من طرف مجلة الدراسات الشرقية و حققه الدكتور على الشنوفي .

ألف العقباني الكتاب نظرا لما رآه من أوضاع متردية في عصره من انتشار للمناكر و البدع و المفاسد ، و من المحتمل أن يكون رغبة من السلطان الزياني محمد الثالث المتوكل على الله (866-873هـ/1462-1468م) و الذي جمعته به قرابة كبيرة ، فكان العقباني يود أن يوصل رسالة لتغيير المنكر .

اعتمد العقباني في كتابه هذا على منهج التبويب ، فقد قسم كتابه إلى ثمانية أبواب ، حيث تحدث في الباب الأول و الثاني على الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و الحكم في ذلك ، و في الباب الثالث و الرابع و الخامس و السادس تطرق إلى تغيير المنكر و شروط التغيير و الطرق و مراتب التغيير و كيفية الكشف عنها ، أما الباب السابع تحدث عن مختلف صور المناكر و اختلاف مكانها أي سواء في المسجد أو الطرقات و الشوارع أو الأسواق ، و الباب الثامن تطرق فيه إلى مختلف المناكر الممارسة من طرف أهل الذمة في المجتمع الزياني و ما الحكم فيها من المصادر الشرعية أي الكتاب و السنة ، و في خاتمة كتابه بين شروط ولاية المحتسب موضحا أنها مثل شروط الولاية الشرعية ، مثلا الشروط التي يجب توفرها في ولاية الإمام من علم و عقل

[1]- احمد بابا التمبكتي ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، تقديم عبد الحميد الهدامة ، دار الكاتب ، ليبيا ، 2000، ص ص 247-248.

[2]- يحيى بوعزيز ، علماء اسرة العقباني ، مجلة الحياة الثقافية ، ع32 ، 1984، ص ص 80-81.

و غيرها يجب أن تتوفر في المحتسب من اجل تغيير المناكر ، لأنها وظيفة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر [1] . (ينظر الملحق رقم 1)

❖ **المازوني (883هـ/1478م) و كتابه" الدرر المكنونة في نوازل مازونة " :**

هو يحيى بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني التلمساني يكنى بأبي زكريا ، ينتسب إلى قبيلة مغيلة ، أما لقبه المازوني فيعود إلى إقامته بمدينة مازونة، و التلمساني لأنه دفين تلمسان[2] .

تتلمذ المازوني على يد العديد من الشيوخ و العلماء و كلهم من منطقة تلمسان عدا أبيه الفقيه أبي عمران المازوني ، قال عنه التنبكتي : " موسى بن يحيى بن عيسى المازوني المغيلي قاضي مازونة ، وصفه بعضهم الأجل المدرس المحقق القاضي الأكمل ، وهو والد صاحب النوازل ، له تأليف في الوثائق سماه الرائق في تدريب الناشئ من القضاة و أهل الوثائق "[3] .

نشأ المازوني في أسرة علمية ما جعله يتمكن من العلوم خاصة العلوم الشرعية ، فجده أبي موسى عيسى المازوني كان قاضيا و فقيها ، و أبيه أبي عمران موسى المازوني كان هو كذلك قاضيا و فقيها ، و ترعرع بمدينة مازونة التي كانت من الحواضر العلمية و مقصدا للعلماء و طلبة العلم من كل مكان ، و ترجم له اغلب المؤرخين على انه كان فقيه مازونة و قاضيها[4] .

و قد ذكر الونشريسي أن السلطان المتوكل على الله أبي ثابت ابن أبي زيان (890هـ/1485م) قد استدعى الإمام المازوني إلى بلاطه بتلمسان و جعله احد مشيخته و من المشاورين له بالقصر ، و كانت وفاته سنة 883هـ/1478م بتلمسان و دفن بها[5] .

كان للمازوني مؤلف وحيد و وهو كتابه النوازلي " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" و وصفه الونشريسي قائلا :" فإني لما اطلعت على السفر الثاني على أرمزة الأنكحة و البيوع من التأليف الجامع النظير ... المترجم بالدرر المكنونة من نوازل

---

[1]- ابي عبد الله العقباني ، تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر ،تح علي الشنوفي ، Extrait du bulletin d’études Orientailes de l’Institut Français de Damas Tome XIX , 1967، ص 6.

[2]- ابو القاسم الحفناوي ، تعريف الخلف برجال السلف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1999، ص 189.

[3]- المبكتي ، النيل ، المصدر السابق ، ص 637.

[4]-ابو قاسم الحفناوي ، المصدر السابق ، ص 190.

[5]- الزركلي ، المصدر السابق ، ج8، ص 235.

مازونة ... و أجَلْت النواظر في حسن أصوله و ترتيب فصوله ، ألفيته في البيان ... شحنه صاحبه أعلى الله مثوبته بكل نكتة بديعة من علم القضاء و الفتوى ، و كل حقيقة و دقيقة تمس إليها الحاجة و تعم بها البلوى و حشد عيون مالكية المغرب و المشرق "[1].

و النسخة التي اعتمدتها هي النسخة المحققة من طرف الدكتور مختار حساني ، و هو كتاب في خمسة أجزاء مقسمة إلى عدة أبواب و هي كثيرة نذكر منها :

مسائل الطهارة و الوضوء ، مسائل المساقاة و المغارسة وفيه كل ما يتعلق بمشاكل الأراضي الفلاحية و المزروعات و المياه ، و مسائل القسمة و الشركة تتطرق إلى كل المشاكل المترتبة عن قسمة الإنتاج الزراعي بين الأشخاص المشتركين في الأرض الواحدة ، مسائل الحجر وفيها كل ما يتعلق بمشاكل الأسرة في أمور الحجز على الأملاك ، و مسائل الغصب جاء في هذا الباب كل ما يتعلق من سرقة و تعدي و غصب للأموال و الثروات ، و كذا مسائل القروض و الديون و مسائل الصدقات و الهبات[2] ....

أشار المازوني في مقدمة كتابه ، أن وظيفة القضاء أشغلته عن التأليف فقال : " فاني لما امتحنت بخطة القضاء في عنفوان الشباب ، و قاد في اليد ما يعلمه من أمور الصعاب ، و كثرت علي نوازل الخصوم و توالت لدي شكايات المظلوم و قدر الباع عن إدراك ما لا يتطرق إليه التباس ، من نص جلي و واضح و قياس ، لجأت إلى كتب الأسئلة فيما يشكل علي من نوازل الأحكام متطلبا جوابها من الأئمة و الأعلام ..، و اجتهدت في ذلك – علم الله جهدي – و لم أتجاسر على تقييد حكم قضية فيها احتمال وحدي ، حتى أكون على بصيرة من ذلك كي لا أهلك كل هالك "[3] . (ينظر الملحق رقم 2)

❖ **أبو العباس الونشريسي (914 هـ/1508 م) و كتابه " المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية و الأندلس و المغرب " :**

هو أبو العباس احمد بن يحيى الونشريسي التلمساني أبرز الفقهاء المالكيين في المغرب الإسلامي ، ولد بجبال الونشريس سنة 834هـ/1430م و نشأ بحاضرة تلمسان

[1]- ابي زكريا المازوني ، الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، ج1، تح قندوز ماحي ، صححه محند أو إيدير مشنان ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، ص 10-13.
[2]- المازوني ، الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، تح مختار حساني ، مر مالك الزواوي كركوش ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2009.
[3]-المازوني ، المصدر نفسه ، تح ماحي قندوز ، ص 75

، تتلمذ على يد أشهر علمائها منهم أسرة العقباني كأبو الفضل قاسم العقباني (ت854هـ /1450م) و اخذ عنهم الفقه وسائر[1] .

عرف أبو العباس الونشريسي بصراحته فبعدما قضى قرابة أربعين سنة في التعليم و التعلم بتلمسان ، فر إلى فاس نتيجة قوله الحق حول الأوضاع المزرية التي تعيشها الدولة الزيانية للسلطان أبي عبد الله محمد بن ثابت (873-910هـ/1486-1505م) ، إذ بعث السلطان من ينهب داره و كانت سنة هجرته 1 محرم 874هـ/1487م ، و في هذه الحادثة يقول : " ... ثم ان بعض الهمج ممن له جرأة أو تسلط على الأموال و المهج انتبه في جملة الأسباب مني و غاب به عني ، فأدركني من ذلك غاية المشقة و الحرج.."[2].

و من خلال قوله يتضح لنا انه حدثت خلافات بينه وبين احد الأشخاص من ذوي السلطة و المال مما جعله يجبر على الرحيل ، غير أن المصادر التاريخية لم تعطينا مجريات الحادثة .

عند هجرته إلى فاس اقبل على تدريس المدونة و مختصر ابن الحاجب ، و كذا درس الفقه المالكي و اخذ عنه العديد من الفقهاء مثل ابن مليح اللمطي ، قال عنه احمد المنجور في فهرسته :" و كان الونشريسي مشاركا في فنون من العلم حسبما تضمنت ذلك فهرسته ، إلا أنه انكب على تدريس الفقه فقط ، كما عرف بفصاحته اللغوية و كل حاضر لدرسه قال عنه : لو حضر سيبويه لأخذ المن فيه ، و ذلك لشهرته في بتدريس الفقه و خاصة المدونة لابن سحنون فكان كرسي المدونة بفاس يحمل اسمه"[3] .

كما لقب من طرف المقري في كتابه " نفح الطيب في غصن الأندلس و الرطيب " و في كتابه " إزهار الرياض في إخبار القاضي عياض " بالإمام الحافظ و حافظ الإسلام و عالم المغرب و حافظ المغرب [4].

---

[1]- ابن مريم التلمساني ، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان ، مر احمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1908، ص 147-148.

[2]- محمد بن عسكر الشفشاوني ، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر ، تح محمد حجي ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الرباط، 1977، ص ص 52-54.

[3]- أحمد المنجور ، فهرسة احمد المنجور ، تح محمد حجي ، دار الغرب ، الرباط ، 1976 ، ص 50.

[4]- أحمد المقري ، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، ج3،تح مصطفى السقا و آخرون ،مطبعة لجنة التأليف و النشر ، المملكة المغربية ، 1939، ص 306.

توفي الفقيه الونشريسي عام 914هـ/1509 م في مدينة فاس بالمغرب الأقصى ، و كان يبلغ من العمر حوالي ثمانين سنة[1] .

للونشريسي العديد من المؤلفات ، أهمهما مؤلفه النوازلي الموسوم ب : " المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية و الأندلس و المغرب" عرفه الونشريسي في مقدمة كتابه بـ :" فهذا الكتاب أسميته المعيار المعرب و الجامع المغرب عن أهل افريقية و الأندلس و المغرب ، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم و متقدميهم ، ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه "[2] .

جمع الونشريسي في كتابه هذا مختلف الفتاوى الشرعية المتعلقة بالقضايا و النوازل التي حدثت في كل من المغرب الأدنى و الأوسط و الأقصى و كذا الأندلس ، معتمدا في ذلك على سابقيه كالبرزلي (ت841هـ) و المازوني (883هـ) و العقاني (871هـ)، بالإضافة إلى بعض فتاويه التي تراوحت من سطرين إلى عدة صفحات يجيب فيها على القضايا المطروحة عليه ، و ما ساعده على ذلك استفادته من مكتبة آل الغديسي بفاس[3].

كان الهدف من تأليفه للكتاب هو جمع اكبر مادة علمية في الفتوى لذلك لقبه بالجامع ، بل و كان يقوم بالتعليق على الفتاوى الأمر الذي اكسب المعيار قيمة مرجعية كبيرة ليومنا هذا .

يعد هذا الكتاب مصدرا أساسيا لدراسة جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية و حتى الاجتماعية و الثقافية ، و يتضمن كتابه ثلاثة عشر مجلدا جاء فيها ما يلي :

المجلد الأول تطرف فيه إلى مسائل الطاهرة و الحج ، إما الثاني فتطرق فيه إلى مسائل الصيد و التعزيرات ، المجلد الثالث جاء فيه مختلف مسائل النكاح أما الرابح تعلق بمسائل الطلاق و الخلع و الاستبراء ، المجلد الخامس و السادس تحدث عن مسائل المفاوضات و البيوع و الصلح ، أما المجلد السابع و الثامن تحدث عن المسائل المتعلقة بالأحباس و البنيان و المياه ، و المجلد التاسع و العاشر تطرق إلى مختلف نوازل الضرر و الاستحقاق و الأقضية و الديون ، أما المجلد الحادي عشر و الثاني عشر جاء

[1]- محمد بن جعفر الكتاني ، سلوة الانفاس و محادثة الاكياس بمن قبر من العلماء بفاس ، ج2، تح حمزة الكتاني ، دار الثقافة ، الرباط ، 2004 ، ص 171.
[2]- الونشريسي ، المعيار المعرب ... ، ج1 ،تح محمد حجي ، وزارة الاوقاف و الشؤون المغربية ، المغرب ، 1981 ، ص هـ.
[3]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص و .

فيه بمختلف المسائل و كأنه أخد مختارات لعدة نوازل و اسماه بـ "الجامع " ، و المجلد الثلث عشر و الأخير عبارة عن فهرسة لكل المجلدات السابقة[1] . (ينظر الملحق رقم 3).

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، جميع الأجزاء.

الفصل الأول : عوامل انتشار الآفات الاجتماعية في الدولة الزيانية .

المبحث الأول : العوامل الطبيعية.

المبحث الثاني : العوامل السياسية .

المبحث الثالث : العوامل الاقتصادية .

المبحث الرابع : عوامل أخرى.

اجتمعت العديد من العوامل التي تسببت في إحداث خلل بالمنظومة القيمية للمجتمع الزياني ، الأمر الذي أدى بالفرد الزياني إلى انحرافه أخلاقيا و ارتكاب المعاصي التي أمست بكل جوانب حياته ليس فقط كونها محرمة دينيا و منبوذة أخلاقيا ، هذه العوامل التي مارست عليه الضغط إما بشكل مباشر أو غير مباشر ، فجعلت منه شخصا أخر يحاول إثبات ذاته بأمور بعيد كل البعد عن ديننا الحنيف و عن تربية المجتمعات الإسلامية ، الأمر الذي جعله يدخل في دوامة يصعب الخروج منها مما يؤدي إلى تسيب في الدولة و جعلها فريسة سهلة أمام العدو مستغلة ذلك التفكك المجتمعي و انهياره فتصبح الدولة شبيهة بما يطلق عليها مصطلح " بلاد السيبة " ، في هذا الفصل سنتعرف على مختلف مسببات الآفات الاجتماعية .

المبحث الأول : العوامل الطبيعية :

هي من أكثر العوامل المؤثرة في حياة المجتمعات ، و يكون هذا التأثير على كل المجالات سواء لسياسية أو الاقتصادية و حتى الاجتماعية ، و من أهم هذه العوامل الطبيعية التي أثرت على المجتمع و السلطة و الاقتصاد على حد سواء و أدت إلى ظهور العديد من الآفات الاجتماعية هي :

أولا – المناخ :

أول من تحدث عن المناخ و تأثيره على سيرورة الحضارة هو العلامة عبد الرحمن ابن خلدون، حيث أمدنا بنظرية دور المناخ في سيادة حالتي الجوع و الرخاء ، و أشار أن مختلف المنطق الواقعة في الأقاليم المعتدلة يكون لسكانها الحظ الأكبر في التحضر و الرقي و ذلك لما تتوفره من علوم و صنائع و مباني و مختلف المأكولات نباتية و حيوانية ، و اغلب معاملات أصحابها بالنقدين العزيزين أي الذهب و الفضة

[1] ، أما المناطق الواقعة في الأقاليم غير المعتدلة يكون أصحابها اقل تحضرا و غداؤهم من ذرة و عشب فقط يعيشون في بيوت من طين و قصب و معاملاتهم المالية تكون بالنحاس أو الحديد أو الجلود[2].

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، تح محمد الاسكندراني، ط1، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2006،ص85 .

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص ص 85-86 .

و أشار ابن خلدون أن ليس كل مناطق الأقاليم المعتدلة تعيش في رخاء، فيرى السبب في اختلاف المناطق في طبيعة العيش يكون باختلاف المناخ و التضاريس بين المناطق الصحراوية و السهلية و بين حتى المدن و البوادي[1].

ما يهمنا من نظرية ابن خلدون هو معرفة طبيعة عيش المجتمع الزياني ، الذي يستوطن في جل المغرب الأوسط و هذا الأخير معروف بتنوع تضاريسه ، و تحديد مناخه أمر صعب لان المادة المصدرية تشير إلى مناطق محددة ، مثلا حاضرة تلمسان التي وصفت في المصادر بـ : " ... هي اشد بلاد عدوة المغرب الأوسط بردا و تجلدا[2] و شتاء كثير المطر و الثلوج[3]".

يسود مدينة تلمسان مناخ معتدل لا هو بشديد الحرارة و لا شديد الرطوبة لبعدها عن البحر قليلا ، و لا تتأثر برياح السموم القادمة من الصحراء لحمايتها من طرف جبال الأطلس فلا يكون صيفها حارا لكن شتاؤها بارد و ممكن ان يستمر حتى فصل الربيع[4]، و يدل هذا على إعاقة النشاط الفلاحي بها نظرا لطبيعة المناخ[5]، و كذلك هو الحال بالنسبة لمدينة تيهرت التي تتميز بشدة البرد و كثرة الغيم و الثلج[6].

لكن هذه الإشارات الطفيفة التي تجوب المصادر لا تحدد لنا طبيعة مناخ المغرب الأوسط ، و تعطينا صورة غير واضحة ، وقد أشار الوزان إلى مناخ بلاد البربر عموما و ابرز مواقيت بدأ الفصول و انتهائها ، و ذكر بعض الاضطرابات المناخية التي تؤدي إلى حدوث المجاعات ،و قال إذا سقط المطر في فصل الربيع ما بين 23

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص ص 91-92 .

[2]- ابن مرزوق ، المسند الصحيح الحسن في مآثر و محاسن مولاي أبي الحسن ، تح مريا خيسوس بيغيرا ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981، ص 222 .

[3]- ابن صعد التلمساني ، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين ، تح يحيى بوعزيز ، المؤسسة الوطنية للإشهار ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 166-167.

[4]- محمد بن رمضان شاوش ، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان ، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 2 .

[5]- عبد العزيز فيلالي ، الأحوال الصحية لسكان تلمسان في عهد بني زيان ، ضمن اعمال الملتقى الدولي للتغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور ، مشورات المخبر ، جامعة قسنطينة، 2001، ص 167 .

[6]- مجهول ، الاستبصار في عجائب الأمصار ، تح سعد زغلول عبد الحميد ، وزارة الشؤون الثقافية العامة – افاق عربية ، بغداد ، د.ت، ص 166 .

افريل و 5 ماي فإن المحاصيل الزراعية تتضرر بأكملها[1]، و هبوب الرياح الجنوبية القادمة من الصحراء المتميزة بالحرارة الشديدة و الجفاف في غير فصل الصيف فإنها تفسد الغلة و تمنع نضج الفواكه و إذا استمرت في الهبوب طويلا فإنها تتلف المحاصيل الزراعية و تحرقها مما يسبب أزمة غذائية حادة على المجتمع[2].

ثانيا – المياه :

الماء هو سر الحياة و من أهم العناصر الأساسية في الطبيعة لتواجد الإنسان و الحيوان و النبات ، و يتأثر بعامل أساسي هو المناخ الذي إما يتسبب في وفرته أو انعدامه ، كما يستصعب علينا تحديد كمية التساقط لقلة المادة المصدرية المشيرة لها ، لكن ما يمكننا قوله أن المناخ الذي يسود أغلبية مناطق المغرب الأوسط يتميز بعدم انتظام في التساقط[3] .

اعتبرت المياه من الشروط الأساسية لبناء المدن في العصور الوسطى ، فوجود المياه و منابعها يدل على درجة الرقي و التحضر للمدينة[4] ، فقد أمدتنا كتب الرحلات و الجغرافيا بوصفها للكثير من المدن في المغرب الأوسط الزياني التي تميزت بكثرة ينابيعها و سواقيها و من أهمها نذكر :

مدينة تلمسان التي اشتهرت بكثرة ينابيعها و أنهارها[5] ، و ذلك ما يبينه الحصار المريني عليها فلم يشتك أهلها من الجفاف و اكتفوا بالارتواء من عيونها[6] ، و كذلك هو الحال بالنسبة لمدينة مستغانم التي عرفت هي الأخرى بوفرة مياهها فلا يكاد بيت منها يخلو من ينبوع ماء[7] .

[1]- حسن الوزان ، وصف افريقيا ،ج1، تح محمد حجي و محمد الأخضر ، دار المغرب الاسلامي ، بيروت ، 1983، ص ص 79-80.

[2]- حسن الوزان ، المصدر نفسه ، ص 81.

[3] -Ndjem ed-dine Hentati , L’Eau dans la ville de l'occident musulman médiévale d’après les sources juridique malikites, Revue d’histoire magrébine , 28eme , 2001,p163.

[4]- سعيد بن حمادة ، الماء و الإنسان في الأندلس خلال القرنين (7-8هـ/13-14م) ، ط1، دار الطليعة ، بيروت، 2007،ص ص 97-98 .

[5]- مجهول ، المصدر السابق ، ص 127.

[6]- العمري ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، مج4، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية و الإسلامية ، ألمانيا ، 1988، ص 90 .

[7]- مارمول كربخال ، إفريقيا ، ج 2 ، تح محمد حجي و آخرون ، دار نشر المعرفة ، المملكة المغربية ، 1989، ص 350.

و نجد في المقابل الكثير من المناطق تعني من نقص المياه أو انعدامه في بعض الأحيان[1] ، مثل مدينة وهران التي كان أهلها يعانون من مشقة جلب المياه من العيون، و نجد كذلك المناطق الصحراوية حيث شهدت لمعاناة العرب القاطنين بها من قلة المياه و أصبح ثمن الشربة الواحدة في فترة من الفترات يصل إلى ربع دينار[2] .

و يبين الوزان حال هذه المناطق قائلا : " و هؤلاء قوم في غاية الكرم – العرب - ، مع أن الناس لا يمرون بمضارب خيامهم لغياب أرضهم[3] " .

لقد تسبب الماء في الفترة المدروسة في ظهور العديد من المشاكل في شتى المجالات خصوصا في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ، ما أدى بالعديد من المزارعين إلى حفر الآبار نتيجة لنقص الماء لاحتياجاتهم له ، فيظهر هذا أهمية عنصر الماء في المجتمعات و نقصه يؤدي إلى اضطراب عام و أحيانا ما استعمل كنقطة لضرب العدو مثل ما فعل أبي الحسن المريني عند محاصرته لتلمسان ، فقطع عليها منبع الماء الذي في الخارج و لولا كثرة منابع المدينة لتضرر أهلها من ذلك[4] .

و تسجل لنا الكتب النوازلية عامل الماء في فساد المجتمع ، إذ ذكر العقباني :"اجتماع الجم الغفير و الملأ الكثير – منهن الإماء – على السقايات و الأفران لسقي الماء ، أو لطبخ خبز فيطلن الوقوف هناك لغير ما أتين له بل لاستدعاء الحديث مع فسقة العبيد و بعض الأحرار "[5] ، فيستغل هؤلاء هذه الأوضاع لارتكاب المحرمات و الفواحش .

ثالثا – الكوارث الطبيعية :

1- **الكوارث المائية** : و تعرف بـ" الجوائح التي يسببها قلة الماء أو مده "[6] ، فهذه الكوارث الطبيعية مرتبطة بتذبذب المناخ و عدم انتظام التساقط ، و يقول ابن

---

[1]- ابن صعد ، المصدر السابق ، ص 156 .
[2]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2 ، ص ص 240-241.
[3]- الوازان ، المصدر السابق ، ج1، ص 60.
[4]-العمري ، المصدر السابق ، ص 90 .
[5]- ابي عبد الله العقباني ، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر ، تح علي الشنوفي ،extrait du bulletin d’études orientales de l’institut français de Damas Tome XIX، 1967 ، ص 80.
[6]- سعيد بن حمادة ، المرجع السابق ، ص 154 .

خلدون في هذا :" فطبيعة العالم في كثرة الأمطار و قلتها مختلفة و المطر يقوى و يضعف ، و يقل و يكثر الزرع و الثمار و الضرع على نسبته[1] ".

و من بين الجوائح المائية التي شهدها المغرب الأوسط و بكثرة نذكر :

الجفاف الذي يعتبر أكثر الكوارث الطبيعية خطورة ، و ينتج اثر مرور عدة سنوات من دون حدوث تساقطات ، و هذه الآفة هددت حياة الأفراد و المجتمعات نتيجة تضرر الجانب الزراعي بها إذ هو المسئول على تأمين الغذاء للإنسان[2].

و من خلال الملحق رقم (4) يتضح لنا أن القحط هو أكثر الكوارث الطبيعية وقوعا ببلاد المغرب عامة ، إذ بلغت ذروتها في القرن السادس الهجري / الحادي عشر ميلادي ، و قل حدوثها في القرون الأخرى ، و تتسبب هذه الجائحة في ظهور النزاعات بين الأفراد مما يؤدي إلى تفاقم الآفات الاجتماعية .

أما النوع الثاني من هذه الكوارث المائية هو السيول ، و التي كانت سببا في العديد من المشاكل الاقتصادية كإتلاف الزرع ، و قد تسببت في الحد من بعض الطموحات السياسية ، مثلما حصل مع أبي عنان المريني عندما عطل السيل توجهه إلى افريقية سنة 758هـ/1356م [3].

بالإضافة إلى جائحة الثلوج و التي أدت إلى حدوث العديد من الآفات الاجتماعية و ذلك انطلاقا من المشاكل التي نجمت عنها ، ففي تلمسان في القرن 9هـ/15م نزلت الثلوج بكميات كبيرة أدت لخسائر عمرانية و اقتصادية فهدمت الديار و عطلت الأسواق[4] ، بالإضافة إلى إتلاف المحاصيل الزراعية و شلل حركة النقل التي تعرقل الرحلات خاصة التجارية .

2- **الكوارث الطبيعية غير المائية** : و هي بكثرة أهمها :

الجراد الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الخطورة بعد الجوائح المائية ، إذ انه مهدد للأمن الغذائي للإنسان و ذلك لسرعة تكاثره و انتشاره ، خصوصا إن لم يكن

---

[1]- ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص 282.
[2]- سعيد بن حمادة ، المرجع السابق ، ص 158 .
[3]- ابن الحاج النميري ، فيض العباب و إفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة و الزاب ،تح محمد بن شقرون ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 1990 ، ص ص 258-259.
[4]- ابن مريم ، المصدر السابق ، ص 40 .

هناك تساقط في فصل الربيع مما يؤدي إلى عدم موت بويضاته فتتكاثر أكثر[1] ، و قد تردد الجراد على بلاد لمغرب عموما نظرا لقدرته الفائقة على تخزين بيضه إعدادا لنوعه في الموسم المقبل ليستمر في اكتساح المزارع و الأراضي ، ذلك لان الجراد " إذا رعت أيام الربيع طلبت أرضا طيبة التربة رخوة ، و نزلت هنالك و حفرت بأذنابها حفرا باضت فيها كل واحدة مائة بيضة إلا بيضة و طارت و أفتها الطيور و البرد ، ثم أتت أيام الربيع و اعتدال الزمان يفقس ذلك البيض المدفون ، و يظهر مثل الذباب الصغار على وجه الأرض ، و أكلت زرعها حتى قويت ، ثم تنهض إلى ارض أخرى و باضت كما فعلت في عامها الأول و هكذا بها ... " .[2]

و من هذا القول يتضح لنا طريقة عيش الجراد التي بسببها يتم الإضرار بالمزارع ، إذ يرجعها و كأنها أراضي لم تعرف الحياة يوما ، مما يسبب خسارة كبيرة للإنسان توقعه في مجاعات شديدة لأنها تنفد مخزونه الزراعي و تعب عامه ككل .

أما الجائحة الأخرى و هي الرياح ، فقد اجتاحت المغرب الأوسط العديد من الرياح المدمرة و هي أنواع منها ما تكون شديدة ، فتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة و حتى عمرانية ، خصوصا الرياح القادمة من الصحراء و تعرف بالرياح الجنوبية أو الرياح الصحراوية و التي تكون شديدة الحرارة و منها ما تكون على شكل أعاصير التي تسبب دمارا بشريا و عمرانيا ، و تحدث على أثرها العديد من الأزمات كالمجاعات التي وقعت عام 776هـ/1374م فقد أهلكت هذه الأعاصير جميع الثروات الحيوانية و النباتية [3]، فشدة حرارتها تؤدي إلى إحراق المحاصيل الزراعية خصوصا إذا ما هبت في غير فصل الصيف ، أما النوع الثاني من الأعاصير تعرف بالرياح الشرقية و هي متلفة للمحاصيل الزراعية و يصاحبها عادة القحط الشديد[4] مما يؤثر على جميع الكائنات الحية سواء الإنسان أو الحيوان و حتى النبات .

[1]- عبد الهادي التازي، ظاهرة التعاون في فترة التاريخ الدولي للمغرب "الجراد" ، ضمن أعمال الملتقى الدولي " الكوارث الطبيعية – آفة الجراد – " ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط ، 1989 ، ص 76 .

[2]- القزويني ، عجائب المخلوقات و غرائب الموجودات ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1981 ، ص ص 470-471.

[3]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج1 ، ص ص 325-326 .

[4]- حسن الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 81.

أما أخر كارثة حلت ببلاد المغرب هي الزلازل ، و يقول في هذا العمري نقلا عن ابن سعيد المغربي ، أن المغرب عموما :" قليل الصواعق و الزلازل[1] " ، خضع المغرب إلى هزات ارتدادية شديدة تركت أثرا سلبيا على الإنسان و العمران و كان ذلك سنة 651هـ/1253م و يقول حولها ابن عذاري المراكشي :" و فيها كانت زلزلة عظيمة في بلاد المغرب اهتزت الأرض بها بمن عليها "[2] ، و سجل زلزال أخر ضرب حاضرة جزائر بني مزغنة سنة 766هـ/1364م[3]و لم تذكر المصادر الوسيطية النتائج المترتبة عن هذا الزلزال ، و ذلك لقلة وعي المصادر المغربية بتسجيل مثل هذه الظواهر الطبيعية مقارنة بالمصادر المشرقية [4] .

رابعا – الأمراض و الأوبئة و المجاعات :

1- الأمراض و الأوبئة :

ارجع العديد من العلماء سبب الأوبئة إلى فساد الهواء من خلال تلوث الهواء و الماء معا أما الطاعون أرجعوه إلى أسباب روحانية يتمثل في وخز الجن [5] ، مستندين على الحديث النبوي الشريف ، عن أبي موسى الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال :{ فناء أمتي بالطعن و الطاعون ، قيل يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه ، فما الطاعون ؟ قال : وخز في أعدائكم من الجن و كلَ شهداء } [6].

ربط العلماء هذا الوخز من الجن بأمور فلكية متمثلة في ظهور الثريا و سقوطها ، و الثريا هي النجم فإذا سقطت الثريا و غابت كثرت الأمراض و الطواعين و إذا

[1]- العمري ، المصدر السابق ، ص 107.
[2]- ابن عذاري المراكشي ، البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب ، ج4، تح ليفي بروفنسال ، دار الثقافة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 406.
[3]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 155.
[4]- مصطفى أنور طاهر ، نصوص تاريخية لمؤرخين دمشقيين عن زلزال القرن الثاني عشر ، مجلة الدواء العربي ، العدد 27 ، 1974 ، ص 55 .
[5]- محمد الرصاع ، الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية ، تح محمد حسن ، ط1، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007 ، ص 107 .
[6]- احمد بن حنبل ، المسند، ج4، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ص 395 ، الحديث رقم 19546 .

صعدت ارتفعت كل الأمراض و العاهات من كل قطر من الأرض [1]، مستندين لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم :{ إذا ارتفع النجم رفعت العاهة عن كل بلد }[2].

أما بخصوص المناطق الأكثر عرضة للأوبئة هي المناطق الساحلية نظرا للحرارة و الرطوبة الزائدتين بها خاصة في فصل الصيف[3] ، كذلك هو الحال بالنسبة للمناطق الساحلية الزيانية ،فمن المناطق الموبوءة بها نجد مدينة تنس التي وصفت من قبل الرحالة بفساد مائها و أنها هي كثيرة الأمراض و الداخل إليها لا يسلم من الوباء ، خصوصا الغرباء غير المعتادين على هوائها[4] ، أما صاحب الاستبصار فيقول : " بها فئران ضخمة[5] " ، و هذا ما يدل على تلوثها إضافة إلى قدرة هذه الجر*أن على نقل الأمراض بين الناس .

ذكر الوزان أن الوباء ببلاد البربر يظهر كل عشر سنوات أو خمسة عشر سنة أو خمسة و عشرين سنة [6] ، لكن لا يمكن الجزم بهذه النظرية فالعوامل الطبيعية في تغير دائم و لا تعرف استقرارا و لا ثبات .

و من أهم الأمراض التي تعرضت لها الدولة الزيانية نذكر :

1-الطاعون العظيم (748-750هـ/1348-1349م) :

اعتبر هذا الطاعون من أعظم الأمراض التي فتكت بالعالم في العصور الوسطى ، و يعد عام 749هـ/1348م في معظم الدراسات الحديثة تاريخ ولادة الطاعون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في فترة العصور الوسطى[7] ، غير أن انطلاقة هذا الوباء لم تكن من بحر الروم بل في أسيا الصغرى و تحديدا بمنطقة تعرف ببلاد

[1]- ابن قيم الجوزية ، الطب النبوي ، تح شعيب الارنؤوط و عبد القادر الارنؤوط ، ط13 ، مؤسسة الرسالة و مكتبة المنار الإسلامية ، بيروت ، 1986 ، ص 39.
[2]- الطبراني ، المعجم الصغير المسمى الروض الداني ، ج1، تح شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي - دار عمار ، بيروت – عمان ، 1985 ، ص 81 ، حديث رقم 81.
[3]- فرنان بروديل ، المتوسط و العالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني ، تعريب مروان ابي سمراء ، المنتخب العربي ، بيروت ، 1993،ص 67.
[4]- أبو عبيد الله البكري ، المغرب في ذكر بلاد افريقية و المغرب ، مكتبة المثنى ، بغداد ، د.ت، ص 62 .
[5]- مجهول ، المصدر السابق ، ص 133 .
[6]- حسن الوزان ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 83.
[7]- احمد السعداوي ، لمغرب الإسلامي في مواجهة الطاعون : الطاعون الأعظم و الطواعين التي تلته خلال القرنين (7-8هـ/14-15م) ، Revue de l’études des belles lettres arabes ، Ibla ، 58 eme ، 1995 ، ص 39.

الخطا إي بلاد الصين بلسان العجم و هذا ما جاء به ابن خاتمة نقله على لسان بعض التجار النصارى الوافدين إلى ألمرية[1] و قد حددت الدراسات الحديثة نقطة بدايته أيضا من شمال منغوليا لأنها كانت نقطة تجارية[2].

ذكر ابن الخطيب نقلا عن ابن بطوطة أن الوباء ابتدأ سنة 734هـ/1334م[3]، ثم انتشر عن طريق الرحلات التجارية و الحجية و كان انتشاره بشكل فائق السرعة و ساد العالم بأسره ، فمن بؤرة الوباء الخطا انتقل إلى بلاد العجم و تركية ثم إلى ارض الحبشة و ديار مصر و بلاد الشام عام 749هـ/1348م، و بعدها إلى العراق و بغداد و البصرة سنة 750هـ/1349م و من الطريق التجاري البحري تسرب نحو قزوين ثم القسطنطينية، ثم موانئ بحر الروم فوصل مدينة مسينة سنة 747هـ/1347م ثم انتقل إلى نابلي و بيزا و جنوة و مرسيليا و البندقية ثم الإسكندرية سنة 749هـ/1348م ، وفي نفس السنة انتقل إلى بلاد الإفرنج ثم الأندلس ، أما بخصوص بلاد المغرب فبعد انتقال الوباء إلى صقلية و سردانية و ميورقة انتقل إلى افريقية عن طريق صقلية سنة 749هـ/1348م ثم إلى سائر بلاد المغرب الإسلامي[4] .

قال عنه ابن خلدون :" إلى ما نزل بالعمران شرقا و غربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيف بالأمم و ذهب بأهل الجيل ، و طوى كثيرا من محاسن العمران و محاها و جاء للدول على حين هرمها و بلوغ الغاية من مداها فقلص من ظلالها و فل من حدها و اوهن من سلطانها ، و تداعت إلى التلاشي و الاضمحلال أحوالها ، و انتقض عمران الأرض بانتقاض البشر ، فخربت الأمصار و المصانع ، و درست السبل و المعالم و خلت الديار و المنازل ، و ضعفت الدول و القبائل و تبدلت المساكن و كان بالمشرق قد نزل به ما نزل المغرب ، لكن على نسبته و مقدار عمرانه و كأنما نادى لسان الكون من العالم بالخمول و الانقباض فبادر بالإجابة ..."[5] .

[1]- ابن خاتمة ، تحصيل غرض القاصد في تفصيل مرض الوافد ، نشر ضمن كتاب : عبد الكريم الخطابي ، الطب و الأطباء في الأندلس و المغرب ،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 1988، ص 173.

[2]- محمد الأمين بزاز ،الطاعون الأسود بالمغرب في القرن الرابع عشر للميلاد ، مجلة كلية العلوم الإنسانية و الآداب ، العدد 16 ، الرباط ، 1991، ص 109.

[3]- لسان الدين ابن الخطيب ، مقنعة السائل عن المرض الهائل ، منشورات معهد العلوم العربية الإسلامية ، ألمانيا ، 1995، ص 45.

[4]- ابن خاتمة ، المصدر السابق ، ص 173/ محمد الأمين بزاز ، المرجع السابق ،ص 110.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة، المصدر السابق ، ص ص 38-40.

و مما لا شك فيه أن هذا الوباء كان كارثة على العالم عموما و ليس فقط الدولة الزيانية ، نظرا لما سببه من مشاكل في كل المجالات خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها .

حيث ذكر انه ارتفع عدد من الوفيات حتى انه في ربيع الأول من عام 749هـ/ جوان 1349 م كان يبلغ عدد الوفيات في اليوم الواحد قرابة ألف شخص[1] ، و ذكر ابن خاتمة بلغ عدد الوفيات بتلمسان حوالي سبعة ألاف شخص[2] .

تلت هذا الطاعون سلسة من الطواعين التي اجتاحت بلاد المغرب ككل من فترة بداية الطاعون إلى غاية نهاية القرن التسع للهجرة / الخامس عشر للميلاد ، و سجلت هذه الطواعين كل عشر سنوات أو عشرين سنة لكنها كانت اقل ضررا بالمقارنة بالطاعون العظيم[3] .

بالإضافة إلى انتشار العديد من الأمراض في المجتمع الزياني ، التي أدت إلى تدهور الوضع الصحي في الدولة و من بينها نذكر مرض العضال الذي هو من الأمراض المزمنة و لا يشفى صاحبه إلا بمعجزة ربانية ، من أعراضه عدم قدرة المريض على النطق و السمع و الحركة أي انه شبه غائب عن الحياة[4].

بالإضافة إلى أمراض البطون كما وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه: "الشهداء خمسة المطعون و المبطون و الغارق و صاحب الهدم و الشهيد في سبيل الله "[5] و نذكر منها الإسهال الشديد الذي هو اخطر أمراض البطن ،مرض به أبي عبد الله المقري نتيجة إفراطه في شرب نوع من اليتوع " المسمى بحب القبيل "[6].

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر ، المصدر السابق ،ج7 ، ص 849.
[2]- ابن خاتمة ، المصدر السابق، ص 250 .
[3]- احمد السعداوي ، المرجع السابق، ص 124.
[4]- سمية مزدور ، المجاعات و الأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ و الآثار ، جامعة قسنطينة ،2008-2009، ص 141.
[5]- الإمام مالك ، الموطأ ، رواية الليثي ، ج1، تح فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، د.ت، ص131، حديث رقم 294.
[6]- ابن مرزوق ، المناقب المرزوقية ، تح سلوى الزاهري ، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف – مطبعة النجاح ، المملكة المغربية ، 2008، ص 234 .

و كذلك داء الفلج الذي توفي بسببه أبي عنان المريني سنة 755هـ/1354م ، فهذا المرض يسبب للعضو المصاب به استرخاء كاملا ، و عندا يتفاقم المرض يسبب استرخاء لكامل الجسد .[1]

1-المجاعات :

اجتاحت بلاد المغرب عموما و الأوسط خصوصا عدة أزمات ترتب عنها نقص حاد فالغذاء ، مما أدى إلى وقوع مجاعات عديدة وقع ضحيتها كل أفراد المجتمع ، و من أهم هذه المجاعات نذكر :

- **مجاعة عام (688هـ/1386م) :**

أغلبية المصادر سكتت عن سبب وقوع هذه الأزمة ، سوى العبدري الذي زار تلمسان سنة 688هـ/1386م أي في نفس السنة من وقوع المجاعة ، وصف لنا الحال المزري الذي وجده بتلمسان قائلا :" ثم وصلنا مدينة تلمسان فوجدناها حلت ب هازمة من زمانة الزمان ، و أخلت به حوادث الحدثان ، فلم يتبق به علالة و لا تبصر في أرجائه للظمآن بلالة "[2] ، وكذلك حديثه عن سوء الأحوال الاقتصادية التي تمر بها البلاد فقد أشار إلى تعذر أهل ملكيش - و هي من أعمال تلمسان – عن القيام بواجب الضيافة إزاء جمع من الحجاج قد مروا بهم و هذا ما يفسر قلة مستواهم المعيشي مع الأزمة ، و تأزم الأوضاع الاجتماعية و الأمنية نتيجة قلة الغداء [3].

-مجاعة عام 776هـ/ 1374م :

هذه المجاعة كانت شاملة لكل بلاد المغرب ، و من أسباب حدوثها هبوب رياح شرقية أهلكت الزرع و الضرع معا [4] ، هذه المجاعة كان لها الأثر البالغ في كل بلاد المغرب و الدليل على ذلك ذكر العديد من المصادر الوسيطية هذه الأزمة ، و كذلك الكتب المناقبية و النوازلية التي لم تتحدث في هده المواضيع من قبل ، فقد ذكرت هذه المجاعة وفقا لمجالها الزمني دون غيرها من المجاعات التي حدثت ببلاد المغرب

[1]-عبد الكريم الخطابي ، المرجع السابق ، ص 332.
[2]- العبدري ، الرحلة المغربية ، تح احمد بن جدو ، نشر كلية الآداب الجزائرية ، الجزائر ، د.ت،ص 09.
[3]- العبدري ، المصدر السابق ، ص 10 .
[4]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج1، ص ص 325-326.

الأوسط فقد ذكرها ابن قنفذ القسنطيني بـ:" و في هذه السنة كانت المجاعة العظيمة بالمغرب و عم الخراب "[1] .

[1]- ابن قنفذ القسنطيني ، انس الفقير و عز الحقير، تح نجاح عوض صيام ،ط1، دار المقطم، القاهرة ،2002، ص 149

المبحث الثاني : العوامل السياسية :

أولا – الصراعات الخارجية :

1- الصراعات الزيانية الحفصية :

تمثل الصراع بين الدولة الزيانية و الحفصية على رغبة كل واحدة منهما الاستحواذ على اكبر قسم من الدولة الموحدية ، لذلك حاول حاكم الدولة الحفصية أبو زكريا الحفصي الاتصال بالحاكم الزياني يغمراسن بن زيان لمقاطعة الصلة مع مراكش و التحالف معه فرفض الحاكم الزياني الطلب ، لسببين الأول خطورة حاكم مراكش و الثاني قرب تلمسان من مراكش أكثر من تونس [1].

و هو ما جعل الحفصيين يقومون بحملات عسكرية على الدولة الزيانية، فخرجوا من تونس العاصمة سنة 639هـ/1241م متجهين إلى مدينة تلمسان و كانت الحملة مكونة من الجيش الحفصي النظامي و رجال القبائل و وصلت إلى تلمسان سنة 640هـ/1242م[2] بزعامة الحاكم أبي زكريا الحفصي ، فهرب يغمراسن بن زيان نحو الجبال المجاورة [3]، ثم أصبحت الدولة الزيانية تابعة للدولة الحفصية و عند سماع الخليفة الموحدي أبو الحسن سعيد عثمان الخبر جهز حملة باتجاه افريقية سنة 645هـ1247م للقضاء على بني حفص ، لكن بعد وفاة الخليفة الموحدي عاد بنو زيان للحفصيين و أعلنوا الولاء لهم[4].

و بعد حملة الملك الفرنسي لويس سان على تونس ، استغل الزيانيون الوضع و بدؤوا حملاتهم التوسعية فاستولوا على مليانة سنة 668هـ/1269م ،ثم على مدينة بجاية سنة 686هـ/1287م ، و اخضعوا قبائل بنو توجين و مغراوة المؤيدتين للدولة الحفصية ، لكن في تلك الأثناء كان المرينيون قد حاصروا مدينة تلمسان سنة 698هـ/1298م ، و من بعد فك الحصار الطويل على تلمسان من طرف المرينيين و الذي دام من 698هـ/1298م إلى غاية 706هـ/1306م، توجهوا نحو تونس مستغلين الأوضاع

---

[1]- عاشور بوشامة ، علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب و الأندلس ، أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 1991، ص ص 126-129.

[2]- علي شاوش ، المرجع السابق ، ص 80.

[3]- الزركشي ، المصدر السابق،ص 29 .

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ،ج7،ص 620.

المزرية التي تمر بها الدولة الحفصية و استطاعوا السيطرة على مدينتي تدلس و جزائر بني مزغنة سنة 712هـ/1312م[1].

و بعد هذه السنة توالت الحملات العسكرية الزيانية على الدولة الحفصية ، كتجهيز أبي تاشفين لثاني بقيادة موسى بن علي الكردي حملة ضد الجيش الحفصي الذي يقوده أبي يحيى أبي بكر الحفصي و التقيا في برغيس قرب مرماجنة[2] سنة 723هـ/1323م، هزم الجيش الزياني في هذه المعركة غير أن الدولة الزيانية لم تفقد عزيمتها في استرجاع المدن التي هي تحت النفوذ الحفصي كبجاية و قسنطينة ، فأرسلت حملات عسكرية متتالية سنوات 726هـ و 728هـ و 729هـ بمعدل حملة كل سنة وتمكن الجيش الزياني من دخول تونس سنة 730هـ/1329م[3]، فلم تسلم الدولة الحفصية من حملات الزيانيين ، حتى تحاصر من طرف أبي الحسن المريني – سنتطرق له لاحقا - .

بعد التخلص من التبعية للمرينيين ، و في عهد أبي مالك بن عبد الواحد الزياني (814-827هـ/1411-1423م) الذي كان قد نصبه المرينيون خلفا لأخيه سعيد 814هـ/1411م ، بدأت التحرشات الحفصية على تلمسان و كانت أول حملة حفصية سنة 827هـ/1422م[4] .

أما في عهد أبي عبد العزيز الحفصي ، قام بعزل حام تلمسان أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو الزياني و تنصيب أبي عبد الله محمد العباس احمد بن أبي حمو الزياني و الذي بدوره سيعزل[5].

و بعد تولي أبو عبد الله الثابتي الحكم بتلمسان (881-911هـ/1476-1505م) أصبحت العلاقات الزيانية الحفصية متميزة بالفتور، وذلك راجع للظروف الخارجية المتمثلة في سقوط مدينة غرناطة على يد النصارى سنة 497هـ/1492م، و كذا كثرة التحرشات الاسبانية البرتغالية على السواحل المغاربية إضافة إلى ظهور الأتراك العثمانيين بالمنطقة بداية من القرن التاسع الهجري [6].

---

[1]- الزركشي ، المصدر السابق ، ص ص 60-63 .
[2]- مدينة بالقرب من بونة و قسنطينة ، ينظر : الادريسي ، المصدر السابق ، ص 155.
[3]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج1،ص218.
[4]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 149.
[5]- التنسي ، المصدر نفسه ، ص 149.
[6]- ابن أبي دينار ، المؤنس في أخبار افريقية و تونس ، تح محمد سمام ، تونس ، 1967، ص 160.

2- الصراعات المرينية الزيانية :

لم تسلم الدولة الزيانية من الحملات الحفصية فحسب ، بل عانت من الحصارات المرينية لمرات عديدة ، اول حلة كانت على يد الخليفة الموحدي السعيد صاحب السلطة الشرعية بمراكش على تلمسان و ذلك سنة 646هـ/1248م ، إذ تمكن الجيش الزياني خلالها من الانتصار على الجيش المريني في معركة حامية الوطيس قرب تامزدكت [1]، و الاستيلاء على جميع أملاك الخليفة الموحدي أبي الحسن السعيد من أموال و ذخائر و من بين الذخائر المصحف العثماني و العقد اليتيم المعروف بالعثمان ، و كان لهذا الانتصار صدى عظيم في جميع أقطار المغرب الأمر الذي دف بالمرينيين و الحفصيين احتلال تلمسان من اجل القضاء على الدولة الزيانية ، انتهز بنو مرين الأوضاع الذين بدورهم استحوذوا على جميع أملاك الموحدين في المغرب الأقصى فأسرع سلطانهم الأمير أبو بكر بن عبد الحق المريني إلى تلمسان من اجل القضاء على يغمراسن قبل أن يعظم شانه و إلتقيا في نهر ايسلي قرب مدينة جدة سنة 464هـ/1248م[2] ،فهزم جيش بني عبد الواد بعد مقتل الأمير يغمراسن أبو عنان[3] ، و حاصر بنو مرين تلمسان و طال حصارهم فلم ينالوا منها منالا لذلك قرر السلطان يعقوب بن عبد الحق رفع الحصار على تلمسان و العودة إلى سلطنته سنة 670هـ /1272م و هكذا أتيحت الفرصة أمام يغمراسن بن زيان من اجل العودة إلى تلمسان و ينهض بإمارته من جديد [4] ، أما يعقوب بن عبد الحق المريني فقد شغل بأمر سبتة وطنجة ثم أمر بالجهاد في الأندلس[5].

الحصار المريني الثاني على تلمسان :

بعد وفاة يعقوب بن عبد الحق سنة 687هـ/1286م[6] ، خلفه ابنه أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن عبد الحق ، حيث كان لهذا الأخير ابن اسمه أبو عامر و كان قد ولاه على مراكش و كان له وزير اسمه ابن عطوا فحدث انه ثار أبو عامر على أبيه ما جعل ولده

---

[1]- تقع بين قفر انجاد و بلاد المغرب الاوسط ، شيد قديما على صخرة و كان ملوك تلمسان يجعلونه في حالة تاهب دفاعي لحراسة اماكن المرور لجند ملك فاس و يمر بسفحه نهر التافنة، ينظر : الوزان، المصدر السابق ، ج2،ص 11.

[2]- علي شاوش ، المرجع السابق ، ص 82.

[3]- حسين مؤنس ، تاريخ المغرب و حضارته ، ج2،ط1،دار العصر ، لبنان ، 1992، ص 129.

[4]- ابن الأحمر ، تاريخ الدولة الزيانية ، المرجع السابق ، ص ص 23-24..

[5]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ،ج7، ص ص 209-232.

[6]- محمد بن عمرو الطمار ، تلمسان عبر العصور ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 98.

يسير إليه والده و هزمه ، بعدما سرق و وزيره أموال مراكش و هربا إلى تلمسان سنة 688هـ/1269م ، فما كان من أبي سعيد عثمان[1] الذي خلف أباه المتوفى سنة 681 هـ إلا أن يكرمهما و أجاز أبا عامر على أبيه فعفا السلطان أبو يعقوب المريني عن ابنه و أعاده إلى فاس[2] ، و بعدها طلب أبو يعقوب أن يمكن من ابن طاعو فأبى عليه الملك أبو سعيد عثمان [3] فعزم على غزو تلمسان و سار إليها بجنوده فتحصن أبو سعيد عثمان بأسوارها ، فحاصره أبو يعقوب يوسف و نصب علها المجانيق ثم سار يعيث في نواحيها مخربا القرى و لقد أدار على تلمسان سورين يفصل بينهما فيصل و شدد الحصار حتى لم يخط إليها الطير و لا حتى الطيف ، و ابتنى مدينة كاملة إلى جوارها و أقام الحصار مائة شهر و عندما دخلت سنة702هـ/1302م اختط إلى جانب السور بمكان فسطاطة و قبابة قصر لسكانه و اتخذ مسجدا لصلاته و أدار عليها سورا لحمايتها، ثم أمر ببناء الدور الواسعة و المنازل الرحيبة و القصور الأنيقة و اتخذوا البساتين واجروا المياه و كذا بنوا الحمامات و الفنادق و المارستان ، و كذا بنوا مسجدا عظيما على صهريج كبير و شيدوا المنارات و جعلوا لرأسه تفافيح من ذهب ثم أحاط كل هذه المباني بسور ، فأصبحت مدينة عظيمة أطلق عليها اسم " المنصورة "[4] و تلمسان الجديدة ، أما تلمسان في تلك الأثناء كانت تعاني من الجوع و الخوف كما قام جنود بني مرين باحتلال ندرومة و هنين و وهران و جل ما كان بيد بني عبد الواد بالمغرب الأوسط و بلاد توجين و مغراوة و لم يستسلم السلطان الزياني يغمراسن حتى الموت[5].

فخلفه ابنه محمد بن عثمان و اجتمعوا وبايعوه و دامت فترة حكمه أربع سنوات (703-707هـ/1303-1308م) ، عرف بشجاعته و قد دافع عن تلمسان بكل بسالة ، و كان لموت أبي يعقوب يوسف بن يعقوب بن عبد الحق أثناء الحصار عام 706هـ/1307م انقادا لبني زيان من الهلاك ، و قد دام الحصار ثمانية أعوام و أربعة أشهر و بضعة أيام [6]، كان لهذا الحصار أثار وخيمة على مدينة تلمسان و أهلها في شتى

[1]- بعد وفاة يغمراسن بن زيان سنة 681هـ بايع ابنو عبد الواد ابنه الامير ابا سعيد عثمان و استمر حكمه الى غاية 703هـ/1303م، ينظر : التنسي ، المصدر السابق ، ص 129.

[2]- التنسي ، المصدر نفسه ، ص 131.

[3]- حين مؤنس ، المرجع السابق ، ص ص 129-132 / علي شاوش ، المرجع السابق ، ص ص 82-86.

[4]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ،ج7 ،ص ص 256-257.

[5]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 129.

[6]- التنسي ، المصدر نفسه ، ص 131.

المجالات حيث انه مات من الخلق ما يقرب مائة ألف نسمة بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و ارتفعت الأسعار[1] فاضطروا إلى أكل القطط و الفئران و الجيف[2].

و بعدها حوصرت مرة أخرى من طرف السلطان أبي الحسن المريني[3] ، دام هذا الحصار سنيتين استولى عليها سنة 736هـ/1337م [4] و أعاد بناء المنصورة التي خربها الزيانيون بعد فك حصار 706هـ/1307م و أسس مدينة ملكوية غربي تلمسان[5].

اقتحم الجيش المريني العاصمة الزيانية و ملكها عنوة و ألحق الهزيمة بالزيانيين و كان هذا أول انتصار هام حققه المرينيون في المغرب الأوسط به عظم نفوذ أبي الحسن المريني و ظهر بمظهر الملك القوي[6] ، و أصبحت مدينة منصورة مركز الحكم لأبي الحسن المريني و بعث خلالها الأوروبيون سفرائهم إليه لتهنئته و تقديم الهدايا ، استغل الزيانيون بعدها و في مقدمتهم أبي سعيد و أبي ثابت هزيمة أبي الحسن المريني على مقربة من القيروان في 748هـ/1348م ، اجتاز الأميران و جمعهما افريقية و المغرب الأوسط حتى وصلوا إلى السكاك في ملتقى وادي الصفيصف بوادي يسر قرب تلمسان، و هنا اعترض سبيلهم فرقة أرسلها ابن الجرار – احد شيوخ من بني عبد الواد – لصدهم بقيادة أخيه لكنها هزمت و تابع الأميران سيرهما ، وصلا تلمسان سنة 749هـ/1349م و أعادا ملكهما و استرجعا بعض المدن كوهران ، ثم غزا ناحية الشلف سنة 750هـ /1351م و مازونة أ استطاع أبو ثابت هزم الناصر بن أبي الحسن المريني بتعزيزن نواحي الشلف سنة 751هـ/1351م.[7]

استطاع أبو الثابت إبعاد الخطر المريني عن المغرب الأوسط و استرجع المدن التالية: برشك[8] ، مليانة ، المدية ، الجزائر ، وبذلك جمع بنو زيان القبائل التابعة لهم

---

[1]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 134 / علي شاوش ، المرجع السابق ، ص 86.
[2]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2، 110-115.
[3]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 149.
[4]- عطا الله دهينة ، الجزائر في التاريخ ، م.و.ك. للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984، ص 376.
[5]- محمد الطمار ، المرجع السابق ، ص 132.
[6]- عبد الحميد حاجيات ، ابو حمو موسى الثاني ـ حياته و اثاره ـ ، ذخائر المغرب العربي ، الجزائر ، 1982، ص 21.
[7]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 152.
[8]- برشك عند التنسي و برشيك عند الوزان ، مدينة قديمة بناها الرومان على ساحل المتوسط بعيد عن مستغانم بأميال اندثرت هذه المدينة بسبب زلزال عام 1531 ، ينظر : الوزان ، المصدر السابق ، ج2،ص 32.

و كونوا قوة عسكرية و ابعدوا الخطر المريني و أصبحت حدود الدولة الزيانية تمتد من افريقية إلى المغرب الأقصى [1]، لكن سرعان ما تقلصت هذه الحدود بعد انهزام بنو زيان في موقعة اسلي على يد المرينيين في 11 جمادى الأولى 753هـ/ يونيو 1352م وتم القبض حينها على أبي السعيد ليقتل سنة 753هـ/1352م [2] على يد أبي عنان المريني الذي أعلن نفسه خليفة لأبيه أبي الحسن ، لتبقى تلمسان تابعة لسلطة بني مرين مدة سبع سنوات أخرى إلى أن استطاع أبو حمو موسى الثاني من انتزاعها من المرينيين عام 760هـ/1359م[3].

استطاع السلطان أبو حمو موسى الثاني رفقة قبائل أولاد عثمان بن سباع و بنو عامر شن الغارات على سجلماسة مستغلين انشغال السلطان أبي عنان في مواجهة بلاد افريقية ، ثم اقتحم السلطان الزياني أسوار تلمسان محققا آمل قبيلته و إنهاء الاحتلال المريني و إحياء الدولة الزيانية عام 760هـ/1359م، و كان على تلمسان آنذاك محمد بن السلطان أبي عنان[4].

استطاع أبو حمو موسى من استرجاع مدينة وهران و تدلس سنة 763هـ /1362م غير أن سيطرته لم تدم طويلا ، إذ سرعان ما تمكن السلطان عبد العزيز من الاستيلاء على تلمسان في 10 محرم 772هـ/1370م و بقي بها حتى وفاته سنة 776هـ/1374م ، و أرغم أبو حمو موسى على الاعتصام بالصحراء بتيقورارين (قورارة) في تخوم السودان [5].

رجع أبو حمو موسى بعد وفاة السلطان المريني عبد العزيز إلى تلمسان و استرجع عرش أسلافه و استرد المناطق الشرقية من المغرب الأوسط ، مازونة وشلف و مليانة و الجزائر إلى أن ولى عليها الزير ابن برغوث و بدأت أوضاع المغرب الأوسط في تحسن بالمقابل نجد تأزم أوضاع المغرب الأقصى سنة 784هـ/1383،[6] فثار ضد السلطان أبي العباس ابن عمه عبد الرحمن بن أبي يفلوس بمراكش الذي ينافسه على

---

[1]- عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 30.
[2]- ابن خلدون ، العبر، المصدر السابق ، ج7 ، ص 399
[3]- ابن الأحمر ، المصدر السابق ، ص 34.
[4]- عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 88.
[5]-علي شاوش ، المرجع السابق ، ص 206.
[6]- عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 137.

مدينة سجلماسة و مراكش ، استغل الفرصة أبو حمو و تحالف و تحالف مع عبد الرحمن ضد خصمه[1] .

الصراعات على عهد أبي العباس المريني :

استصرخ عبد الرحمن بن أبي يفلوسن بأبي حمو و أرسل إليه ابن عمه أبي العشائر بعد معاناته بمراكش من حصار السلطان العباس الذي دام لأشهر ، أجاب عليه أبو حمو و أرسل معه ابنه أبو تاشفين و توجهوا صوب مكناسة[2] لشن الغارات عليها ، بينما أغار أبو حما موسى على تازة من اجل شغل أبي العباس المريني و رفع الحصار عن مراكش لكن السلطان المريني اتجه ناحية مراكش و استولى عليها و قضى على منافسيه في منتصف سنة 785هـ/1384م ،و ما كان على أبي تاشفين و أبي العشائر سوى الرجوع كما عاد إليها أبو حمو بعد هدمه لقصر تازروت و مسجدها الواقع قرب تازة ، و كذا قام بتخريب قصر مرادة الذي بناه ونزمار بن عريف السويدي[3] من ناحية بطوية من أحواز تازة و قد أدى هذا العمل من قبل أبي حمو ما صاحبه من تخريب إلى تأزم الوضع بينه و بين أبي العباس المريني من جهة و من جهة أخرى استياء سويد الشديد و غضبه[4] .

و عند عودة السلطان المريني بعد تسويته لأوضاع الجنوب ، اخذ عدته للنهوض إلى تلمسان انتقاما من أبي حمو[5] ، و عندما وصل الخبر إلى أبي حمو استنجد بابن الأحمر الذي كان لهذا الأخير نفوذ في دولة بني مرين و قام بنصح أبي العباس على المسالمة و المهادنة غير انه لم يقبل بالصلح ، و هاجم تلمسان و استولى عليها بعد أن غادرها ابن حمو متوجها إلى البطحاء ثم إلى حصن تاحجموت في أراضي بني سعيد ، فغضب ابن الأحمر و أرسل بقوة عسكرية إلى سبتة سنة 786هـ/1385م ثم توجه صوب فاس فحاصرها و استولى عليها في ربيع الأول من نفس السنة[6].

---

[1]- عطا الله دهينة ، المرجع السابق ، ص 416.

[1] – مدينة مسماة أيضا بأقرارت تبعد عن فاس أربعين ميلا من جهة الغرب ، ينظر : أبو عبد الله الإدريسي ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ،مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة،2002، ص 96.

[3]- شيخ قبيلة سويد بقي على طاعة السلطان أبي الحسن المريني ، ينظر : ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق، ج6 ، ص 99.

[4]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 150.

[5]- عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص ص 142-143.

[6]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2، ص ص 148-150.

عندما سمع السلطان أبي العباس بتلمسان ما حصل من طرف ابن الأحمر ، أمر بعريف السويدي بهدم قصور بني زيان بتلمسان و أهم أسوارها انتقاما منهم بتخريب قصر تازروت ، ثم اتجه فورا إلى المغرب الأقصى من اجل مواجهة ابن الأحمر[1] .

3- الهجمات الصليبية على السواحل :

ضعفت الدولة الزيانية في آخر عهدها ، و بدأت بعض مدنها تستقل عن السلطة المركزية و خلعت بعض القبائل الطاعة عن السلطان ، ففي سنة 897هـ/1492م سقطت غرناطة في يد الأسبان و انطفأت بذلك شمعة المسلمين في الأندلس ، مما أدى بهجرة الكثير من الأندلسيين كما تطرقنا سابقا ، لكن النصارى تبعوهم و بدؤوا في شن الغارات على السواحل الزيانية ، من اجل الاستيلاء على خيرات المنطقة ، و موانئها و السيطرة على نشاطها التجاري[2] .

في عام 906هـ/1501م هجم البرتغاليون على المرسى الكبير و وهران[3] ، و لكن محاولاتهم باءت بالفشل بعد احتلاهم للعديد من موانئ المغرب الأقصى ، مما جعلهم يستحوذون على قسم كبير من تجارة السودان الغربي ، و بعدها تعرض الميناء مرة أخرى للهجوم في سنة 910هـ/1505م ، من طرف الأسبان ما جعل السلطان محمد الثابتي يتجه إليهم مسرعا من اجل حماية الميناء لكنهم اعترضوه بوهران و نهبوا أمتعتهم و هزموه[4] ، مما اثر ذلك على نفسية السلطان و توفي على أثرها ، فخلفه ابنه أبو عبد الله محمد الخامس[5] .

تأزم الوضع السياسي بالبلاد و اشتد الخطر الصليبي الذين استولوا على وهران سنة 914هـ/1507م ، و احتلوا بجاية سنة 915هـ /1510م و قاموا بالانتهاكات لحرمة المسلمين ما زاد من تخوف المدن الأخرى التي اعنت الطاعة و الولاء للأسبان ، رأى محمد الخامس وجوب الطاعة و الولاء للأسبان فاتجه إلى ملك قشتالة سنة

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون ، العبر، المصدر السابق ، ج7، ص ص 270-275.
[2]- عبد الحميد حاجيات ، دراسات حول التاريخ السياسي و الحضاري لتلمسان و المغرب الإسلامي ، ج1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 85.
[3]- لخضر عبدلي ، التاريخ السياسي و الحضاري لدولة بني عبد الواد ، ط1 ، دار ابن النديم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص ص 130-131.
[4]- عبد الحميد حاجيات ، دراسات ، المرجع السابق ، ص 86.
[5]- لخضر عبدلي ، المرجع السابق ، ص 129-130.

918هـ/1512م ، مصحوبا بالهدايا من اجل تقديمها لعقد الصلح معه ، و إلتزم في العقد بالتبعية لهم و دفع ضريبة سنوية و تمويل الحامية الاسبانية بما تحتاج من مؤن[1].

ثم بعدها ظهر الأتراك على البحر المتوسط فاستولوا على جيجل سنة 920هـ/1514م ، ما مدفع بسكان الجزائر الاستنجاد بعروج ثم المدية ثم مليانة و تنس و غيرها ، ما جعل العثمانيون ينافسون الأسبان بالمنطقة ، توفي بعدها السلطان محمد الخامس عام 922 هـ/1516م و خلفه أخوه محمد الثالث الملقب بأبي قلمون[2] .

اتبع قلمون نفس سياسة أبيه فاتجه للأسبان ، هذا ما أثار أهل تلمسان الذين استعانوا بعروج على أبي حمو الثالث و تنصيب أبي زيان الثالث على العرش ، فقام السلطان أبي قلمون بالاستنجاد بالأسبان فحاصروا المنطقة و قتلوا عروج سنة 924هـ/1518م و أعادوا أبي قلمون إلى منصبه ، فتغير هدف الاسبانيين في المنطقة و هو محاولتهم التخلص من العثمانيين سواحل الشمال الإفريقي ، و القضاء عليهم قبل أن يستفحل أمرهم و يوحدوا البلاد[3] .

فاتجه الأسبان إلى عقد الهدنة مع ملوك تلمسان و الاكتفاء معهم بعقد الصلح ، الذي أمضاه معهم أبو حمو الثالث الذي توفي سنة 934هـ/1529م ، و بعدها عرفت الدولة الزيانية تقلصا في مناطق نفوذها[4] .

ثانيا – الصراعات داخل البيت الزياني :

استطاعت الدولة الزيانية أن تضم اكبر أجزاء المغرب الأوسط في فترات قوتها ، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا إذ بدأت الصراعات بين الأخوة على من يتولى أمور الدولة و بالتالي انتشار عدم الأمن الذي شمل كل المغرب الأوسط مما سبب عدة مشاكل في شتى المجالات ، سنحاول في هذا المبحث إعطاء أهم نماذج لهذه الصراعات لأنها كثيرة و متعددة .

من بين الصراعات إقدام السلطان أبو تاشفين عبد الرحمن (718-737هـ/1318-1337م) على قتل والده أبي حمو موسى الأول (707-718هـ/1307-1318م) ،

[1]- عبد الحميد حاجيات ، دراسات ، المرجع السابق ، ص 89.
[2]- إدريس بن مصطفى ، العلاقات السياسية و الاقتصادية بالمغرب الأوسط ، أطروحة ماجستير ،قسم لتاريخ و الآثار ،جامعة تلمسان ، 2007-2008، ص ص 135-136.
[3]- لخضر عبدلي ، المرجع السابق ، ص 130.
[4]- عبد الحميد حاجيات ، دراسات ، المرجع السابق ، ص ص 90-92.

و تعود الأسباب إلى تقريب السلطان أبو حمو على تقريب ابن عمه مسعود منه على حساب ابنه ابن تاشفين و إخوته ، فوسوس له خدمه من العلوج و أغاروا قلبه على أبيه خاصة بعد أهانته عند رجوع مسعود بن أبي عامر من حصار بجاية و الذي ابلي فيه البلاء الحسن فشكره و ذم ابنه ، فأصبح أبو تاشفين حاقدا على والده و بعد وفاة مسعود بن عامر قرب السلطان ابنه سرحان إليه و وضعه في مكان والده فكان هذا سببا على إقدام العلوج على إغارة قلب أبي تاشفين على أبيه و أن سرحان سيخلفه في الحكم ، فطلبوا منه قتل سرحان و اعتقال أبيه فقدم أبو تاشفين على ذلك مستغلا اجتماع أبيه مع خاصته و هجم عليهم و قتلوا كل من كان في الاجتماع و ذلك يوم 22 جمادى الأولى 718هـ/1318م ، و قام أبو تاشفين بنفي كل أقاربه من ولد يغمراسن خوفا من الانتقام منه لقتله أبيه ، فكان صدى هذه الحادثة اثر على كل بلاد المغرب .[1]

من الفتن كذلك فتنة أبو زيان و هو ابن محمد بن السلطان أبو السعيد عثمان الثاني (749-753هـ/1348-1353م) ، بدأ هذا الصراع في فترة حكم السلطان أبي حمو موسى الثاني (760-790هـ/1359-1389م) ، و حدث أثناء ذلك القبض على أبي زيان بن محمد بن السعيد مع عمه أبو ثابت و وزيرهم أبو يحيى بن داوود و سيقوا إلى المغرب الأقصى فقتل السلطان المريني أبو عنان العم و الوزير و سجن أبو زيان ، وبعد وفاة أبي عنان تولى الحكم أخيه أبو سالم فأطلق سراح أبو زيان و أكرمه و أعده لان يكون سلطانا للدولة الزيانية فتصبح تابعة للدولة المرينية، ثم بعثه إلى تلمسان غير أن السلطان المريني توفي ما اجل في طموحه في كونه يصبح سلطانا للدولة الزيانية[2].

عندما تولى السلطان المريني عبد الحليم بن علي (763هـ/1361) طلب ود الزيانيين فقبلوا لكن مقابل اعتقال أبي زيان بن سعيد ، فقبل غير أن أبا سعيد استطاع الهروب و ذهب إلى بني عامر و الدواودة ثم استدعاه أبو الليل بن موسى شيخ قبيلة بني يزيد و صاحب برج حمزة و بني حسن ، قام السلطان بتوكيل أمر أبي الليل و قومه إلى وزيره عبد الله بن مسلم ، فدفع الوزير المال لأبي الليل مقابل التخلي عن أبي زيان بن

[1]- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق ،ج7 ، ص ص 104-106/ يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ،ج1،ص ص 214-215 ./ التنسي ، المصدر السابق ، ص ص 138-139.
[2]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر نفسه ، ج7، ص 126.

محمد بن سعيد الذي فر إلى بجاية ، و هنا وقعت مراسلة بين السلطان الحفصي أبو يحيى و الزياني نصت على إقصاء أبي زيان بن محمد بن السعيد إلى تونس[1].

لم تنته فته أبو زيان بن محمد إذ عاود الظهور مرة أخرى سنة 765هـ/1363م ، بعد تحالفه مع سويد احد بطون زغبة ، فخرج إلى ملوية ثم تلمسان ، فقام السلطان أبو حمو موسى الثاني بإرسال جيشه بقيادة عبد الله بن مسلم الذي استطاع ردهم و طردهم حتى وصلوا إلى المسيلة وهناك أصاب الوزير عبد لله بن مسلم الطاعون فعاد الجيش إلى تلمسان ، ثم عاود السلطان الزياني تجهيز حملة أخرى غير أن جيشه تعرض لحملة قوية من طرف جيش أبي زيان فانهزم الجيش الزياني و رجع أبو حمو إلى تلمسان[2].

ثم عاود الظهور من جديد بعد تجهيز حملة عسكرية من طرف السلطان أبي حمو موسى الثاني على بجاية سنة 767 هـ/1365م ، من اجل الانتقام لصهره الأمير أبي عبد الله محمد بن يحيى الذي قتل على يد السلطان الحفصي أبي العباس الفضل (750-793هـ/1349-1392م) ، غير انه فشل في الحصار بجاية و انكسر أمام الجيش الحفصي[3]، فكان هذا الانهزام الدافع القوي لأبي زيا بن محمد فسيطر على المدينة و بلاد حصين و استمال القبائل العربية من زغبة ، فقام أبو حمو موسى بتجهيز حملة ضمت العديد من القبائل كبني توجن و بني راشد و غيرهم و عين عليهم وزيراه الحاج موسى بن علي و عمران بن موسى فارس و قائده فارس بن عطية و ولده أبي تاشفين ، استطاعوا في بادئ الأمر هزيمته لكنه كان محصنا فقام بحملة مضادة على جيش أبي حمو فرجع بذلك الجيش إلى تلمسان و بقي أبو زيان بالتيطري[4].

و بعدها سيطر السلطان المريني أبو فارس عبد العزيز على تلمسان في 10 محرم 772هـ /1371م[5]، هرب بنو زيان إلى إقليم الزاب ، أما السلطان المريني طلب طاعة أبي زيان غير أنه لم يلب فأرسل له جيشا إلى حصين التيطري ، حاصروه لعدة أشهر فهرب إلى ورقلة لبعدها عن الجيش المريني[6] .

---

[1]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 114./ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ،ج7 ، ص126.
[2]-ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ج7 ، ص 127.
[3]- ابن خلدون ، المصدر نفسه ،ج7، ص ص 130-131/يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ،ج2، ص183.
[4]- يحيى بن خلدون ، المصدر نفسه ،ج2،ص ص 185-186.
[5]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج7 ، ص 132.
[6]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ،ج2، ص 235.

ثم عاد بنو زيان بعد وفاة السلطان المريني إلى تلمسان و استعاد أبو حمو الحكم ، و رجع أبو زيان من ورقة سنة 775هـ/1374م إلى بلاد التيطري حيث نقض أهلها البيعة للسلطان الزياني ،فقام السلطان أبو حمو موسى بإرسال جيش بقيادة ابنه أبي تاشفين فهزم أبو زيان و هرب إلى بلاد الزاب[1].

ظهر مرة أخرى أبو زيان سنة 778 هـ/1377 م ، حيث تحالف سالم بن إبراهيم كبير الثعالبة مع خالد بن عامر شيخ قبيلة بني عامر ، و قد حدثت بينه و بين محمد بن عريف عداوة فخشي أن يحمل السلطان الزياني على النهوض عليه، فنقض بيعة السلطان أبو حمو و استقدم أبا زيان بن محمد فزحفوا إلى حصار مليانة التي بها حامية السلطان أبو حمو ، فامتنعت عليهم و رجعوا إلى الجزائر فهلك خالد بن عامر و ولي أمر قومه من بعده المسعود بن أخيه الصغير ، فحاصرهم أبو حموا و تحصنوا بجبال حصين و حدثت بينهم مناوشات ما جعل سالم بن إبراهيم و أصحابه أن يعيدوا الطاعة إلى أبي حمو موسى الثاني ، فقبل بشرط أن يفارقوا أبو زيان ففعلوا ذلك ، و هذا كان سببا في فرار أبي زيان إلى بلاد الجريد ثم توزر[2] .

ظلت الصراعات و الفتن متتالية في البيت الزياني ، و كانت تدعم أحيانا من طرف الزيانيين و أحيانا من طرف الحفصيي، إلى غاية الاحتلال الاسباني للمدن الساحلية ثم دخول الأتراك العثمانيين.

ثالثا- تأسيس الإمارات المستقلة :

من أهم المظاهر الذي ميز العهد الزياني ، هو تفاقم سلطة القبائل خاصة العربية منها[3]، وذلك نتيجة اهتمام سلاطين بنو زيان بهذه القبائل و إقطاعهم الأراضي مقابل

[1]- يحيى ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص 250.
[2]- يحي ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص ص 328-331./عبد الرحمن ابن خلدون ، المصدر السابق، ج7،ص 138.
[3]- رابح بونار، المغرب العربي تاريخه و ثقافته ، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص 199./ محمد نجيب بوطالب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، ص 56.

تكفل هذه القبائل بجمع المغارم[1] و فرض المكوس و التكفل بتمويل المخزن و توفير المدد العسكري مع الالتزام و الخضوع للدولة الزيانية.[2]

و مع الاضطرابات السياسية التي تعيشها الدولة الزيانية ، اغتنمت هذه القبائل الفرصة في بسط نفوذها في كل أرجاء الدولة [3]، و صارت هذه القبائل قبلة للطامحين في السلطة ، فتعاونت معهم نظير الحصول على مكافآت [4].

نتج عن تسلط شيوخ القبائل تفكك في الدولة الزيانية و استقلال الكثير من أقاليمها[5]، ما جعل السلطة المركزية تفقد حق الإشراف على جباية الضرائب من القبائل مثلما كانت في عصرها الذهبي ، و أصبح حكرا على القبائل المستقلة أو قبائل السيبة .[6]

و من بين هذه القبائل التي أصبحت إمارات و مشيخات في شبه استقلال نذكر :

1-**إمارة السويد** : قامت هده القبيلة باحتلال حوض الشلف و سفوح الونشريس و أراضي مغراوة[7] ، و استمر نفوذ هذه القبيلة في المنطقة حتى نهاية الدولة الزيانية ، و كان لهذه الإمارة عدة مشاركات في الحروب و المعارك أهمها المعارك مع الأسبان لردهم عن منطقة مستغانم . [8]

2-**إمارة بنو راشد** : استحوذت قبائل بنو راشد على القلعة و أصبحت تسمى باسمهم وذلك بعد إبعاد قبائل بني ومانو وبني يلومي عنها ، لكن بعد ضعف بنو راشد سيطر بنو هلال على بعض مناطقهم ، فيقول في هذا عبد الرحمن ابن خلدون:" استبد ببلاد بني راشد ، عرب المعقل ، من أولاد عبد الواحد و أولاد رحو و أولاد مراح و من اختط منهم من

[1]- محمد حسن ، المدينة و الدولة في العهد الحفصي ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، تونس، 1999 ، ص98.

[2]- روبار برونشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى 15 م ، ج1، تر حمادي الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988،ص104

[3]- شارل اندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، تع محمد مزالي و بشير سلامة ، تونس ، 1969 ، ص 207.

[4]-رشيد بورويبة و اخرون ، الجزائر في التاريخ ،م.و.ك للنشر و التوزيع ، الجزائر ،1984،ص ص471،467.

[5]- جون . ب. وولف ، الجزائر و أوروبا 1500-1830 ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2000 ، ص 24.

[6]- يستعمل مصطلح السيبة في المجال القضائي للتعبير عن التمرد الذي يبرز لدى ساكني الأطراف و يساعدهم في موقعهم الجغرافي في الانفلات ، ينظر : محمد بوطالب ، المرجع السابق ، ص ص 115-116.

[7]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج6 ، ص 195.

[8]- مختار حساني ، تاريخ الدولة الزيانية ، ج1 ،مشورات الحضارة ، الجزائر ، 2009 ، ص 78.

بني هلال أما الجانب الغربي من تلمسان فنجد من القبائل التي استبدت به المعقل و ذوي عبيد الله و الهداج و ... و يطلق على هذه القبائل بالحلاف ففرضوا نفوذهم على مناطق الناحية و قبائلها البربرية "[1] .

3-**إمارة بنو توجين** : يرجع أصل بنو توجين إلى قبيلة زناتة البربرية ، سكنوا على ضفاف واد الشلف و جبل الونشريس من ارض السرسو ، وسع بنو توجين أملاكهم فصارت أملاكهم ما بين موطن بنو راشد و جبل دراك من جانب القبلة .[2]

كانت هذه الإمارة من بين الإمارات الصغيرة التي لم يتعد حدودها جبال الونشريس ، و تعاملت بمنطلق مصلحي من اجل الحفاظ على نفسها ، فكانت هذه الإمارة تعتبر الدولة الزيانية العدو الأول لها فتحالفت في الكثير من الأحيان مع الدولة الحفصية و احتمت بها ، و كذلك تحالفت مع بني مرين من اجل حماية نفسها ، و سبب الصراع مع بني زيان هو رغبة كل طرف في التوسع على حساب الآخر ، و رفض بنو توجين الخضوع للزيانيين من اجل عدم تخليهم عن المناطق الرعوية و الزراعية ، لأنه عند الخضوع لهم أو الانهزام يعاني أهل هذه الإمارة الإقصاء إلى المناطق الصحراوية القاحلة .[3]

ما يمكن قوله ن تسلط شيوخ القبائل ، فان سلاطين الدولة الزيانية المتأخرين كانوا عاجزين أمام استبداد هذه القبائل و تأثيرها على الحياة الاقتصادية بتعطيلها للمسالك التجارية ، و فرض ضرائب جائرة على القوافل مقابل حمايتها ، عكس ما عرفته الدولة في عصرها الذهبي ، حيث ضمنت امن القوافل بتجهيزها لهذه القبائل[4] ، و حتى المناطق التي كانت تعين لها الدولة قادة مثل جزائر بني مزغنة و المدية و مليانة و برشيك ، أصبحت من اختصاص شيوخ القبائل مما جعلها تعلن الانفصال عن الدولة ، و حتى باقي الموظفين أصبحوا يختارون من قبل شيوخ القبائل كالقضاة و أهل الوثائق[5].

[1]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2 ،ص 136 .
[2]-عبد الرحمن ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج7، ص 154.
[3]- عبد المالك بكاي ،الحياة الريفية في المغرب الأوسط من ق7هـ إلى 10 هـ ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2014/2013، ص 100.
[4]- حسن الوازان ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 195.
[5]- عبد المالك بن فريحة ، القبائل العربية و مكانتها بالدولة الزيانية ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2014-2015، ص 93-95.

المبحث الثاني : العوامل الاقتصادية :

أولا : النظام الضريبي :

1- الضرائب في المدن :

رغم وصية أبي حمو موسى الثاني لابنه و ولي عهده أبي تاشفين القائلة بـ: " لا يحملنك حب المال على المسامحة في جور العمال ، فإذا هلكت الرعايا عدمت الجباية ، و إذا عوملت الرعية بالرفق كثر النماء و الرزق "[1] ، لكن هذه الوصية اعتبرت حبرا علة ورق بالنظر إلى الواقع المعاش .

كان النظام الضريبي للدولة الزيانية عبارة عن امتداد للنظام الضريبي الموحدي ، حيث أن هذه الضرائب كانت حجر الزاوية بالنسبة للدولة الزيانية ، و من بينها الزكاة التي تجمعها الدولة الأغنياء عينا و نقدا و تودع في بيت مال المسلمين، أما العشور هو ضريبة الأرض و المستخرج من ضريبة الخراج[2] ، و الجزية التي كانت تجمع من قبل أهل الذمة بالدولة و تقدر قيمتها خلال القرن 9هـ/15م بـ 4 دنانير إي ما يعادل 40 درهما بالوزن الشرعي[3] .

في العصر الذهبي للدولة الزيانية فرضت ضرائب قليلة، حيث قدرت قيمة المكوس المفروضة على التجار المسلمين بـ 2,5 بالمائة من جميع البضائع و الأموال الناتج عنها، و 10 بالمائة على بضائع التجار اليهود و النصارى ، لكن هذا الوضع لم يستمر في عصر الضعف ، بل أحدثت الدولة مكوس و غارم جمركية لا حصر لها ، و ذلك من اجل المحافظة على الجهاد ضد النصارى[4] .

و من أهم هذه الضرائب هو العشر[5] ، و كان لتجار يدفعونها عن سلعهم عند أبواب المدن ، و كان التجار المسلمين يعانون من المعاملات القاسية من طرف أهل الذمة الذين يشرفون على هذه الوظيفة ، يقومون بالتفتيش لمعرفة إذا كان التاجر بحوزته سلع يريد إدخالها خفية التهرب من دفع المغارم ،حتى النساء لم يسلمن من هذا التفتيش إذ

---

[1]- أبو حمو موسى ، واسطة السلوك في سياسة الملوك ، Institut indian، oxford ، 1880، ص 9.
[2]- أبو زكريا المازوني ، الدرر المكنونة في نوازل مازونة ،ج1 ،تح مختار حساني ، دار الكتاب العربي،الجزائر ، 2009 ، ص153.
[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ،ج2 ، ص 253.
[4]- الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص32./مارمول كربخال ، المصدر السابق ، ج2، ص ص301-302.
[5]- حسن إبراهيم حسن ، النظم الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970،ص 255.

تولت مهمته يهوديات ، و هذا الأمر يدل على اعتماد الدولة الزيانية لأهل الذمة في الأعمال الجمركية ، إذ جعل هذا الأمر سلطة لليهود على المسلمين ، و كل هذه التجاوزات وقعت بتلمسان ، حتى مجيء أبو الحسن المريني و قام بإلغائها منذ استيلائه على المدينة عام 735هـ/1334م ، و لم يعد للذمي ولاية على المسلم في أعمال الجباية في تلك الفترة[1].

و في أواخر القرن 9هـ/15م تولى مهنة قبض العشر من أهل تلمسان و أطلق عليه صاحب الباب أو المعشر ، و يتم اختياره من البيوت العريقة ، و اختلفت قيمة العشر باختلاف السلع ، قدرت قيمة العشر على ثلاثة قرون مملوءة بالزبد الجيد حوالي 20 دينار[2]، و هذه القيمة تدل على التأثير الحاصل على العملية الإنتاجية و العلاقات التجارية بين المدن و البادية و بين المدن نفسها.

كان للدولة الزيانية إدارتين للجمارك الأولى بوهران[3] ، و الثانية بهنين و مركز إدارتها بتلمسان ، ففرضت ضريبة العشر على السفن الأجنبية الوافدة للتجار ، حيث أن السلطان أبو حمو موسى الثاني اخذ العشر من التجار الأجانب أيضا[4] ، أما السلطان عثمان بن يغمراسن تنازل عن نصف العشر لملك اراغون ، من اجل تنشيط الحركة التجارية مع الممالك النصرانية[5].

كانت تجمع الضرائب عن طريق شيخ القبيلة الذي يدفع مبلغا من المال لأعوان السلطان جرى الاتفاق عليه[6] ، و الذي يمتنع عن دفعها فإن السلطان يتولى المهمة بنفسه أو يرسل بعض جنوده لجمعها بالقوة[7].

و كذلك قامت الدولة الزيانية بفرض مغارم على التجار و الباعة في الأسواق حيث : " كان يغرم على الحطب الأبيض و الدجاج و سائر المرافق التي يفتقر إليها القوي

---

[1]- ابن مرزوق ، المسند الصحيح ، المصدر السابق ، ص 286.

[2]- عبد الباسط بن خليل، الروض الباسم في حوادث العمر و التراجم ،تح عبد السلام التدموري ،المكتبة العصرية ، 2014، ص ص 63-66.

[3]- مارمول كربخال ، المصدر السابق ،ج2،ص 302.

[4]- مارمول كربخال ، المصدر نفسه ، ج2، 301.

[5]-Attalah –Dhina , Les états de l'occident musulman au XIII, XIV² et XV² sciecle ,Anal – OPU, Alger, SD, pp 98-101.

[6]- عطا الله دهينة ، الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لدولة بني زيان ، ضمن كتاب : الجزائر في التاريخ ، المرجع السابق ،ج3 ، ص 487.

[7]-ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص 285.

و الضعيف و إجحاف الضعيف بها أشد " و كذا المغرم الذي يدفع في حالة سرقة المخزن أو اختفاء سلعة منه ، حيث يحمل التاجر مسؤولية غرمها خمسة من المخازن أو تؤخذ السلع منه[1].

تعدت المجرى الشرعي للضرائب في الدولة الزيانية ، بل استحدثت السلطة ألقابا لهذه الضرائب ، مثل ما يسمى بـ" الحبل و المطوى" و يقصد به مطالبة من يخرج مسافرا من وطنه بسبب الفقر و الحاجة و لم يترك مستغلا يقوم بدفع مغرم من اجل السفر و أن غاب و لم يعد يقوم ذريته بدفع المغرم عنه[2] ، فضلا عن أهل الدور المنتفعين بالماء في تلمسان يدفعون مغرما على ذلك[3].

تم فرض ضرائب من طرف المستعمرين للدولة ، فيذكر ابن خلدون عن استبداد أبي سالم المريني على حاضرة الجزائر و يأخذ جبايتها لصالحه بقوله : " و أقام أبي سالم على أمره من الاستبداد بتلك الأعمال و استضافة جبايتها لنفسه "[4] مما يؤدي إلى فقر الرعية و بالتالي ظهور الآفات الاجتماعية .

2- الضرائب في البادية :

كان النشاط الأساسي في البادية هو النشاط الفلاحي و من أساسيات اقتصاد الدولة الزيانية ، فأي خلل يصيب هذا النشاط يؤثر حتما على الغداء و الإنتاج معا ، فيشير ابن عبدون إلى أن :" الفلاحة هي العمران و منها العيش كله و الصلاح جله و في الحنطة تذهب النفوس و الأموال ، و بها تملك المدن و الرجال .... و ببطالتها تفسد الأحوال و ينحل كل نظام "[5].

---

[1]- ابن مرزوق ، المصدر نفسه ، ص ص286-287.
[2]- سمية مزدور ، المرجع السابق ، ص80.
[3]- ابن خلدون ، العبر أ المصدر السابق ،ج7،ص ص 286-288.
[4]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ،ج7،ص 757.
[5]- ابن عبدون ، رسالة في الحسبة ، نشره ليفي بروفنسال تحت عنوان Le Traité D'Ibn Abdoun ضمن Journale asiatique , PARIS , 1934, p 3.

كانت البادية أكثر الأماكن تضررا من جباية الأموال لذلك يكون الفلاح أكثر الناس تضررا من الضرائب[1] ، و من الضرائب الشرعية المأخوذة من أهل البادية نذكر : زكاة الحرب و الماشية و الخراج[2] و العشور التي يدفعها الفقراء من الزرع[3].

إضافة إلى الضرائب الشرعية ، فرضت على البادية عدة مغارم و هذا ما توضحه الكتب النوازلية ، و شملت كل الفئات العاملة الداخلة في هذا المجال كأهل الصنعة و الحراثين و الجنانين تفرض عليهم من قبل السلطان أو عماله أو شيوخ القبائل ، و كانت تدفع هذه الغرامات إما زرعا أو دقيقا أو شمعا أو نقدا[4] .

فقد كان الفلاح يدفع غرامة تسمى بصف الأثمن على الثمار[5] ، و غرامة الأزواج الحارثة و أخرى تؤخذ على الرعوية تعرف بخراج الجبل[6] ، بالإضافة إلى غرامة على الماء حيث كان ساقي الجنات يضطر إلى دفع غرامة للبراءة لصاحب الحوز و الحراس و هو ضمن المغارم التي ألغيت من طرف أبي الحسن المريني عند استيلائه على الدولة الزيانية[7].

3- تدخل الأعراب في النظام الضريبي :

لقد أغدقت الدولة الزيانية العرب الهلالية و استرضتهم بالقطاعات و الامتيازات جزاء على خدماتهم و ولائهم لها ، فقد اقطع السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1236-1283م) مناطق ببلاد البطحاء لقبائل سويد الموالية له[8] ، و غيرها من الاقتطاعات التي منحت لهذه القبائل العربية الموالية لسلطة الدولة الزيانية .

---

[1]- ابن العوام الاشبيلي ، كتاب الفلاحة ، ج1،تح خوسيف برسبيتيرو ، مكتبة الريال ، مدريد ،1802 ، ص ص 20-21.

[2]- ابن ظافر الازدي ،أخبار الدول المنقطعة،ج1،تح عصام هزايمة و آخرون ، مؤسسة حماد، الأردن، 1999،ص34

[3]- روبار برونشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي،ج2، تر حماد الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص 198-200.

[4]- المازوني ، المصدر السابق، ج2، ص 66.

[5]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 68.

[6]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص ص 80-89.

[7]- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص ص 285-286.

[8]-ابن خلدون ، العبر، المصدر السابق،ج6،ص 96.

تحدث الكتب النوازلية عن مسألة إقطاع السلاطين الأراضي للقبائل العربية ، يقول في هذا المازوني :" .... ثم انعم السلطان هذه الأرض على بعض أمراء العرب "[1] ، ذكر أيضا : " سئل شيخنا و سيدنا أبو الفضل العقباني عن رجل مات و عليه دين و ترك أرضا من بلاد السلطان التي أخذها العرب كما علمتم ، اخذ العرب و بيدهم ظهير[2] من قبل السلطان بتلك البلاد[3]".

اكتسب العرب بفضل هذه الامتيازات سلطة جعلتهم يستبدون بالرعية خاصة في ما يتعلق بالجبايات ، فقد تحولت العديد من القبائل العربية إلى قبائل مخزنيه أسندت لها مهام جمع الضرائب في البادية ، كقبائل المنبات المخزنية التي فرضت ضرائب مرور على كل التجار المارين بالطريق الرابط بين هنين و تلمسان[4] ، و كان الأمراء يأخذون الجباية من شعوب زناتة الخاضعين لهم و يقومون بدفع قسط اكبر من هذه الأموال للسلطة الزيانية[5].

ظل العرب يعملون كجباة للدولة الزيانية غير أن سلاطين العهد المتأخر لم يستطيعوا إخضاع هذه القبائل لنظام بشأن الجباية ، فقد أشارت نوازل الفترة لأوضاع أهل البوادي في ظل سطوة الأعراب على أموالهم و اخذ الوظيف عليهم ، ذكر المازوني :" .... عن أهل قرية استولى عليها الأعراب و لا يخفاكم حال العرب مع الرعية يطالبونهم بوظائف شتى كغرائم الجنات و وجائب الحرب يوظفون على الرحل حرث مضمن كل سنة ، و يعينون له الأرض و يغرم عليها حرثها أو لم يحرثها"[6].

بالإضافة إلى الأراضي التي كانت تمنحها لهم السلطة ، فقد كانت تمنح لهم عطيات و مراتب زادتهم تسلطا في الدولة ، فضاقت السلطة لتطاولهم و ضاقت الجباية نظرا لسوء تصرفهم و سطوتهم على الأراضي الزراعية دون تقديم مغارم للدولة ، يقول في هذا ابن خلدون :"... لقد كان للدواودة بقسنطينة عطاء معلوم مرتب على مراتبهم زيادة لما بين أيديهم من البلاد في التلول و الزاب بإقطاع السلطان ، و ضاق نطاق الدولة لهذه

[1]- المازوني ، المصدر السابق،ج2،ص46.
[2]-هو مصطلح مغربي ظهر في العهد الموحدي، و هو عبارة عن رسالة رسمية من السلطان تعني التحرير من الكلف المخزنية ، ينظر: محمد بن شريفة ،من ألفاظ الحضارة بالأندلس و المغرب –كلمة ظهير أنموذجا-،مجلة الأكاديمية ، العدد 14، 1998،ص ص 100-119.
[3]- المازوني، المصدر السابق،ج2،ص 45.
[4]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ،ج6 ،ص 124.
[5]-سمية مزدور،المرجع السابق ، ص 88.
[6]-المازوني ، المصدر السابق ، ج1،ص 496.

العصور فضاقت الجباية و صارت العرب يزدرعون الأراضي في بلادهم بالتلول و لا يحتسبون بمغارمها الدخل و يمنعهم السلطان العطاء من اجل ذلك فتفسد طاعتهم بالعيث و النهب أيديهم [1]".

أن هذا الحجم الهائل من الضرائب ، هو بالتأكيد مدمر للرعية و مهلكها ما يتسبب في انعزالهم عن مهنة الزراعة و الحرب ، و كذا يجعلهم يفكرون في الذهاب للعيش بالدن ما ينتج عنه انفجار ديموغرافي في المدينة ، مما يتسبب في انتشار للبطالة و ما يصاحبها من فراغ فيجعل الإنسان يفكر في ممارسة المنكرات بكل أنواعها ، و بالتالي تفشي الفساد و الآفات الاجتماعية في المجتمع .

ثانيا - ارتفاع الأسعار :

إن قيمة الأسعار مرتبطة بعدة عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المجال الزراعي مما يؤدي إلى ارتفاع هائل في أسعار المواد الغذائية النباتية أو الحيوانية ، و من عوامل التحكم في الأسعار هو التحكم في عرض السلع[2] ، تحسبا لقلتها أيما الجوائح.

و يتحك قانون العرض و الطلب في قيمة الأسعار ، فإذا كانت السلعة نادرة و كثر الطلب عليها ارتفع ثمنها في السوق ، و خصوصا السلع المجلوبة من الخارج[3]، فيتحمل التاجر أتعاب جلبها و ذلك من اجل الأرباح الكثيرة التي يحققها نظرا لغلائها و ندرتها ، يطلق عليهم ابن خلدون اسم " حوالة الأسواق" و يعطي مثالا عن السلع القادمة من السودان فيقول :" فهي قليلة و غالية السعر لان التجار يتحملون لجلبها مشقة الطريق من خوف و جوع و ما شكل ذلك"[4].

ركزت المادة المصدرية الوسيطية عن غلاء السلع أيام الجوائح و الأزمات ، و التي تكون بسبب عوامل طبيعية كالقحط و الجفاف ، أو عوامل سياسية كالحروب و الفتن ، و من بين هذه المواد التي تعرف ارتفاعا هائلا في الأسعار نذكر :

1-ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج6،ص901.

2- أحمد سيد الصاوي،مجاعات مصر الفاطمية، ط1، دار التضامن ،بيروت ،1988، ص 154.

3- نجاة باشا، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن4هـ الى8هـ، منشورات الجامعة التونسية، تونس ،1976 ،ص 30.

4- ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ،ص 368.

1- الحبوب :

تعتبر هذه المادة الغذاء الأساسي لساكنة الدولة الزيانية ، و يصفه ابن خلدون بـ "ضروريات القوت "[1] ، و لا شك أن غلاءها راجع لكثرة الطلب عليها، فهي أول المواد التي تختفي عند شعور الناس بحدوث أزمة[2] ، فيستغل التجار وقت الأزمات و أهمها المجاعة من اجل الزيادة في أسعار القمح و الشعير ، أو يشترونه قبل نزوله إلى السوق من الدور و الفنادق[3]، فيتداول على السلعة أكثر من تاجر و سمسار قصد الربح مما يؤدي إلى غلائها في الأسواق[4].

ذكر كل من التنسي و يحيى بن خلدون عن سعر القمح أثناء الحصار المريني على تلمسان أي ما بين 698-707هـ/1298-1307م ، كان ثمن الصاع من القمح ديناران و ربع في حين نجده زمن الرخاء بثمانية صيعان قمح مقابل ثمن دينار[5] ، و أن ثمن 16 صاعا من الشعير بثمن ديار في وقت الرخاء و أثناء الحصار بلغ ثمن الصاع من الشعير نصف ثمن القمح أي 1.25 دينارا .[6]

2- اللحوم :

تأتي اللحوم في المرتبة الثانية من الغذاء بعد الحبوب ، نظرا لأهميته في غذاء الفرد في الدولة الزيانية ، يكون ارتفاع ثمنها مقترنا بعوامل طبيعية و أخرى بشرية ، فقد تموت الحيوانات بسبب الجوع أو العطش و في حالة وقوع قحط وقت الأزمات[7] ، باعتبارها مصدر اللحوم يذكر يحيى ابن خلدون عن مجاعة سنة 776هـ/1374م التي وقعت بسبب الرياح :" و اشتملت هذه السنة ... على مجاعة شديدة ....لريح ذات إعصار أهلكت زرع صائفتها و حيوانها"[8] ، أو تموت هذه الحيوانات جراء الأمراض التي تنتشر في البلاد ، و ممكن أن ارتفاع أسعار الحبوب يجعل الناس تذهب إلى شراء

---

[1]- ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص 337.
[2]- احمد الصاوي ، المرجع السابق ، ص 157.
[3]- العقباني ، المصدر السابق ، ص 128.
[4]- احمد الصاوي ، المرجع السابق، ص 129..
[5]- يحيى ابن خلدون، المصدر السابق،ج1،ص ص 124-125/التنسي ، المصدر السابق، ص 134.
[6]-يحيى ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص 125.
[7]- احمد الصاوي ، المرجع السابق، ص 172.
[8]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ،ج2،ص 326.

اللحوم ، مما يؤدي إلى كثرة الطلب عليها و من ثم ارتفاع أسعرها[1] ، أو يكون ارتفاع ثمن اللحوم بسبب موت الحيوانات كالمواشي و الأبقار في الحروب[2].

يذكر لنا عبد الرحمن ابن خلدون عن أنواع اللحوم التي كانت تباع في الأسواق ، فأشار إلى ثمن الدجاج ما بين سنتي 689-707هـ/1298-1307م بلغ سعر الدجاج ستة عشر درهما في سوق تلمسان[3] ، و يضيف ابن خلدون إلى احتواء سوق تلمسان على الحيوانات المحرمة شرعا و هو ما يؤكد على الأوضاع الاقتصادية المزية للدولة الزيانية :" الرطل الواحد من لحم الجيفة من البغال و الحمير بلغت ثمن مثقال ، و رطل واحد من جيفة لحم الخيل بلغ عشرة دراهم صغيرة ، و سعر كل من الهر الواحد و الكلب الواحد مثقال ونصف ، أما الحية و الفأر بلغ ثمن كل واحد عشرة دراهم "[4].

هذه المعطيات التي أمدنا بها عبد الرحمن ابن خلدون تبين لنا الوضع الاقتصادي السائد في البلاد ، و كذا نصه يوضح إقبال العامة على اقتناء السلع المحرمة ما يدل على درجة العجز التي وصل إليها سكان الدولة الزيانية خاصة وقت الأزمات ، مما يؤدي إلى انتشار جرائم شتى في المجتمع مقابل الحصول على لقمة للفرد و أسرته دون اكتراث لنتائجها .

ثالثا- تراجع الحرف و الصناعات :

أن الحديث عن المجال الحرفي و الصناعي ، هو الحديث عن ركيزة الاقتصاد في الدولة الزيانية ، إذ تأثر هذا المجال بالعديد من العوامل ، أولها العامل الطبيعي المتمثل في الأمراض و المجاعات و كذا القحط و غيرها و ثانيها العوامل السياسية ، إذ هنالك علاقة تكاملية بين هذه العوامل مما ينجم عنها أثرا على المجال الاقتصادي عامة و الحرفي و الصناعي خاصة .

لكن من المؤسف هناك قلة في المواد المصدرية التي تشير لنا هذا التأثير ، سوى المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون الذي أمدنا بتوضيح حول تأثير الطاعون الأسود 749هـ/1348م على بلاد المغرب عامة :" نزل بالعمران شرقا و غربا .... الطاعون

---

[1]-احمد الصاوي، المرجع السابق،ص 172.
[2]- محمد الأمين بزاز ،المرجع السابق ، ص 99.
[3]-ابن خلدون، العبر، المصدر السابق ،ج7، ص198.
[4]- ابن خلدون ، المصدر نفسه، ص ص 198-199.

الجارف ،... و انتقض عمران الأرض انتقاض البشر ، فخرجت الأمصار و المصانع و درست السبل و المعالم ..."[1].

فيظهر لنا من حديث ابن خلدون انه عندما جاء الطاعون إلى العالم قضى على كل شيء ، حيوان و نبات و إنسان ، و بذلك اضمحلال الدول و من دون شك انه حدثت عدة وفيات مما يؤدي نقصان في اليد العاملة و بالتالي تراجع الحرف و المهن ، و كذلك ينقص الحيوانات التي هي مصدر العديد من الصناعات الجلدية و النسيجية و غيرها ، و هذا ما يبين اثر هذا الوباء على أهم جوانب الاقتصاد في الدولة الزيانية .

بالإضافة إلى تأثر الحرف و الصناعات بالأوضاع السياسية في المنطقة ، إذ أن الحصار المريني الذي تسبب في مجاعة عظيمة (698-707هـ/1299-1306م) اثر بدوره على اليد العاملة الزيانية مما تسبب في تقلص كبير لهذا المجال ، و أشار الكثير من المؤرخين إلى أن العاصمة الزيانية أصبحت شبه خالية من السكان بعدما كان يفوق عددهم مائة و خمسة و عشرين ألف نسمة على اقل تقدير[2] .

من أهم الحرف و الصناعات التي شهدت تراجعا نجد :

صناعة النسيج ، صناعة الجلود ، طحن الحبوب و تجفيف التين و العنب و غيرها من الحرف و الصناعات[3] ، فقد أعطى لنا ابن أبي زرع صورة واضحة عن الخراب الذي تعرضت له تلمسان أثناء الحصار قائلا :" و اضعف أهل تلمسان بشدة الحصار حتى اشرفوا على الهلاك "[4] ، و من خلال هذا القول يتضح لنا الوضع الذي آلت إليه المدن ، و لنا تصور الأوضاع التي مرت بها البوادي في ظل غياب السلطات و خاصة في مثل هذه الأزمات و مدى تأثيرها على الفرد الزياني عامة و البدوي خاصة .

تشير المصادر الوسيطية للنشاط الصناعي قبل الأزمات السياسية و الطبيعية ، فقد ذكر يحي ابن خلدون دار الصناعة التي بناها السلطان أبو حمو موسى الثاني و التي

---

[1]- ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص 53.

[2] -Brousslard (CH) , Les Inscriptions Arabes de Tlemcen, revue africain , n14, 3eme anné ,Alger ,1859,p 83.

[3]- عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 223.

[4]- ابن أبي زرع ،الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس ، دار المنصورة للطباعة و الوراقة ، الرباط ، 1972 ،ص 386.

كانت تستقطب الصناع من كل الأجناس و اللغات و الديانات ، فمنهم السراج و الدراق و النجار و الرماح[1].

كما ذكر لنا القلقشندي على بعض المواد المصنعة بتلمسان كالأغطية و الأفرشة و الزرابي و الجلود و الحقائب و الأحذية و غيرها من الصناعات[2] ، لكن من المؤكد أن هذه الصناعات قد تقلصت أو اندثرت زمن الأزمات ، كيف لا و أن اليد العاملة فقدت من جراء هذه الأزمات كعائلة ابن خلدون و السلطان أبي عنان المريني ، هذه الأمثلة خير دليل على تأثير هذه العوامل على السكان.

يؤكد لنا ما سبق ابن الثغري بقوله عن دار الصناعة التي بنيت في عهد أبي حمو موسى الثاني سنة 766هـ/1365م بقوله :" فأغلقت دار الصناعة لعدم الصناع "[3] ، كما أشار الباحث بوتشيش إلى أن الفتن الداخلية في الأسرة الحاكمة لها تأثير كبير على الصناعات و الحرف ، بقوله :" أن توقف المصانع يكون بسبب الأزمة و الفتن التي تعصف بالبلاد ، و كثرة الحروب التي تعرقل نشاط الصناع "[4].

أصبحت تلمسان بعد هذه الأزمات خالية من الصناع و الحرفيين و كذا من المصنع و العمران و انعدمت المنتجات الصناعية من الأسواق و الحوانيت ، ما جعل أبو حمو موسى الثاني الاستعانة بالأندلسيين من اجل تطوير المجال و انتعاشه بعد أن قضت الأزمات على الكثير من الصنائع و الصناع[5].

استطاع الأندلسيون من إنعاش المجال الحرفي و الصناعي ، غير انه في عام 845هـ/1441م حل طاعون جديد بالبلاد و قضى على جميع الناس ولم ينجو منه حتى العلماء ، فقد توفي على أثره العالم ابن زاغو ، و هذا ما يدل على الأوضاع التي كانت في البلاد لم يسلم منها الخاصة و لا العامة[6].

---

[1]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 161.
[2]- القلقشندي ، صبح الاعشى في صناعة الانشا،ج5، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، 1915، ص 114.
[3]- بردي ابن الثغري ، النجوم الزاهرة في أخبار مصر و القاهرة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1966 ، ص115.
[4]- إبراهيم بوتشيش ، تراث الغرب الإسلامي و تاريخه الاقتصادي و الاجتماعي ، ط1، دار الطليعة ، بيروت، 2006 ،ص 96.
[5]- عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 176.
[6]-ابن أبي زرع ، المصدر السابق ، ص 273.

ساد هذا الوباء في فترة السلطان الزياني الو العباس العاقل (834-866هـ/1431-1462م) رغم الأوضاع الاقتصادية المتطورة و الاستقرار السياسي إلى إن عندما حل الوباء سنة 845هـ/1441م تأثر الجانب الاقتصادي للبلاد ، بحيث دخلت البلاد في عزلة و منع سكانها من ممارسة نشاطاتهم[1].

عمت بعدها الإضرابات في البلاد ، و خرج الناس مضربين عن الأوضاع التي آلت إليها البلاد ، فانعكست سلبا على جميع الحرف و الصنائع ، حاو السلطان التخفيف من حدة الأزمة لكن دون جدوى ، ظل النشاط الصناعي في حالة ركود[2].

رابعا – علاقة المجال الزراعي بصناعة الخمور :

تنوع الإنتاج الزراعي في العهد الزياني ، فوجدت مختلف المحاصيل الزراعية ، من حبوب و تمر و فواكه ، إذ يصف الوزان خيرات تلمسان قائلا :" و في خارج تلمسان ممتلكات هائلة فيها دور جميلة للغاية ... حيث الكروم المعروشة الممتازة تنتج أعنابا من كل لون ، طيبة المذاق جدا ، و أنواع الكرز لكثيرة التي لم أر لها مثيلا في جهة أخرى ، و التين الشديد الحلاوة ، و هو اسود غليظ طويل جدا يجفف ليؤكل في الشتاء و الخوخ و الجوز و اللوز و البطيخ و الخيار و غيرها من الفواكه المختلفة"[3].

و من بين أنواع المزروعات التي استغلت بشكل سلبي و كان لها اثر على الجانب الأخلاقي في البلاد ، و قد ذكرت من طرف الجغرافيين بكثرة نظرا لكثرتها بالدولة الزيانية ، إذ وصف الوزان مستغانم بأنها متعددة البساتين الجميلة[4] ، و يفصل مارمول كربخال عن هذه البساتين بقوله :" و حدائق بها أشجار التين و الكروم"[5] ، و يشبه مارمول حدائق تلمسان بـ:" و جميع أنواع الفواكه مثلما هو الحال في أوروبا"[6].

تعددت أنواع العنب في الدولة الزيانية و كثرت أصنافها و ألوانها ، و لكل لون ارض يغرس بها ، فالعنب الأبيض يتناسب مع الأرض السوداء و الحمراء و البيضاء كذلك ، أما العنب الأحمر و الأصفر فيتناسبان مع الأرض الرقيقة ،فيقول ابن العوام الاشبيلي

---

[1]- بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من ق7هـ-8هـ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1986-1987، ص 196.
[2]- احمد السعداوي ، المرجع السابق ، ص 119.
[3]- حسن الوازان ، المصدر السابق ، ج2، ص 20.
[4]- حسن الوزان ، المصدر نفسه ، ص 32.
[5]- مارمول كربخال ، المصدر السابق ، ج2، ص 350.
[6]- مارمول كربخال ، المصدر نفسه ، ص 299.

في هذا :" و العجب في العنب أن أي نوع منه يؤدي عصيره على لون أرضه لا لونه"[1] و من المناطق الشهيرة بزراعة الكروم نجد إقليم بني راشد[2] ، و وجدت بنقاوس في جميع الدور بها كروم معروشات[3].

إذ تعتبر الكروم المادة الأساسية في صناعة الخمور إذ كانت زراعة الكروم منتشرة في جل مدن و أرياف الدولة الزيانية ، حيث كان جزء منها يجفف و جزء يذهب مباشرة نحو الاستهلاك ، و عندما يجفف العنب يصبح زبيبا ثم يصنع منه خمرا[4].

و لم تكن مصدر الخمر الكروم فقط بل تعددت مصادره ، فالخمر عدة أنواع ، هناك ما يصنع بالحبوب و نوع آخر بالتمر و نوع آخر بذرة و التين و العسل[5] ، و مما لا شك فيه أن هذه الصناعة زادت من سائر إنتاجية هذه الأنواع من المزروعات ، إذ ذكرت في كتب الجغرافيا أنواع الفواكه باسم الفواكه و أحيانا بلفظ بساتين ، نجد مثلا عند الوزان و مارمول كربخال العبارات التالية :" فحول ندرومة بساتين عديدة "[6] ، " و تحيط بالجزائر عدد من البساتين و الأراضي المغروسة بأشجار الفواكه"[7] ، " و تحيط بالمدية جداول ماء كثيرة و بساتين "[8].

فهذه كلها عبارات تدل على وجود الفواكه السابقة الذكر ، و من دون شك أن سكان الدولة الزيانية كانوا يهتمون بهذه الصناعة أي صناعة الخمور نظرا لتنوع إنتاجهم و كثرته ، و من جهة أخرى ارتفاع ثمن الخمر ببلاد المغرب خصوصا المجلوب من أوروبا من طرف اليهود ، فقد ذكرت نوازل الفترة منع بيع أصول الخمر لليهود[9] ، و هي ما تشير إلى وجود عدة أنواع من الخمور في الدولة الزيانية إذ لم يحددوا فقهاء الفترة نوع المنتوج الذي يحرم بيعه لليهود.

---

[1]- ابن العوام الاشبيلي ، المصدر السابق ، ص 351.

[2]- حسن الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 26.

[3]- حسن الوزان ، المصدر نفسه ، ص 53/ مارمول كربخال ، المصدر السابق ، ج2،ص 384.

[4]- مصطفى نشاط، جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة بالمغرب الوسيط ، منشورات الزمن ، المملكة المغربية ، 2006، ص 17.

[5]- مصطفى نشاط ، المرجع نفسه ، ص 22.

[6]- حسن الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 27.

[7]- مارمول كربخال ، المصدر السابق ،ج2، ص 388.

[8]- مارمول كربخال ، المصدر نفسه ، ص 380./حسن الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 29.

[9]- الونشريسي ، المعيار ، ج5، ص 285.

خامسا- تحكم أهل الذمة في التجارة :

أدت فئة أهل الذمة في الدولة الزيانية دورا هاما في المجال التجاري ، فقد ساهمت في الجانب الاقتصادي للدولة ، لكن في نفس الوقت كانوا يقومون بممارسات منافية للدين الإسلامي ادخلوها في معاملاتهم اليومية ، بالإضافة إلى علاقاتهم مع الدول النصرانية.

1- اليهود :

لاق اليهود في الدولة الزيانية بعد سقوط غرناطة الترحيب من قبل السلطات و المجتمع العام نظرا للانجازات الاقتصادية المنتظر تحقيقها منهم ، بفضل ما جلبوه معهم من رؤوس أموال و ما كان معروف عليهم بخبرتهم في المجال التجاري[1] ، و عليه فإن هذه العلاقة كانت مبنية على المصلحة و الفائدة[2].

ساهمت هذه الفئة في التجارة الداخلية و الخارجية على حد سواء ، في الداخل نشطوا عملية تبادل السلع بين الأسواق الزيانية[3]، نظرا لتواجدهم بالمدن و البوادي و الصحاري و الجبال [4] ، و كثر تواجدهم بأسواق الخياطين و الملابس و المنسوجات و المواد الغذائية[5].

حذر الفقهاء من التعامل مع التجار اليهود ، نظرا للمفاسد التي كانوا يبيحون استعمالها ، كالربا و بيع الخمور و الخنازير و الرقيق[6] ، فالشراء و البيع بين المسلم و اليهودي لا بأس به إذا كان بطريقة صحيحة [7] .

و أشار المجليدي إلى الفتاوى التي كانت تكره معاملة اليهود تجاريا في العصور الإسلامية الأولى ، و يرى أنها جاءت في سياق مختلف حديث كان الغالب على

---

[1]- روبار برونشفيك ، المرجع السابق ، ص 429.

[2]- مسعود كواتي ، اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط الموحدين ، دار هومة ، الجزائر ، 2000، ص153.

[3]- بوزياني الدراجي ، المرجع السابق ، ص 214.

[4]- إبراهيم حركات ، الحياة الاقتصادية في العصر المريني ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،ع3-4 ، جامعة محمد الخامس ، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي ، الرباط ، 1978، ص 139.

[5]- محمد علي عطا ، اليهود في المغرب الأقصى في عهد المرينيين و الوطاسيين ، دار الكلمة للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، 1999 ، ص ص 160-161.

[6]- أبي زكريا الاشبيلي النووي ، رمضة الطالبين ، دار ابن حزم ، بيروت ،2002 ، ص305.

[7]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 244.

معاملات المسلمين آنذاك إتباعها للشريعة الإسلامية ، بيمنا كثر الربا و المعاملات غير الجائزة في العصور الإسلامية اللاحقة و منه فمعاملة الذمي أحسن من معاملة المسلم الذي يعامل بالربا لأن الذمي غي مكلف[1].

و كانت المعاملات التجارية اليهودية مبنية في معظمها على الغش في بعض السلع كالأشربة[2] و اللحوم [3] و الأقمشة [4] ، و روجوا إلى تجارة الخمور مما أدى إلى تغلغلها وسط العامة [5] ، كما ساهموا في تجارة الرقيق ، حيث كانت لهم شبكة تجارية منتشرة في كل من اسبانيا و المغرب و بلاد السودان الغربي و مصر و بلاد الشام و المشرق الأقصى و غيرها من المناطق[6] ، و بهذا كادت هذه التجارة تكون حكرا عليهم في العالم الوسيط ، و قد ابتدع اليهود ظاهرة إخصاء الذكور من العبيد و نقلها منهم المسلمون[7] .

و من اجل التحكم في التجارة مع بلاد السودان ، اتبعوا كل لطرق في توطيد نفوذهم عن طريق الرشاوي و شراء ذمم بعض المسئولين في توات [8] ، وبعد بروز الشيخ عبد الكريم المغيلي في المنطقة و بروز أرائه و فتواه ، حرم حاكم تمبتكتو التجارة مع يهود توات لعدائه الكبير لهم[9].

للإشارة فقط ، نتج عن تجارة الرقيق و وجود اكبر أسواق النخاسة بتلمسان إلى ظهور عناصر غير مسلمة بالمنطقة ، ما ينتج عنها من اختلال في المنظومة المجتمعية و بالتالي حدوث انحلال في المنظومة الأخلاقية للمجتمع و كذا بروز عادات بعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف.

[1]- محمد بن ساعو ، التجارة و التجار في المغرب الإسلامي القرن 7-10هـ/13-15م ، أطروحة ماجستير ،قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2013-2014 ، ص78.
[2]- ابن الحاج العبدري،المصدر السابق،ص145.
[3]- محمد علي عطا ، المرجع السابق ، ص 161.
[4]- مسعود كواتي ، المرجع السابق ، ص 156.
[5]- روبار برونشفيك ، المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 445.
[6]- محمد علي عطا ، المرجع السابق ، ص 163.
[7]- مسعود كواتي ، المرجع السابق ،ص 150.
[8]- محمد علي عطا ، المرجع السابق ، ص 169.
[9]- مسعود كواتي ، المرجع السابق ، ص 159.

2- **النصارى :**

استقر التجار المسيحيين في بلاد المغرب في المناطق الساحلية و اقتصرت تجارتهم في تلك المناطق فقط ، و لم يكن عددهم مرتفعا مقارنة باليهود ، و لم يكونوا مقيمين بصفة دائمة فبعضهم اقتصر مجيئه في فصل الصيف فقط [1] ، و لم يكن يسمح لهم بجلب زوجاتهم و عدم إمكانيتهم الزواج من المسلمات ، شكل لهم عائقا أمام إقامتهم الطويلة بالمدن الإسلامية[2] ، و من دون شك سيكون لهذا العامل دورا في بروز العلاقات غير الشرعية و استباحة النساء .

كان التجار المسيحيين يعيشون في فنادق مخصصة لهم تحت نظر قناصلهم و يتمتعون بالحرية و الاطمئنان التام على أرواحهم و أموالهم و يتعاطون البيع و الشراء[3] ، و من أهم المدن التي استقروا بها نجد وهران نزل بها التجار القطلونيين و الجنويين الذين أقاموا بدار تسمى بدار الجنويين[4] ، حيث كانوا يجلبون الخمور و السلاح و الحرير و الكتان و يصدرون الغنم و الصوف و الزرابي و القطن و الشمع[5].

سعت سلطات الدولة الزيانية إلى توفير الظروف الملائمة للتجار النصارى من اجل ممارسة نشاطاتهم التجارية التي كانت تدر على الدولة أموالا كبيرة تدعم بها خزينتها[6]، و قد كان المغاربة يتعاملون مع النصارى بيعا و شراء و هو ما تشير إليه النوازل الفقهية[7]، و أدى الفقهاء لضرورة تجنب شراء المواد السائلة كالاشربة[8] و الزيت و الخل و غيرها من المائعات و الخبز من النصارى[9].

ما وددت الإشارة إليه أن معاملات أهل الذمة التجارية ، ساهم بشكل كبير من تفاقم الفساد في المجتمع ذلك من خلال إباحة المحرمات و التجارة بالخمور و الرقيق و ممارسة الرذائل و غيرها من المنكرات .

[1]- روبار برونشفيك ، المرجع السابق ،ج1،ص 463.
[2]- عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 190.
[3]-عبد الله العروي ،مجمل تاريخ المغرب ،ط2، المركز الثقافي العربي ، المملكة المغربية ، 2000، ص 225.
[4]- الوزان ، المصدر السابق ، ج2،ص 30.
[5]- إبراهيم حركات ، المرجع السابق ، ص 135.
[6]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 209.
[7]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1، ص ص 56-57.
[8]- ابن الحاج العبدري ، المصدر السابق ، ص 145.
[9]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج6، ص 68.

المبحث الرابع : عوامل أخرى :

أفرزت العوامل السابقة من عوامل طبيعية و سياسية و اقتصادية في بروز عوامل أخرى أثرت بدوها على الدولة الزيانية عامة و مجتمعها خاصة ، و هذه العوامل متنوعة نجدها في الجانب الاجتماعي و الثقافي و الديني ، و من بين هذه العوامل نجد :

أولا- الجهل :

يعد الجهل السبب الرئيسي في ارتكاب الإنسان للمعاصي ، فمن خلاله يصبح الإنسان متتبعا لشهواته فتكثر مصائبه و يقع في هفوات و نزاعات و فتن ، إذ يعتبر عدوا للإنسان في حد ذاته و سلاحا مدمرا له ، قال الله تعالى :{ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً} [1] .

الجهل هو بوابة للشرك و البدع و الأهواء ، و الله سبحانه و تعالى اعز الإنسان بالعقل ، و ذلك تكريما له عن باقي المخلوقات ، يقول سفيان الثوري في هذا : " احذروا فتنة العالم الفاجر و فتنة العابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون"[2].

و الجهل إذا سرى في المجتمع أهلكه و دمره ، و المجتمع الزياني كباقي المجتمعات الأخرى الذي أدى به الجهل إلى الانحطاط الأخلاقي و الفساد الاجتماعي ، و يقول في الجهل ابن القيم :" أما شجرة الجهل فثمرته كل ثمرة قبيحة من الكفر و الفساد و الشرك و الظلم ، و البغي و العدوان و الجزع و الهلع ، و الكنود و العجلة و الطيش و الوحدة ، و الفحش و البذاء و الشح و البخل ، و من ثمرته الغش للخلق و الكبر عليهم ... و قابلة الحسنة بالسيئة و الأمر بالمنكر و النهي عن المعروف ... و إتباع الهوى و إيثار الشهوات على الطاعات "[3].

و ينتشر الجهل في المجتمع نتيجة الانقطاع عن التعليم أو عدم الرغبة في التعلم ، مثلا منع المرأة في الدولة الزيانية من الخروج لطلب العلم خشية الوقوع في المعاصي و المناكر ، و كانت هناك فئة قليلة من تهتم بتعليم نسائها كإبنة ابن مرزوق الحفيد

---

[1]- سورة الاسراء ، الاية رقم 36

[2]- محمد ابن القيم الجوزية ، الفوائد ، تح بشير محمد عيون،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1973 ،ص 248.

[3]-ابن القيم الجوزية ، مفتاح دار السعادة و منشور ولاية العلم و الإرادة، تح عبد الرحمن بن قائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة ، 1432 هـ ،ص 116.

حفصة[1] ، و أم ابن الزكري و هو احد الفقهاء الزهاد [2] ، فمن مثال ابن زكري يتضح الفرق بين كون الأم تكون متعلمة و أخرى جاهلة و ذلك من خلال تربيتهم تربية حسنة و تحبيب لهم طلب العلم و تعلمهم و تفقههم في أمور دينهم ، لأن الجاهل بأمور دينه يقع في المعاصي و يصبح إمعة إي لا يتحقق و لا يدقق في ممارساته مثل ما وقع في التصوف ، إذ تبنته و دخلته فئة لا تفقه شيئا من الدين ما جعله ينحرف عن غايته ، إذ قيل عن الجاهل :

في الجهل قبل الموت موت لأهله ***و أجسامهم قبل القبور قبور

و أرواحهم في وحشة من جسومهم*** و ليس لهم حتى النشور نشور.[3]

و يوضح لنا الإمام السنوسي وضع الدولة الزيانية إذ تفشى فيها الجهل معبرا بقوله : " وبهذا تعرف أن الحرز (العقائد) في زماننا هذا غير مأمون ... أما الإماء و العبيد فلا يقصدون بتعليم أصلا و كأنهم عند ملاكهم حيوان .... و لهذا تجد الجهل بكثير من العقائد في كثير ممن يتعاط العلم من أهل زماننا فكيف بالعامة ، فكيف بالنساء و الصبيان فكيف بالماء و العبيد ، و أما أهل البادية من بَعُدَ عن سماع مطلق العلم فلا تسأل عن حالهم ، وتجد أذهان أهل هذا الزمان جامدة صعبة الانقياد للفهم ، مائلة أبدا لما لا يعني لها إذا نصحت لم تتقبل و إن علمت لم تتعلم ، و إن فهمت لم تفهم ، و إن فهمت تفلت منها فهمها ، و إن بقي شي بطرت و جعلته سلما للدنيا و لصحبة الظلمة و التقرب إليهم ، إلا من عصمه الله بفضله ... و بالجملة هذا الزمان هو الذي هو أمره في الحديث و حذر منه السلف الصالح و خافوا أن يدركوه على غزارة علمهم و قوة دينهم و ها نحن ادر كناه مع شدة ضعفنا علما و دينا"[4] .

ثانيا – البذخ و الترف :

يعرف ابن خلدون الترف بأنه جاوز لضرورات العيش و خشونته إلى نوافله أي كماليته و رقته و زينته و خصبه ، و النزوح إلى رقة الأحوال في الملبس و المأكل ..، و يدل كذلك على الإفراط في الملبس و المسكن و استجادة الآنية و الماعون و اتخاذ

[1]-عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 335.
[2]- يحيى ابن خلدون ،المصدر السابق ،ج2،ص 114.
[3]- ابن القيم ، المفتاح ،المصدر السابق ، ص 48.
[4]- المازوني ،المصدر السابق ،ج1، تح ماحي قندوز ، ص ص 83-84.

الخم و هو بذلك يتضمن لمعنى الإسراف و التبذير ، الترف يأتي في مقابل الشظف الذي يدل على التقشف و خشونة العيش و الاكتفاء بالضروري من المعاش[1] .

و يعرفه الأستاذ مزيان :" هو حالة المعاش المتفنن الراقي الذي يصل إليه المتحضرون في منتهى أوجهم الحضاري ، و لا معاش فوقه من حيث الرقي بل هو متبوع حتما بانحطاط الأقوام الذين ينتحلونه"[2].

يعتبر الترف من العوامل الأساسية و الحاسمة في سقوط الدولة فبقدر الترف و النعيم يكون الإشراف على الفناء[3]، و يفسر ابن خلدون ذلك بأسباب اقتصادية و أخلاقية و نفسية[4] ، إذ أن الترف يؤثر على الأخلاق تأثيرا سلبيا و من ثمة هو مهلك للحضارة و مفسد لها[5].

يعد الترف من بين أسباب انهيار اقتصاد الدولة فتقع الدولة في زيادة في النفقات نتيجة الإسراف و التبذير بل يذهب أكثر من ذلك حيث يؤثر سلبا على أخلاق الناس سواء كانوا عواما أو خوص ، فتعم الرذيلة و الشر و الظلم و هذا الأخير من أهم الرذائل لأنه مؤذ بخراب العمران[6] .

وقد وضع ابن خلدون نظرية " دور الترف في انهيار الحضارة " ، و هذا يدل على واقعه المعاش و أكدها محقق مقدمته حيث يقول :" إن جميع قوانين ابن خلدون و أفكاره المستمدة من ملاحظاته لظواهر الاجتماع في الأمم التي شاهدها أو عرف تاريخها بدون أن يستوفي مبدأ فلسفيا أو يتأثر برأي..."[7].

و قد تجسد الترف عند الزيانيين خاصة في الاحتفالات و المناسبات ، ففي عيد الفطر كان يقوم سلاطين الفترة بالتهادي بالأشياء الثمينة ، فقد ذكر أن السلطان أبو الحسن المريني (731-749هـ/1331-1348م) في فترة احتلاله لتلمسان أهدى لدولة المماليك

---

[1]-ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص ص 148،168.

[2]- عبد المجيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2007 ، ص ص 277-288.

[3]- عبد الحميد صائب ، فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي ، ط1، دار الهادي ، بيروت ، 2007، ص 377.

[4]- احمد محمود صبحي ، فلسفة التاريخ ، المطبعة الإسماعيلية ، مصر ، 2004، ص 147.

[5]-ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص 272.

[6]- محمد هيشور ، سنن القرآن في قيام الحضارات و سقوطها ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 118.

[7]- عبد المجيد مزيان ، المرجع السابق ، ص 290.

بمصر " الحلل المرموقة المذهبة و الأنساق و القنع و المحررات المختمة و البرانس المصنوعة من الحرير المشفف و أحاريم الصدف "[1] ، كما ارتدى ملوك الدولة الزيانية و القادة و الجند نفس اللباس[2] ، مما يدل على كثرة الإنفاق و الإسراف ، و ارتدى الأغنياء من الناس في هذه الأعياد الديباج و الحرير و الصوف الرفيع[3].

أما في المولد النبوي الشريف فقد ظهرت معالم البذخ بشكل كبير ، إذ كانت تجهز قاعة كبرى في قصر المشور مزدانة بثريات ضخمة[4] ، كما أن هذه المناسبة تباهى فيها كل من الزيانيين و المرينيين على حد سواء بالاحتفال بها بكل مظاهر البذخ و الترف و الأبهة[5] ، إذ اعتادوا في هذه المناسبة على إشعال الشموع و التزيين و ركوب فاره الدواب[6] و من ابرز مظاهره داخل قصر المشور لبس ثياب الحرير و الإضاءة بأكبر الثريات و الشموع أما الشوارع فتزين بالشموع و المرشات[7].

و تظهر ملامح الترف في قول يحيى ابن خلدون في الاحتفال بالمولد النبوي ، قائلا : " هذه الليلة المباركة أقام بمشوره دار العلية مدعى كريما و عرسا حافلة احتشدت لها الأمم و حشرت بها الأشراف و السوقة ، فكان فيها النمارق المصفوفة و الزرابي المبثوثة و المشامع كأنها الأسطوانات القائمة على مراكز الصفر المموهة ، و الخليفة أيده الله صدر مجلسها ممتطيا سرير ملكه يسر الناظرين "[8] .

يشير التنسي في موضع أخر واصفا درجة البذخ بقوله :"نمارق مصفوفة و مباخر صفر منصوبة و زرابي مبثوثة و بسط موشاة و وسائد بالذهب مغشاة ، و شمع كالأسطوانات و موائد كالهالات و مباخر صفر منصوبة كالقباب ، يخالها المبصر من تبر مذاب و يقاض .."[9].

---

[1]- ابن مرزوق ،المسند ، المصدر السابق ، ص ص 452-453.
[2]- بوزياني الدراجي ، المرجع السابق ، ص 305.
[3]- ابن خلدون ،المقدمة، المصدر السابق، ص 205.
[4]- عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 266.
[5]- ابن الاحمر ، المصدر السابق ، ص ص 49-50.
[6]- الونشريسي ، المصدر السابق ،ج11،ص 278.و ج12، ص ص 48-50.
[7]- التنسي ، المصدر السابق ، ص 162./ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص 154.
[8]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2، ص ض 100-101.
[9]- المقري نفح الطيب ، المصدر السابق ،ج6، ص 513/ التنسي ، المصدر السابق 167.

ظلت هذه المظاهر الاحتفالية قائمة على هذا البذخ و الترف ، في كل من عهد السلطان أبو حمو موسى الثاني ، و كذا السلاطين الذين من بعده كأبي تاشفين الثاني الذي سار على نهج أبيه في مظاهر الأبهة بالاحتفال[1].

أما عامة الزيانيين فقد استعملوا في احتفالاتهم سائر أنواع آلات الطرب و الغناء ، و كذلك المغنيين مستعملين في ذلك البوق و المزمار و غيرها ، حيث يشر لنا ابن خلدون أن الغناء يحدث في العمران إذا توفر و تجاوز الحد الضروري إلى الحاجي ثم الكمالي و تفننوا فتحدث هذه الصناعة لأنه لا يستدعيها إلا من فرغ من حاجاته الضرورية و المهمة من المعاش و المنزل و غيرها فلا يطلبها إلا الفارغون عن سائر أحوالهم تفننا في مذاهب الملذوذات[2] .

أما الاحتفالات العسكرية فقد كانت في قمة الترف و البذخ ، و هو ما نلحظه في قول أبي حمو الثاني :" و يكون لهم ترتيب في اللباس يمتازون بذلك يتزينون بالأقبية الحسان المختلفات الألوان و بأيديهم الحراب عليها صغار الرايات من أنواع الحرير المختلفات[3]"، و ما يبينه يحيى ابن خلدون في قوله :" و في شعبان من هذه السنة (767هـ/1365م) ... فجلس الأمير أيده الله تعالى لعرض جيوشها المظفرة .... فقد اخذوا زينتهم (الجند) ، تحسبهم الخمائل المزهرات من فوق الكثبان الهائلة ، وسط كل كتيبة فنيق[4] ، جلد الوشي و خلخل اللجين ، يخطمه بسلسلة من الفضة غلمان لبسوا أقبية الخز الملون و عليه هودج مغشى بأنواع الحلل "[5].

كل هذه المواصفات المذكورة تدل على الترف و البذخ الذي عاشه خاصة و عامة الدولة الزيانية ، و هو ما يشكل خطرا فانتشار المفاسد و المنكرات في الدولة .

---

[1]- التنسي ، المصدر نفسه ، ص 186.

[2]- ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص 271./ابو حمو موسى ، المصدر السابق ، ص 144.

[3]-يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ،ج2،ص170.

[4]- الفنيق هو حصان كريم لا يؤدى و لا يركب لكرامته ، ينظر : يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ،ج2،ص 176.

[5]- يحيى ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص 176.

ثالثا- التمازج ألاثني:

كان مجتمع الدولة الزيانية متشكل من عدة فئات اجتماعية مختلفة ، سواء اختلاف ديني أو عرقي أو جنسي ما جعل المنظومة القيمية للمجتمع تتأثر بهذا التركيب ، وذلك لدخول عادات دخيلة على المجتمع ما يسبب انحرافه .

كان تواجد اليهود بالدولة الزيانية اثر بالغ خاصة في المجال الاجتماعي و الديني ، و كانت لهم علاقات مباشرة مع المجتمع الزياني ، حيث يذكر الوزان أن الحي المتواجد بأطرف تلمسان الخاص بهم يضم أكثر من خمسمائة دار[1] ، و هذا العدد يدل على أنهم كانت تجمعهم علاقات بالمجتمع الزياني ، فليس ببعيد أن الفرد الزياني عندما تكون عنده مناسبة يدعوهم خصوصا أن الدين الإسلامي دين تسامح .

ظل اليهود محافظين على عاداتهم و ممارساتهم الدينية ، حيث ذكر الونشريسي أن احد الأعياد لدى اليهود يسمى بعيد الفطر ، يتم فيه صنع الخبز و إهدائهم لجيرانهم المسلمين كدليل على المحبة و حسن الجوار[2] ، بالإضافة إلى حسن تعامل الدولة معهم جعلتهم يتمتعون بطقوسهم الدينية من خلال بناء المعابد و حماماتهم الخاصة بطقوسهم الذي تتم فيه عملية الطهارة و الغسيل قبل صلاتهم و كذا للفتاة قبل يوم زفافها[3] .

و زيارتهم للقبور و تقديم القرابين لهم في الأعياد الدينية - و الذي سنتطرق إلى مثل هذا الطقس عند الزيانيين في الفصل الثاني - ، كما مارس اليهود السحر و الكهانة و العرافة رغم تحريمها في التوراة ، عرف رجال الدين اليهود بكتابة التمائم و التعاويذ الرقى للحماية و طرد الأرواح الشريرة و كذا عزف الموسيقى بعد الصلاة كجزء من التعبد[4] ، وهذا ما يشبه الرقص الذي ادخله بعض منحرفي التصوف بعد قيامهم بالصلاة فيمكن أنهم تأثروا بما رأوه من اليهود .

أما المسيح فقد كان لهم حضور لا بأس به في المجتمع الزياني ، من تجار و جنود في الجيش الزياني ، كان عددهم أكثر من أربعة آلاف نسمة ، بنى التجار المسيح كنائس صغيرة في فنادقهم بموجب معاهدة تضمن لهم حرية ممارسة معتقداتهم الدينية[5] ،

[1]-الوزان ، المصدر السابق ، ج2،ص 20.
[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج11 ، ص 111.
[3]- مسعود كواتي ، المرجع السابق ، ص ص 30-31.
[4]- مسعود كواتي ، الرجع نفسه ، ص 32.
[5] فيلالي ، المرجع السابق ، ص 192.

و أكدها الونشريسي في معياره قائلا :" جدد بعض التجار النصارى كنيسة في فندقهم و بنو عليها شيء يشبه الصومعة ،فطلبوا بذلك فأتوا بكتاب العهد ، فوجدوا فيه انه لا يحال بينهم و بين أن يبنوا بيتا لمتعبداتهم".

سكن الجنود المسيحيون في الدولة الزيانية حيا منفصلا عن أفراد المجتمع الزياني ، عرف عند الزيانيين بربض النصارى ، و كانوا مرفقين بزوجاتهم و أولادهم و كانت نسائهم تحضرن الحفلات العائلية التي ينظمها السلطان الزياني في المشور رفقة أزواجهن [1] ، كما شارك الزيانيون لنصارى في احتفالاتهم الخاصة كعيد المسيح و عيد دانتيسا و هو الاحتفال بظهور الأسنان للطفل[2] ، و كذا عيد العنصرة أو المهرجان – عيد ميلاد يحيى عليه السلام - ، و شارك المسلمون كذلك في الاحتفال بعيد النيروز – عيد الربيع – يتم تقديم فيه أنواع الأطعمة و يترك الرجال و النساء أعمالهم لهذا اليوم و يعتبرونه رأس السنة [3].

و من أثار التمازج الإسلامي المسيحي ، أن أفراد المجتمع الزياني في يوم العنصرة اعتادوا على إجراء مسابقات و مباريات في سباق الخيل ، في المقابل نجد النسوة تقمن بتزيين بيوتهن و إخراج الثياب للندى في الليل و وضع الكرنب و الخضرة في ثيابهن ، و كان يحرص على الاغتسال في هذا اليوم ، و بخصوص عيد النيروز فقد كانوا يقومون ببيع اللعب المصنوعة على شكل صور و تسمى الزيافات ، و هو الأمر الذي أثار فقهاء العصر و بينوا موقفهم الرافض لهذا النوع من الألعاب و المناسبات الخاصة بالمسيحيين[4] .

رابعا – بقايا مظاهر الوثنية القديمة :

ظل الفرد الزياني متمسكا بعاداته و تقاليده الممزوجة بالمظاهر الوثنية القديمة ، يقول ستيفن جزال :" الشعب المغربي من أكثر الشعوب خضوعا لعاداته و تقاليده القديمة و سلوكياته الموروثة من أجداده البربر ..."[5].

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق ، ج2 ، ص 184.
[2]- سهيلة دهمش ، العادات الاحتفالية في المغرب الأوسط الزياني ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ،2014-2015، ص 106.
[3]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1 ، ص102.
[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج6 ، ص 71./ الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج11 ، ص 92 ،154،150.
[5]-S Gsell, Histoire ancienne de l'Afrique du nort ,Tome 1, Paris, 1955, p52 .

ظهر الاعتقاد ببركة الأشخاص و هو ما جسدته ثنائية الشيخ و المريد ، و التي أرجعها الباحثون إلى أن الاعتقاد في الإنسان و عبادة القديسين قديمة قدم الإنسان[1]، أما دوتي Doutté بين أن علاقة الشيخ بالمريد هي ظاهرة قديمة قبل الإسلام و تمثلت في تقديس الكهنة و السحرة ، ثم ظهرت ظاهرة تقديس مشايخ الطرق الصوفية لكن هذا التقديس لم يتوقف على حياة هؤلاء الشيوخ بل حافظ على بقائه بعد وفاتهم و هو ما يعطينا صورة واضحة عن التبرك و التقرب من الأولياء و الصالحين و زيارة قبورهم[2]، و الذي سنبينه في الفصل الثاني.

و ما نشير إليه أن المغاربة الأوائل اهتموا بأسلافهم الموتى سواء من خلال طرق النعي أو التجهيز و الدفن ، أو ما يلي من ذلك من تقديس للقبور و تشييدها و الرقود عندها و نسج الأساطير و القصص حول أرواح أمواتهم و الطواف بالقبور و الجلوس عندها ، و الاستلقاء بالقرب منها أو فوقها مباشرة إلى حد مناداة أهلها للاستعانة بهم في فك المعضلات و القضايا اليومية التي يعيشها الامازيغ ، فقد كانت الرؤى التي يرونها بمثابة الوحي اللازم التصديق به و إلزامية العمل بما يتضمنه من أوامر يعتقدون أنها أرواح أجدادهم و هناك من الأرواح من وصلت درجة الآلهة عندهم لذا أقاموا لها الهياكل و شيدوا لها أحيانا المعابد ، فالقسم بهم و أداء اليمين على قبور الموتى كان لها أعلى درجات التقديس الشفهي لدى هؤلاء الوثنيين ، باعتبار أن الروح بعد وفاة صاحبها تزداد شرفا و عزة ، و يحظى بقداسة أكثر مما كان في حياته ، و الجدير بالذكر أن هذه الطقوس استمرت إلى غاية العهد الزياني[3].

سدسا- الفقر :

ظهر الفقر في الدولة الزيانية نتيجة للعوامل السابق ذكرها من طبيعية اقتصادية و سياسية ، نتج عنه فئة مهمشة لم تجد ما يسد قوت يومها ، و عم الفقراء بحث نجد صعوبة في الحديث عن هذه الفئة نظرا لتهميشها من قبل مؤرخي الفترة ، فقد ذكر المازوني معاناة هذه الفئة في قوله :" و أما باقي المال الذي بيده و ليس بغير الحرام ،

---

[1]- جميل حمداوي ، الديانة عند الأمازيغ، المرجع السابق،ص 14.

[2] -Edmond Doutté , Notes sur L'islam Maghribein- Marabouts, Extrait de la Revue de l histoire des Religion, Tomes xi et xii, ernest leroux Editer , paris ,1900, Pp20-21.

[3]- سهيلة دهمش ، المرجع السابق ، ص ص 113-114./ عثمان محمد العربي ، الاقتصاد و المجتمع في الشمال المغربي القديم ، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 245-252.

فالواجب أن يصرف جميعه على المساكين و الفقراء ... "[1]، ما تبينه النازلة هو انشغال السلاطين إما بصرف الأموال و البذخ و الترف أو الحروب و الفتن متناسين هذه الفئة المهمشة من المجتمع .

أدت العوامل الطبيعية دورا هاما في بروز هذه الفئة ، إذ تضررت نتيجة الأمراض و كذا تراجع حرفها و صناعاتها و خراب أراضيها نتيجة القحط أو الجراد و غيرها ، مما يؤثر بدوره على مستوى معيشة الفرد فيفقد الفرد مصدر قوته ، أو يقتل الرجال في الحروب فتصبح العائلة بدون سند ، مثلما حصل في حصار بني مرين(688-689هـ/1289-1290م) لتلمسان فقد خربت المداشر و القرى و سبيت الحريم و النساء[2]، و هو ما يظهر انتشار الفقر في كل من البادية و المدينة.

و يقول ابن الأحمر حول الحملة التي شكلت خطرا على تلمسان سنة 698هـ/1298م:

" لأوصلنهم عليهم حتى اقتتلهم جوعا "[3] ، فهذا الحصار الطويل نجم عنه ظهور فئة الفقراء و المساكين ، نتيجة غلاء الأسعار و انتشار المجاعات[4].

و يقول ابن خلدون حول أسباب بروز الفقر في المجتمع :" قبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في أخر الدولة من العدوان في الأموال و الجبايات و الفتن الواقعة بين انتفاض الرعايا ....فغلى الزرع و عجز عنه أولوا الخصاصة فهلكوا "[5] .

ما يفهم من حديث ابن خلدون أن الفقر في الدولة الزيانية نتج لأسباب عديدة منها كثرة الجبايات التي أرهقت كاهل الرعية ،فادت به إلى الانعزال عن ممارسة الفلاحة و الحرف و مختلف الصناعات ، و كذا الفتن التي أدت به إلى الموت و إلى دمار الأراضي الزراعية مما يؤدي بدوره إلى قلة في السلع بالأسواق ، و بالتالي غلاء الأسعار فيعجز عن شراءها ، و يكون ظهور الفقر لا محالة .

و يمدنا الوزان عن هذه الفئة في مدينة وجدة قائل : " و سكانها فقراء لأنهم يؤدون الخراج إلى ملك تلمسان و إلى الأعراب المجاورين لهم بمفازة أنكاد "[6] ، و كذا عند

[1]-المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 95.
[2]- ابن أبي زرع ، المصدر السابق ، ص 379.
[3]- ابن الأحمر ، المصدر السابق ، ص 69.
[4]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2، 210.
[5] -ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ،ص 288.
[6]-الوزان ، المصدر السابق، ج2، ص 13.

مروره بالمسيلة وصفها قائلا :"و السكان كلهم صناع أو فلاحون يرتدون لباسا رديئا لفقرهم بسبب الأعراب الذين يسلبون مداخلهم ، و ملك بجاية الذي أثقل كاهلهم بالضرائب و قد اندهشت للفقر السائد بالمسيلة عند مروري بها"[1] .

ما نريد توضيحه أن الفقر الذي انتشر بشكل كبير في الدولة الزيانية ، يكون سببا في ظهور أفات اجتماعية خطيرة ، لأن الفرد المحتاج يفعل كما بوسعه للحصول على لقمة تسد جوعه و جوع عياله .

سادسا – انحراف التصوف :

يعرف التصوف على انه عزوف النفس عن الدنيا و العكوف على العبادة و الانقطاع إلى الله عز وجل ،و الأعراض عن زخرف الدنيا و زينتها ،و الزهد فيما يقبل عليه الناس من لذة و مال و جاه و الانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة [2] .

ظهر التصوف في بادئ الأمر على انه الزهد في الدنيا و ملذاتها و الالتزام بأوامر الله و نواهيه و الاقتداء بحياة النبي صلى الله عليه و سلم و سمي بالتصوف السني ، ظهر في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين 6-7هـ/12-13م و مع بدايات القرن السابع الهجري بدأت تظهر ملامح التصوف الفلسفي الذي انحرف عن أصل التصوف و مبادئه[3].

و مع منتصف القرن الثامن الهجري و طيلة القرن التاسع للهجرة ، ظهر التصوف الشعبوي ، و ترافق مع الانتشار الواسع للزوايا و الرباطات ، فانتقل التصوف من نخبة المجتمع إلى عامته و خاصة الفئات الفقيرة ، فانحرفت الممارسات الصوفية و برزت طرق صوفية عديدة كالقادرية و الشاذلية[4]، و انتشرت بعض الممارسات المنحرفة في أواسط الصوفية كالرقص و السماع و الذكر ، و بروز مسألة الكرامات و التي ينظر إليها غالبا على أنها نوع من الخوارق ، و هذه المسائل التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء و المتصوفة[5].

---

[1]- الوزان ، المصدر نفسه ، ج2، ص 52.
[2]- طاهر بونابي ، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6-7هـ/12-13م، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر، ص ص 34-35.
[3]- طاهر بونابي ، المرجع نفسه ،ص 47.
[4]- صلاح مؤيد العقبي ، الطرق الصوفية في الجزائر ، مكتبة الشرق ، باريس ، 2002، ص 55.
[5]- طاهر بونابي ، المرجع السابق ، ص 80.

ساد في التصوف الشعبوي ممارسات بعيدة عن الإسلام حسب رأي الفقهاء ، و غلبت هذه الممارسات تفكير الناس فساد بين الناس الشطح و الرقص و بدأ ببعث أفكاره المنحرفة في أواسط العامة ، و ذلك من خلال إيمان أصحابه بترقي أهل التصوف إلى منازل أعلى من منزلة الأنبياء و هذا ما يتضح من خلال رؤيتهم لمكانة القطب ، و الذي يعني عندهم رأس العارفين و اعتقادهم انه لا يمكن أن يصل إلى مقامه احد ، و رأى الأستاذ احمد علي أن مقام القطب عند الصوفية الشعبية يعادل مقام الإمام المعصوم لدى الشيعة الإمامية[1].

و يذكر المقدسي :" و منهم من يقول بالتعطيل المحض و الإلحاد و البحث و مرجوع أمرهم إلى الأكل و الشرب و السماع و إتباع الهوى و متابعة النفس ..."[2] ، و ما نستنتجه من قول القدسي أن هذا التصوف الشعبوي الذي ظهر عكس التصوف النخبوي ، إذ أن تصوف النخبة مبني على مجاهدة النفس و عدم إتباع الأهواء بينما التصوف الشعبوي انحرف عن مسلك و مسار التصوف الصحيح و لجأ إلى إتباع الهوى و الشهوات .

قال ابن مريم التلمساني عن انحراف سلوك المتصوفة :" و قد وقع كثير من الناس في بعض ما يتعلق بالأولياء و هو جاهل بهم فهلك و العياذ بالله هلاكا عظيما في دنياه و أخراه ..."[3] .

و مما لا شك فيه أن انحراف التصوف يؤدي إلى اختلال و هدم المنظومة الدينية في المجتمع ، خصوصا اعتناقه من طرف الجاهل و الفقير ما يجعلهم يقومون بممارسات من اجل مصلحتهم الشخصية ، لكن تكون عاقبتها وخيمة على المجتمع و تصبح آفة من آفات العصر .

---

[1]- علي احمد ، تاريخ الفكر الإسلامي ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1997، ص ص 180-181.

[2]- المطهر بن طاهر المقدسي ، البدء و التاريخ ، تح كيمان هورت ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد ، 1899، ص 720.

[3]-ابن مريم التلمساني ، المصدر السابق ، ص 07.

الفصل الثاني: أنواع الآفات الاجتماعية المنتشرة في الدولة الزيانية :

المبحث الأول : المسكرات و العلاقات غير الشرعية.
المبحث الثاني : مناكر السوق .
المبحث الثالث : الجنايات .
المبحث الرابع : المستجدات الاجتماعية و السلوكيات الغيبية .

المبحث الأول : المسكرات و العلاقات غير الشرعية

راجت في الدولة الزيانية العديد من الآفات الاجتماعية نجد في مقدمتها الخمور و العلاقات غير الشرعية، نظرا لتأثرها بالأوضاع التي تعيشها الدولة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية و كذا التواجد العربي و الذمي على حد سواء ، فكل من هذه الأسباب جعلت في الدولة ملاذا لظهور هذه الآفات.

أولا :المسكرات:

قبل الحديث عن ظاهرة انتشار الخمر و الغناء في المجتمع الزياني و كيف تغلغل في أوساط المجتمع و اكتسح جميع طبقاته و كان له الأثر البارز في ظهور أفات اجتماعية أخرى التي ارتبطت باستفحال هذه الظاهرة داخل المجتمع ، لذلك لابد للتعرف على مفهوم مصطلح الخمر من الجانب اللغوي،الفقهي ،الكيميائي :

1-الخمر :

اللغة :هي كل مسكر مخامر العقل مغط عليه ، وخمر الشيء أي ستره و خمر الشهادة أي كتمها ، و خمر وجهه أي غطاه و أخمره ، توارى و خامر الشيء أي خالطه، و خامر القلب أي داخله ، و خامره الداء أي دخل جوفه و المخامرة أي المخالطة .[1].

و جاء الخمر في القرآن الكريم في أربع آيات قرانيه ، أما بمصطلح الخمر أو السكر قال الله تعالى :{ يَسْـأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذلِكَ يُبيِّنُ اللّه لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ * فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللّه لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّه عَزِيزٌ حَكِيم }. [2]

-الخمر ما اسكر من عصير العنب لأنها خامرت العقل ، و قال أبو حنيفة الخمر قد تكون من الحبوب ، وقال ابن سيدة : و أظن ذلك تسامحا من أبي حنيفة لان حقيقة الخمر إنما هي من العنب دون سائر الأشياء و العنب يسمى خمرا ، فقال : و أظن ذلك لكونها منه ، و حكى ذلك أبو حنيفة فقال: وهي لغة يمانية لقوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ

[1]- محمد علي البار ، الخمر بين الطب و الفقه ، ط6، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، جدة ، 1984 ، ص 17.
[2]- البقرة 219-220.

مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾. [1] و الخمر هنا معناها العنب و هذه التسمية بما في الأماكن أن تؤول إليه ، وقال ابن عرفة : أعصر خمرا أي استخرج الخمر[2] .

- **في الفقه و السنة النبوية :**

الخمر هي كل ما كان مسكرا سواء كان متخذا من الفواكه كالعنب و الرطب و التين و الزبيب أو من الحبوب كالحنطة (القمح) ، أو الشعير أو الذرة أو من الحلويات كالعسل و سواء كان مطبوخا أي عولج بالنار أو نيئا بدون معالجة و عرف قديما بأسماء كثيرة كالخمر و الطلأ ، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " إن الخمر من العصير و الزبيب و التمر و الحنطة و الشعير و الذرة ، و إني أنهاكم عن كل مسكر " رواه أحمد و أبو داوود[3] .

---

[1]- يوسف 36.

[2]- فكري احمد عكاز ، الخمر في الفقه الإسلامي ، شركة مكتبة عكاظ للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1982 ، ص 29.

[3]- احمد بن حنبل ، الأشربة ، تح حاسم صبحي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1392هـ ، ص 15.

الخمر في الكيمياء :

الخمور هي الأشربة التي بها كمية من الكحول ، و الكحول أصله من الكلمة العربية الغول و هو ما ينشأ عن الخمر من صداع و سكر لأنه يغتال العقل[1] ، و قد نهى الله تعالى عن خمر الجنة هذه الصفة فقال سبحانه :{ **لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ** }[2]

و أول من اكتشف الغول (الكحول) هو علماء الكيمياء العرب و قاموا بتحضيره ، ثم نقلها عنهم الإفرنج و حولت بلغتهم إلى alcohol و ينتج الكحول في الخمر نتيجة إضافة بإضافة بعض نبات الخميرة إلى الفواكه كالعنب و الرطب ... ، و هذه الطريقة استُخدمت في أُقدم العصور[3] .

2- **الغناء :**

و هناك أنواع من المسكرات لكنها ليست لا من الأطعمة ولا من الأشربة ، و قد وصفها العلماء بأنها "خمر القلوب " ، و قرنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخمر و هو " الغناء" ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر و الحرير و الخمر و المعازف }[4] .

و عرفه ابن القيم : هو السماع الشيطاني المضاد للسماع الروحاني و له في الشرع بضعة عشر إسما وهي : اللهو و اللغو ، الباطل و الزور ، المكاء و التصدية ، و رقية الزنا و قرآن الشيطان، و منبت النفاق في القلب و الصوت الأحمق ، و الصوت الفاجر و صوت الشيطان و مزمور الشيطان و السّمود[5].

و في موضع آخر يشير إلى أن الغناء و الخمر سيان و يقول في هذا :" فهو – أي الغناء – و الخمر رضيعا لبان و في تهييجهما على القبائح فرسان رهان ، فانه صنو الخمر و رضيعه ، و نائبه و حليفه و خديمه و صديقه ، عقد الشيطان بينهما عقد الإخاء الذي لا يفسح و أحكم بينهما شريعة الوفاء التي لا تنسخ و أن سكر الخمر إفاقة صاحبه سريعة ، و سكر السماع لا يستفيق صاحبه إلا في عسكر الهالكين"[6].

---

[1]- محمد علي البار ، المرجع السابق ، ص 22.

[2]- الصافات 47.

[3]- فكري احمد عكاز ، المرجع السابق ، ص 34.

[4]- البخاري ، صحيح البخاري الحديث 5268

[5]- ابن القيم ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، تح احمد سيد الكيلاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، حلب سوريا ، 1961 ، ص 237.

[6]- ابن القيم ،كلام على مسألة السماع ،تح محمد عزيز شمس ،مجمع الفقه الإسلامي ،جدة ،1432 هـ ، ص ص 167-168.

لذلك وحسب رأيي الشخصي يمكن إدراج الغناء و المعازف ضمن الخمور ، نظرا لما يسببه من أذى للجسد و العقل و الروح و أحيانا كثيرة يتجاوز تأثير الغناء تأثير الخمر بل وسماه بعضهم بمخدر الشعوب ، و استشهد بقول يزيد بن عبد الملك " يا بني أمية إياكم و الغناء فانه يزيد الشهوة ، ويهدم المروءة ،و إنه لينوب عن الخمر ، و يفعل كفعل المسكر "[1].

لذلك نهى الكثير من العلماء عن الاستماع للأغاني و أن سكرته أعظم من سكرة الخمر، و أنه من أعمال الشيطان على بني آدم ، قال الله تعالى مخاطبا الشيطان : { **وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ** }[2].

و قال مجاهد : (بصوتك) أي هو الغناء و المزامير [3]، وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :"ولكني نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين صوت عند نغمة لهو و لعب و مزامير الشيطان و صوت عند مصيبته لطم وجوه و شق جيوب "[4].

2-انتشار المسكرات في المجتمع الزياني :

انتشرت الخمور و المعازف بكثرة في الدولة الزيانية ، فكتب النوازل تزخر بهذه القضايا ، و هو ما يدل على رواجها في المجتمع الزياني بمختلف طبقاته ، و ما جعلني أدرج الغناء ضمن قائمة الخمور في الدولة الزيانية لأنه لا تخلو جلسات الخمر من الطرب و الغناء ، و كذا إدراج العلماء للغناء من ضمن المسكرات .

اشتهر بيع الخمر في الدولة الزيانية و هذا ما سجلته نوازل الفترة ، حيث أدرج الخمر من ضمن البيوع الفاسدة ، و كانت هناك أماكن مخصصة لبيع الخمر يترأسها أهل الذمة سواء اليهود أو النصارى ، و أشهر هذه الأماكن هي الفنادق[5]، و مع بداية القرن السابع الهجري ، الثالث عشر الميلادي بدأت الفنادق الأوروبية تروج الخمر من أجل بيعه لمختلف فنادق دول المغرب الإسلامي و أهم هذه الفنادق فنادق حاضرة تلمسان –وهران- بجاية ، لكن لم يكن الغرض منه بيعه للمسلمين بل من أجل توفيره

1- أبي الفرج ابن الجوزي ، تلبيس إبليس ، دار القلم ، بيروت ، 1403هـ، ص 306.

2- الإسراء الآية 64.

3- محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير ، ج4، تح عبد الرحمن عميرة ، دار الأرقم ، جدة ، 1989 ، ص 234.

4- محمد بن عبد الله الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، ج1، تح مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، د.ت، ص 690، الحديث رقم 6825.

5- تعود تسمية الفندق الى مصطلح bandokeion اللاتيني و تعني الخان أو المكان المخصص لإقامة المسافرين ، ثم تطور في العصر الوسيط و أصبح مركزا للإيواء و أمكنة للتجارة و الجباية مرفقا بمرافق و حانات ،ينظر: اوليفيا ريمي كونستامبل ، إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2013، ص26.

للجاليات المسيحية و اليهود الموجودة في الدولة الزيانية ، و كذا أن نصوص المعاهدات التجارية الموقعة بين الدولة الزيانية و الدول الأوروبية لم تنص على بيع الخمور[1].

غير أن الأقليات المسيحية و اليهودية دأبت إلى بيع الخمور للمسلمين و هو من الممنوعات ، مما جعل السلاطين يتخذون الإجراءات اللازمة فيمن خالف القانون وهو ما يوضحه ابن مرزوق في قوله :" و لم يبح لهم من الخمر إلا ما يسوغ لهم ، و ما ظهر عليه أن باعه لمسلم أو استظهر به بولغ في عقوبته و جعله عبرة للمُعتبر "[2].

و من الأمور الدالة على رواج الخمر في وسط المجتمع الزياني هو منع بيع الكُروم لأهل الذمة ،فقد سئل فقيها عن بيع أصول الكرم – العنب – ممن يعصره خمرا ، أي يصنعون منه خمرا ، فكان جوابه النفي و قال أنه مكروه و لا يبلغ به التحريم فيفسخ [3]

لكن رغم التحريم و العقوبات انتشر الخمر انتشر الخمر في أواسط العام إلى الخاص من المجتمع الزياني ، حيث يذكر لنا العقبائي أن السكارى أصبحوا يهاجرون بسكرهم في الشوارع و الطرقات و ما يصاحب ذلك مناكر القول و الفعل ، فأشار إلى أن الخمر مفتاح لكل المعاصي [4] ، و كان مشرب الخمر منتشرا في المدن و البوادي على حد سواء ، فقد وجدت بيوت خاصة لبيع الخمور حتى في البوادي و قد حاربها الفقهاء و ذلك بتخريب ماخور الخمر ، بل حتى حرق بيت الخمار إذا كان يُصنع و يُباع فيه الخمر[5].

استغل أهل الذمة تحريم صناعة الخمور على المسلمين مما جعلهم يحتكرونها ، ما دفع العقباني إلى تحريم بيع أهل الذمة الخمر للمسلمين قائلا :" من أن يبيعهم الخمر للمسلمين نقض للعهد "[6].

و من القضايا التي طرحت حول ما يتعلق بالخمور و المخمورين ، أن أحد الرجال من أهل القرآن و الصلاح و طلب العلم تزوج بكرا و كان والدها و أخيها هم كذلك من أهل القرآن و العلم ، لكن ما تضح بعد الزواج أن الزوج عكس ذلك بحيث كان من أهل السوء و شارب للخمر و مخالط لأهل الخمر ، مما أدى بوالد الفتاة إلى اللجوء للفقهاء من اجل تطليقها منه ، فكان جواب الفقهاء أن الأب وكيل الابنة ، فإذا علم تزويجه لذلك

---

[1]- عبد العالي أحمتي ،المرجع السابق ،ص 33.
[2]- ابن مرزوق ، المسند الصحيح ، المصدر السابق ، ص 282.
[3]- الونشريسي ، المعيار، ج6، ص 202.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي فريد ، أطروحة ماجستير، قسم العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 2000، ص 254.
[5]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 298.
[6]- العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ،ص 167.

الرجل ليس صواب و يخشى ان يفسد دينها و يدخلها فيما لا يجوز من الشرب و غيره ، و لا يرجى لمثله حسن عقابها معه فرق بينه و بينها ، و من زوج ابنته لشارب خمر عرضها للفساد ، و قلما يسلم شارب الخمر من إيمان الطلاق[1].

و يقول ابن خلدون في صناعة الغناء بدل الاستثمار ، أن الدولة و أفرادها نتيجة عدم إتباعهم لسياسة واضحة تجاه كيفية تسيير فائض الإنتاج ، فإن الناس يغرقون في الملذات عند بلوغ مرحلة من التطور المادي ، فيتحول المجتمع نحو صناعة الغناء و هي علامة من علامات الجمود و التقهقر فاعلم أنه يحدث في العمران إذ توفر و تجاوز حد الضروري إلى الحاجي ثم إلى الكمالي ، و تفننوا فيه فتحدث هذه الصناعة ، لأنه لا يستدعيها إلا من فرغ من جميع حاجاته الضرورية و المهمة من المعاش و المنزل وغيره ، فلا يطلبها إلا الفارغون عن سائر أحوالهم تفننا في مطالب الملذات ، و هذه الصناعة آخر ما يحصل في العمران لأنها كمالية في غير وظيفة من الوظائف ، إلا وظيفة الفراغ و الفرح ، و هي أيضا أول ما ينقطع من العمران عند اختلافه و تراجعه[2].

كما أشرنا سابقا لا تخلو جلسة خمر من الغناء ، و هما نوعان من المسكرات سُكْر للبدن و للعقل و الروح ، فيشير لنا المازوني في أحد المسائل التي طرحت عليه : هل يستحق من اللعب و اللهو في العرس ما يستحق غيره و هل يباح طعام شراب الخمر و كل ما يوجد بين يديهم من الفواكه اليابسة أو الخضراء و يصنعون طعاما ليشربوا عليه خمرا ؟ فكانت إجابته أن لا يأكل أو يشرب من طعام و خمر أهل عرس و من الأفضل أن لا يحضر هذا العرس على وجه الرضا [3].

ما يتبين من هذه المسألة أن الخمور كانت حاضرة في أغلب أعراس و احتفالات المجتمع ، و هذا ما يدل على كثرتها و كثرة مصادر بيعها أي بما أنه وفرت للعامة فهذا يعني انها كانت تباع بثمن رخيص و كذا يدل على كثرة الباعة لها و الذي يؤدي إلى نقصان سعرها .

كثر الخمر و الغناء في الدولة الزيانية خاصة بعد مجيء الأندلس تطورت حياة المغاربة خاصة بعد احتكاكهم بأهل الأندلس و تأثرهم بحياة اللهو و الترف التي

[1]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 272.
[2]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 763.
[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 128.

يعيشونها فأخذوا عنهم حب السماع و الاستماع إلى الموسيقى[1] ، فتعددت و تنوعت الآلات الموسيقية التي تم استعمالها في العزف و أهمها و أكثرها انتشارا هي الطبول التي استعملت في الحفلات العسكرية [2] ، الدف الذي كان متوفرا عند معظم الناس [3]، إضافة إلى استعمال القانون و الرباب[4] و المزمار[5] و العود الذي اعتبر أقدم الآلات الموسيقية التي عرفها العرب و عرفوا عليها منذ عصور قديمة فهو يعتبر سلطان الآلات و صانع الألحان و النغمات [6].

فانتشرت هذه الآلات في الدولة و أصبحت جزءا من قيام الحفلات بأنواعها ، بالإضافة إلى حضور رجال و نساء سود يرقصون و يلعبون فيسلّون الحاضرين و يحيون العرس بالغناء . [7]

كما ظهرت عادة اتخاذ المغنية في الأعراس ، فكانت بعض النساء الدنيئات في المقام كالجواري و الإيماء يمتهن مهنة الغناء في الأعراس و الحفلات، و قد كن يقبضن أجرة على ذلك ، و هذا ما تبينه إحدى النوازل حيث جاء فيها : "عمن له أمة مغنية في الأعراس و النفاس و غير ذلك من الأفراح فهل يجوز لمولاها أن ينتفع بها في يدها بما يعطاها على ذلك و يصل إليها أم لا ؟ فأجاب : إن كان يأخذ على اللهو و اللعب فلا يجوز[8]، أيضا صاحب جلسات الغناء الكثير من المناكر كلعب الميسر و شرب الخمر مع الأصحاب و الأقارب [9]، رغم تحذيرات الفقهاء .

كذلك عرفت الدولة الزيانية انتشارا لبيع آلات اللهو فأدرج ضمن البيوع الفاسدة مثله مثل الخمر ، نظرا لاعتياد المجتمع الزياني على استعمال آلات اللهو و الغناء في

---

[1]- نوارة الشرقي ، الحياة الاجتماعية في الغرب الاسلامي ، اطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2007-2008،ص 171.

[2]- بوزياني دراجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993، ص 99.

[3]-الونشريسي ، المعيار ، ج2، ص 416.

[4]- نوارة الشرقي ، المرجع السابق ، ص 173.

[5]- أحمد شلبي ، موسوعة النظم و الحضارة الاسلامية الحياة الاجتماعية في التفكير الاسلامي ، ط2، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، 1973 ، ص 167.

[6]- كمال بن سنوسي ، الطرب الغرناطي بمدينة تلمسان – الشيخ العربي الصاري نموذجا- ،دار موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011، ص 20.

[7]- الونشريسي ، المعيار ، ج2، ص 533.

[8]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج5، ص 188.

[9]- عبد الكريم جدوت ، الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب الاوسط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005، ص 333.

الأعراس و الولائم و سائر المظاهر الاحتفالية[1] ، فيشر العقباني إلى هذا النوع من البيوع في الأسواق قائلا :" و من ذلك بيع آلات اللهو المحرمة و التماثيل المجسدة و أواني الفضة و الذهب و ثياب الحرير المصممة التي هي من شكل الرجال "[2] .

و لم تكن آفة الخمر و الغناء حكرا على العامة من الناس فقط ، بل اشتهر بها حتى خاصة المجتمع و أولهم الملوك ، حيث عرف عن السلطان أبي تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م) كثرة إقباله على اللهو و الملذات [3] .

ثانيا : العلاقات غير الشرعية :

عند الحديث عن هذا النوع من الآفات الاجتماعية و خاصة في الفترة الوسيطية ، فإننا ندخل في إطار المهمشين في التاريخ خصوصا أن هذا الموضوع نجد فيه نوعا من التحفظ في المصادر الوسيطية ، و من بين هذه العلاقات نجد :

1- **الزنا** : وهي من بين أنواع الآفات الاجتماعية الأكثر حضورا في الكتب النوازلية ، لكن قلت الإشارة الى هذا النوع من الآفات في المصادر الوسيطية الأخرى ككتب التاريخ العام و الرحلة و غيرها و هذا يرجع الى عدم الحديث عن الطبقة العامة مقارنة بالخاصة في هذا النوع من المصادر .

طرحت العديد من قضايا الزنا على فقهاء الدولة الزيانية ، و كان لكل منه منحى خاص، و من بينها أن رجلا من أهل الفساد و الخمر كان يزني مع امرأة فاجرة معلومة بالفجور وجدت في داره و هذا لمدة من الزمان [4]، فطرحت القضية على الفقهاء و كان ردهم جميعا بإقامة حد إليه مع الزاني ، لقولهم . و قال الله تعالى : { **وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا** }[5].

و تطرق العقباني إلى قضية الزنا، فذكر أن الإماء كان يخرجن ملتحفات كالحرائر و يجبن الأزقة و الطرقات مكشوفات بما لا يحل كشفه منهن كالظهر و البطن ، فكُن يجتمعن إلى جانب السقايات و الأفران لسقي الماء أو لطبخ الخبز فيطيلون الوقوف مع فسقة العبيد و بعض الأحرار ، و هو ما أدى إلى ظهور هذا النوع من الآفات في المجتمع الزياني "الزنا" و ظهور أبناء الزنا .[6]

[1]-عبد الكريم بصديق ، الحياة الأسرية بالمغرب الأوسط ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م) ،أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة معسكر ، 2013-2014، ص ص 87-88.
[2]- العقباني ، المصدر السابق ، تح الشنوفي ، ص 167.
[3]- عبد الحميد حاجيات ، أبو حمو ، المرجع السابق ، ص 18.
[4]-الونشريسي ، المعيار ، ج2، ص 350.
[5]- الإسراء 32.
[6]- العقباني ، المصدر السابق ، تحش نوفي ، ص 80.

و في موضوع آخر من الونشريني و تتمحور المسألة حول فتاة بكر رهنها والدها إلى أحد الأعلاج ، فوطئها العلج و عندما أراد الوالد استرجاع إبنته من الرهن، كان جواب المرتهن لا يعطيها إليه حتى تلد ما في بطنها و أقر أنه زنى بها ، فما كان على الفقهاء إلا أن يفتوا بأنه لا يعذر الجهل إن احتج به مثل قول إنها رهينة عندي و ظننت أن وطئها يحل لي .[1]

انتشرت بكثرة ظاهرة اختلاء النساء مع أهل الشر في عدة أماكن معينة ، و كانت تتم أحيانا هذه اللقاءات حتى في الأماكن المقدسة مثل المساجد ، فصارت هذه الأماكن عادة يرتاد إليها الفساق و ما يؤدي هذا الاختلاء إلى أفعال مخلة بالحياء ، ما جعل الفقهاء يأمرون بتطهير هذه الأماكن .[2]

و في قضايا غريبة طرحت ، أن أحد الرجال كان يعرض زوجته للفجور على ذلك أي برضاه ، و كان يجوب بها كل موضع للفساق و الفجار[3] ، و كذلك في مسألة أخرى كشف رجل عندما أراد تطليق زوجته ، أنه كان يزني معها و أنه عقد عليها دون استبراء فاتفق الفقهاء على عدم وجوب قوله و لا تجوز إجابته و شهادته[4].

كثرت هذه القضايا في بعض المناطق المعروفة بالفساد ، و هذا يرجع إلى الأمراء العرب الفاسدين بالمنطقة ، حيث كانت لا تجري فيها الأحكام الشرعية ، فإن الأعراب يمنعون تنفيذ الحكم و الإنقياد له ، و هو ما يدل محاباة الأمراء العرب لدى معارفهم.[5]

عرف عن سكان البوادي و المناطق الريفية عدم ممارستهم الرقابة على بناتهم ونسائهم حيث نجد عندهم أنه يسمح للمرأة بإقامة علاقة غير شرعية قبل الزواج[6]، فقد ذكر الوزان عن أحد المناطق الريفية :" و يمكن لجميع الفتيات أن يكون لهم قبل الزواج عشاق يذقن معهم حلاوة الحب ، و يرحب الأب بنفسه بعاشق ابنته أجمل ترحيب وكذلك يفعل الأخ بعاشق أخته ، بحيث لا توجد امرأة تزف بكرا إلى زوجها ، حقا إن المرأة بمجرد الزواج ينقطع عنها عشاقها و لكنهم يذهبون إلى أخرى ".[7]

---

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2، ص 428.
[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص ص 208-209.
[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج3، ص 134.
[4]-الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج3، ص 58.
[5]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1، ص 392.
[6]-آمنة بن ميلاد ، نحو قراءة جديدة لتاريخ النساء المغربيات بدويات القرون الوسطى ، حولية البيئة الافريقية لدراسة البنية و التهيئة الترابية ، ع2، مطبعة داكار ، 1994 ، ص 58.
[7]-الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 88.

و هو ما نجده واضحا في الكتب النوازلية ، حيث سأل أحد الرجال الفقهاء أنه تزوج بفتاة بكر فوجدها ثيبا و أخبر بذلك من ساعته، فأجاب الفقهاء بضرورة النظر إليها من طرف النساء ، فإن قلن القطع الذي بها جديد لم يقبل قوله ، و إن كان قديم يُنظر لمن زوجها سواء كان والدها أو أخوها [1]، و في قضية مشابهة حدث للرجل الثاني مثل ما حصل مع الأول أي أنه تزوجها بكرا فوجدها ثيبا لكن في هذه المسألة أقرت الفتاة بمحضر شاهدين عدليين أن فلانا أبكرها بدار والدها ،[2] و كذا عند شراء أمة أو جارية من المعارض يبيت معها صاحبها في تلك الليلة دون أن يوقفهما للإستبراء[3]، مما يدل على قيام علاقة غير شرعية مع الإماء و الحرائر على حد سواء [4].

وكانت عادة نساء و رجال بعض الجبال الفرار إلى جبل آخر إن لم يرضين بأزواجهن و تترك المرأة أولادها ، وفي الجبل الآخر تتخذ زوجا أو عشيقا آخر خاصة إذا كان أهل الجبل أعداء لأهل جبل زوجها ، و قد يحدث اتفاق بين أهل الجبلين و ذلك بدفع مبلغ من المال أو بأن يُزَوّجَ الرجل الذي أخذ المرأة الهاربة إحدى بناته أو أخواته لزوج المرأة الهاربة[5] ، خلفت هذه العادات و الأخلاق المتدنية خلق حريات كبيرة في إقامة العلاقات غير الشرعية فقد طُرحت على الفقهاء قضايا تتعلق بهروب رجل بصبية يتيمة بكر إلى موضع من البادية فادّعت الصبية فيما بعد أنه أكرهها على الهروب معه[6].

وفي قضايا هروب النساء ، فقد هربت امرأة مع رجل فغابا لمدة من الزمان إلى أن حملت منه ثم بعدها أراد الرجل الزواج بها ، و البعض الآخر من الرجال كان يهرب بإمرأة متزوجة و اختلى بها فحملت منه ووضعت ولد زنا [7]، و كانت هذه العادة الدنيئة من شيم بعض النساء الفاسدات اللاتي كن يهربن من أسرهن بالحواضر إلى الجبال المجاورة صحبة شباب عزاب ، كما وجد من النساء الفاسقات من ادعت كذبا على أن رجلا أكرهها على نفسها و اغتصبها مستهدفة من ذلك إرغامه على دفع بعض المال لها

---

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص 166.
[2]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج3، ص 167.
[3]- الحسين بولقطيب الهلالي ، حول مسألة الجنس بمغرب العصر الوسيط ، مجلة دراسات عربية، ع10-12 ،1993، ص 99.
[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص 428.
[5]- الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 103/كربخال ، المصدر السابق ، ج3، ص 18.
[6]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج3، ص 82.
[7]- المازوني ، المصدر السابق ، ج2، ص ص 503-504.

سواء لسكوتها عن الإبلاغ عنه و تجنبا لعقوبة السجن و الجلد بالسياط ، وهي عقوبة من يقدم على مثل هذه الرذائل .[1]

و هو ما تشير إليه مسألة طرحت على الشيخ المازوني فاستفسر من الشيخ العقباني ، وجاء في هذه المسألة أن رجلا أتى هو ولصوص معه و هرب بامرأة على عادة أهل البوادي و مكثت معه أياما تارة يبيت معها في دوار و تارة في دوار آخر الى ان انتزعت منه و ردت الى أهلها و اشتهرت حينئذ حيث وصلت الى أهلها انها مقهورة لا مغصوبة انها تطالب بصداقها لمتعة بها في هذه الأيام فأنكر الهارب أن يكون غصبها على ذلك بل هربت معه باختيارها و رضاها.[2]

أكد الفقهاء الزواج في البوادي بأنه زواج فاسد ، حيث تعددت حالات الأنكحة الفاسدة و انتشرت بكثرة في ريف المغرب الأوسط ، فقد كانت المرأة تزوج نفسها دون ولي ، و ذلك عن طريق توكيلها لأجنبي يحل محل الولي ، وفي صورة أخرى نجد ادعاء الزوجة عند غياب زوجها بتطليقها ثم تتزوج في غيبته و هي على ذمة رجل ثان، و في حالة عدم قبول الزوج بتطليقها تذهب الى بيت زوجها و تتزوج رجل آخر مع علم هذا الأخير بذلك ، وفي موضع آخر نجد اشتراط الأب تطليق الزوج لزوجته الأولى حتى يزوجه ابنته ، أو يتم الزواج بين الرجل و المرأة اللذان وقع بينهما الفساد دون إستبراء ، و كذلك في مسألة أخرى يقوم الزوج بتطليق زوجته ثم الرجوع إليها دون تجديد عقد النكاح عليها إما لجهله أو أحيانا علمه بذلك[3] .

راجت آفة جديدة تقع ضمن آفة الزنا ، وهي زنا المحارم و يقصد بها بناء علاقة مع المحرمين شرعا في إقامة علاقة –جنسية- معهم ، جاءت في إحدى نوازل العصر الزياني امرأة سألت عن رجل نكح امرأة ودخل بها و كانت أمه قد ربتها و زوجتها منه ، ثم أتت الأم بعد ذلك معترفة بذنبها – السائلة- تائبة منه وقالت أنها كانت هوت إبنها هذا ، و أنها تعرضت له في ظلام حتى وطئها ، و أنها علقت منه بإبنة فربتها ، و أنها يتيمة ربتها الى ان صلحت فزوجها منه و هي هذه التي في عصمته أي ابنته و اخته لأمه ، أي أن الأم وطئها إبنها و أنجبت بنتا ربتها بصفتها يتيمة و لم تخبره أنها ابنته التي هي في نفس الوقت أخته ، فرد عليها الفقهاء : يفسخ النكاح و يقبل ذلك فقول الأم لما بلغته من فضيحة لنفسها[4].

---

[1]-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج10، ص 235.
[2]-المازوني ، المصدر السابق ، ج2، ص 127.
[3]- المازوني ، المصدر نفسه ، ج2، ص ص 99-115.
[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج3، ص ص 133-134..

و في مسألة أخرى طرحت حول خلوة الرجل مع زوجة أخيه و يأكل معها و يحدثها و في مسائل أخرى يطؤها، فكان جواب الفقهاء لا خير في جلوس المرأة مع أخ زوجها ، وإن جلست يكون بحضوره [1] ، استنادا لقول الرسول صلى الله عليه و سلم : "الحمو الموت "[2].

2-السحاق و اللواط:

1-2 السحاق :السحق هو العلاقة غير الشرعية بين النساء ، و قد ذكر هذا النوع من العلاقات عند العقباني فقط ، مما يبين تشدد المصادر الوسيطية في الحديث عن مثل هذه المواضيع الاجتماعية .

نجد بعض كتب الفترة الوسيطية التي تتحدث عنها هذه الآفة لكن ليس في المجتمع الزياني، ولولا إشارة العقباني في كتابه تحفة الناظر لما توقعنا وجود هذه الظاهرة في عصره ، فمن خلال فتواه أعطانا إشارة عن ما يقع في عصره و كأنه نقطة بداية في إعادة كتابة تاريخ النساء في بلاد المغرب عامة و الأوسط خاصة .

نعت العقباني ظاهرة السحاق بما يفعله شرار النساء من التفاعيل لا سيما ما يدعو إليه إطلاع بعض الفاسقات على محاسن الأخرى من تحرك شهوة التفاعل الذي يختار بعضهن لذته عن مضاجعة الرجل ، ويشير إلى كثرتها ناعتا إياها بالمفسدة ، وقال :" أن من علم هذا من وليته أن يمنعها من المواضع الموهمة أن يخرج إليها و إن تمادت عليه جعل عليها أمينة ذات محرم منها و إن لم ينفع ذلك قيدها في داره ".[3]

و من أسباب انتشار هذه الآفة هو دخول النساء الحمام، فأصله الإباحة لأنه من نعومات الأبدان غير أنه لا يقضي على الزوج بل للزوجة إذا انتفعت موانع الدخول لأنه ليس من الضروريات كالملبس و الأكل ، و قد شاع و ذاع أن النساء لا يستترن بحال إلا قليل و ذلك القليل يرى عورة غيره ، لأن المرأة عورة و لا يحل لها أن تبدي محاسنها للنساء[4].

و الغريب في الأمر أن الوزان الذي عرف بشجاعته في طرح المواضيع المسكوت عنها في المصادر الأخرى ، إلا أننا نجده عند الحديث عن هذه العلاقات غير الشرعية يصرح قائلا :" و لا يخفى ما يصيبني من خجل عندما أعترف و أكشف عن عيوب

[1]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 139.
[2]- محمد بن الحاكم ، المصدر السابق ، الحديث رقم 2256.
[3]- العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 72/ العقباني ، المصدر نفسه ، تح عبدي ، ص 261.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 73.

الأفارقة " [1] و في موضع آخر يشير إلى هذه التصرفات قائلا :"تصرفات غير شرعية ووضيعة يحسن أن نضرب صفحا عن ذكرها ." [2]

نظرا لقلة المصادر المتحدثة عن هذا النوع من العلاقات ، جعلنا نقوم بعدة استنتاجات حول تواجد مثل هذه الظاهرة في المجتمع ، و أول الأماكن هو القصور الملكية نظرا لعدة أسباب أولها أن تجمع النسوة بالقصور يكون بأعداد كبيرة و كذلك يكون هؤلاء النسوة أحجبن عن الرجال .

السبب الثاني أن أغلبية النساء في القصور من صنف الإماء و قد تعددت مواطنهن فليس جميعهن مسلمات و ممكن جدا أنهن جلبن هذه الآفة من بلادهن ، و ما يؤكد قولنا الأستاذ فيلالي عبد العزيز بقوله :" هذه الظاهرة – المساحقة – قد أعيت السلطان الزياني أبي عبد الله محمد الثابتي لكثرة هذا الفعل في قصره مستدلا بقول أبو البركات في كتابه بشائر السعود :" و أعياه الأدب و الضرب و السجن بأنه يكبلهن بقيد ضيق جدا لا تكاد المرأة تفتح رجليها ففعله بكل ما فعله عنده من النساء فاقطع ذلك الفعل ."[3]

و يفسر هذه الظاهرة ألتيفاشي بإرجاعه أسباب هذه الظاهرة إلى عوامل اجتماعية تتمثل في فئة الجواري اللواتي ينشأن في نظره على السحق منذ الصغر حتى تصبح عادة فيهن ، و تؤكد هذا الباحثة آمال قراعي كثرة الجواري في القصور هجرهن لشهور طويلة نتج عنه تفشي هذه الظاهرة بينهن ، فيكون السحاق في هذا الوضع سد لحاجة نفسية و اجتماعية ضاغطة للتخلص من التهميش الجنسي الممارس عليهن.[4]

و يذكر لنا العبدري بصفة غير مباشرة وجود هذه الآفات بقوله :" أطلع الله عليهم من الآفات ما يسحتهم –يستأصلهم- جميعا أصلا و فرعا"[5] وهذه الآفة سواء السحاق أو اللواط إذا استفحلت في المجتمع فانه ينقطع نسله و بالتالي ينقطع أصلهم.

2-2اللواط:

إذا كان السحاق هو العلاقة غير الشرعية بين نفس الجنس من الإناث ، فان اللواط هو العلاقة غير الشرعية بين نفس الجنس من الذكور ، و هذه الظاهرة لم تحظى هي الأخرى بنصيب كاف في المصادر الوسيطية .

[1]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 89.
[2]- الوزان ، المصدر نفسه ، ص 232.
[3]-عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 231.
[4]- آمال قراعي ، الاختلاف في الثقافة العربية الاسلامية ، ط1، دار المدار الاسلامي ، طرابلس ، 2007، ص 460.
[5]- العبدري ، المصدر السابق ، ص 45.

انتشرت هذه الآفة في وسط المجتمع الزياني رغم استنكار الفقهاء لمثل هذه السلوكيات ، لقوله تعالى :{وَلُوطًا إِذْ قالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ ما سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعالَمِينَ (80) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّساءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ (81)}[1] ، فسميت هذه الآفة نسبته لما كان يمارسه قوم النبي لوط عليه السلام .

تحدث العقباني عن هذه الظاهرة مشيرا إلى أن الذهاب للحمامات و كشف العورات ، يؤدي إلى ظهور آفات خطيرة في المجتمع ، وشبه الحمام بدور أهل الفسق و الدعارة وبيت الخمار و أضاف أنه أشد منهما في كشف العورات و الوقوع في المحرمات .[2]

يمكن أن تكون هذه الظاهرة قد انتشرت في وسط الجيش ، نظرا لوجود صنف الذكور لوحدهم ، و بقائهم لمدة طويلة في الحروب يؤدي إلى قيام علاقة بين بعضهم ، و كذلك في القصور الملكية خاصة بتواجد نوع من العبيد أُطلق عليهم بالخصيان هذا نوع من العبيد يشبه في تصرفاته النساء ، فالعبد المخصى نجد له صوت رقيق و يفقد شعر اللحية ، فيفسر ابن زهر هذا التغير قائلا :"إذا قطعت خصيتاه أوجب عضوه قويت شهوته و سخنت دمعته و لانت جلدته و أنجلد شعره و اتسعت فتحته ، فيصير كالبغل الذي ليس هو حمارا ولا فرسا ، لأنه ليس برجل ولا امرأة فهو مذبذب لا إلى هؤلاء و لا إلى هؤلاء ".[3]

كذلك هذه الظاهرة تقودنا إلى الحديث عن المخنثين في المجتمع فالمخنث هو من يعاني عاهة جسدية ، فلا يكون واضح الانتساب لفئة الذكور أو لفئة الإناث ، حتى أن الفقهاء وجدوا إشكالية في ميراث الخنثا ، لكن أحيانا كثيرة لا يكون حالة مرضية ، بل حالة نفسية و اجتماعية ناتجة عن غياب الأب و لفترة طويلة من الزمن ، إما بسبب الرحلات العلمية أو التجارية و الحجية ، مما يجعل الذكر يتأثر بتنشئته الاجتماعية التي تترأسها الأم فيصبح يقلدها في كل تصرفاتها و بالتالي يفقد تلك الشخصية الذكورية التي لم يجدها في بيته[4]، طرحت على الونشريسي مسألة تخص أن أحدا اشترى عبدا ووجده خنثا [5].

1- الاعراف الاية 80-81

2-العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 76.

3- الجاحظ ابن زهر ، كتاب الحيوان ، تح فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت، 1968، ص 67.

4- آمال قراعي ، المرجع السابق ، ص 436.

5-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8، ص 395.

و من الأمور الدالة على انتشارها في المجتمع ، هو قول ابن خلدون في هذه الآفة :"و كان مذهب الإمام مالك في اللواط أظهر من مذهب غيره ، و دل على أنه أبصر بمقاصد الشريعة ،" و اعتبارها للمصالح ."[1]

مما يدل على استفحال هذه الظاهرة في المجتمع ما جعلت ابن خلدون يوافق الرأي في عقوبة هذه الجريمة عند الإمام مالك ، فقال الإمام مالك "يرجمان في اللوطية أحُصّنا أو لم يُحصّنا " [2]، و نلاحظ كذلك في الديانات الأخرى ، اتخاذ نفس الأحكام التي على الشريعة الإسلامية ، فقد جاء في سفر اللاوين :"و إذا أضجع رجل مع ذكر إضجاع امرأة ، فقد فعل كلاهما رجسا ، أنهما يقتلان دمهما عليهما ". [3]

و قد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من آفتي السحاق و اللواط ، فعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال:" إن أخوف ما أخافه على أمتي من بعدي عمل قوم لوط ، ألا فلتر نقب أمتي العذاب إذا تكافئ الرجل بالرجل و النساء بالنساء ".[4]

و في آخر حديثي هاتين الآفتين ، أأكد رأي الوزان القائل :" لولا ما يلزم المؤرخ من قول الحق لأغفلت بكل سرور هذا القسم من وصفي "[5].

1- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 468.

2- ابن عطية الاندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1998، 1425.

3- كمال بركات ، جرائم الانحراف الجنسي في مجتمع المغرب الاسلامي من خلال وصف افريقيا للوزان ، مجلة عصور جديدة ، مج 10، ع2، البليدة، 2020 ، ص 41.

4- شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري ، نهاية الأرب في فنون الادب ، ج9، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1996، ص 215.

5- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 89.

المبحث الثاني : مناكر الأسواق :

تعد الأسواق شريان الاقتصاد لأي دولة كانت ، إذ تعتبر من المرافق الضرورية و الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات ، لكن هذا لا يعني خلوها من الآفات و المناكر ، فهذا المرفق بدوره يتأثر و يؤثر في أوضاع الدولة ، و هو لشأن أسواق الدولة الزيانية و من أهم أنواع هذه الآفات نذكر .

أولا : الغش:

1-مفهومه :

1-1-لغة : من غشش أي المشرب الكبير ، وهو نقيض الصلح ، قال ابن عربي : و من هذا الغش في المبيعات ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من غشنا فليس منا " ، و قال عبيدة معناه أن ليس من أخلاقنا الغش، و قيل هو النميمة ، وقد غشه يغشه غشا : أي لم يمحصه النصيحة و شيء مغشوش ، ورجل غُشُّ : غاشٌّ و الجمع غُشُّونْ .[1]

و استغششه و اغتشه : أي ظن به الغش و هو خلاف استنصحه ، و الغشاش أول الظلمة و آخرها ، و لقيته غشاشا و غَشَاشًا أي عند الغروب ، والغَشَاشُ أول الظلمة و آخرها و لقيته على غشاش أي على عجلة .[2]

اصطلاحا:

-عرفه ابن حجر الهيثمي : الغش المحرم أن يعلم ذو السلعة من نحو بائع أمشتر فيها شيئا ، لو اطلع عليها مريد أخذها ما أخذها بذلك المقابل ، و يقصد في تعريفه هنا الغش في عملية البيع و الشراء ، ويضيف في موضع آخر :" و ما أكثر ضروب الغش و الاحتيال ، كما يقع من السماسرة من التلبيس و التدليس فيزنون للناس السلع الرديئة و البضائع المزجاة ويورطونهم في شرائها و يوهمونهم ما لا حقيقة له ، بحيث لو عرفوا الخفايا ما باعوا و ما اشتروا ".[3]

-الغش هو كتم كل ما لو علمه المبتاع كرهه .[4]

---

[1]-ابن منظور ، المصدر السابق ، ج36، ص 3259.

[2]-ابن منظور ، المصدر نفسه ، ص 3260.

[3]- ابن حجر الهيثمي ، مجمع الزائد و منبع الفوائد ، تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، 2001 ، ص 1145.

[4]- عبد الرحمن ناصر السعدي ، التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطة من المباحث المنيفة ، وكالة الطبع و الترجمة ، الرياض ، 1993، ص 89.

2-مظاهر انتشار الغش في المجتمع الزياني :

2-1- الغش في العملة :

حظيت هذه الظاهرة بوفرة الحضور في المصادر الوسيطية عموما و النوازل خصوصًا ، نظرًا لأن العملة تكتسب قيمة في الأنشطة الاقتصادية بل و هي حجر الأساس في جل المعاملات المالية ، و بالعملة تعرف درجة تقدم ورقي الدول .

أدى تعدد العملة في الدولة الزيانية إلى تعقيد العملية التجارية ، و انتشار ظاهرة الغش في العملات ، و لم تكن هذه الظاهرة حديثة العهد على حد قول ابن خلدون : " و لما جاء الإسلام أغفل ذلك لسذاجة الدين و بداوة العرب ، و كانوا يتعاملون بالذهب و الفضة وزنًا ، و كانت دنانير الفرس و دراهمهم بين أيديهم ، ويردونها في معاملاتهم إلى الوزن ، و يتصارفون بها بينهم ، إلى أن تفاحش الغش في الدينار و الدراهم لغفلة الدولة عن ذلك ، و أمر عبد الملك ابن مروان الحجاج على نقل سعيد بن المشيب و أبو الزناد بضرب الدراهم و تمييز المغشوش من الخالص ..."[1].

راج في الدولة الزيانية تزييف العملة ، و هذه الظاهرة لم تكن في الدولة الزيانية و حسب بل شملت كل بلاد المغرب حيث صرح العقباني بأن :" فساد سكة المسلمين و غش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها ، و لم يقطع ذلك حسهم و لا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من بين أيديهم بغلاء الأسعار في الأكرية و الاستيجار ..." [2].

لقد كانت تضرب السكة في الدولة الزيانية بدار السكة التي تتواجد بأغلب حواضر الدولة ، و كذا بأماكن غير مخصص لها و أطلق على هذا النوع من الدراهم التي تصنع خارج دار السكة بالدراهم الخارجية [3]، و هذا النوع من النقود هو أقرب أنواع الدراهم المزيفة ، حيث يتم الغش في السبك لعدم خضوعها لرقابة السلطان [4].

و من مظاهر الغش في العملة بالدولة الزيانية نجد:

---

[1]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 242.

[2]- العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 105.

[3]- محمد فتحة ، النوازل الفقهية و المجتمع : أبحاث في تاريخ المغرب الإسلامي خلال القرنين (6-9هـ/ 12-15م) ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، 1999، ص 298.

[4]- أبي الحسن ابن يوسف الحكيم ، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة،تح حسين مؤنس ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مج6، ع1-2، مدريد ،1958، ص 139.

-العملة غير خالصة من حيث ذهبها و فضتها أي من حيث مكونها الأساس ، فيضاف لها نسبة كبيرة من النحاس أو أي معدن آخر[1].
-العملة مبهرجة ، أي رديئة و فاسدة [2].
-العملة المقروضة ، أي ناقصة الوزن [3].

تداولت عدة تقنيات للغش في العملة و من بينها ، حشو حبات الشعير التي تستعمل في وزن النقود بقطع دقيقة من الحديد حتى يزيد وزنها [4]، مما أدى إلى حدوث نزاعات في عمليات البيع و الشراء [5].

و ارتاب الناس في زكاة النقود المغشوشة و الفاسدة [6]، مما جعل الناس يلتجئون إلى الفقهاء في الفصل في هذه المسألة ، فقد سأل المازوني عمن أتى بدراهم ناقصة لا يدري نقصها و راطل له دراهم و أوزنه بالناقصة هل يجوز ذلك أم لا؟ و سئل كذلك عن قوم يشترون سلعة مثل الملح و الشاة ليأكلون فيخرج هذا من عنده دراهم جديدة و يخرج الجرودية و القراريط و الصغار مثلا ، يخلطون ذلك و يدفعون للبائع هل يجوز ذلك ؟[7].

ما يتبين من خلال النازلة أن الناس اختلط لديهم الأمر لكثرة أنواع النقود فلم يصبحوا قادرين على التفريق أي النقود أصح للمعاملة بها.

ما جعل الفقهاء ينقسمون إلى رأيين اثنين :

الرأي الأول : السماح بالتعامل بالعملة المغشوشة إذا أصبحت متداولة للعامة و أصبح معروف قيمة الإضافة التي بها و بالتالي تم بلورة قيمتها و ضبطها [8]، وهو ما يتضح من خلال قول الونشريسي :" إن كان الجزء المشوب بالفضة من النحاس معلوما قدره لا يزداد فيه و اشتهر طبعها على ذلك ، وجاز التعامل بها ، لأنها أمنا من التدليس بها".[9]

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج6، ص 129.
[2]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 237.
[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 189.
[4]- محمد فتحة ، المرجع السابق ، ص 298.
[5]- العبدري ، المصدر السابق ، ص 50.
[6]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج1، ص 389.
[7]- المازوني ، المصدر السابق ، ج2، ص 48.
[8]- صالح بعيزق ، بجاية في العهد الحفصي ، منشورات كلية الآداب ، تونس ، 1999، ص 279.
[9]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج7، ص 129.

الرأي الثاني : لا يسمح بالتعامل بالعملة المغشوشة لأن قيمتها غير مضبوطة و لم تستقر و لم يصطلح عليها بين جميع الناس و قصد بها إفساد العملة الإسلامية و هذا يعني أنها لم تخرج من دائرة التدليس و يعتبره الشرع منكرًا.[1]

ومن أصحاب الرأي الأول نجد الإمام الوغليسي الذي أفتى بجواز مراطلة الدراهم الناقصة بالوازنة دون تحديد مقدار نقص كل درهم في إحدى المسائل التي طرحت عليه، فقد سئل "عمن أتى بدراهم ناقصة لا يدري نقصها و راطل له دراهم و أوزنه بالناقصة التي ذكرناها هل يجوز ذلك أم لا؟ و هل يجوز في الذهب بمثل ما يجوز في الدراهم أم لا ؟فأجاب : مراطلة الناقصة بالوازنة فيجوز ذلك و إن لم يعرف مقدار نقص كل درهم ، إلا أن تختلف الأغراض و النفاق في آحادها باختلاف كثرته و قلته ، فيجري فيها الخلاف و الاحتياط اذا كان ذلك أن يعرف مقدار كل درهم والله أعلم و الذهب مثل الدرهم "[2].

أما الرأي الثاني فكان من رواده الفقيه العقباني الذي شدد على ظاهرة الغش و استنكرها خاصة بعدما عمت كل بلاد المغرب ، فيقول في هذا :"فغن أظهرت دراهم مبهرجة فليشتد فيها و يبحث عن أصلها فان ظهر محدثها مفردا أو متعددا فليشدد في عقوبته و يطوف به الأسواق مما يكون نكالا لغيره ، وردعا لهم مما يرى عظيم ما نزل به و يحبسه على قدر ما يرى و يأمر من يتعاهد ذلك بالتفقد حتى تطيب دراهمهم و دنانيرهم و نقودهم و بهذا يعم نفعه دينا و دنيا و ترجى به الزلفى و القربى"[3].

و وضحت لنا مسألة أخرى حول الغش في العهد الزياني ، حيث سئل الإمام محمد بن مرزوق :" عن رجل ابتاع نيلجا[4] بألف دينار ، دراهم عشرية على الحلول، إلا أن دراهم البلد كثر فيها الفساد أعنى نقص ، ولا تترك على وزنها المصطلح عليه في دار السكة ، و تبقى ما تخرج من دار السكة نقص حتى لا تكاد تجد في البلاد إلا درهما مقصوص ،وربما تفق صاحب الفضة و يهود دار السكة على ضربها ناقصة لقلة الضبط و غلبة الفساد ، وصار هذا المقصوص هو الجاري بين الناس ، ولا يتوقفون فيه أصلا و عليه تقع عليهم بيعاتهم فتجد هذا المقصوص بحساب ستة و أربعون درهما للأوقية مثلا و المصطلح عليه في دار السكة من حساب اثنين و أربعين ، لكنه لا يكاد

---

[1]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 129.
[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج2، ص 394.
[3]-العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 104.
[4]- هو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر ، و هو ذو أصل فارسي ، اسمه بالعربية النؤور، ينظر : أحمد أبو حماقة ، معجم النفائس ، ص 1294.

يوجد ، فإن وجد جدوًا على هذا المقصوص مدة زادوا أيضا في قصه من حساب ستة و خمسين و نحو ذلك و هم مع ذلك كلهم لا يتوقفون في المعاملة به ، و عليه و العشرة إلى أن تسد العشرة مما كان قبلها أو وزن ووضعت المعاملة في هذا النيلج على السكة دون تعيين وزن كما جرت عادة أهل البلد أنهم يتعاملون على ما بأيديهم يومئذ من الدراهم و جراعرفهم ..."[1].

ما نستخلصه من هذه النازلة ، أن العملة المتداولة في الدولة الزيانية و في بعض المناطق بالخصوص كانت تتعرض للغش عند سكها و ذلك من خلال إنقاص وزن المعدن الرئيسي التي تضرب منه ، مما أدى الى خلل في المعاملات التجارية و هو ما يؤدي بدوره إلى إفلاس البعض و شل الحركة التجارية خاصة الخارجية منها ، و لا ننسى الدور الأساسي لليهود في هذه العملية التي سنتطرق لها فيما بعد.

ما يؤكد نازلة المازوني ، هو أحد الرحالة الذي زار الدولة الزيانية في نفس الفترة ، و أمدنا بمعلومات جد مهمة عن العملة المتداولة و ذلك عند حديثة عن العملة في العالم الإسلامي ، في ذكره لتسعيرة الذهب و الفضة 862هـ/1458م قائلا :" فسعر الدينار بثلاثمائة فلوسا ، و الدرهم من الفضة المغشوشة التي كثر التعامل بها بسبعة عشر درهما فلوسا و الفضة الأشرقية (الشرقية) ، الدراهم الجديدة التي تقدم الأمر بضربها و ضربت ، و سيتعامل بها أربعة وعشرون درهما الدرهم، و كانت قد ضربت هذه الفضة على ثلاثة أنحاء ، منها الدرهم و هو زنة نصفين فضة ، و منها النصف المعروف ، ومنها الربع بستة نقرة و عملة خالصة من الغش جيدة في السكة و الضرب و الهندام ، و كان قد وصل سعر الدينار من الغش لأربعة و ستون درهما ثم نودي في هذا اليوم بنقص الثلث من سائر أنواع المبيعات ، وفرح الناس بذلك و سرّوا...."[2].

فالرحالة المصري عبد الباسط بن خليل يعطينا في هذا النص نظرة شاملة عن مختلف العملات التي استخدمت في العالم الإسلامي عامة،و ما تتعرض له العملة من غش و أخطار ، و كيفية صناعتها ووزنها ، ومختلف التحولات التي تطرأ عليها من ارتفاع و انخفاض قيمتها و أثرها في الحياة اليومية للمجتمعات .

من الأسباب الرئيسة المؤدية الى تفشي الغش في العملة هو سيطرة اليهود على مجال صناعة النقود ، وذلك بامتلاكهم أشهر دور السكة بالدولة الزيانية ، نظرًا لخبراتهم في هذا المجال ، زاد تسلط هذه الطائفة في آخر عهد الدولة الزيانية ، فالأمير

---

[1]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1، ص 515.

[2]- عبد السلام بن خليل ، نيل الأمل في ذيل الدول ، ج6، تح عمر عبد السلام التدميري ، لمكتبة العصرية ، بيروت ، 2002، ص ص 32-33.

عبد الواحد بن أبي عبد الله محمد بن أبي تاشفين (814 – 827 هـ/1411-1424م) بعد توليه الحكم اتخذ من اليهود أعوانا له في إدارة الأمور المالية ، فتبدلت الأحوال و اشتدت الأهوال ، واستطالوا على الرعايا ، و امتدت اليد العادية لمصادرة ذوي اليسار و أهل الفضل ، و اشتدت الوطأة على الناس و ضاقت مذاهبهم و افترقت أعيانهم بالنواحي [1].

لم يسلم مجال هذه الحرفة من الغش و خاصة من طرف هذه الفئة ، و اعتبرها المازوني بأنها نتيجة لقلة الضبط و غلبة الفساد وسخط عليهم محملهم الجانب الأكبر من هذه المسؤولية أي تزوير النقود[2].

أما الشيخ عبد الكريم المغيلي (ت909هـ/1503م) فقد استنكر تطاول اليهود بتلمسان ، وهو ما توضحه أشعاره :

تلمسان أرض لا تليق بحالنـــــــا   و لكن لطف الله نسأل في القضاء

و كيف يحب المرء أرض يسوسها   يهود وفجار و من ليس يرتضى[3]

و لم تكن تلمسان وحدها من شهدت هذا النوع من الفساد حيث يوضح لنا مخطوط "البسيط في أخبار تمنطيط و خبر ما وقع بها في الزمان و ما اشتملت عليه في المكان"، أن تمنطيط كانت دار لضرب السكة أي مثلها مثل تلمسان و سائر الحواضر و كانت بها جميع الصنائع الصحراوية من نجارين و حدادين و صاغة و غيرهم و بها القصور الفارغة كقصر أقبور و أولاد دوودو مسكن بأولاد سلام ، و جميع ما سبق ذكره كان ملكا لليهود التي ردها إليهم الشيخ بن عبد الرحمن التمنطيطي ، حينها قدم الشيخ عبد الكريم المغيلي من السودان من اجل محاربتهم بعدما اشتد نفوذهم و هو ما نستدل به أن الغش في العملة كان رائجا بإقليم توات نظرًا لقوة نفوذهم بالمنطقة و طغيانهم نظرا لمكانتهم فيها و التدخل في شؤون حكمها ، فكانوا يبعثون بالهدايا إلى شيوخ القبائل قصد حمايتهم و عدم التعرض لهم [4]، مما جعل انتشار مختلف الآفات بالمنطقة و ليس فقط الغش في العملة .- ينظر ملحق رقم (6)- .

[1]- نصيرة عزرودي ، الغش في العملة في المغرب الأوسط من خلال النوازل المتأخرة ، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، ع9، ديسمبر 2014 ، ص 322.

[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1، ص 515.

[3]- عزرودي ، المرج السابق ، ص 322.

[4]- عبد الحميد البكري ، النبذة في تاريخ توات و أعلامها ، الطباعة العصرية ، الجزائر ، 2010، ص 35.

2-2- الغش في المكاييل و الموازين و المقاييس:

يذكر علماء الأجناس والسلالات ، أن المكيال بشكله المحدد لم يعرف إلا مع تكون الكيانات السياسية و الاقتصادية للتجمعات البشرية [1]، لكن مع كبر التجمعات البشرية ، خاصة الإسلامية جعل المسلمون يفكرون بضرورة توحيد هذه الأنظمة حتى لا يقع نزاعات و تفرقة و انقسام و تلاعب بالأسعار.[2]

وحدات التعامل الإسلامية مرتبطة أساسا بالناحية التشريعية ، مثلها مثل سائر العبادات المتعلقة بالدين الإسلامي ، فالرسول صلى الله عليه وسلم ، قرر مقادير هذه الوحدات و اكتسبت الصفة الشرعية لدخولها في أحكام التشريع [3]، فلا يجوز المساس بها استنادا لقول الله تعالى مخاطبا شعيب عليه السلام المأمور بالإنذار و التنبيه ، قال تعالى : { وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } [4].

قال تعالى :{ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ }[5]، و تفسير هذه الآية أي ينقصون و قد نهى الله تعالى عن التطفيف و البخس في الكيل و الميزان و الطفيف يقصد به الشيء القليل الخفيف جدا الذي لا يلاحظ إذا سرق في المكيال [6].

إن تفاسير هذه الآيات القرآنية يقودنا إلى الحديث عن الغش في الكيل و الميزان في الدولة الزيانية .

عرفت أسواق الدولة الزيانية الغش في المكاييل والموازين مثل سائر أسواق المغرب الإسلامي ، و هو ما أكدته لنا مصادر الفترة المدروسة ، فهي لا تخلو من الغش كالنقص في المقادير ، حيث "سُئل بعض الفقهاء : هل يجب على القاضي تفقد الناس في معايشتهم و تصرف الباعة في أسواقهم ، والنظر في المكاييل و الموازين و الأواقي التي يسعون لها و يؤدب من تظهر خيانته أو نقص في بيعه ، أو يغش فيما يبيع للناس ..."[7].

---

[1]-محمد نجم الدين الكردي ، المقادير الشرعية و الاحكام الشرعية المتعلقة بها – كيل وزن مقياس – منذ عهد الرسول صلى الله عليه و سلم و تقويمها لمعاصر، دار الهدى ، القاهرة ، 2005 ، ص 9.

[2]- ابو العباس نجم الدين ابن الرفعة ، الايضاح و التبيان في معرفة المكيال و الميزان ، تح اسماعيل خاروف ، دار الفكر ، دمشق ، 1980 ، ص 15.

[3]- طلال شرف الدين البركاني ، مكاييل بلاد الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم و عهد خلفائه الراشدين ، أطروحة ماجستير ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ، 1993 ، ص 36.

[4]- هود 85.

[5]-المطففين 1

[6]- عمار بوحوش ، ملامح الحكمة في مسائل الحسبة ، ج2، د.ب، 2002، ص 148.

[7]- مسعود كربوع ، نوازل النقود و المكاييل و الموازين في كتاب المعيار للونشريسي ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ، 2012-2013 ، ص 125.

و قد أمدتنا نوازل الفترة بالعديد من وحدات القياس التي كانت تستعمل في بلاد المغرب عامة ، فمن المكاييل نجد : المد و الصاع و الوسق و القفين، أما الموازين فنجد الأوقية و الرطل و القنطار و غيرها[1] (ينظر ملحق رقم 7-8) ، لكن هذه الوحدات تخضع لنظام العرف ، فهي تختلف من بلد لآخر ، وما يؤكد هذا أن التجار في معاملاتهم التجارية ينصون على نوع الكيل أو الوزن [2].

أشارت لنا كتب النوازل إلى العديد من النزاعات التي كانت تنشب في المعاملات التجارية ، و لا تخلو منه المكاييل و الموازين ، حيث أن بعض السلع كانت تباع كيلا ووزنا و البعض الآخر تقديرا بلا وزن و هو ما تشير إليه مسألة طرحت على أبي الفضل العقباني تقول :".... عن البدل رأسا من التمر برأسين من القمح ....، فيأتي الرجل بقدح أو صحفة أو برمة أو غير ذلك من المكاييل ، فيعطيه به رأسين قمحا و يأخذ به رأسا إذا فهل يقع هذا لأنه بيع مكيال مجهول ...." [3].

ما نستنتجه من النازلة أن بعض المعاملات التجارية كانت تتم بدون مكيال ، وهو ما يوقع الناس في مشاكل نظرا لجهل مقدار المكيال و بالتالي يتم الغش في هذه المعاملة بسهولة نظرا لجهل الكيل .

ذكر العقباني حول انتشار هذه الظاهرة بالأسواق و من ذلك الزيادة في الوزن و الكيل و الدرع و التطفيف بها و النقص من معتادها فيعطى البياع الذي يفعل ذلك بالناقص و يأخذ بالزائد[4] ، و طرحت عليه مسألة تقول : " ما الحكم في الميزان أو المكيال إذا غش بالزيادة في صورتهما الوضعية عن المعتاد أو النقص ، فما صورة الكيل و الوزن و ما يحل من الزيادة في فعله و ما لا يحل ؟" فكان جوابه أن الله تعالى أمر بالاعتدال في الفعل و الوزن و الكيل و حرم التطفيف و هو الخروج عن الاعتدال بنقص غير معتاد أو زيادة [5]، إذن الغش لا يكون فقط بالنقصان بل كذلك بالزيادة ، لكن الذي شاع في الأسواق هو نقصان في الكيل من أجل الربح الزائد للتاجر ، وهو ما تبينه إحدى النوازل المطولة التي طرحت على المازوني :" هل يجب على القاضي تفقد أحوال الناس في معايشهم ، و تصرف الباعة في أسواقهم و النظر في المكاييل و الموازين و الأواقي التي يبيعون بها و يؤدب من تظهر خيانته أو نقص فيما يبيعه للناس ، و أن هذا مما

---

[1]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1، ص 314.
[2]- القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الانشا ، ج5، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1915 ، ص 114.
[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 217.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 241.
[5]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 321.

يلزمه أو لا يلزمه و ليس من وظيفته فأجاب : الحمد لله الواجب على القاضي إن لم يكن محتسب مستبد لذلك ، كان ينظر في معايش الناس و تصرفات الباعة في الأسواق و يتفقد و يكشف موازينهم و تصرفاتهم المدة بعد المدة و يتعرف على حيلهم و ما جابها عليه و يقطع غشهم و يخبئ مكيالهم ليلا ينقصون من مقاديرها و كذلك أرطال الدنق[1] و الذراع الذي نصبها للتبايع بينهم في أسواقهم ، و من عثر عليه في ذلك عاقبه فيما يراه أنه إغتاب في ذلك عاقبه فيما يراه زجرا له ليلا يعود و يغش في الناس ... و من عثر عليه أنه نقص من الخبز أو غش اللبن و الدقيق و الزعفران والثياب ، إما ينقص الأذرع أو عرضها أو الجلود إذ لم يحكم دبغها أو أكثر من تغيير الثياب التي نسجها ...."[2].

و من خلال النازلة نلاحظ كثرة لمشاكل الكيل و الميزان و القياس و هذا ما يدل على انتشار الآفة و بكثرة في الأسواق الزيانية و المتمثلة في نقص الكيل و الخيانة و الغش في أدوات القياس.

أما طريقة الغش و التطفيف في الكيل و الميزان ، تتم عبر طرق متعددة ، كأن يتم وضع الزفت في المكيال أو إضافة بعض الحصى في قاع المكيال أو وضع الرصاص في الصحفة [3]. و غيرها من الحيل المعروفة لديهم.

و يشير الباحث موسى لقبال أنه منذ القؤن الخامس الهجري/ الحادي عشر للميلاد تضاءلت عناية التجار بمراعاة الدقة و الأمانة و انكشفت أحوالهم السيئة ، و فشى غشهم لعملائهم في أنواع الصنعة و كمياتها ، فكان الصاغة ينفخون على كفة الميزان أو يلصقون قطعة صغيرة من الشمع تحت إحدى الكفتين[4].

ملاحظة :من أجل التفريق بين الكيل و الميزان، قدم لنا المجليدي توضيحا لمعرفة هذه المعايير الشرعية بقوله :"فالعيار الشرعي للذهب و الفضة و سائر النقود هو الميزان ، و للقمح و الشعير و سائر ما تؤدي منه زكاة الفطر الكيل ، و غير ما ذكر تتبع فيه العادة العامة في كل بلد ، فيعمل في كل بلد بعادته "[5].

1- الدنق من الأوزان و في حديث حسن قال : لعن الله الدانق و من دنّق ، ينظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ج4، ص 417.
2- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 140.
3- محمد فتحة ، المرجع السابق ، ص 76.
4- موسى لقبال ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2000، ص 75.
5- مسعود كربوع ، المرجع السابق ، ص 160.

2-3-الغش في الأغذية و الأشربة و الألبسة :

- **الغش في الأغذية و الأشربة :**

يعتبر الجانب الزراعي الركيزة الأساسية لاقتصاد الدول و يقول ابن خلدون في زراعة الأرض :" الصناعة ثمرتها و اتخاذ أقوات و الحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها و ازدهارها و علاج نباتها و تعهده بالسقي إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله و استخراج حبه و تحصيل أسبابه "[1]، فهو يشتمل على الفلاحة و تربية الحيوانات و كانت هذه الحرفة تشكل نسبة كبيرة من اقتصاد الدولة الزيانية ، فقد وصف لسان الدين ابن الخطيب تلمسان قائلا :" ولا فلاحة إلا لمن رسم الفلاحة".[2]

كما ذكرنا سابقا كانت الدولة الزيانية تتوفر على جميع أنواع الخضر و الفواكه ، بالإضافة إلى اهتمامهم بتربية مختلف الحيوانات من أغنام ، أبقار و إبل وخيول و الحمير لحمل الأثقال .[3]

لكن لم تسلم أسواق الدولة الزيانية من الغش في أسواقها في ما يخص مجال الأطعمة و الأشربة ، وهو ما أكدته نوازل الفترة ، حيث ذكر العقباني بيع القمح و الشعير و جميع القطاني دون غربلة مما يكون فيها من الغلث و الغبار لأن بقاءه فيها من الغش بحيث الذي به يزيد من الكيل [4] ، و قد سئل عنها الونشريسي دول بيع الذرة بالغبار دون غربلة ، فقيل إذا كان قليلا جاز و إن كان كثيرا لا يجوز .[5]

و كذلك من أوجه الغش خلط جيد الشعير برديئه، و في مسألة أخرى سئل عن رجل يخلط الزيت الرديء بالجيد و السمن الجيد بالرديء و القمح الرديء بالجيد [6] و لم يسلم اللبن و العسل من الغش فقد كان يخلط كل منهما بالماء ، و كذا خلط العصير بالماء وقال ابن سحنون العصير يراد به الخل .[7]

و من الأغذية التي كان يتم الغش في بيعها نجد اللحوم حيث كان يتم خلط السمين بالمهزول و بيعها بثمن واحد، و كذا نفخ اللحوم حتى تظهر بصورة جيدة للمشتري [8] وفي مسألة طرحت على الونشريسي مضمونها أنه يتم بيع اللحم مخلوط بالفؤاد و كذا

---

[1]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 337.
[2]- لسان الدين ابن الطيب ، معيار الإختيار في ذكر المعاهد و الديار ، تح محمد كمال شبانة ، مكتبة الثقافة الدينية ، بيروت ، 2002، ص 184.
[3]- مختار حساني ، المرجع السابق ، ج2، ص 32.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 334.
[5]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 91.
[6]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 335.
[7]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 336.
[8]-العقباني ، المصدر نفسه ، ص ص 339-340.

مع الدوارة و الشحم و الكرش و المصران ، لأن اللحم يباع رطلين بدرهم و البطون تباع ستة أرطال بدرهم[1] ، انتشرت كذلك ظاهرة بيع الجبن الفاسد ، حيث طرحت مسألة حول رجل يشتري الجبن اليابس فإذا شقه وجده فاسدًا ، فكان الجواب يتم رد الجبن .[2]

رغم تنوع الفواكه في الدولة الزيانية إذ يصفها العبدري بـ :" و الدائر بالبلد كله مغروس بالكرم و أنواع الثمار "[3] إلا أنه كانت تتم عمليات الغش في بيع أنواع الفواكه ، كالغش في بيع التين و العنب و يوضحها العقباني في قوله :" تعبئة التين و العنب في القراطل والسلال فأعلاه خير من أسفله ووسطه و لكنه قريب من المناسبة بعضه بعض و أهل الأسواق يعلمون ذلك ."[4] ، و في نازلة طرحت على الونشريسي سئل عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، جاء في نص النازلة :" سئل عن رجل تكون الكرم يجنيه مشتري العصير فيقول له أكثري منك المسكن و ما يتصل به من رحبة و موضع جنان إذا كان فيه ، فإذا طابت صائفته باعه منه فيبيع من الحب إذا بدا صلاحه ثم العبقر [5] ثم التفاح ثم الإجاص و الباكور [6] ،شيئا بعد شيء إلى ان يتم جميع ما في الكرم من بيع ذلك كله ، إذ المعلوم من العادة أن المكتري الرحبة لم يكن ليعطي في ذلك ثمنا حتى علم أنه لابد أن يشتري الفاكهة كلها ."[7] وهو ما ذكره العقباني بنقش الثمرة و تغميمها قبل استحكام نضجها .[8]

و من أنواع الغش كذلك الغش في الخبز و الدقيق ، كأن يتم بيعه ناقص الوزن أو رداءة في نوع دقيقه ، و كذا تم شراء خبز و عند كسره أو أكل ما تيسر منه وجد بداخلها حجارة .[9]

تم في الأسواق الزيانية الغش في الزعفران و نحوه من الأبزار و التوابل و المسك و ما ضارعه من الطيوب[1]، فقد طرحت مسألة حول خلط الزعفران الجديد برديئه حين

---

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج6، ص 431.
[2]-الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 188.
[3]- العبدري ، المصدر السابق ، ص 27.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 343.
[5]- هو أول ما ينبت من أصول القصب و نحوه ، ينظر : المعجم الوسيط ، ص 571.
[6]- هو أول ما يدرك من الثمر ، ينظر ، المعجم الوسيط ، 67.
[7]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 22/ محمد بن مطلق الرميح ، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للإمام الونشريسي ت 914هـ، أطروحة ماجستير ، قسم الشريعة ،جامعة أم القرى ، 2011 ، ص 337.
[8]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 365..
[9]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص ص 353-357.

الجد هل ذلك من التدليس أم لا؟ وهو ما يشق التحرز منه و يحتاج إلى كلفة في تخليصه و لا يريد أن يتعب نفسه في انتقائه فيكون بمثابة النخالة في الدقيق و على فرض أنه تدليس ما يكون الحكم إذا عثر عليه ؟ و هل يمنع بيعه ام لا ؟ فأجاب أن خلط الزعفران الجديد بالرديء مثل خلط الزبيب الرديء بالجيد ، و خلط التمر الرديء بالجيد ، فإذا كان للبيع فانه يعتبر من الغش و الله أعلم "[2].

- **الغش في الألبسة :**

إن الحديث عن الألبسة يقودنا إلى الحديث عن المجال الصناعي للدولة الزيانية ، حيث تعرف الصناعة عند ابن خلدون بـ: "أنها ملكة في أمر عملي فكري أو على عكس الزراعة التي أصبغ عليها صفة فطرية ، فإنها تتطلب إحكام العقل ... و ازدهارها و تنوعها غالبا ما يكون مرهونا و مرتبطا بشروط أساسية وضرورية أهمها عامل الأمن و الاستقرار و تشجيع الحكام أو الدولة لها و توفر المادة الخام أو الأولية التي يقوم عليها تأمين الاكتفاء الذاتي [3]، و تكمن هذه المواد الأساسية في المواد الزراعية كالصوف والجلود .[4]

كان هذا المجال هو الآخر عرضة للغش والتدليس في مختلف أنواع صناعاته و من أهم الصناعات التي تعرضت للغش نذكر

1-صناعة الجلود:

من بين الصناعات القديمة في بلاد المغرب عامة ، و راجت في الدولة الزيانية ، أكدها ابن خلدون في قوله :" الصنائع في المغرب قليلة و غير مستحكمة الأماكن من صناعة الصوف من نسجه و الجلد في غرزه و دبغه ، فإنهم لما استظهروا بلغو فيه المبالغ العموم البدوي لما لهم من حال البداوة ".[5]

أشار لنا العقباني إلى تعرض هذه الصناعة إلى الغش ، وهو يخص صناعة الأحذية و النعال بقوله :" و مما يشبه هذا ما قاله ابن الحبيب أن من الغش ما يفعل بالنعال من تغليظهم حواشيها قبل أن تخدا و المراد بذلك رقتها و المزيد في تحسينها قال و على الإمام العدل تأديب مع فعله للمشتري أن يرد ما اشترى منها قبل حذوها و بعد حذوها"[6].

---

[1]-العقباني ، المصدر نفسه ، ص 362.
[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 217.
[3]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 315.
[4]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان ، المرجع السابق ، ص 187.
[5]-ابن خلدون ، العبر ، ج7، ص 507.
[6]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 370.

و تدخل ضمن نطاق صناعة الجلود ، الدباغة ، يقال دبغ الجلد دبغًا في الحديث دباغها أي ظهورها [1] و يقصد بها إزالة الشعر من الجلد باستخدام بعض المواد للدباغة مستعملين في ذلك جلود الماشية و البقر، أكد لنا العقباني أنه يتم الغش في الفرو بقوله :" و منه التحيل على إظهار الدنيء منها عاليا كما أصبغ في الفرو الطويل يقص بالمقارض و يضرب بالقضيب ليرى أنه من الخرفان و هو من الكباش."[2]

2-صناعة النسيج :

اشتهرت بها حواضر الدولة الزيانية ، حيث يذكر لنا الزهري تلمسان واصفا إياها بقوله :"وهي دار مملكة يعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحررات و الأبدان و أحاريم الصوف و الشفاسير و الحنابل المكلكلة و غير ذلك من بديع ما خص به أهلها من جميع صنعهم . "[3]

و يذكر لنا الوزان :" العباد...وافرة الصناع معظمها من الصباغين "[4] و الصباغين المهتمين لحرفة الصباغة و الصباغة عند العرب و منه من صبغ الثوب أي تغير لونه [5]، لكن هذه الحرفة هي الأخرى تعرضت للغش ، فيشير العقباني بقوله " و منه ما يكون بالملبوس من ثياب صوف و كتان و قطن فأما ما كان في الصوف فكما فعله الفراءون من ترتيب ألباس الفراء لتحسين وجوهها و ستر عيوبها "[6] ، و من أوجه الغش الأخرى تبييض الأكسية بالكبريت متى تظهر للمشتري على أنها جديدة [7].

و من صور الغش الأخرى التي وجدت في مجال الصناعة النسيجية نجد :

-الغش في القلنسوة[8]، حيث يتم حشو القلنسوة بصوف أو قطن بال رديء أو أن يتم حشوها بصوف مخلوط مع القطن ، أو قطن رديء مع جديد فهذه كلها أشكال للغش [9].

-إخفاء العيوب في الألبسة القديمة ، كأن يتم صبغ الأكسية البالية و تشويكها لاستخراج الوفير و خياطتها أثوابا يزعم أنها جديدة [1].

---

[1]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج16، ص 1323.

[2]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 368.

[3]-أبو عبد الله الزهري ، كتاب الجغرافيا ، تح محمد حاج صادف ، لمكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة ، د.ت، ص ص 113-114.

[4]- الوزان ، الصدر السابق ، ج1، ص 24.

[5]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج29 ، ص 2396.

[6]-العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 367.

[7]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 54.

[8]- قلنس الشيء غطاه و ستره ، و القلنسوة نوع من اللباس يصنع من الصوف ،ينظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ج41، ص 3730.

[9]- العقباني ، المصدر السابق ، ص 370.

ثانيا : الربا و الاحتكار و الرشوة :

- **الربا :**

1-مفهومه :

لغة: ربا من رَبَأ ، رباءً ، أي زكى و ارتفع و زاد ، لقول الله تعلى :{ ... وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ }[2].

فهو مصدر من ربا و يربوا ربوا .[3]

إصطلاحا : هي الزيادة غير المشروعة على دين النسيئة[4] أو عن طريق التفاضل أثناء تبادل الأصناف الستة التي حرم الله تعالى التفاضل فيها [5].

و الربا حرام بالكتاب و السنة لقوله تعالى { **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** }[6] ، أما الأصناف الستة التي حرم الله تعالى التفاضل فيها جاءت في قول الرسول صلى الله عليه و سلم : عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " ينهى عن بيع الذهب بالذهب، و الفضة بالفضة ، و البرّ بالبر ، والشعير بالشعير ، و التمر بالتمر و الملح بالملح ، إلا سواءً بسواء ، عينا بعين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى "[7].

2- انتشار الربا بالأسواق الزيانية :

أكد العقباني على استفحال الربا بالأسواق ، واعتبرها من أشد منكرات الأسواق ، و نبه على ضرورة المتعاملين بالربا أشد عقاب [8]، و بين لنا من خلال قوله على كثرة وقوعها في الأسواق و يقول في هذا :" قلت و قد كثر وقوع هذا المنكر الذي هو أخبث

---

[1]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 371.

[2]- الحج الاية 5.

[3]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج18، ص 1546.

[4]- يقصد بها التأجيل ، و ربا النسيئة هو المنصوص على تحريمه في القرآن الكريم ، و هو ان يزيد المدين في الدين نظير التأجيل ، ينظر : محمد ابو زهرة ، بحوث في الربا ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1986، ص19.

[5]- مصطفى ولد إدوم أحمد غاني ، المعاملات الريبوية و خطورتها الدنيوية و الأخروية ، مؤسسة الدعوة ، موريتانيا ، د.ت ، ص03.

[6]- البقرة الآية 275.

[7]- محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص 19.

[8]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 399.

المناكر جهارا بين الناس حيث لا يستخفي به أحد علمها و جهله"[1] ، و قد شار لنا العقباني إلى العديد من صور الربا و هي:

2-1ربا النسيئة :هي أحد أكثر المعاملات الربوية وقوعا بأسواق الدولة الزيانية في اجتماع البيع و الصرف مثل شراء سلعة بخمسيّ دينار و رد صرف الباقي دراهم ، و كذا بيع العروض بالفضة كأن يشتري سلعة بربع درهم فيرد عليه صرف بثلاثة أرباع درهم و استخف في ذلك النصف "[2].

قد يتواطأ البعض من التجار في هذا النوع من المعاملات مثل " أن يشتري بعشرة فيعرف بإحدى عشر و قد يكون من بعض ذلك ما يخفى على فاعله أو يغالظ في معرفة وجه فساده مثل أن يشتري بعشرة نسيئة فيعرف بعشرة نقدا الشراء و يكتم النسيئة و معلوم أن بيع النسيئة مما يرفع في الثمن فهن أن لم يعلم البائع و تعين له قدرا من النسيئة حرام ونوع من الربا و التدليس للمشتري "[3].

2-2- ربا الدين :وهو فسخ الدين بالدين ، كأن يكون لكل المتعاملين على الآخر دين إلى أجل و قد يكون الدين مختلفا أو متساويا فيتصارفانه قبل المحل أو يكون دينا حل أو لم يحل في سلم و ما أشبه ذلك ، وفي مثال آخر أن يبيع الرجل سلعة بدنانير ذهبًا على أن يقبض فيه درهم عن كل دينار أو العكس بأن يبيع بضاعة بدراهم على أن يقبض فيها دراهم عن كل دينار لرجل فيصرفونه على دراهم ثم تفارقا قبل قبض الدراهم [4].

2-3-ربا العينة : وهيمن المعاملات الربوية الأقل انتشارا بالأسواق الزيانية ، ويقصد بها أن يوسط الدائن و المدين عند التداين شيئا يجري فيه البيع الصوري ، فيبيع الدائن للمدين ذلك الشيء بمائة دينار مؤجلة ، فيكون الثمن في ذمة المشتري و هو المدين ثم يبيع المدين هذا الشيء نفسه للدائن بثمانين مثلا معجلة ، وينتهي ذلك التعاقد الآثم بأن المدين أصبح مطالبا بمائة و ما تسلم إلا ثمانين و الفرق هو نظير التأجيل [5]، و يؤكد لنا العقباني هذا "مثل أن يبيعه بثوب بعشرة إلى شهر ثم يشتريه منه بثمانية نقدا أو إلى نصف الشهر أو بإثني عشر إلى شهرين "[6].

---

[1]-العقباني ، المصدر نفسه ، ص 401.
[2]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 403.
[3]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 404.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 404.
[5]- محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص 27./ صابر عبد المنعم البلتاجي ، المعاملات و النظم المالية في المغرب ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، 2011، ص 320.
[6]-العقباني ،المصدر السابق ، ص 405.

4-2-الحوالة على الصيارفة : كصرف و إحالة فيه مثل أن يصرف منه دينارا بدراهم فيحيل عليه ثم يقبضها و يفارقه المحيل قبل قبض المحال باتفاق و إن كان بحضرته فعلى خلاف [1].

5-2-ربا الفضل : وهو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر في متحدّي الجنس [2]، بقوله " أشكال الربا إعطاء درهم في اثنين و الزيادة في دين على النظرة به و استعمال قبض بعض على كل سالم يحرم ، لا يجوز بيع نقد بنقد إلى أجل و لا شيء بجنسه إلى أجل متفاضلا إلا أن يختلف منافعهما .... و لا يجوز التفاضل في الصنف الواحد من الطعام و النقد و كل جنس في الربا بيع بمثله فلا يجوز أن يكون غيره مع أحد الجنسين أو معهما "[3]، و قد أمدنا العقباني بجملة من المواد التي لا يجوز بيع و مبادلة بعضها ببعض (ينظر الملحق رقم(9)).

أفادنا العقباني بنوع آخر من البيوع الربوية و هو بيع الجواهر التي انتشرت في أسواق الدولة الزيانية جهارا ، و يتمثل في بيع الصاغة القلائد و المجوهرات التي تشتمل على شذور الفضة و الذهب في صفقة واحدة [4] بالدنانير أو الدراهم لأنها ليست من جنس واحد (بيع و صرف) فاستوجب الفقيه بيعها منظومة واحدة بعرض كالشعير و القمح و أن ينقص من سعر القلائد و يبيع كل واحدة على حدا بيعا صحيحا وهذا لتجنب الغرر [5].

و في نازلة حيث سئل عن مسألة في الدرهم هل يجوز شراء الطعام و نحوه بدرهم إلا ربع و يدفع إليه درهما و يرد عليه البائع ربعا ، فأجابه الفقيه لا يجوز ذلك إلا إذا تحقق الربع المردود "[6].

و في قضية أخرى سئل حولها أبو الفضل العقباني عن مسألة : رجل له على رجل آخر دين طلبه بقضاء دينه فلم يجد ما يدفعه له و اقترح الدائن رد الدين للمدين على أن يأخذ منه كساءً بدين الرجل بأكثر ما يساوي قيمته نقدا ليخلصه ثمن الكساء و يبقى على المديان ثمن السلعة إلى أجل و تخليص دينه ، السؤال هو : هل تجوز هذه المعاملة أم تفسخ؟ فكان جوابه : وجه المكروه و المع في المسألة محرم باقران (التأخير في الدين)

---

[1]-العقباني ، المصدر نفسه ، ص 405.

[2]- محمد الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، تح علي محمد عوض ، در الكتب العلمية ، بيروت ، 2000، ص ص 21-22.

[3]- العقباني ، المصدر السابق ، ص ص 406-407.

[4]- الونشريسي ، المصدر لسابق ، ج2 ، ص ص 501-502.

[5]- العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 139.

[6]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 111.

على الزيادة إجراء المعاملة من الدين هو اقتضاب ثمن السلعة أو بعضه و ما زاد على ما اشترى به من المديان لسلعة ، بيعت نقدا زيادة في الدين مكان التأخير و ذلك حرام[1].

- **الإحتكار :**

1-مفهومه :

لغة: مصدره حكر ، و الحكر في اللغة العربية ادخار الطعام للتربص و صاحبه محتكر، و يعرفه ابن سيدة ، الاحتكار جمع الطعام و نحوه مما يؤكل و احتباسه انتظار وقت الغلاء به ، و الحَكر و الحُكر : ما احتكر .[2]

اصطلاحا : لديه عدة تعاريف مختلفة أهمها :

- عند الفقهاء و المالكية : الاحتكار هو الادخار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق، فأما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار .[3]
- عند الحنابلة : هو شراء قوت الأدمي للتجارة و حبسه ليقل فيغلو[4].
- تعريف الكساني : الاحتكار هو حبس الشيء، و الامتناع عن بيعه و بذله حتى يغلو سعره غلاءً فاحشا غير معتاد ، بسبب قلته و انعدام وجوده في مظانه مع شدة حاجة الناس او الدولة أو الحيوان اليه[5] .

2- ظاهرة الاحتكار في الدولة الزيانية :

اعتبر ابن خلدون الاحتكار من أعظم الظلم و إفساد العمران و الدولة و التسلط على أموال الناس، بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغضب و الإكراه في الشراء و البيع [6]، و أشارت الكتب النوازلية إلى ظاهرة الاحتكار بأنها جمع السلعة للإنفراد بالتصرف فيها و هناك حالات لا يسمح بها الاحتكار و هي عدم وجود الحائجة[7] و يمنع إذا كان فيه ضرر لناس خاصة أوقات الشدة فإذا تم احتكار الطعام في أوقات الوفرة توجب على المحتكر إخراج

---

[1]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 96.
[2]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج10، ص 949.
[3]- البجي ، المنتقى في شرح الموطأ ، ج5، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1984 ، ص 15.
[4]- الحجاوي المقدسي ، الإقناع لطالب الانتفاع ، ج2، دار المعرفة ، بيروت ، 1962، ص 186.
[5]- الكساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج5، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1974، ص 129
[6]-ابن خلدون ، المقدمة ، ص 226.
[7]- إبراهيم الناقة ، دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2010، ص 313.

المحتكرات إلى الأسواق و لا يباع في الدور و الفنادق [1] نظرا لارتفاع الأسعار و تقلص الغذاء اليومي إلى الحد الأدنى [2] .

لجأ التجار و الباعة في الدول الزيانية إلى اختيار بعض الريبويات لاحتكارها عدا المبيعات من الأقوات ، و في أحيان كثيرة يتعين على المحتكر بعد فرض الأثمان على التأجيل بخسارته الناتجة عن تغير أحوال السوق لكنهم غالبا ما اضطروا لبيعها بأبخس الأثمان [3].

قد تمس خسارة المحتكرين التجار المقيمين أو الواردين على المدينة الجالبين للبضائع و سائر السوقة و أهل الدكاكين في المآكل و الفواكه و أهل البضائع و الصنائع فيما يتخذه من الآلات و المواعين فشمل الخسارة و سائر الأصناف و الطبقات ، كما ينجم عن الاحتكار كساد الأسواق و تعطيل الصفقات .. فتكسد الأسواق و يبطل معاش الرعايا لأن عامته من البيع و الشراء[4].

أشار العقباني إلى آفة الاحتكار معتبرا إياها من أشد مناكر الأسواق الواجب تغييرها و الاحتساب عليها إخراج الزرع في أوقات المجاعات القحوط من عند مخزنيها ، حيث يأمر بذلك صاحب السوق ، و اختلف في الأسعار التي يباع بها الزرع المختزن بين من يرى أن يبيعوا الأقوات دون فرض تسعير محدد عليهم أو إجبارهم على أثمان محددة و من الفقهاء من رأى أن تحقق مضرة للناس بسبب اختزانهم للزرع اجبروا على بيعه و تصديق أثمان أرباحهم كتأديب لهم فإن أعادوا الاحتكار ضربوا و طيف بهم الأسواق و سجنوا[5].

أمدنا العقباني بعده صور الاحتكار في الأسواق الزيانية و من بينها، ما يقوم به الجزارون و الدقاقون أن يتواطئوا على أخلاق السوق دون سبب موجب و يرفعوا أيديهم عن الأعمال حتى تضيق أحوال الناس و يضطروهم إلى الأذعان لما يريدون معالجة هذا الضرر على المسلمين واجب ، كما يلجأ المحتكرون إلى باعة آخرين لتعطيل الأسواق و البيع [6] ومن صور التواطؤ بالبيع اقتسام العاقر بالأجر فإنهم يغلون

---

[1]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 285.
[2]-ابراهيم الناقة ،المرجع السابق ، ص 308.
[3]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 226.
[4]- محمد الامين بزاز ،المرجع السابق ، ص 161.
[5]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 378.
[6]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 380.

للناس المحتاجين فلا يبيعون الا بالقدر الذي يقدرونه [1] أو أن يتواطأ الشركاء فيما بينهم في الشراء بدون المثل ثم بيعه بالغلاء[2].

يقوم الجلاب و التجار على احتكار الأطعمة و الغذاء بتواطئ بينهم و قد منع الفقهاء من إحتكار الأقوات و السمن و العسل و الزيت و اللحم و البقول و شبه ذلك في احتكاره و إتباع التسعير الذي اقره المحتسب أو الحاكم لأن الجالب يبيعه و لا يترك التجار يشترونه ليبيعوه على أيديهم [3] ، وقد أفتى العقباني بمنع شراء أهل الحوانيت الدقيق من الجلابين ثم بيعه للناس أو شراء القمح دون طحين لما فيه من التغالي في السعر لكنه أباح ذلك دون إضرار بالعامة[4] ، كما منع الحناطين من شراء القمح خارج الأسواق في الدور و الفنادق ذلك يسبب مضرة للسوق و زيادة في غلاء الأسعار[5].

و من أوجه المضاربة في الأسعار أن يبيع بعض التجار السلع بأبخس الأثمان و يختلفون عن الباقين فأوجب الفقهاء و المحتسبة على الاتفاق بين الباعة على تحديد السعر اليومي للبضائع و العروض و إجبار من حطوا على الثمن المتعارف عليه بمثل أسعار الباعة و الآخرين و إلا ليخرجوا من الأسواق [6].

و يضيف العقباني على ظاهرة الاحتكار قائلا:" و من أراد أن يشتري عولة سنة لم يكن من ذلك و من نقل من داره بمنزله طعاما فعرض غرضه ليبيعه لحاجته لثمنه فاشتراه الطاحنون على الصفة ليكتالوه من داره و ينقلوه لحوانيتهم فلا يمكن البائع من بيعه في داره و ليبلغه لسوق المسلمين و يمنع الحناطون من شرائه في الدور في غلاء السعر و مضرة الأسواق و لتكن لهم حوانيت في السوق ليباع فيها ولو رخص السعر و لم يضر بالسوق خلي بين الناس و الشراء و يدخرون و يشترون الفنادق و الدور حيث أحبوا ولو جهل رجل فحط في السوق طعامه و لا يعرف باختزان و إنما أتى بطعامه كي يأكله فإذا صح خلي بينه و بين طعامه ينقله لداره [7].

---

[1]- ابن تيمية ، كتاب الحسبة و مسؤوليات الحكومات الإسلامية ، الطريف للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1990، ص 28.

[2]-ابن تيمية، المصدر نفسه ، ص 29.

[3]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي، ص 380.

[4]- العقباني ، المصدر نفسه ،ص381.

[5]- العقباني ، المصدر نفسه ،ص382.

[6]- العقباني ، المصدر نفسه ،ص379

[7]- العقباني، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 380.

ومن الفقهاء من أجاز الاحتكار في زمن الرخاء و انخفاض أسعار السوق لكنهم أوجبوا إخراجه للبيع بأسعار الوسط [1] لكن أغلبهم منعه في كل الأوقات نظرا للأضرار الناجمة عنه ، و من احتكر في الرخاء أجبر على البيع في الغلاء ، إذا لم يوجد سواه فإن أبى حجر عليه [2].

-الرشوة:

1-مفهومها :

لغة: من رشا ، يرشوه ورشاه ، أي أعطاه رشوة ، و الرشوة الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل ، و المرتشي الآخذ ، و المراشاة أي المحاباة [3].

اصطلاحا : قيل هي ما تعطى بشرط الإعانة ، أي ما يبذل من المال لأجل الحصول على إعانة من شخص لأمر ما ، فهو يخرج الهدية فإنها تبذل بدون شرط ، و قال ابن عابدين : الرشوة هي ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد[4].

2- انتشار الرشوة في المجتمع الزياني :

هناك صعوبة كبيرة في رصد هذه الظاهرة رغم استفحالها وسط المجتمع الزياني ، هناك عبارة عن لمحات أو مقتطفات صغيرة في الكتب النوازلية التي تبين تغلغلها في المجتمع .

أشار العقباني إلى فساد أهل الأسواق ، خاصة المحتسب "صاحب السوق" ، حيث تورط هذا الأخير مع التجار في إخفاء غشهم و تدليسهم للسلع مقابل مبالغ مالية أو أخذ مواد غذائية كالدقيق و غيره ، و نبه العقباني إلى خطورة هذه الآفة و خسارة دين المرتشي و الراشي في إصلاح دنياه [5].

كذلك استفحلت هذه الآفة في وسط الطلبة و الفقهاء ، حيث وجد فئة من الطلبة الفقهاء المشاورين للقضاة الذين يعملون وسطاء بين الناس و القضاء فيحصلون على أموال من العامة ليتوسطوا لهم عند صدور الأحكام ، وقد حذر أهل الفتوى من أمثال هؤلاء الطلبة و القضاة و حثوا ولاة الأمر على تأديبهم و معاقبتهم بالسجن [6].

---

[1]- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق، ص 191.

[2]-ابن تيمية ، كتاب الحسبة ، المصدر السابق ، ص ص 41-42.

[3]-ابن منظور ، المصدر السابق ، ج18، ص 1653.

[4]-عبد الله بن عبد المحسن القريطي ، جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية ، د.د.ن ، المملكة العربية السعودية ، 1982، ص 51.

[5]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص ص 358-359.

[6]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1، ص 252./ الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8، ص 315.

أما في البوادي ، فقد سلكت الرشوة منحى آخر بعيدا عن المال فقد أدت كثرة الضرائب إلى إلتجاء الكثير من الفلاحين إلى طلب الوساطة من ذوي الجاه والسلطة أو عند الجهات المسئولة ليخلصوهم منها ، فقد سئل أحد الفقهاء :" عمن له أرض للحراثة و يعجز عن رفع المظالم التي ينشئها العامل على الحراثين ، فيأتي لذي سلطة وجاه و يقول له : أشترك معك في حرث الأرض على أن تلزم لي جميع المغارم و الملازم "[1].

[1]- المازوني ، لمصدر نفسه ، ج3، ص 344.

المبحث الثالث : الجنايات :

لم تخلو الدولة الزيانية من الجنايات كغيرها من الدول ، فقد راجت بكثرة و لعدة عوامل أهمها فساد الحكم و سيطرة الأعراب و كذا الحروب و الصراعات بين الدول المجاورة مما أدى إلى تنوع هذه الجنايات في المجتمع الزياني .

أولًا: مفهوم الجناية :

-**لغة** :يقال : جنى جناية أي جرم نفسه و قومه و جرم عليهم و إليهم ، أي هي الذنب و الجريمة [1] ، و الذنب هو اسم لما يجتنبه المرء من بشر ، و الجريمة و الجناية أصل اشتقاقهما من اجتناء الثمر باليد و استعملا في كل ما يكتسب مما يسوء أو يضر [2] .

-**اصطلاحًا:** الجناية هي :

- كل فعل محضور يتضمن خطرا على النفس أو غيرها [3].

- هي لفظ أطلق على الأفعال الواقعة على نفس الانسان أو أطرافه ، كالقتل و الجرح و الضرب ، نزولا عند المعنى العرفي الذي خصها بالتعدي على الأبدان .[4]

- التعدي على البدن بما يوجب قصاصا أو مالا[5]، استنادًا لقوله تعالى : ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [6] .

ثانيًا: أنواع الجنايات المنتشرة في الدولة الزيانية :

-الحرابة:

1-مفهومها:

لغة :مصدرها حارب يحارب محاربه ، مأخوذة من الحرب ، والحرابة و الحرب بالتحريك أي يُسلب الرجل ماله .[7]

شرعا:

عند المالكية : هي قطع الطريق لمنع السلوك أو أخذ مال محرم على وجه يتعذر معه الغوث أو بمذهب العقل [8].

1- المعجم الوسيط ، ص 137.

2- أحمد الفيومي ، المصباح المنير ، ج1،المطبعة الاميرية ، القاهرة ، 1986 ، ص 123.

3- علي الجرجاني ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، لبنان ، 1987 ، ص 80.

4-ابو عبد الله بن محمد ابن قدامة ، المغني ، ج7، دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1983، ص 630.

5-أحمد عبد المتعال ، الجنايات و الحدود في الإسلام ، مكتبة النور ، المملكة العربية السعودية ، د.ت، ص 16.

6- النساء 93.

7- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج10، ص 816.

8-أحمد بن محمد الدردير ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، ج4، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت، ص 491.

عند الحنابلة : هي التعرض للناس بالسلاح في الصحراء أو البنيان فيغصبونهم المال مجاهرة لا سرقة [1].

2-انتشارها في الدولة الزيانية :

كثرت مسائل الحرابة في الكتب النوازلية ، ونجدها بمعان كثيرة كاللصوصية و الغصب و التعدي، و كلها تشير إلى ظاهرة الحرابة ، تميز عهد الدولة الزيانية بحالات الغضب و التعدي و الإكراه و مصادرة الأموال و إنهاك الرعية بالضرائب و المغارم ، خاصة ما يقترفه الأعراب من سلب الأموال و الثروات و هو ما نجده في الأحكام القاسية على الأعراب من طرف الفقهاء [2].

عجز أهل البوادي في رد الظلم عن قراهم ، فقد اجبروا على فرض ضرائب باهظة للأعراب ، حيث رفعت نازلة إلى أبي الفضل العقباني جاء فيها : " ..عن مسألة توقفت عن الحكم فيها ، أردت من سيدي الجواب عنها ، و ذلك أن قريتنا كما تعلم هي أهلها مملوكين أو شبه مملوكين للأمراء العرب يأتي الأمير لدار الحضري يدخل بلا إذن كأنه دخل ملكه هو و أولاده و أتباعه ، و اتفق أن أخوين و رثا دارًا أخذ أحدهما الجهة و الآخر الجهة القبلية ...."[3] ، تبين النازلة انتهاك الحرمات و الأملاك من طرف أعراب المنطقة .

و من الصور الأخرى للفساد و التي قدمتها كتب النوازل عن ظاهرة الغصب ، حيث طرحت مسألة عن رجل من جبابرة العرب تقدم عنه أعمال غصب و أخذ أموال الناس و نهبهم هل يعطي لأهل التباعات حقهم –أي الحاضرين – و يفرق على الفقراء – أي الغائبين- [4].

و في وجه آخر للتعدي من طرف الأعراب ، حيث طرحت نازلة على ابني الإمام أبو زيد موسى : سئلا عن سلطان ظالم و عامله أو شيخ القبيلة يفرض على الرعية من البادية على أهل الصنعة و الحراثين غرامة على شكل نقود أو زرع و تعيين خدمة –

---

[1]- منصور بن يونس البهوتي ، الروض المربع شرح زاد المستنقع مع حاشية ابن قاسم، ج7، مؤسسة قرطبة ، لبنان ، 1415هـ ، ص 337.

[2]- سعد غراب ، كتب الفتاوى وقيمتها الإجتماعية : مثال نوازل البرزلي، حولية الجامعة التونسية ، ع16، 1987 ، ص 83.

[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 87.

[4]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 103.

كالحراسة و البناء- [1] ، وكذلك طرحت نوازل حول الدواب المغصوبة و أفتوا الفقهاء بمنع الانتفاع بها في الحرث و البيع و الشراء [2].

تشير أحد النوازل إلى تسلط القبائل العربية و فسادها حيث : " سئل بعض فقهاء بلادنا و هو الفقيه ابن عباس أحمد المريض ، سئل شيخه الإمام ابن عرفة عن قضية قتال بني عامر و سويد عام ستة و تسعين و سبعمائة و احتفل في السؤال و أقر فيه بذكر الأنفال ، جاء بها على معنى الاستشهاد جواب سيدنا أمتع الله بكم عن مسألة وهي جماعة في مغربنا من العرب تبلغ ما بين فارسها و راجلها قدر عشرة آلاف أو تزيد ، ليس لهم حرفة سوى شن الغارات ، و قطع الطرقات على المساكين ، وسفك دمائهم و انتهاب أموالهم بغير حق ، و يأخذون حرم الإسلام أبكارا و تيبا قهرا و غلبة هذا دأب سلفهم و خلفهم مع أن أحكام السلطان و نائبه لا تنالهم بل ضعف عن مقامتهم فضلا عن ردعهم بل إنما يداريهم بالأعطية و الأنعام ببعض بلاد رعيته و نصب أعمالهم فيها و قطع نظر عمال السلطان عن النظر في جنايتها و فصل أحكامها ثم هم مع ذلك لا نؤمن الوفاق من جانبهم ، نصبوا الغارات على هذه البلاد التي نحن فيها و قتلوا ما عاجلوه و قطعوا الطرقات و طلبوا على قطع رقاب المساكين و أخذ أموالهم و سبي حريمهم فأمرنا بقتالهم "[3] ، و يظهر من نص النازلة أن الأعراب عاثوا في الدولة الزيانية فسادًا من غصب لحرمات الناس و أموالهم و أعراضهم ، و يأسرون إناثهم ، بل و تعاون السلطات معهم بمنحهم الأراضي و خيرات البلاد و يتغاضى السلطان عن فسادهم و أصبحوا يتدخلون في قضاء الدولة من أجل تغطية جرائمهم و جناياتهم .

في نازلة أخرى أشارت إلى شكل آخر من أنواع الحرابة و أثرها على المجتمع ، و التي تتمثل في فوضى و اضطراب الأمن في البوادي الزيانية و هو ما أثر على استقرارهم و ممارسة نشاطهم في أحسن الظروف بقوله :"...و سئل أيضا شيخنا عن أهل قرية جاءها الأعراب خيلا و رجالا بنجوعها ، فقاتلهم ما بها ، و كان بعض أهل القرية وهم الجل فر بنفسه بعد (كذا) له ربما خف متاعه ، و مقاتلة هؤلاء الأعراب يزيد رجالهم عن ألفي رجل و فارسهم بها على خمسمائة فارس و ناشبوها القتال من جهات أهل القرية فما كان من عشة يوم القتال ، طلب كبير البلاد تمييز ما بقي منها من رجال مقاتلين فوجد منهم عددا يسيرا و شاع الخبر عن الأعراب أنهم يعودون من الغاب (الغابة) ضعف ما جاؤوا به بالأمس فاشتد الخوف وجر من القرية ليلا نحوها

[1]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 128.
[2]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 121.
[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 144.

ثلاثين رجلا ، و فيهم من يعتمد على مراجعته لكثرة العرب ، فقام هذا الكبير و صالح عن قريته لما خاف من فسادها و رخصها من الأمراء بمائة دينارا ذهبية ... فنجد في عشرة أيام أخذوا قرية مثلها ، و هتكوا حريمها و غنموا الأموال و جرى فيها من السبي في الأمتعة و الحرير ما لا يعلمه إلا الله .."[1].

و جاء في نص نازلة أخرى تقول :" أعرف سيدي أن أناسا من مرابطي وطننا و أهل علم و دين مشهورين بذلك و محترمون لأجله خلفا عن سلف ، عمد أحدهم إلى تزويج ابنته البكر التي في ولايته من شيخ بني تيغرين[2] ، و حال بني تيغرين لا يخفى سيدي عملهم بقرب حالهم في وطنهم من حال الملوك لهم سلطان و استطالة و اقتدار و احتكام في الرعية و بسط يد بالعداء و الظلم ، و حال هذا الشيخ الذي تزوج هذه المرأة معروف و مشهور بما اشتهر به أسلافه مما ذكرنا بل يزيد عليهم بأضعاف يأخذ أموال الناس بغير حق و يحزب الحزوب و يحرب الحروب و يقتل النفس بغير سبب، و يثير الفتن في الوطن ، و يتسبب في قتال الناس بعضهم مع بعض حتى تسفك بسببه دماء و تنهب الأموال " .[3]

ما نستشفه من النازلة أن شيوخ القبائل تسلطوا و أصبحوا يأخذون أموال الناس بغير حق ، و يثيرون الفتن بين القبائل ، و كذلك رغم اختلاف المناطق غير أن لهم نفس الأعمال التي نرصدها في جميع النوازل و المتمثلة في الأساس في الحرابة التي تقوم على النهب و السلب و الغصب و اللصوصية .

و من صور الغصب و التعدي نازلة طرحت على أبي الفضل العقباني تقول :"يا سيدي تعلم أن بلادنا كثيرة الباطل و الغصوبات ، بطلب الإنسان فيما لم يجب عليه و يحبس فيه ، فيلجئه إلى معاملة في سلعة يدفعها الظالم يفك بها نفسه ، ثم إذا طالبه معاملة في السلعة بثمنها يدعي القهر في ذلك و الضغط ، فهل يا سيدي أن أتقلد الحكم الشاذ في هذه المسألة و أوجب عليه الغرم لما في هذه المصلحة العامة لأهل الموضع ليلا تنقطع المعاملة بين الناس و لا يجد أحد من يفكه إن حبس في مطلب مع كثرة مطالبة الظالم لهم ؟..." [4].

ظل الأعراب متمسكين في طغيانهم و جبروتهم و هذا ما تبينه نص النازلة :" ..عن مسألة أهل قرية استولى عليها الأعراب ، ولا يخفاكم حال العرب من الرعية يطالبونهم

---

[1]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 111.
[2]- فخذ من بني بادين أحد بطون بني واسين الزناتيين ، ينظر : ابن خلدون ، العبر ، 7، ص ص 66-69.
[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 122.
[4]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 149.

بوظائف شتى كغرامة الجنات و وجايب (واجبات) الحرث ، يوظفون على الحرث حرث مضمن مثلا كل ستة ، و يعينون له الأرض و يغرم عليها ، حرثها أو لم يحرثها و عادتهم مع أهل القرية أن الرجل منهم يسكن داره و يستغل مشغلاته و يعطي الوظيف الذي عليه و إن أراد شيئا من ريعه منعوه ، حتى أن الرجل تصيبه السنة الشديدة ما يبيع ، ولا يقدر يبيع إن باع شيئا منعوا المشترى من المشترى ، و يستغلونه لنفسهم إن غاب البائع ، و إن رحل الرجل ..."[1].

فتبين النازلة استغلال العرب لمجهودات أهل البادية ، بل و يصبح الرجل خادما في ملكه و لا يأخذ من إنتاجه الذي هو عن حقه ،و تصبح الأرض التي ملكًا له كأنها ملكًا لهم و يأخذون منه الأجر و الإنتاج .

استفحلت ظاهرة الحرابة في المجتمع ، و أصبح ضحيتها الأساسي هم التجار حيث سئل بعض فقهاء البلد عن شهادة اللفيف من الرجال و الأحرار و العبيد و النساء على قطاع الطرق و المحاربين و الغائرين و السابلين يقطعون الطريق عن القوافل و يهجمون على ما يلقونه بعيدا عن العمارة و شبه هذا مما يقع في الخلوات.[2]

و كذا جاء في نازلة عن موضع خال في قارعة الطريق أخذته القبائل يقطعون الطريق على المسافرين ، أخذت فيه أموال كثيرة فلا يقدر أحد على تجاوز هذا الموضع[3]، و تذكر كتب الرحلة هذا الخوف من الطرقات ، حيث أشار ابن بطوطة إلى هاجس الخوف الذي تمكن من التجار خلال وقوفهم في مدينة محمية من اللصوص و يقول في هذا :"ثم تركنا بها ما كان في صحبتنا من التجار لأجل التخوف في الطريق"[4] .

أشار ابن بطوطة في رحلته من مصر إلى توات عند وصوله إلى الهكار لقي طائفة من الملثمين وصفهم بعبارة "الأخير عندهم" إذ تعرضوا للقافلة و عندما التقوا بكبيرهم حبسها مقابل أثواب و سواها [5].

و يفيدنا العبدري بوصفه الطريق المؤدية إلى تلمسان قائلا :" و لما انتهينا إلى المغارة التي في طريق تلمسان وجدنا طريقها متقطعا مخوفا لا تسلكه الجموع الوافرة ، إلا على حال حذر و استعداد و تلك المغارة مع قربها من أضر بقاع الأرض على

---

[1]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 402.
[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 211.
[3]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 364.
[4]- ابن بطوطة ، تحفة النظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار ،ج1، تح محمد عبد المنعم العريان ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، 1987 ، ص 34.
[5]- ابن بطوطة ، المصدر نفسه ، ص 87.

المسافرين لأن المجاورين لها من أوضع خلق الله و أشدهم إذاية ، لا يسلم منهم صالح و لا طالح و لا يمكن أن يجوز عليهم إلا مستعد يتوافدون من شره "[1].

يصف لنا خالد بن عيسى البلوي (كان حيا عام 767هـ/1365م) المغرب الأوسط ناعتا مسالكه و جباله و طرقه بأنها ملاذ اللصوص و الذئاب و الأسود [2]، كما أمدنا حسن الوزن بصورة شاملة عن الطريق من و إلى تلمسان قائلا :" تبتدئ مملكة تلمسان غربا في سهل قفر و عر يابس لا ماء فيه ولا شجر ، و تمتد على مسافة نحو ثمانين ميلا طولا ، و ما يقرب من خمسين ميلا عرضا ، و يعيش فيه عدد كثير من الغزلان و الوعول و النعام ، و هي مأوى لعصابة لصوص من الأعراب على استعداد دائم للفتك بالمارين من هناك حيث الطرق المؤدية من فاس إلى تلمسان ، و قلما ينجو التجار من شرهم لاسيما في فصل الشتاء لأن الأعراب المستأجرين للحفاظ على الأمن في البلاد يكونون قد رحلوا عنها آنذاك إلى نوميديا ، و يبقى منهم الغير مستأجرين وحدهم ليعيشوا من اللصوصية " [3].

لهذا قال ابن خلدون للأعراب :" طبيعتهم انتهاب ما في أيدي الناس و أن رزقهم فوق ظلال رماحهم ، و ليس عندهم في أخذ أموال الناس حد ينتهون إليه ، بل كلما امتدت أعينهم إلى مال أو متاع أو معون انتهبوه فإذا تم اقتدارهم على ذلك بالتغلب و الملك بطلب السياسية في حفظ أموال الناس و خراب العمران "[4].

لم يقتصر الأعراب أعمال الغصب و التعدي على الأموال و الأعراض فقط بل استفحلت إلى غصب المواشي و الدواب ، حيث جاء في نص النازلة ما يلي :" و قد تعمد أهل الحضر عدم رد فعل إزاء سطو البدو على ماشية المزارعين عقابا لأهلها الذين تركوها ترعى في أجنة غيرهم "[5].

أشارت بعض النوازل إلى أسباب قيام البعض بعمليات الحرابة و النهب و السلب هو المجاعات التي اكتسحت بلاد المغرب عامة ، جاء في نص النازلة ما يلي :"...رجل تعدى على بقرة رجل في سنة جزية غالية السعر قليلة الطعام و البقرة معروفة بغزير

[1]- العبدري ، المصدر السابق ، ص 45.
[2]- خالد بن عيسى البلوي ، التاج المفرق في تحلية علماء المشرق ، ج1، تح الحسن بن محمد السائح ، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي ، المملكة المغربية ، د.ت، ص 152.
[3]-الحسن الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 11.
[4]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 187.
[5]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 301.

اللبن يقام بها معاش الأهل ..."[1]، و كذلك قام صبي بسرقة عنزة بتحريض من قومه [2]، و كما قام رجل بسرقة مطمورة لنفس الأسباب .[3]

لم تسلم الأوقاف و الأحباس هي الأخرى من عمليات السلب و النهب و لاسيما أموال مستغرقي الذمة [4]، و هذا يبدو واضحا من خلال الكتب النوازلية أنها لم تذكر لنا مفتيا أو فقيها تجرأ أما السلطان أو مستغرقي أهل الذمة على إصدرا الأحكام الواجبة بحقهم رغم علمهم بأحوالهم ، و إنما صدر عنهم من فتاوى بعد وفاتهم أو عندما يستيقظ ضمير أحد السلاطين باستغراق ذمته و ضمه إلى بيت المسلمين أو اختزانه فيه .

طرحت أحد النوازل جاء فيها :" أرض تعرف للمساكين و هي دائرة بين الجنات ، فعمرها رجل فمنعها من غيره ، و قال انه من المساكين يختص بها دون غيره من المساكين لكي يعطيهم الكراء و تحمل له "[5] ، و تفيدنا أحد النوازل إلى الإشارة عن الظلم و التعدي الذي لحق بالأحباس أن قاض أخذ لنفسه من مال الأحباس دون وجه حق[6].

-التدمية و القتل :

1-مفهوم التدمية :يقال أدمى ، يدمى ، إدماء ، و أدمى الجرح بمعنى أخرج منه الدم ، و أدمى الولد : أي ضربه و جرحه فسال دمه ، و التدمية الضرب و الجرح حتى سيلان الدم . [7]

2-مفهوم القتل :

لغة :يقال قتله يقتله قتلا و قتالا ، أي أماته بضرب أو حجر أو سم أو علة [8].

إصطلاحا :عرفه علماء الإسلام بـ : أنه فعل تزول به الحياة [9] .

قال الله تعالى : { **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ۖ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا** }[1] .

---

[1]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 390.

[2]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 101.

[3]- المازوني ، المصدر نفسه ،ج4، ص 224.

[4]- يقصد بهم الملوك و الأمراء و الولاة و العمال المشتغلين بخدمة السلطة و الجباة و أهل العداء الذين لهم إستطالة و أرباب الظهير و أهل الاموال و الاستبداد بها ، و حسب الفتوى لا تقبل صدقاتهم و لا فتواهم ، ينظر : الونشريسي ، المعيار ،ج7، ص 308.

[5]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 63.

[6]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج7، ص 474.

[7]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج1، ص 48.

[8]- ابن منظور ، المصدر نفسه ، ج40، ص 3528.

[9]- عناد نجر العجرفي العتتيبي ، القتل و السرقة في اليهودية و المسيحية و الإسلام ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 1998، ص 99.

3-انتشار القتل و التدمية في الدولة الزيانية :

ظهرت في المجتمع الزياني آفات متعددة و أهمها القضايا الجنائية المتمثلة في الأساس في جناية التدمية و القتل ، خاصة في أوقات الأزمات كالحروب و المجاعات .

طرحت العديد من مسائل التدمية التي كان سببها النزاع على المال ، فقد حدث نزاع بين الفلاحين على مياه السقي ، خصوصا تلك التي منبعها أعالي الجبال ، ما جعل سكان الأعالي و الأسفل في صراع دائم أحيانا يصل إلى درجة التدمية و القتل خصوصا عند ندرة الماء الذي يسقي به القوم أملاكهم متملك ، فهو بينهم على الحظوظ التي يملكونها ، و إن كان الماء المذكور غير متملك فحكمة أن يسقى به الأعلى و لا حق فيه للأسفل حتى يسقى الأعلى عملا بالسنة [2].

نظرا لأن الماء هو عصب الحياة و أساس الاقتصاد كان عليه النزاع و الصراع بين الأفراد و الجماعات شديدا في كل المجتمعات و مجتمع الدولة الزيانية ليس بمنأى عن هذه القضايا ، فمناخ الدولة الزيانية حار و جاف صيفا و ممطر شتاءً مما ساهم في تفاقم الجنايات الحادثة خاصة في فصل الصيف ، نجد المازوني أعطانا عدة صور عن هذا النوع من النزاعات و الصراعات ، فقد طرحت نازلة عم مسألة رجل بإزاء عين ماء جنة تسعى كلها من هذا الماء و تحت جنته جنات كثيرة لقوم تسقى كلها من هذا الماء و هو ملك لهم و مشترك بينهم لأن شركتهم فيه مختلف ، فمنهم من له أربعة أفراد و منهم من له فرد و النهار أيضًا مجزأ من الصبح للضحى ربع للزوال ربع فرد ، و منه للعصر ربع فرد و سقيهم مختلف لا يسقون إلا للأعلى ، فالأعلى يسقي الأعلى مثلا اليوم فرد و من الغد تدور الدالة فيسقي الأعلى لأن له دالتين مثلا ثم بعده فرد في الوسط هكذا جرت عادتهم و استمروا عليها .[3]

تبين لنا هذه النازلة أن القضايا الجنائية نتجت لعدم تنظيم أوقات السقي من جهة و من جهة أخرى حصول بعض الأفراد على حصة أكبر من المياه نتيجة لسقي أراضيهم مرتين في اليوم و البعض الآخر لا يحصل على حصته في السقي مما يؤدي إلى تطور الصراعات بين الأفراد التي تصل إلى التدمية و القتل في أحيان كثيرة .

تذكر إحدى النوازل عن قبيلتين وقعت بينهما فتنة و انفصلنا عن قتيل من أحد الصفين، فلما طولبت الفئة الفاتنة لصف القتيل صار كل واحد منهم يقول أنا لم أحضر الفتنة ولا عاينتها ، و إذا سئل الشهود يقولون نشهد أن الفتنة وقعت بين القبيلتين

---

[1]- الإسراء 33.

[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8، ص 380.

[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 219.

و انفصلت عن قتيل من بني فلان ، و معلوم أن القبيل لابد أن يكون بعضهم غائبا و بعضهم في حرثه أو في رعايته أو مريضا خصوصا أن الفتنة لم تدم و حدثت فجأة ، فأجاب الفقهاء تؤخذ الدية من القبيلة القاتلة كلها بعد التحقق مع جميع أفرادها .[1]

وقعت قضية مشابهة حيث اقتتلا أحد الرجلين بسلاح أو بحجارة أو غير ذلك و غايتهما البينة و هما على تلك الحل أو أقرا بذلك ثم افترقا و قد أنجرح احدهما جرحا يجب فيه القصاص أو جرحا تجيب فيه الدية ، و ادعى المجروح أن مقاتله فعل به ذلك و أنكر الآخر [2] ، فيتضح من النازلة شيوع ظاهرة التدمية و القتل مع إنكار أحد الأطراف لها و لوقوعها .

و في جريمة أخرى ضحيتها رجل من الأعراب ، حيث جرحه أحد أعدائه بالرمح في جنبه و ادعى عليه و لازم الفراش أياما ثم صار يتصرف و يتسوق الأسواق و يركب فرسه و يرحل و ينزل إلا أن جرحه مازال يؤدي إلى رطوبة بالقيح و الحديد و ربما عليه ... ضل على حاله لمدة خمسة أشهر و هو على حاله إلى وقع بين قومه و أعدائهم من العرب فتنة ، فاصطف الفريقان للقتال فدخل المعركة فأصيب برمح في عنقه فبقي مريضا أيام و أشهد أيضا أن إن مات فمن الجرح الأول ، فكان جواب العقباني بعدم صحة التدمية الأولى و أنه توفي بالضربة الثانية[3].

سئل عن رجل شاور آخر فضربه بسكين ضربتين أحدهما بين كتفيه و الأخرى في بطنه خرج منها مصرانه و بعد خروجه للهوى انتفخ و تعذر رجوعه من مخرجه لضيق الخروج و تهوى و نمو النظر أن بالهوى كلما تنفس زاد المصران خروجها فاتفق من حظر أن المصران لا يرجع إلا بعد أن يزداد في الجرح بالموس فزيد فيه فأدخل المصران و تم خياطة الجرح و أدمى الجريح و مات بعد يومين [4] ، كما و سئل سيدي قاسم العقباني عن أحد قتل عمدا هل تدفع الدية من قبل تركته ، فكان جوابه في القتل العمد يطلب القصاص [5].

و وقعت حادثة بين رجل و أحد الجزارين ، حيث ادعى الرجل أنه اختلف معه في شيء و ألقى يده في سكين كان بيد الجزار فاجتنبه الجزار من يده فقطع ثلاثة أصابع من

---

[1]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص ص 329-331.
[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 157.
[3]-المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص ص 338-339.
[4]-المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 339.
[5]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج5، ص 187.

يده ، فكان جواب الفقيه إن لم تكن للرجل بينة خلف الجزار ثم رجع في كلامه في الحين و قال يسجن الجزار لأن هذا يمكن أن يكون من أفعالهم[1].

كان الرجل يسكن مع أخيه في دار واحدة فتنازعت زوجاتهما و تشاورتا فقالت زوجة أخيه أخرجوا لي من داري ، لأن الدار لها فغضب الرجل و قال لزوجته ، قم، فخرج لها من دارهما و أشار لها بمقص كان بيده فارتمى من يده و أصابها في خدها فماتت من ساعتها . [2]

وقع بين رجل و بعض الأشخاص مشاحنة و مباغضة و مقاطعة في أسباب الدنيا ، إذ هو وكيل على حبس ملاحة البطحاء ، فصاروا يتعوذونه و يحلفون فيه رأس العامة و الخاصة و يقولون له نقتلك و استمر ذلك منهم و بعد مدة يسيرة وجد الرجل المذكور بقرية أعدائه ميتا، وورثته يحلفون أن ما قتله إلا الحالفون فيه ، فما كان جواب الفقهاء إلا التأكد من صحة الخبر و قالوا بضرورة سجنهم حتى تتبين حقيقة الجناية ، ثم يطبق عليهم القصاص . [3]

و في شكل آخر لأشكال الجنايات ، فقد كان رجلان يتشاوران في وسط الدوار ، فالتقى أحدهما بأمه و الآخر أخته و زادت حدة الصراع ثم لحقت بهم زوجاتهم فاختلطوا كلهم بالمشابكة و المضاربة و عند انفصالهم ، وريء بأن أحد الرجلين جريح في رأسه شق جلده ، فأنكر الطرف المقابل جرحه ، ثم ادعت أم الطرف الآخر أن بعض أسنانها اضرب من أجل تلك الضربة و بقيت نحو شهر فسقط ضرس من تلك الضربة و أخذتها في يدها و هي تدعي على الطرف الذي جرح ابنهم بما فعلوا بها، فما كان من الفقهاء إلا التحقق من الأم المشتكية و تأديب ما كان من أهل التهمة .[4]

و من صور الجنايات ، جاء رجل لدواره ليلا مجروحا بجرح فادح فسئل ما به ؟ فقال: مشيت متلصصا بالليل كما يفعل العوام المتلصصون قاصدا دوار بني فلان فلما قربت من دوارهم خرج إلي رجل من الدوار عريانا و بيده سكين فضربته فتتبعني فلما قرب مني ضربته بعصا و ضربني بسكين ، و لم أعرفه لا بالعين و لا بالاسم لكني سمعت رجلا آخر تبعه و أنا مطروح بالأرض و صار يقول له افعل عثمان ثم مات من جرحه، غير أنه أهل الدوار أنكروا و قالوا : ما سمعنا و لا علمنا بشيء[5].

[1]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج10، ص 230.
[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 340.
[3]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 341.
[4]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 342.
[5]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 343.

و في قضية أخرى طرحت على الحفيد العقباني ، جاء في مضمونها أن رجلان تنازعا و آل الأمر بينهما إلى أن اشتبكا بالأيدي فانفصلا و أحدهما يسيل دمًا، و سقطت منه بعض أسنانه ، فادعى انه صاحبه أصابه حين المشابكة فأنكر الأخ هذا الاتهام[1].

ذكر أن الرجلين تشاجرا فجرح كل منهما الآخر ، فقد جرح أحدهما في خاصرته ، أما الآخر فادعى أنه جرح في حاجبه و أن أحد عينيه لم يعد يبصر بها شيئًا و كذلك جرح في يده و جرح أيضًا على كتفيه ، لكن لم يسمع ادعاء هذا الأخير إلا بعد مدة عامين من النزاع مؤكدا أنه تم شلل يده و ضعف بصره و طالب بالدية نظرا لجهله من قبل بحقوقه [2].

كما سئل عن رجل كان جالسا بحانوته و بيده آلة خياطة وهي ذات مقبض من عود و فيها حديدة مستطيلة ، فجاءه إلى الحانوت صاحبه و قام يمازحه ، وصاحبه واقف عند الباب ، و يقول له صاحب المحل ادخل أو انصرف في مباسطة و مضاحكة فأشار إليه بالآلة المذكورة فبقي المقبض بيده و الحديدة طارت إلى عرق فخذ الرجل الواقف فمات بعد أيام قليلة بسبب ذلك ، فكان جواب الفقهاء بأنه قتل خطأ فتلزمه فقط الكفارة و الدية[3].

و في حادثة أخرى راح ضحيتها رجل ، حيث تعود أحداث القضية إلى أنه مشى في جماعة من أهل دواره لبعض أسواق الغبار ، فاجتازوا على دوار فلقوا بإزائه من أخبار الرجل المذكور و تكلموا فيه السوء لأهل دواره و يحلفون فيه و زعموا أنه يصد دوارهم ليلا من أجل الفساد فأخبر أهل الرجل بما قيل فيه ، فقال لهم : عند رجوعنا لنجعل طريقنا هذا الدوار الذي أخرج أهله عني هذا الكلام و أنتم أكملوا طريقكم و تمهلوا حتى ألحق بكم ، فتمشى أصحابه و هم ينظرون إليه حتى دخل الدوار ووقف مع أهل الدوار فلما غابوا عن الدوار انتظروه فلم يأتهم فقال بعضهم لبعض لعل أهل الدوار حبسوه ليبيت عندهم ، فغابت الشمس فمشوا إلى منازلهم ، فلما أصبح الصباح بحثوا عن الرجل فلم يجدوا له أثر ولا خبر ، فعادوا إلى الدوار و سألوا أهله فقالوا وقف معنا طويلا و مشى ، تواصل البحث عنه لمدة عام و لم يجدوه فقال أهله ما قتله إلا أهل الدوار و أخفوه . [4]

---

[1]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 344.
[2]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 346.
[3]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 348.
[4]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 349.

كذلك قام رجل بضرب رجل آخر بسكين بين كتفيه و جرحه جرحًا بالغا و بقي بعد الجرح المذكور نحو شهرين حتى غلق الجرح ، ثم هلك و بلغ إلى الموت فدخل بعض الناس و قال لهم الذي ضربني فلان و من حيث ضربني لم ألق خيرًا ثم توفى [1].

رفعت قضية أخرى تدمية و قتل ، عن أقوام اجتمعوا يلعبون لعب أمثالهم من الأوغاد فأشار أحدهم بسكين بيده لبعضهم على وجه اللعب فأصابه في ركبته فمرض و مات بعد أيام من ذلك ، ففرضت على القاتل الدية . [2]

لم يتسلم الصبيان هم كذلك من هذا النوع من الآفات ، فقد سئل عن صبْيَة دخلوا في بئر يلعبون على عادة الصبيان فأصيب منهم واحد بضربة في رأسه فلما أخرج وجد ميتا ، و عندما أرادوا معرفة من كان يلعب معهم تفرقوا هاربين لجهات شتى فنازع أبو الميت الآباء و اللاعبين مع ابنه و اعترفوا أن أولادهم كانوا يلعبون معه حتى أصيب بما ذكر ، فألزم على كل منهم دفع الدية عن ابنه . [3]

طرحت قضية مخالفة للسابقين لها ، حيث ضرب مؤدب صبيا فقع عينه و كسر يده ، فأجاب الفقهاء بضرورة تولي منصب التعليم إلى رجل متزوج مشهور بالعفاف أو شيخ كبير لا أرب له ، أما عقابه فعليه كفارة الصبي ، و إن قتله فعليه القصاص [4].

ملاحظة : هذه الآفة مست حتى فئة الحكام ، فقد ذكرت بعض النماذج في المبحث الثاني من الفصل الأول .

---

[1]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 351.
[2]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 355.
[3]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 356.
[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8، ص ص 250-251.

المبحث الرابع : المستجدات الاجتماعية و السلوكيات الغيبية :

ظهرت الكثير من الآفات الاجتماعية ، و هي عبارة عن محدثات اجتماعية تزامن ظهورها مع اضطرابات اجتماعية و تغيرات في نظم الحياة الاجتماعية التي غالبا ما تؤثر على شخصية الفرد و تدفعه للانحراف و ممارسة أنماط سلوكية غير سوية، كالبدع و السحر و الشعوذة و غيرها التي تحقق للفرد تلبية احتياجات وهمية لكن آثارها تبقى وخيمة على المجتمع و تمس كل جوانبه الحياتية .

-المستجدات الاجتماعية :

ظهرت العديد من الآفات الجديدة على المجتمع الزياني ، وهي كالآتي :

أولا: البدع:

1-مفهومها:

لغة : يقال بدع الشيء يبدعه بدعًا و ابتدعه أي أنشأه و بدأه ، و بدع الركيية أي استنبطها و أحدثها ، و البديع و البدع أي الشيء الذي يكون أولًا ، و البدعة : كل محدثة ، و في حديث عُمر - رضي الله عنه - في قيام رمضان : نعمت البدعة هذه ، و ابتدعت الشيء : أي اخترعته [1]، و في قول الله تعالى { **بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ** } [2].

أي مخترعها على غير مثال سابق .

و قد نبه رسول الله صلى الله عليه و سلم على البدع بقوله:"إياكم و محدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، و كل بدعة ضلالة "[3].

2-البدع المنتشرة في الدولة الزيانية :

تفشت العديد من البدع في المجتمع الزياني ، و قد عبر عنها أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت895 هـ / 1489 م) بقوله :" أما أزمتنا هذه فالسنة فيها بين أهل البدع كالشعرة البيضاء في ظهر الثور الأسود ، فمن لم يجاهد اليوم نفسه في تعلم العلم و أخذه من العلماء الراسخين و ما أنذر اليوم وجودهم و أعز لقائهم سيما هذا العلم (العقائد) ، مات على أنواع من البدع و الكفريات و هولا يشعر، و أكثر عامة الناس اليوم في درجة الاعتقاد التقليدي المطابق بل في درجة الاعتقاد الفاسد و الجهل المركب، ... و الكل في هذا الزمان الذي قل خيره و استعسر و كثر شره و استيسر

---

[1]-ابن منظور ، المصدر السابق ، ج4، ص ص 229-230.

[2]- البقرة 117.

[3]- صالح بن فوزان الفوزان ، البدعة تعريفها و أنواعها و أحكامها ، المكتب التعاوني للدعوة و الإرشاد ، الرياض ، 1422هـ، ص 10.

مصدقون فيما يدعون ، إن المصيبة في زماننا هذا قد تمكنت من القلوب حتى امتنعت من حسن الاستماع فضلا عن الفهم و الانتفاع ... " [1].

فقول الإمام السنوسي خير دليل على استنكاره لفساد حال بلاده ، حيث اعترض عن كل البدع التي مست الجانب العقدي و الروحي للمجتمع واصفًا إياه بالمجتمع الجاهل ، شره أكثر من خيره ، بحيث فقدوا ضمائرهم " مرضى القلوب " وهو أخطر أنواع الأمراض يصبح الإنسان به دون ضمير أو إحساس بالذنب لارتكابه المعاصي .

أول البدع التي تطرق إليها المازوني ، هي ولاية من ليس بعالم و قال أنها بدعة محرمة ، حيث تولى المناصب الشرعية من القضاء و الفتي و الشهادة و التوثيق و الخطابة و الأمانة ... الجهال من الناس و قدموهم على فئة العلماء و هذه المصيبة جاءت من قبل الأمراء و العلماء فإنهم بصلاحهم يصلح الناس و بفسادهم يفسدون . [2]

اختلف كثير من العلماء في بعض الاحتفالات هل هي بدعة مستحبة أو غير مستحبة ، و هي الاحتفال بالمولد النبوي الشريف حيث يرى الونشريسي (ت914هـ/ 1508 م) أن المولد النبوي معظم لكن وقعت فيه قضايا أخرجته إلى ارتكاب البدع من كثرة الاجتماع فيه ، أي الاجتماع على آلات اللهو و الاختلاط بين النساء و الرجال و غيرها[3].

من أشكال البدع التي ظهرت بالمجتمع الزياني ، ضرب الكف و الرقص في المسجد ، فقد جاء في إحدى المسائل ، أن إمام القرية يؤم الناس و هو يجب طريقة الفقراء ، و في القرية زاوية يجتمعون فيها بعض من أصحاب القرية ليلة الجمعة و ليلة الإثنين و الإمام المذكور معهم ، يستفتحون بعشر القرآن و يبدؤون بالذكر الموصوف لهم ، فإذا فرغوا منه يستفتح المداح و أصحابه دائرون عليه يضربون الكف و يقولون معه و الإمام المذكور يمدح مع المداحين و يضرب الكف معهم و يرقص مع الذي رقص منهم فإذا كان ليلة المولد النبوي يمشي معهم الإمام إلى قرية أخرى بنحو عشرين ميلا من قريتهم و يبقى المسجد بلا خطبة و لا إمام و لا آذان حتى يرجعون و تكون غيبتهم أربعة أيام أو ثلاثة أيام ، و الإمام المذكور يعلم أن طريقة الفقراء بدعة لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه و سلم و لا في عهد التابعين بعده فكان سؤاله هل تجوز إمامته ؟ ،

---

[1]-المازوني ، المصدر السابق ، تح ماحي قندوز ، ص ص 84-85.
[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج5 ، تح حساني ، ص ص 12-13.
[3]-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8، ص 252.

فكان جواب الفقهاء : كل الفقهاء منعوا تلك الطريقة و قالوا بتبديع مرتكبها ، و السنة خلاف ذلك و الرقص لا يجوز و هو تلاعب بالدين [1].

أشارت النوازل ، إلى نزاع بين الطلبة حول إمام مسجد إذا سلم من الصلاة قام إلى ناحية من نواحي المسجد و مضى لحاجته و زعم أن ذلك منه بناء على ما بلغه من فعل رسول الله صلى الله عليه و سلم و الأئمة بعده حسبتما نقله الأئمة في دواوينهم[2].

و جرت العادة ، إذا فرغ الإمام من خطبة الجمعة و يدعون التوفيق و سداد الرأي و الصلاح لهذه الأمة ، و قراءة أسماء الله الحسنى و غير ذلك من الأذكار كقول:"...الرجل للآخر في تقبل الله مني و منك و غفر لي و لك و شبهه من الكلام الحسن .."[3].

من صور البدع ، الجلوس يوم عرفة بالمساجد في البلدان بعد العصر للدعاء ، فكره ذلك ، و قيل أن الرجل يكون في مجلسه فيجتمع الناس و يكبرون ، قال و ينصرف و لو أقام في منزله كان أحب إلي ، قيل أن الدعاء حسن و أفضله يوم عرفة ، لكن كره الإبتداع في ذلك اليوم كأن يتم القيام له عند تمام الصلاة و قيام الرجل مع أصحاب لذلك عند انصرافهم من صلاتهم و اجتماعهم لذلك عند خاتمة القرآن كنحو ما يفعل بعض الأئمة عندنا من الخطبة على الناس عند الختمة في رمضان و الدعاء و تأمين الناس على دعائه ، و اجتماعهم لذلك يوم عرفه بعد العصر في المساجد هي كلها بدع محدثات و لم يكن عليها السلف . [4]

طرحت مسألة عما يفعله المعلمون من وقد الشمع في مولد النبي صلى الله عليه و سلم و اجتماع الأولاد للصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم و يقرأ بعض الأولاد ممن هو حسن الصوت عشرا من القرآن و ينشد قصيدة في منح النبي صلى الله عليه و سلم و يجتمع الرجال و النساء بهذا السبب و قال السائل أن الأولاد يكلفون آبائهم بشراء الشمع و يشترونه كرها فكان جواب الفقيه : أن جميع ما وصف السائل محدثات بدع يجب قطعها[5].

و قد ترك بعض الأئمة في خطبتهم ذكر الصحابة رضي الله عنهم و ترك ذكر السلطان أيضًا ، فزعموا أن ذلك بدعة مستدلين بكلام عز الدين عبد السلام في نوازله إذ

[1]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج1، ص 160.
[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج5، ص 20.
[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج5، ص 25.
[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج1، ص 285.
[5]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج12، ص ص 48-49.

قال ذلك بدعة غي محبوبة [1]، كما تطرقت النوازل إلى مؤدب يستعمل الصبيان في الولائم من أجل الحصول على الأموال في أمور مبتدعة لا توجد في الكتاب ولا في السنة [2].
أشارت أحد النوازل إلى عادة سيئة كان يقوم بها إمام مسجد و هي أن يدعو بعد فراغه من الصلاة أو بعد قراءة حزب ، ثم يمسح وجهه و كذلك الجماعة ، إلى أن نهي و منع من ذلك [3].

من أنواع البدع الظاهرة في الدولة الزيانية ، بدعة توسيع الثياب و تكبير العمائم و تحسين الخياطة و التطريف ، لأنه إفراط توسيع الأكمام و الثياب بدعة و سرف و تضييع للمال ، و الأولى على الإنسان الاقتداء برسول الله صلى الله عليه و سلم في الاقتصاد باللباس [4].

رفعت مسألة حول ليلة ينير التي يسمونها الناس الميلاد و يجتهدون لها في الإستعداد، و يجعلونها كأحد الأعياد ، و يتهادون بينهم صنوف الأطعمة و أنواع التحف و الطرف المثوبة لوجه الصلة ، و يترك الرجال و النساء أعمالهم صبيحتها تعظيمًا لليوم و يعدونه رأس السنة ، فهو بدعة غير مستحبة لا تجوز الهدايا في الميلاد من نصراني أو مسلم و لا إجابة للدعوة فيه و لا استعداد له و ينبغي أن يجعل كسائر الأيام[5].

نبه الونشريسي في معياره إلى عدد كبير من المحدثات خاصة بدع المتصوفة ،فقد سئل عن قوم تسموا بالفقراء يجتمعون على الرقص ، فإذا فزعوا من ذلك أكلوا طعامًا كانوا أعدوه للمبيت عليه ، ثم يصلون ذلك بقراءة عشر من القرآن و الذكر ،ثم يغنون و يرقصون و يبكون ، و يزعمون في ذلك كله أنهم على قربة و طاعة و يدعون الناس إلى ذلك ، و يطعنون على من لم يأخذ بذلك من أهل العلم و نساء اقتفين في ذلك أثرهم و عملن في ذلك على نحو عملهم و قوم استحسنوا ذلك و صوبوا فيه رأيهم ، و هو ما أكده أهل العلم بأنه بدعة و ضلال [6].

ما يمكن ملاحظته أن أغلب المسائل التي طرحت حول بدعة التصفيق و الرقص و كذا بدعة المولد النبوي الشريف ، تقريبا كل المسائل مماثلة تدور حول هل يجوز

---

[1]- المازوني ، المصدر السابق ، ج5، ص 39.
[2]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 34.
[3]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 29.
[4]-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج12، ص ص 321-322.
[5]-الونشريسي ، المصدر نفسه ،ج11، ص ص 150-151.
[6]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص ص 33-34.

الرقص و التصفيق و تتبع طريق ة الفقراء ، و هذا يرجع إلى اعتناق الكثير من الأعراب للتصوف و فهم المنحرف له ما جعلهم يبتدعون فيه و يدخلون تصرفات بعيدة كل البعد عن الديانة الإسلامية و التصوف السني ، و من النازلة الأخيرة نلاحظ الحضور النسوي في هذه البدع و المحدثات مما يجعل لها آثار وخيمة على المجتمع خصوصًا أن المرأة أساس البيت و الأسرة فبصلاحها يصلح المجتمع و بفسادها يفسد .

ذكرت كذلك بدعة النداء إلى الإنصات قبل خطبة الجمعة ، حيث يتم النداء عند إرادة الخطيب أن يخطب بقوله ، فأجاب الفقهاء بضرورة ترك هذا العمل و العجب للبعض استحسنوا هذا العمل مع أنه أنكر من طرف مالك رحمه الله ، و كذلك بدعة اتخاذ المنبر العالي فهو من الأشياء التي تقطع الصفوف و تأخذ من المسجد جزءًا جيدًا و هو وقف على صلاة المسلمين ، ويوجد أعظم من هذه البدعة و هي بدعة اتخاذ الكراسي و إحداثها في المساجد للإقراء ، فهي غاصبة لمواضع من المسجد لاسيما وهي لا تنقل و لا تحول من مواضعها دائما .[1]

وفي نازلة مشابهة نجد ما أحدثه المنتسبون إلى العلم لاسيما أهل المغرب – المغرب عامة – من الجلوس على الكرسي ، و قد كان من هدي العلماء في قعودهم أن يجتمع أحدهم في قعوده و ينصب ركبتيه و منهم من كان يقعد على قدميه و يضع مرفقيه على ركبتيه ، و هي البدع الغير مستحبة [2].

و من البدع تزويق المساجد ، فقد كرهه الفقهاء لوجود ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ و النقوش و الصنائع المستظرفة ، فإن الحكم يعم بعموم علته ، و العلة الانشغال عن الصلاة ، و قد أفتى في ذلك الفقيه أبو زيد و أبو موسى ابنا الإمام بزوال قبلة مسجد العباد التي لونت و ذُهبت [3]، و حذ احذوهم أبو الفضل العقباني رأى كراهة في تزويق الكتب و قبلة المسجد حين جعلت بالذهب لأنها تشغل المصلين [4].

من أوجه البدع في الدولة الزيانية ، نجد بدعة التبرك بالقبور و التوسل ، اعتبرها علماء تلمسان بدعة في الدين ، حيث عارض الونشريسي البناء على القبور

---

[1]-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2، ص ص 485-486.
[2]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص ص 476-477.
[3]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص ص 461-462.
[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 222.

و تجصيصها و شد الرحال لزيارتها [1] ، وكذا تقبيل قبر الرجل الصالح أو العالم فهو بدعة . [2]

طرحت مسألة حول تراب القبر الذي يحمل من أجل التبرك خاصة إذا كان صاحب القبر ولي صالح أو عالم جليل ، فهو بدعة [3] ، لكن نجد هذه السلوكيات متجذرة لدى المجتمع الزياني ، خاصة أيام الاحتفالات فكانوا يرتادون إلى المقابر من أجل أخذ بركة الأولياء فقد كان الناس في فترة يغمراسن بن زيان (633-687-هـ/1235-1281م) يقبلون إقبالا كبيرا على زيارة الأولياء الصالحين ، و دعمها السلطان نفسه لإعجابه بهؤلاء الأولياء ساعيا لأخذ بركتهم . [4]

إلى جانب القبر ، عرفت الزاوية برمزيتها القدسية ، و كانت قبلة للزيارة و التبرك سواء في حياة الشيخ أو بعد وفاته و غالبا ما يدفن الشيخ في الزاوية التي أسسها و يصبح الضريح نصب تذكاري في شكل مكان مقدس من أجل التبرك و الزيارة ، و يرث الأبناء الآباء ثم الأحفاد و تتحول سلطة الزاوية إلى الابن الأكبر ، و هو ما حدث في الزاوية الملارية مثلا ، التي بها قبر الشيخ يعقوب الملاري (717هـ/1317م) الذي ابتعد عن التصوف الفلسفي الذي يأخذ من الشطحات و الرقص برنامجًا له ، و هو ما جعله محببا من المجتمع .[5]

كما كان يتم الاحتفال بعيد الفطر و الأضحى و حتى المولد النبوي باللجوء إلى هذه القبور و الأضرحة ، فتنطلق التهليلات و التصلية على الرسول و الذكر و السماع الصوفي لكن سرعان ما يتم العبور إلى المدنس من خلال طقوس الحضرة و الجذب[6] كنتيجة لإقبال الناس على المقابر ، فقد أحدث البعض مهنة القراءة على المقابر مقابل أخذ أجر معلوم ، فأصدر العلماء بأنها بدعة محرمة .[7]

هذه النازلة توضح لنا استغلال البعض لمثل هذه العادات الذميمة من أجل الحصول على دخل له أي لمصلحته الشخصية .

---

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج11، ص 152.
[2]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج2، ص 490.
[3]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج1، ص 380.
[4]- مختار حساني ، تاريخ الدولة الزيانية –الثقافي- ، ج3، ص 197.
[5]- سهيلة دهمش ، المرجع السابق ، ص 119.
[6]- الجذب اشتغال طقوسي على الجسد و الروح ، ينظر : عبد الرحيم العطري ، بركة الأولياء بحث في المقدس الضرائحي ، شركة النشر و التوزيع المدارس ، الدار البيضاء ، 2004، ص 50.
[7]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8، ص 260.

لم تكن القبور و الأضرحة الملاذ الوحيد لهؤلاء ضعاف النفوس ، فحتى المساجد لم تسلم هي الأخرى من هذه البدع ، حيث سئل المازوني عن مسجد يعظمه الناس و يزورونه و يتبركون به و يسقون له أباريق و أواني و صوانج و طعام و فاكهة ... و هذا ما يبين أن المسجد هو الآخر كان محلا لبدعهم و أحداثهم [1].

وجدت كذلك بدع ألحقت بالمراسيم الجزائرية ، حيث عند وفاة الشخص يقوم أهله بإيقاد المصابيح لمدة سبعة أيام في البيت الذي توفي فيه [2]، و كذلك عند تشييع جنازته يتم غسل الميت و قراءة سورة يس على جثته [3] ثم يتم تكفينه بالحرير و أنكر الفقهاء هذه البدعة بشدة و القصد به المفاخرة و الرياء ، أما الذي يكن له مال يقوم باستئجار الحرير لعدم قدرته على شرائه[4] ، أما على نعش النساء كان يتم وضع أقنعة و ثيابا صقلية للرياء و المفاخرة[5] ، وعند إخراج الميت يقمن النسوة بزغريت– زغردة- و هذا يدل على أنه كان صالحا لكن الفقهاء اعتبروها بدعة . [6]

ثانيا : التسول :

1-مفهومه :

لغة : التسول من سوَّل ، و يُقال التسول استرخاء البطن ، التسويل تحسين الشيء و تزيينه و تحبيبه إلى الإنسان ليفعله أو يقوله ، سوّل له الشيطان أي أغواه [7]،

قال الله تعالى : { **إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ۙ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ** }[8] .

اصطلاحا : هو الاستعطاء أو طلب الصدقة الذي يقوم به البحث له أو لغيره ، متجولا كان أو جالسا في مكان عام متذرعا إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو أكثر ، أو إلى وسيلة أخرى لهذه الغاية ، و عند الجمع بين التعريفين اللغويين نجد تكاملا بحيث أن التسول هو خداع و تزيين للفعل القبيح ، و الحصول على أموال دون جهد مبذول .[9]

---

[1]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 266.
[2]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 200.
[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج1، ص 478.
[4]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 501.
[5]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 496.
[6]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج8، ص 252.
[7]- أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ج3، تح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت، ص118.
[8]- محمد 25.
[9]- علي عودة شرفات ، ظاهرة التسول حكمها و آثارها و طرق علاجها في الفقه الإسلامي ، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية ، مج7،ع2، 2013، ص 61.

2-ظهور التسول في المجتمع الزياني :

أحدثت العديد من الآفات في المجتمع الزياني ، و التي أثارت جدلا بين الفقهاء و استنكرها بعضهم كالتسول لما فيه من عيوب الاتكال على الغير و كذا لما له من آثار وخيمة على المجتمع كبعث الكسل و الخمول لدى العامة في المقابل الحصول على أموال بدون بدل جهد.

تطرق لهذه الآفة العديد من فقهاء العصر ، و من بينهم المازوني ، حيث طرحت عليه مسألة جاء فيها :"سئل فقهاء بلادنا عن هؤلاء السؤال الذين يتعرضون للتسول في المساجد و غيره من الأفاضل أن يأمر المؤذنون أو غيره من الناس أن يمشي به على الصفوف يسعى له أو يحض الناس على التصدق عليه و لا يأمر من يتمشى به و قد يقدح في الفاضل السؤال له بنفسه أم لا ، فأجاب أن التسول في المساجد مكروه[1].

فالنازلة تؤكد على وجود المتسولة في المجتمع الزياني و بكثرة نظرا لأن النازلة طرحت على العديد من فقهاء العصر ، لكن بالمقابل نجدها مهمشة في المصادر الوسيطية الأخرى بالمقارنة مع الكتب النوازلية .

جعل ابن خلدون فئة المتسولة نموذجا و مقياسا للمقارنة بين أماكن زيارته ، فعند مقارنته بين تلمسان و فاس ، فيسير إلى سوء حال المتسولين بكل من تلمسان و وهران[2]، كما أن المتسولة في نظره "يختلفون في مطالبهم باختلاف الأمصار و العمران " [3].

يتمثل عمل المتسولة في المجتمع هو الحصول على المال من أجل القوت اليومي ، أو لسهولة هذا العمل ، فنجدهم يجوبون الأسواق و الطرقات و يتصدرون أبواب المساجد و القصور ، من أجل كسب عطف السلطات فتنظر في أمرهم ، لكنهم غالبا ما يفشلون في إيصال أصواتهم إليها، و يجدون الأبواب موصدة أمامهم ،و خير دليل على ذلك ما رواه لنا موسى بن عيسى المازوني عن الشيخ واضح(من أهل ق 7هـ/13م) الذي امتنع عن مقابلة السلطان الزياني يغمراسن بن زيان ،قاصدا بذلك أن يعامله بمثل ما يعامل هذا السلطان الفقراء و المحتاجين الواقفين عند بابه ، لعله يفطن عن غفلته في شأن هؤلاء بدلا من الإعراض عنهم ،"فقال الشيخ واضح : يا يغمراسن أما تعلم وقوف الضعفاء و المساكين و ذوي الحاجات ببابك ، و ما يجدونه في قلوبهم من انكسار و من

---

[1]- المازوني ، المصدر السابق ، ج5، ص 379.

[2]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 337.

[3]- محمد بن شريفة ، تاريخ الأمثال و الأزجال بالمغرب و الأندلس : بحوث و نصوص ، ج1، منشورات وزارة الثقافة ، المملكة المغربية ، 2006، ص 327.

أجله ؟ ... بطول احتجابك عنهم ، و إنما فعلت ذلك لتتغيض من سنة غفلتك و تذكر أحوال القاصدين إليك "[1].

لم يقصر التسول في المجتمع الزياني على الرجال فقط ، بل شاركت المرأة بدورها في ذلك ، حيث سألت امرأة شريفة الصدقة من أجل الأولياء و شكت إليه حالها و حال بناتها فآثرها بالمال الذي كان ينوي الخروج به إلى الحج [2].

أمدنا العقباني حول هؤلاء المتسولة جلوسهم أمام أبواب المسجد و في ساحاته ، مشيرا إلى أنه من منكرات المسجد سؤال الضعفاء ، فيشتغل هؤلاء المتسولة وراء المسجد من أجل التعاطف معهم ، كانوا يلتجؤون بكثرة إلى المساجد التي يصلي فيها السلطان و حاشيته فيطرحون انشغالاتهم خارج المسجد لا بداخله ، و يطلبون الشفقة و العطف من السلطان و الرعية مقابل الحصول على مال زهيد ، فكان جواب العقباني:" الأصل في كله النهي عن إنشاء الضلالة "[3].

و تضيف نازلة طرحت على المازوني ثم الونشريسي حول شرعية السؤال في المساجد هل هو مباح أم لا؟ فكان جوابهم النفي و النهي عن هذا العمل :"و أما كثرة السؤال في المساجد فيمنعون من ذلك و يؤمرون برفق أن يخرجوا، و يسألون على أبواب المساجد لكثرة إلحاحهم [4].

ثالثا: سفور النساء :

1-مفهوم السفور :

السفور في اللغة من أسفر، و سفر، يقال سفر الصبح و أسفر أي أضاء ، و إذا ألقت المرأة نقابها قيل : أسفرت فهي سافر – بغيرها – و مَسَافرُ الوجه : أي ما يظهر منه و سفرت المرأة وجهها أي كشفت النقاب عن وجهها تسفر سفورًا أي أظهرته و جلته و كشفته [5].

و سفور النساء يعني خروجهن متبرجات كاشفات للوجه و بعض الأماكن من جسدهن كالرّقبة و الظهر ....

---

[1]- سمية مزدور ، المرجع السابق ، ص ص 215-216.
[2]- سمية مزدور ، المرجع نفسه ، ص 216.
[3]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 196.
[4]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 274./ الونشريسي ، المعيار ،ج1، ص 147.
[5]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج22، ص 2025.

2-ظهور سفور النساء في الدولة الزيانية :

رفعت العديد من الشكاوي إلى فقهاء الدولة الزيانية ، بخصوص تبرج النساء و سفورهن ، وهو ما سبب مشاكل في المجتمع فأظهرت لنا نوازل الفترة حال شوارع و طرقات الدولة الزيانية في ظل وجود هذه الآفة .

كانت تخرج النساء متبرجات بأنواع الزينة البادية عليهن و أسباب التجميل الظاهرة على حال اختيال في المشي و استعمال منتشر الطيب ، و استظهارها ما يسبب ظهور الفتن ، خاصة عند خروجهن بالليل متزينات متطيبات و مزاحمات للرجال ، و قد بين البعض أن التطيب لا يدخل في مجال العطور فحسب بل كذلك في ارتدائهن للملاحف و المليح من الأكسية مما يجذبن به انتباه العامة [1].

اجتمعت النسوة في المقابر و الجبانات و المواضع التي يتخذ منها مجالس للتنزه على من يمر عليهن من شباب الرجال ، و قد يعارضهن بتلك الحالة كثير من الفساق و ربما جلبهن إلى المرور عليهن ما أعتيد من اجتماعهن و عرف من أغراضهن ، و قد كن يعمدن إلى نصب الأخبية على الجبانات تباهيا و زعما أن يستتر من يطيل الجلوس منهن و هذا أدى إلى الشهوة و الشر و أشد لصرف أعين الفساق و قلوبهم إلى من فيها[2].

كانت النسوة يحضرن الأعراس و الولائم باديات الوجه ، و يجتمعن مع الرجال ملاصقة ، بل و يرقصن بحضور الرجال، و لم يكن هذا محددًا عند نساء الحواضر فقط بل كذلك عرفت نساء البوادي بخروجهن باديات الوجه و الأطراف فهذا من عوائدهن[3].

كما كانت بعض النساء تستغل فرصة غياب الزوج عن المنزل فتقوم بالنظر من نوافذ البيت و رؤية الرجال الأجانب ما أدى إلى رفع شكاوي للفقهاء ، "هل إذا كان في البيت طاق ينظر منها إلى الرجال الأجانب فهل يجب على الزوج سد تلك الطاق أم فقط تحذير المرأة بعدم النظر ؟ ، لكن النساء لم تلتزم بأوامر أزواجهن ما أدى بالزوج إلى سد الطاق لوجوب إزالة المنكر[4].

كانت النساء تخرجن و تجتمعن في مجالس يعرف عنها باسم التويزة ، يغزلن عند امرأة واحدة في منزلها ما تدعوهن لغزله في كتان أو صوف ، و ما ينتج عنه من أخذ مال الزوج أو فتنة الصغار منهن بهروبهن عن أزواجهن و كثرة خروجهن في الأزقة

---

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2، ص 499.

[2]- الوشريسي ، المصدر نفسه ، ص 500.

[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج2، ص 455./الونشريسي ، المعيار ، ج11، ص 193.

[4]- العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي ، ص 264.

و تعرضهن للفتن ، و كذا اجتماعهن وهن متجملات متطيبات فيحلقن دائرة على رجل أجنبي و يغنيهن و يطربهن[1].

عرف عن النساء الزيانيات اجتماعهن في بعض الأسواق التي قد يضطرون إليها ، كسوق الغزل و نحوه حيث يتم فيه مخالطة الرجال و سفلة السماسرة و يتحدثن و يتمازحن معهم بما لا يحل لهن[2].

كما اشتهرت بعض النساء بالجلوس إلى الصناع يستصنعن عندهم شيء من المصنوعات ، و كذلك الإطالة بالوقوف على حوانيت البياعين و خصوصا بائعي العطور و طيب الروائح ، ما يؤدي إلى ظهور الفتن خاصة عندما تكون النساء من الشابات المعروفة بحسنها و جمالها [3].

--السلوكيات الغيبية :

انتشرت في الدولة الزيانية العديد من الممارسات الغيبية كالسحر و الشعوذة و غيرها ، لكن قبل التطرق لها لابد من التعرف على معاني كل سلوك ومفهومه .

1-مفاهيم :

-السحر :

لغة : السحر عمل تقرب فيه إلى الشيطان بمعونة منه ، كل ذلك كينونة للسحر ،و من السحر الأخذة التي تأخذ العين حتى يظن أن الأمر كما يرى ، و يقال السحر : الفساد ، و طعام مسحور إذا أُفسد عمله ، و قيل طعام مسحور أي مفسود ، و أرض مسحورة أي أصابها المطر أكثر مما ينبغي[4].

اصطلاحا : السحر اسم لكل أمر خفي سببه و تخيل على غير حقيقته و جرى مجرى التمويه و الخداع .[5]

تعريف ابن خلدون : السحر علوم بكيفية استعدادات تقدر بها النفوس البشرية على التأثر في عالم العناصر ، إما بغير معين أو بمعين من الأمور السماوية و الأول هو السحر و الثاني الطلسمات [6].

-الشعوذة :

لغة :هي كالسحر يرى الشيء بغير ما عليه أصله في رأى العين[1].

---

[1]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص ص 271-272.
[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2، ص 500.
[3]- العقباني ، المصدر السابق ، ص 273.
[4]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج22، ص ص 1951-1952.
[5]- سليمان الأشقر ، عالم السحر و الشعوذة ، دار النفائس ، بيروت ، 2002، ص ص 69-70.
[6]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 655.

إصطلاحا : هي خفة اليد و تنسب إلى أعمال السحر و الإحتيال[2] وقيل هي السرعة و الخفة في كل أمر، يقال شعوذ الرجل أي احتال على الناس [3].

-الكهانة :

لغة : من كَهَنَ يَكْهُن ، كهانة و تكهن ، تكهينًا[4] ، و الكاهن هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان و يدعي معرفة الأسرار و قد نهي عن حلوان الكاهن [5].

اصطلاحا : هي إدعاء علم الغيب بأي وجه كان جرمه تعاطيها و الاعتماد على خبر أهلها في الرقي و غيرها و تعاطيها كفر [6].

2-انتشار السحر و الشعوذة في الدولة الزيانية :

انتشرت الممارسات الغيبية بالمجتمع الزياني ، و لم تكن هذه الممارسات جديدة في المجتمع بل عرفها المغاربة منذ العصور القديمة هذا ما يدل على رسوخ العادات بذهنية الأفراد و المجتمع .

حدثنا الوزان عن وجود ثلاثة أصناف من السحرة و العرافين و هم منتشرون بكثر في كل بلاد المغرب ، و هم :

يتألف الصنف الأول من الذين يتعاطون لخط الرمل ، فيرسمون عليه أشكالا و يؤدي لهم عن كل رسم بحسب الموارد المتوفرة للشخص وفقا لعادته [7] ، راج هذا الصنف في الدولة الزيانية بحيث طرحت نازلة جاء في مضمونها ، عن اشتغال البعض بضرب الخط و غيره من أنواع الكهانة بحيث يتم كتابة هذا السحر للبعضة و لربط العروس ، و كذا يكتب للمحبة بين الزوجين ، فقد جاءت امرأة إلى أحد السحرة من أجل عقد زوجها، و الغالب أنه حتى لا يتزوج امرأة أخرى كما في عصرنا الحالي [8].

و يضم الصنف الثاني العرافين الذين يجعلون الماء في قدر لماع ، و يرمون فيه قطرة زيت فيصير شفافا ، و يزعم العرافون أنهم يرون فيه كما يرون في المرآة جماعة

---

[1]- الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، تح محمد نعيم العرقسوس ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر ، بيروت، 2008، ص 334.

[2]- محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، جامع في السنن و الآداب و المغازي و التاريخ ، تح عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990، ص 263.

[3]- ماجدي خزعل ، بخور الآلهة دراسة في الطب و السحر و الأسطورة و الدين ، الأهلية للنشر و التوزيع ، سلطنة عمان ، 1998 ، ص 31.

[4]- ابو الحسن بن أبي زكريا الرازي ، معجم مقاييس اللغة ، ج2، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2008، ص 245.

[5]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج28، ص 3949.

[6]- محمد الفضيل الزرهوني ، الفجر الساطع على الصحيح الجامع ، ج13، تح عبد الفتاح الزنيقي ، مكتبة الرشد، الرياض ، 2009، ص 18.

[7]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 262.

[8]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج12، ص ص 55-56.

من الشياطين القادمين بعضهم خلف بعض كأنهم كتائب جيش تعسكر و تضرب الخيام ، و يسلك بعض هؤلاء الشياطين طريق البحر و بعضهم طريق البر ، و عندما يرى العراف أنهم استراحوا يطلب منهم ما يود معرفته ، فيجيبونه بإشارات باليد أو العين ، و يضع هؤلاء العرافون أحيانا القدر بين يدي طفل عمره ثمانية أعوام أو تسعة و يسألونه هل رأى الجني الفلاني ، فيجيبهم الطفل الساذج بنعم ، لكنهم لا يدعونه يتكلم لوحده ، و بالفعل يصدهم الكثير من البلهاء بل ينفقون عندهم أموال طائلة .[1]

أمدنا العقباني حول آفة السحر بقوله :" و قد شاهدناهم في كثير من الأمصار و الأقطار ، و هي عندهم صناعة معلومة لها مراتب من الحيل و التحيل و المدكات و إيهام العقول تنقسم على وجوه كثيرة من بعضها الطب و أنواع العلاج و بيع الحرور و إدعاء القيام بالسحر و أشياء من ذلك كثيرة يتوصلون بها إلى أكل الأموال و ارتكاب الفواحش و يهرجون بكثير من ذلك على الخواص و العوام و يدخلون الوهم و العلل على صحاح الجسم ".[2]

و يشتمل الصنف الثالث من العرافين على نساء يوهمن أنهن يرتبطن بصداقة مع الشياطين من أنواع مختلفة ، يسمين بعضهم بالشياطين الحمر و بعضهم بالشياطين البيض أو السود ، و عندما يطلبن منهن التنبؤ بشيء من الأشياء يتطيبن بعطور مختلفة الروائح ، فيدخل فيهن الشيطان الذي دعونه حسب زعمهن و لغيره حينئذ أصواتهن ليوهمن أنه المتكلم بأفواههن ، و الشخص الذي يريده سواء رجلًا أو امرأة يطلب من العرافات بكل اعتباره و عراضة ، و عند حصوله على الجواب يترك هدية للشيطان و يذهب في حال سبيله [3].

و هناك نوع آخر من السحرة يدعون بالمعزمين يعتبرون أنهم غير قادرين تماما على إنقاذ من اعتراهم مس من الشيطان أو غيره من الأمراض ، لسبب واحد هو أنهم أحيانا يوفقون في ذلك ، و إذا لم يوفقوا زعموا أن الشيطان كافر، أو أن الأمر يتعلق بأمور سماوية ، و أما طريقة التعزيم كالتالي : يكتبون بعض الحروف ثم يرسمون دوائر فوق تنور أو غيره ، و يخطون على يد المجنون أو جبينه بعض الإشارات و يعطرونه بمختلف العطور و بعد ذلك يشرع الساحر في الرقية ، و يسأل الروحاني كيف دخل و من أين أتى و من هو و ما إسمه ، و يأمر في الأخير بالذهاب . [4]

---

[1]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 262.
[2]- العقباني ، المصدر السابق ، تح شنوفي ، ص 86.
[3]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 263.
[4]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 264.

و في مسألة مشابهة ، طرحت مسألة حول من يكتب للحمى و يرقى و يعمل النشر ، و يأخذ من ذلك شيئا و يعالج أصحاب الصرع و الجنون بالعزائم و الخواتم ، و هو باطل حسب فقهاء العصر [1]، ما تبين النازلة استغلال الناس للسحر و الشعوذة من أجل كسب الأموال .

و هناك صنف آخر من الناس يعمل وفق قاعدة تدعى الزايرجة أي مخاطبة الأرواح ، لا يربطون عمليتهم بنصوص بل يعتبرونها جزءًا من العلوم الطبيعية ، و إجابتكم تكون دقيقة لأنها تقوم على صعبة جدا ، و ممتهن هذا النوع من السحر يجب أن يكون منجما و رياضيا ممتاز ليعرف طريقة استعمالها [2] .

ظهرت أنواع أخرى من السحر ، كالنظر في الأكتاف و الغبار و الرصاص الذائب ، و الذي أفتى الفقهاء بحرمته [3]، كما ظهرت مهنة بين كتب الخرافات و السحر و الشعوذة [4].

و في سؤال للشيخ أبي الفضل العقباني ورده وسط شوال عام تسعة و أربعين و ثمان مائة من قلعة هوارة من نظر تلمسان ، حول يهودي جاء إلى القلعة و اشتغل كسائر اليهود بأعمال التجارة ، لكن سرعان ما اشتهر أمره أنه ساحر و شاعر و مهين للمسلمين ، و أظهر الكبرياء و صار يمشي بين المسلمين مشية المتجبرين و المتكبرين ، فانتهى أمره إلى أنه سب المسلمين بأن لا أصل لهم و لا حسب ولا نسب، و أن اليهود الهارونيين رؤساء شرفاء ، و من سبهم من المسلمين يخلع لسانه من قفاه و أنه هو الشريف يفعل بمن سبه من المسلمين ذلك[5].

خصص البعض من الناس ليلة عاشوراء و النصف من كل شهر هجري لممارسة أعمالهم الشيطانية باللجوء إلى اقتناء مواد السحر و الشعوذة، اعتقادا منهم بأن هذه الليالي لها أثر بالغ على إبطال أو تحقيق مفعول السحر[6].

كما ذكر عبد الرحمن ابن خلدون ما شهده حول هذه الممارسات الغيبية حيث شاهد المنتحلين إلى السحر و عمله من يشير إلى كساء أو جلد ، و يتكلم عليه في سره فإذا هو مقطوع متخرق ، و يشير إلى بطون الغنم كذلك في مراعيه بالبعج فإذا أمعاؤها ساقطة

[1]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج11، ص 29.
[2]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص ص 264-265 ؛ للمزيد عم هذه الطريقة ينظر للوزان ج1 ص ص 264-267.
[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج11، ص 182.
[4]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج6، ص 70
[5]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج2، ص 399.
[6]- عبد الرحيم العطري ، المرجع السابق ، ص 69.

من بطونها إلى الأرض، و سماهم ابن خلدون بالبعاجين لأن أكثر ما ينتحل من السحر بعج الأغنام [1] فهؤلاء لسحرة يمارسون إرهابا نفسيا بتخويف الفلاحين و ابتزازهم تحت طائلة السحر [2]، و يشير إلى تستر هؤلاء خوفا من الحكام ، و لهم جهة و رياضة خاصة بدعوات كفرية و إشراك لروحيات الجن و الكواكب سطرت فيها صحيفة عندهم تسمى الخزيرية يتدارسونها ، و إنهم بهذه الرياضة و الوجهة يصلون إلى حصول هذه الأفعال لهم ، و أن التأثير الذي لهم هو في سوى الإنسان الحر من المتاع و الحيوان ، و يقولون إنما نفعل ذلك فيما تمشي فيه الدراهم ، أي فيما يملك و يباع و يشترى من سائر الممتلكات [3].

كما ظهر علم أسرار الحروف المسمى بالسيسيا ، قال عنه ابن خلدون إن حاصله و نمرته تصرف النفوس الربانية في عالم الطبيعة بالأسماء الحسنى و الكلمات الإلهية الناشئة عن الحروف المحيطة بالأسرار السارية في الكون وهو علم من علوم السحر استعمل لدفع الأمراض الباردة و المضاعفة قوة الحرارة حيث يتطلب مضاعفتها [4].

1- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 658.

2- إبراهيم القادري بوتشيش ، سؤال السحر عند ابن خلدون ، ضمن أعما الملتقى ابن خلدون ناظرا و منظورا إليه ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، تونس ، 2006، ص 134.

3- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 660.

4- ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص ص 664-665.

الفصل الثالث : الآثار الناتجة عن الآفات الاجتماعية و سبل محاربة هذه الآفات :

المبحث الأول : آثار الآفات الإجتماعية.

المبحث الثاني : دور السلاطين و مؤسسة الأوقاف في محاربة الآفات الإجتماعية.

المبحث الثالث : دور الفقهاء و المتصوفة في محاربة الآفات الإجتماعية

كان للآفات الاجتماعية آثار وخيمة على المجتمع ، تعددت أبعادها و أوجهها على مستوى الأفراد و الجماعات حيث أنها أثرت بشخصية الأفراد بالدرجة الأولى ما نجم عنها تصدع لكامل المجتمع ، حيث أثرت على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى ثم باقي المجالات التي تأثرت بشكل متفاوت .

أما عن أساليب المحاربة فقد ركزت السلطة و النخبة العالمة على محاربة جذور الآفات الاجتماعية و المتمثلة في الحروب و الصراعات بالدرجة الأولى ، و كذا محاربة الفقر و غيرها التي هي من أهم الأسباب المؤدية لظهور الآفات الاجتماعية فركزت على استقرار المجتمع لأنه هو أساس الدعوة الإصلاحية.

البحث الأول : آثار الآفات الاجتماعية على الدولة الزيانية :

كان للآفات الاجتماعية عدة آثار سلبية على الدولة الزيانية ، ولم تقتصر هذه الآثار على المستوى الاجتماعي فقط بل تعدته إلى المجال الاقتصادي و حتى الثقافي، و من بين هذه الآثار نذكر :

1- آثار على الجانب الاقتصادي :

من بين آثار الآفات الاجتماعية على المجال الاقتصادي نجد:

- ✓ **انخفاض قيمة العملة :**

نظرا لانتشار الغش في العملات في المجتمع الزياني ، نتج عنه انخفاض كبير في قيمة العملة ، و ما يدل على هذا البحوث الأثرية ، حيث وجدت في فترة السلطان أبي عبد الله محمد الأول (804-813هـ/1401-1410م) قدرت بـ1.05غ و هي ادني قيمة للعملة بلغتها الدولة الزيانية ، فين حين كانت في عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني تبلغ أعلى قيمة قدرت بـ4.66غ[1] و هي الفترة التي تلت الحصار المريني الطويل على تلمسان ، ضرب الزيانيون هذه السكة تعبيرا عن فرحهم بالفرج[2].

---

[1] -Atalla Dhina , Royaume Abdalouadide a l'époque d'Abou Hamou Moussa 1ere et Abou Tachfin 1ere Enal-OPU, Alger, SD, p 171.

[2]-ابن خلدون، العبر، المصدر السابق ، ج7،ص 198./بوزياني دراجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993، ص 227.

شهد عهد السلطان أبي العباس المعروف بالعاقل (834-866هـ/1430-1461م) انخفاضا للعملة حيث أصبحت قيمة الدينار فيه تعادل نصف دينار أي 2.25غ[1] ، و هذا ما يؤكد على الضعف الاقتصادي الذي تسببه الغش الكبير في العملة .

و يؤكد نص الوزان عن الضعف الذي شهدته الدولة في عهدها المتأخر، قائلا : " و يسك الملك نقودا من الذهب الرديء كالدنانير التي تسمى في ايطاليا بسلاتشي (أي الخفيفة) ، غير أن القطعة الواحدة منها تساوي دينارا و ربعا ايطاليا لكونها كبيرة جدا ، ويسك أيضا نقود فضية غير خالصة و أخرى نحاسية متفاوتة القيمة و النوع"[2]، هذا القول يؤكد لنا الأبحاث الأثرية التي أقيمت و يبين نتيجة و اثر القيام بالغش على مستوى العملة الذي يخفض من قيمتها و من درجة الاقتصاد .

- ✓ *** بيع المضغوط :**

ظهر هذا النوع من البيوع الفاسدة كنتيجة لظهور و تفاقم أعمال الحرابة المتمثلة في الغصب و التعدي و اللصوصية ، و قد أثار هذا النوع من البيوع جدلا بين الفقهاء ، حيث طرحت مسألة على العقباني جاء فيها :" يا سيدي تعرف أن بلادنا كثيرة الباطل و الغصوبات يطلب فيها الإنسان فيما لم يجب عليه و يحبس فيه فيلجئه الحد إلى معاملة في سلعة يدفعها للظلم يكف بها نفسه ثم إذا طلبه معاملة في سلعة بثمنها يدعي القهر في ذلك ..."[3]، فيظهر من خلال النازلة أن الناس كانت تقوم بدفع أموالها من اجل أبعاد الشر عن أنفسهم و ضمان سلامة أرواحهم .

انقسم الفقهاء إلى رأيين ، فمنهم من حكم بمنع بيع المضغوط و منهم من منحه حكم الشاذ في جوازه ، سأل المازوني احد فقهائه في حكم هذه البيوع قائلا :" فهل يا سيدي لن قلد الحكم الشاذ في هذه المسألة و وجب عليه الغرم لما في المسألة و من المصلحة لئلا تنقطع المعاملة بين الناس ..." ، فأجابه بعن المسألة بجواز بيع المضغوط في هذه الحال لأنها الوسيلة الوحيدة في الحفاظ على حياته و استدل بقول احد الفقهاء في مسألة

[1] -Atalla Dhina , Les Etats de l'Occident musulman aux XIII e , XIV e et XV e siècles, Enal-OPU, Alger , P214.

[2]-الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 23.

[3]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3،ص 57.

الشاذ في بيع المغصوب بقوله :" بيع المضغوط حتى اللزوم من يبيع لأنما ينجي بها نفسه "[1] .

يلجأ الكثير من الناس إلى بيع أملاكهم بالضغط و الإكراه و يكمن السبب في الخوف من السجن و التنكيل ، فقد سئل أبو الفضل العقباني عن مسألة رجل أخذه ظالم و لم يستطع مقاومته و لا رده و قد كبله و ضربه ضربا موجعا ، و طلب منه المال على وجع غير شرعي ، فدفع المظلوم قدرا من المال ثم طالب الظالم مالا إضافيا ، فلم يجد ما يعطيه فاضطر إلى عرض أملاك أبيه ، فاشتراه منه الناس و أخذ الغاصب مال الأملاك[2] ، و هذا يبين الخوف الذي كان بالمظلوم و التفكير من اجل أن يبقى حيا .

طرحت مسألة حول رجل سجنه احد الظلمة ، و قام ببيع أملاكه و هو مسجون و اخذ أموالها ، و كان سؤاله هل يتم استرجاع ما باعه مضغوطا أم لا ؟ و كان جوابه اختياري ، فإذا كان ظلم له استرجاع ما بيعه و إذا كان للمشتري دفع الثمن كان للبائع دفع متاعه بغير ثمن[3] .

و أحيانا كان يتم طلب المضغوط بأمواله بعد موت الظالم ، حيث جاءت مسألة عمن كان مواليا في العملة و الجباية ثم سلب الرجل الأملاك و العقار و الرباع و الكتب و جبره بيع أملاكه ، و قام الرجل بعد مقتل الظالم يطلب ما أخذه منه و ما بيع عليه[4] .

طرحت مسألة حول رجل كان مواليا لبعض الملوك ، غصب هذا الرجل و اجبر على بيع مختلف أملاكه و على توكيل من يبيع عليه ،ثم قتل الغاصب و أراد الرجل المظلوم استرجاع أملاكه بكل ما باعه ضغطا ، أو ما بيع عليه فكان جواب الفقهاء : يأخذ ماله من غير عزم يلزمه[5].

عمت هذه الظاهرة في الدولة الزيانية و هذا ما يدل على الأثر الكبير لأعمال الحرابة، حيث أم هذا النوع من البيوع لم يسلم منه حتى العمال و الجباة نتيجة لكثرة التعدي و الظلم ، حيث جاء في أحد النوازل :" عن كاتب عامل من عمال السلطان ثم أن العامل اخذ الكاتب في مال و قال كتبتك بيد من مال الذي أخذته فيه، و قال لأفكه إلا أن يبيع

---

[1]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 58.
[2]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 59.
[3]- المازوني ، المصدر نفسه ، ص 63.
[4]- المازوني ، المصدر السابق ، ج 3، ص 107.
[5]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص107.

دارا له يفك بثمنها الكاتب فباعها العامل لأجل الإكراه و أعطى ثمنها للسلطان ، فهل يلزم العامل هذا البيع أو لا يلزمه لكونه أنكر عليه ؟، فأجاب عليه :" يلزم البيع على الوجه المذكور و له رد الدار و أما يلزم العامل مع ضغطه لو أخذ فيما عليه"[1].

✓ **بيع المغصوب :**

و هو احد الآثار الاقتصادية الناتجة عن أعمال الحرابة و كثرة التعدي ، و يقصد به أخذ رقبة الملك على أو منفعته بغير إذن المالك على وجه الغلبة و القهر ، أي اخذ المال و الاستيلاء عليه قهرا و تعديا بلا حرابة كالأخذ الوديع أو المدين ، أما التعدي هو الاستيلاء على المنافع[2].

شاعت هذه الظاهرة في الدولة الزيانية ، و هو ما أكده الفقيه أبو الفضل العقباني:" إن بلادنا كثيرة الباطل و الغصوبات يطلبا الإنسان فيما لا يجب عليه و يحبس فيه ، فيلجئه الحال إلى معاملة سلع يدفعها الظالم لم يكف بها نفسه ثم إذا طلبت معامله في السلعة بثمنها يدعي القهر في ذلك و الضغط[3] .

ذكر في احد النوازل :" رجل اشترى روضا و غصبه فيه غاصب فباع المغصوب منه جزءا من بائعه و هو بيد الغاصب هل يلزمه هذا البيع أم لا ؟فأجاب بيع المضغوط و ربه غير قادر على استرجاع شيئا من الزوال سلطان الغاصب و الحدوث قدرة المغصوب حتى يعود إليه شبيه و يمكث بيده أمنا على نفسه من غصبه ستة أشهر "[4] ما نستخلصه من جواب الفقيه عدم امتثال المغصوب بهذا البيع .

كثيرا ما كان يدعي الغاصب أن الأملاك التي بحوزته اشتراها بماله الخاص ، و يسكت المغصوب بدافع القهر و الخوف لاسيما إن بقي تحت ولاية غاصبه ، حيث سئل ابن مرزوق عمن عرف بالغصب و الإكراه له عقارا ادعى انه اشتراه و ادعى انه يعرف الأملاك المغصوبة منه ، هل يقبل قوله مع يمينه و إن ادعى انه باع خوفا ؟ فكان جوابه : انه إذا ثبت الملكية قبل الغاصب و تقديمه البينة جاز البيع ، القول قول المشتري إنما اشترى على الطوع أو يثبت البائع انه باع قصرا[5] ، و في بعض الحالات يقوم

1-المازوني ، المصدر نفسه ، ص 64.

2-أحمد بن فريحة الغليسي ، في الحياة الإسلامية- نظام المعاملات الاقتصادي و الاجتماعي- ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006، ص 325.

3- المازوني ، المصدر السابق، ج3، ص 57.

4- المازوني ، المصدر السابق ، ج3، ص 62.

5-المازوني ، المصدر نفسه ،ج3، ص 315.

المغصوب على المشتري لأملاكه بعد هلاك الغاصب أو المودع عند الأملاك المغصوبة[1] ، و قد ورث الفقهاء باستحقاق ثمن الأملاك من الورثة أو ثمنها في حالة بيعها و في حالة علموا أن البائع عالم بالغصب فلم يأخذوا أكثر من ثمنها و قيمتها [2].

2- آثار على الجانب الاجتماعي و الديني :

✓ الخلافات الأسرية و الطلاق :

من بين أهم آثار الآفات الاجتماعية على المستوى الاجتماعي ، هو كثرة الخلافات الزوجية المؤدية إلى الطلاق ، بحيث نجد الكتب النوازلية تزخر بمسائل الطلاق .

من بين الأمور التي كانت تحدث خلافات زوجية هو خروج النساء و سفورهن، بحيث أدت رغبة الزوجة بالذهاب إلى بيت والدها في أوقات متقاربة إلى حدوث مشاكل أسرية ، فقد طرحت مسألة خروج النساء على فقهاء الفترة ، فكان جواب الفقهاء في هذه المسالة هو :" الزيارة اوجب حقا و أحرى بالتكرار ما تخرج إلى حد الإكثار "[3].

أدى خروج النساء متبرجات إلى حدوث مشاكل أسرية و من ثم طلاقهن ، فقد طرحت مسألة حول قيام الزوج بضرب زوجته و عدم الإنفاق عليها لكثرة ذهابها و خروجها إلى الحمامات و الشوارع دون أن تستأذن زوجها[4] ، ما جعله يرفع قضية طلاق لدى القضاء.

كما أدت الصفات السيئة في الزوج من شرب للخمور و ارتكابه المفاسد ، إلى القيام العديد من الأسر بتطليق بناتهم ، خوفا عليهم من الفساد و خشية أن يلحق الأذى بهم و لتفادي كل أنواع الضرر[5].

و أدت جرائم التدمية و القتل إلى حدوث الطلاق بين الزوجين ، حيث طرحت مسألة حول رجل يضرب زوجته و يعنفها بشكل دائم ، وقد شاهده جيرانه و الخد و لفيف من الناس ، ما دفع الزوجة إلى القيام برفع قضية خلع من اجل سلامتها الجسدية و النفسية[6].

---

[1]-المازوني ، المصدر نفسه ،ج4، ص 139.
[2]-المازوني ، المصدر نفسه ، ص ص 125-126.
[3]-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج3، ص 108.
[4]- كمال مصطفى السيد ،جوانب من حضارة المغرب الاسلامي من خلال الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1997،ص 21.
[5]- الونشريسي ، المصدر السابق، ج3،ص 131.
[6]-الونشريسي ، المصدر نفسه ،ج4، ص5.

كما نتج عن العلاقات غير الشرعية سواء قبل الزواج أو بعده إلى طلاق الفتاة ، و طرحت العديد من القضايا التي تذكر أن رجلا تزوج فتاة على أساس أنها بكر فوجدها ثيبا ، و عندما تطرح القضية على القضاة يقوم القاضي بالتأكد من صحة الخبر و ذلك بتكليف نساء ذي خبرة بالكشف عليها ، ثم ترجع الفتاة للرجل الصداق في حال صحة كلامه و تطلق[1] .

كذلك أدت ظاهرة هروب النساء من البيت الزوجية الإكثار من حالات الطلاق ، و عرف عن النساء المغربيات عامة هجرتهن من أزواجهن على عكس المشارقة أين يقوم الزوج بهجران زوجته[2] ، كما عرفت النساء بطلبهن الخلع ، جاء في مسألة امرأة لها زوج مغتصب أي ممارس لأعمال الحرابة و آكل للحرام و لم تود البقاء معه نظرا لانحراف سلوكياته[3] .

✓ **انتشار الأمراض و المحرمات :**

نتج عن انتشار الآفات الاجتماعية في الدولة الزيانية إلى ظهور أمراض خطيرة أدت بأصحابها إلى الموت ، و هذه الأمراض شملت الطبقة الخاصة و العامة على حد سواء ، و من بينها نذكر :

مرض النقرس أو ما يعرف بداء الملوك و الرؤساء[4] ، و هو عبارة عن أوجاع و إلام تصيب القدمين و تمنع الحركة [5] ،و المعرضون لهذا المرض هم المدمنين و المعتادين على شرب الخمور[6] ، لكن ليس لدينا معلومات إن أصيب احد الملوك الزيانيين أو احد عامة الزيانيين بهذا المرض غير انه هناك إشارة إلى وفاة السلطان عثمان بن يعقوب المريني عام 731هـ/1331م بهذا المرض[7] ، و هذا ليس ببعيد على إصابة ملوك تلمسان بهذا المرض لأنه عرف الكثير منهم بشربه للخمر.

---

[1]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج3، ص 256.
[2]-ابو جعفر الطبري ، تاريخ الملوك و الرسل ،ج4، تح محمد ابو الفضل ابراهيم ،دار المعارف ، القاهرة ، 1993، ص ص 47-48.
[3]- المازوني ، المصدر السابق ،ج4، ص 113.
[4]- الوزان، المصدر السابق ،ج1،ص 83.
[5]-محمد حقي ، الموقف من المرض في المغرب و الاندلس في العصر الوسيط ، مطبعة مانبال بني ملال ، المملكة المغربية ، 2007، ص 21.
[6]- الوزان ، المصدر السابق ، ج1، ص 83.
[7]- ابن الاحمر ، روضة النسرين في دولة بني مرين ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1962، ص ص 23-24.

و هناك أيضا مرض الزهري أو السفلس أو داء الإفرنج و هو فضيع بأوجاعه و بثوره و قروحه يظهر نتيجة إقامة علاقات غير شرعية ، و لم يكن في بلاد المغرب لكن بعدما طرد الدون فرديناند ملك اسبانيا اليهود من بلاده جاء كثير منهم إلى بلاد المغرب ، فظهر في هذه الأخيرة هذا الداء نظرا لقيام بعض المغاربة بعلاقات غير شرعية مع اليهوديات ، ثم انتشر و لم تعد تسلم منه أي أسرة ، في بادئ الأمر عزلوا المرضى بالزهري مع المصابين بالبرص لتشابه أعراضه به لكن فيما بعد تفاقمت أعراض المرض و تم عزلهم عن مرضى البرص [1].

نتج عن العلاقات غير الشرعية العديد من الآثار من بينها اختلاط الأنساب ، و عندا يخشى من هذا الأخير كان يتم إسقاط الأجنة و هي من المحرمات ، فقد كان السيد يقوم بسقي آمته بعض الأدوية لإسقاط الجنين ، و هذا ما أشار إليه الونشريسي في قوله :"كما يفضل سفلة التجار في الخدم عند إمساك الطمث بالأدوية التي ترخيه فيسيل المني معه لتنقطع الولادة"[2].

أشار ابن خلدون إلى أن هذه العلاقات المحرمة تؤدي إلى اختلاط الأنساب و فساد النوع ، كما انتشرت ظاهرة الاغتصاب حيث تعرضت له الحرائر و الإماء على حد سواء في تلمسان [3] ، و هو ناتج عن الآفات سواء المسكرات فيكون الإنسان فاقدا للوعي و لا يدري ما يفعل ، أو سفور النساء و تبرجهن و خروجهن بالليل و النهار على حد سواء ما يمكن مرضى القلوب من اغتصابهن.

- ✓ **إلغاء فريضة الحج :**

أدى عن انعدام الأمن في الطرق و المسالك الناتج عن أعمال الحرابة إلى ظهور مسألة أثارت جدلا بين فقهاء و علماء العصر و هي " وجوب الحج " على سكان المغرب و الأندلس ، و ليس فقط الدولة الزيانية ، فقد سئل عن هذه القضية القاضي أبو الحسن بن مسعود عن حكم الحج في هذا الزمان ، فأجاب :" غرر بنفسه و إن تخلف فمعذور "[4] ، أما الإمام أبو موسى عيسى بن مناس أجاب بـ :" خروج الخارج اليوم لمكة معصية و لا يؤجر و ليؤخر الناس حتى يفرج الله " ، و قد أكد الشيخ جوابه

---

[1]-الوزان ، المصدر السابق ،ج1، ص ص 83-84.
[2]-فيلالي ، المرجع السابق ، ص 230.
[3]- فيلالي ، المرجع نفسه ، ص 231.
[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج1، ص 432.

بجواب ابن طلحة في المدخل بقوله :" و لقد لقيت في بلاد المغرب و أن قاصد الحج من المغرب ما اعتقدت معه أن الحج ساقط عن أهل المغرب بل حرام ، لما يركبونه من مخاطرات ، و نقل كلام الطرطوشي على انه حرام على أهل المغرب "[1] .

أمدنا الونشريسي بفتوى للفقيه أبي محمد عبد النور محمد جاء فيها :" و الذي اعتقد أن فريضة الحج ساقطة على أهل هذا الأفق منذ زمان فكيف اليوم مع ما استفاض و أشاع من غلبة خوف الطريق من بلد رياح إلى أقصى افريقية ، من استضعف من ركوبات الحج فنهب مثل الذي وقع في دولة السلطان أبي عنان رحمه الله ، و من كثرة عدد الحجاج ، و قويت شوكتهم مثل الذي كان في العام الفارط فقد كانوا اجتمعوا على ما استفاض في آلاف كثيرة تزيد عن العشرين ألفا من رجال و خيل ، و مع ذلك صار لا يسالمهم إلا من ضعف عن قتالهم و من قوي من القبائل قتالهم و قاتلوه و قتلهم وقتلوه و لم يتخلصوا بعد من القتل و القتال إلا بغرم عظيم من الأموال و وقع لهم ذلك في غير موضع ، حتى صعب على جمع منهم الانقلاب و المرجع "[2] ، و جعل الشيخ أكثر من يحج في زمانه المتفردين ، الذين لا يحملون زادا و لا رحالة و لا مالا ، و إنا يعيشون بالتسول[3] .

و ذكر لنا احمد بن الحسن الغماري :" كل من يحج في هذا الزمان و يعاود ، فهو عاصي الله و رسوله ، لأنه لا يعرف آش تم – أي ماذا هناك – " وذكر في موضع أخر :" ما يحج في هذا الزمان إلا عارف بالله لا يبالي ما ناله من جناب الله "[4] ، و المقصود من كلامه : إن غير العارف بالله و شدة إيمانه ضعيفة لا ينبغي له الحج لأنه لا يعلم و لا يسلم بقضاء الله و قدره .

[1]- الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج1، ص 433.
[2]-الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص ص 441-442.
[3]-الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص ص441-442.
[4]-أحمد زروق ، كناشة الزروق " فوائد من كناش العارف بالشيخ أحمد زروق " ، تح إدريس الطيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2011، ص ص 93-94.

3- آثار على الجانب الثقافي :

✓ **هجرة العلماء :**

نتج عن تفشي الآفات الاجتماعية في الدولة الزيانية هجرة علمائها و دعوتهم إلى الهجرة ، فقد عبر الوادي آشي[1] عن تبرمه من سكنى تلمسان في الأبيات التالية :

تلمسان ارض لا تليق بحالنـــــــا *** و لكن لطف الله نسأل فيه القضا

و كيف بحب المرء أرضا يسوسها *** يهود و فجار و من ليس يرتضى[2].

و من بين الفقهاء الذين هجروا الدولة الزيانية ؛ نجد الفقيه احمد بن يحيى الونشريسي صاحب كتاب المعيار ، الذي عرف بصراحته و هذا ما يؤكده كتابه المعيار في تبيين مخالفة السلاطين للأحكام الشرعية ، و من أقواله في البدع و مناكر عصره :" و منها المكوس و محدثات المظالم و إقامة صور الأئمة و ولاة الأمور و القضاة "[3] .

نظير صراحته و قوله الحق انتهبت داره ، ما أدى بفراره من تلمسان إلى فاس رفقة عائلته و استقر بها[4] ، و حذا حذوه ابنه عبد الواحد الونشريسي الذي نهج نهج أبيه في مواجهة السلاطين و الإنكار عليهم فقد روي انه كان في يوم عيد ينتظر مع المصلين خروج السلطان أبي العباس المريني ، فتأخر السلطان و جاء حتى وقت الظهر ، فصعد عبد الواحد في المنبر و خطب قائلا :" يا أيها الناس عظم الله أجركم في صلاة العيد "، ثم أمر المؤذن بصلاة الظهر فصلى و انصرف ولم يراع غضب السلطان أو غيره ، كان مصير عبد الواحد القتل بعد معارضته دخول عبد الهادي السعدي إلى فاس [5] .

يقول الإمام المناوي :" الواجب على المؤمن المحقق الناظر لنفسه نظرة مشفق أن يفر بدينه من الفتن و لا يقام إلا بموضع تقام فيه السنن ...و في حال تعذر عليه ذلك و انسدت عليه المسالك ... فليقم هناك صابرا صبرا جميلا ، و يكون مع المستضعفين

---

[1]- هو محمد بن الحدد المعروف بالوادي آشي نسبة إلى وادي آشي ، وهي مدينة بالاندلس قريبة من غرناطة جاء الى تلمسان بعد سقوط غرناطة، ينظر : -المقري ، ازهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، ج3، تح مصطفى السقا و آخرون ، مطبعة الجنة ، القاهرة ، 1939، ص 305.

[2]- المقري ، المصدر نفسه ، ص 307.

[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2، ص 492.

[4]- الونشريسي ، المنهج الفائق و المنهل الرائق و المعنى اللائق بآداب الموثق و أحكام الوثائق ، ج1، تح عبد الرحمن بن حمود الاطرم ، دار البحوث الاسلامية ، الامارات العربية المتحدة، 2005، ص 373.

[5]- عبد الرحمن الجيلالي ، الشهيد عبد الواحد الونشريسي (ت 955هـ/1549م) ، مجلة الاصالة ، ع 13 ، 1973 ، ص ص 41-42.

من الرجال و النساء و الولدان لا يستطيعون حيلة و لا يهتدون سبيلا ، و ليقل كما قالوا أن لم يجد معينا على الدين و لا ظهيرا ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها و اجعل لنا من لدنك وليا و اجعل لنا من لدنك نصيرا "[1] ، واختتم كلامه بالآيات التالية :

وطاعة من آل إليه الأمر فألزم ***و إن جاروا و كانوا مسلمين

و إن كفروا و اكفر ببني عبيد *** فلا تسكن ديار الكافريـــــن

فـــربما يقوم الحق يومـــــــــا***فتهلك في غمار الهالكيـــــن

تجد في الأرض متسعا فهاجر***إلى دار الهداة الواصليـــــــن[2]

مع مطلع القرن التاسع الهجري / الخامس عشر ميلادي شهدت الدولة الزيانية مرحلة حاسمة في تاريخ حركة العلماء نحو بلاد المشرق الإسلامي ، ليس فقط من ناحية عددهم بل حتى توزيعهم عبر أقطار المشرق الإسلامي ، و قد لاحظ الأستاذ عمار هلال أن اكبر عدد من الفقهاء الزيانيين استقروا بمكة و المدينة نظرا للاستقرار الذي عرفته الحجاز في هذه الفترة دون غيرها من البلاد الإسلامية ، و كذا تقلص الهجرة نحو الأندلس بسبب تدهور الأوضاع السياسية بها ، وقد أمدنا الأستاذ عمار هلال عن نسب المهاجرين إلى المشرق حيث ، قدرت نسبة الهجرة للحجاز بـ 46.99٪ و مصر 22.44٪ و القدس 10.28٪، كما لوحظ اغن أغلبية المهاجرين من الحواضر التي تكثر بها الاضطرابات السياسية و الفتن كتلمسان و الجزائر و بجاية[3] .

*** انعزال و ابتعاد الفقهاء عن السلاطين :**

أدى تفشي الآفات الاجتماعية في المجتمع الزياني إلى اعتزال بعض الفقهاء عن السلاطين ، و عدم قبول عطاياهم و تجنبهم قدر المستطاع ، و من الأمثلة على هذا الإمام السنوسي محمد بن يوسف الذي بعث إليه من اجل اخذ شيء من غلات مدرسة أبركان ، فامتنع فألحوا عليه فكتب برقية اعتذار مطولة قبلت منه[4]، و ذكر الملالي بعض مواقف الإمام السنوسي فقال :" فمن ورعه بعده عن الاجتماع مع أبناء الدنيا ، و أقارب السلطان من الوزراء و القواد ونحوهم و لا شيء ابغض إليه من الاجتماع بهم

---

[1]-ابن مريم ، المصدر السابق ، ص ص 70-71.

[2]-ابن مريم ، المصدر نفسه ، ص 71.

[3]-عمار هلال ، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية ما بين القرنين 7هـ 9هـ ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص ص 274-279.

[4]- التنبكني ، النيل ، المصدر السابق ، ص 570.

و النظر إليهم ، وقد خرجنا معه رضي الله عنه يوما إلى الصحراء ، فرأى على البعد أناسا راكبين على الخيول و عليهم ثياب فاخرة ، فقال لنا : من هؤلاء ؟فقلنا له هؤلاء خواص السلطان، فقال رضي الله عنه : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ورجع عن طريقه ... و كان لا يقبل شيئا يأتيه من قبل السلطان أو غيره من أقاربه أو خاصته كالوزراء و القواد و نحوهم "[1] .

تخوف بعض الفقهاء من قبض معاشاتهم كالفقيه أبي زكريا المازوني ، الذي تورع عن قبض أجرته كقاضي و استفسر أبو الفضل العقباني عن حكم قبض أجرة القضاء و توزيعها على الفقراء ، مع إخباره أن هذه الأجرة تعطى له من أموال الغصب و المغارم[2].

و قد كتب في كتب التراجم عن ظاهرة اعتزال السلاطين و حتى اعتزال المجتمع ، كان ابن زاغو يردد إشعارا في محتواها فكر للانعزال قائلا :

أنست بوحدتي و لزمت بيتي *** فدام الإنس و نام السرور.

و أدبني الزمان فما أبالي *** هجرت فلا أزار و لا ازور.

و لست بسائل ما دمت حيا *** أسار الجند أم ركب الأمير[3].

ذكر لنا محمد بن يوسف السنوسي في موجب الانقطاع عن الناس سواء كانوا من العامة آو الخاصة ، نظرا لفساد زمانه قائلا :" فكيف لو رؤوا زماننا هذا أواخر القرن التاسع .... و الواجب فيه قطعا لمن أراد النجاة بعد تحصيل ما يلزم من العلم أن يعتزل الناس جملة ، و يكون جليس بيته و يبكي على نفسه ، و يدعي دعاء الغريق لعل الله سبحانه يخرق له العادة و يحفظه بين هذه الفتن المتراكمة "[4] .

✓ **بروز شعر الغزل و الخمريات :**

- شعر الغزل : حظيت المرأة منذ القدم بمكانة كبيرة لدى الشعراء و الأدباء و اعتبرت رمزا للحب و الجمال و كل عاطفة إنسانية ، استخدمها كل شاعر للوصف عن

---

[1]- ابو عبد الله الملالي ، المواهب القدوسية في المناقب السنوسية ، تح علال بوربيق ، دار كردادة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 270.

[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج3 ، ص 76.

[3]- التنبكتي ، كفاية المحتاج ، المصدر السابق ، ص ص 60-61.

[4]- محمد السنوسي ، العقيدة الوسطى و شرحها ، تح يوسف أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ص 19.

مظهر الإلوهية المبدعة ، يقول ابن عربي :" فشهود للحق في المرأة أتم و أكمل ...إذ لا يشاهد الحق مجردا عن المواد أبدا ، فإن الله بالذات غني عن العالمين، و إذ كان الأمر من هذا الوجه ممتنعا و لم تكن الشهادة إلى في مادة ، فشهود الحق في النساء أعظم الشهود و أكمله ، و أعظم الوصلة النكاح و هو نظير التوجه الإلهي على من خلقه على صورته"[1].

و يعبر لنا الأستاذ هشام علوي عن مكانة المرأة عند المتصوف و التي تعتبر رمزا للتسامي و التواصل مع جسد المرأة عبر النكاح الذي هو اختيار للوصول إلى تجربة الفناء في الذات الإلهية ، لتغدو المرأة موضوعا إستعماليا ، يطلبه السالك من اجل العبور إلى موضوع القيمة الحقيقي و هو الله و وصله بها (النكاح) هو ذروة عشقه لها الذي يعادل رمز حنينه الأبدي للتوحد بالجسد السرمدي و الفناء في حضرة الإلوهية [2] .

و ما يميز الساحة الأدبية الزيانية هو احتوائها على مقدمات لوصف تباريح الهوى و ذكرا للهجر و أثره في نفس العاشق ، و وصفه بمظاهر الجمال في جسد الحبيبة و الحنين إلى الماضي فتذكر أيام الوصال كل هذه العناصر الغزلية نجدها تتجسد في غزل المطالع الزيانية[3] .

و نجد هذا اللون الشعري حاضرا عند العديد من شعراء الدولة الزيانية و من بينهم: السلطان الزياني أبي حمو موسى الأول رابع سلاطين الدولة كان له حضور في هذا اللون الشعري عرف عنه انه كان رجل حرب و عاقل و حازم ، ثابت للجأش جماع للمال [4] ، من أشعاره الغزلية نذكر :

تذكرت إطلال الربوع الطواسم *** و ما قد مضى من عهدها المتقادم
و وقفت بها من بَعد بُعد انسيـــها *** بصبر مناف أو بشوق مــــــلازم
تهيم بمغناهم و تندب بربعهـــم *** و أي فؤاد بعدهم غير هائــــــــم
فلا تندب الهوى لا يستنفر ذوي النهى** و لا يستبي إلا الضعيف العزائم
صبور على البلوى طهور من الهوى ** قريب من التقوى بعيد عن المآثم

1-ابن عربي ، فصوص الحكم ، ج1 ، تح أبو العلاء عفيفي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1980 ، ص 217.
2- هشام العلوي ، الجسد بين المشرق و المغرب – نماذج و تصورات - ، منشورات الجيب ، بيروت ، 2004، ص 31.
3- نوار بوحلاسة ، الشعر الزياني ، اطروحة ماجستير ، كلية الآداب و اللغات الأجنبية ، جامعة قسنطينة ، 1989 ، ص 197.
4- لسان الدين ابن الخطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج3 ، تح بوزياني دراجي ، دار الأمل للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 69.

يتبن من خلال شعره انه يصف حالة الشوق في استذكاره لمواطن وقوف الحبيبة[1] .
و من الشعراء كذلك الثغري التلمساني (ت771هـ) و هو شاعر و أديب احتل مكانة مرموقة بين معاصريه ، وله شعر في أغراض شتى ، كما نظم شعرا في غزل المرأة ، يقول في احد أشعاره :

سمحت بالدمع للطول مسائـــــل *** رسوم الهوى لو أن تسالها يجدي
و لم ابك أطلالا للهند مواثــــــل *** بذي الأثل لكني بكيت على هنـــد
و كم كاتم سر محبة قد وشـــــى *** به مهرق الدموع من مهرق
و ما هاج شوقي غير زم ركائب *** تحب بأبراج الهوادج أو تخذي[2]

- شعر الخمريات (الخمر) : هو احد ألوان الشعر الصوفي ، غير أن موضوع الخمر و وصفه قديم العهد ، و في كثير من الأحيان يشبهون اثر المحب العاشق بالخمر فهي شراب مسكر و مذهب للعقل فيصبح شاربه مثل العاشق المحب ، فهم يصفون الحب على انه شراب إلهي يسبب لهم سكرا روحيا لأنهم لا يستوون في كاسات الشراب التي يشربونها ، لذلك اعتمد الصوفية كلمة سكر كأحد الرموز الصوفية للاستدلال على محبتهم الكبيرة و الشديدة للإله ، و اعتمدوها كرمز صوفي خاص بالصوفية فقالوا:"الفرق بين السكر و الغيبة ، أن الغيبة تكون بوادر من ذكر عقاب أو ثواب ينشآن من شدة الخوف آو قوة الرخاء ، أما السكر لا يكون إلا لأصحاب المواجيد ، فإذا كوشف العبد بنعوت الجمال حصل له سكر و طرب الروح و هام القلب "[3].

و من أهم الشعراء الزيانيين الذين نظموا أبياتا في هذا اللون الشعري نجد :
الشاعر عفيف الدين التلمساني : اهتم عفيف الدين باستعمال رمز الخمر في مواضع عديدة من قصائده ، و هذا التعبير عن التجربة الصوفية لأن رمز الخمر يشبه رمز المرأة في استعماله فالأول وصف و تغزل بجسد المرأة و الثاني تغزل بذكر الأطلال و الديار و المحب ، و من أشعاره :

أفي ولهي باسم المليحة تعتب *** و تعرض إن وجدتها ثم تغضب
و لو فزت بذاك الجمال بنظرة *** لأصبح منك العقل يسبى و يسلب (...)
فها إنا و الساقي يناول كأسها *** فأشرب صوفا أو يغني فيطرب(...)

[1]- ابن الخطيب ، المصدر نفسه ، ص ص 72-73.
[2]- الثغري التلمساني ، الديوان ، جمع و تحقيق نوار بوحلاسة ، منشورات مخبر الدراسات التراثية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004 ، ص ص 52-53.
[3]- عبد الحكيم حسان ، التصوف في الشعر العربي ، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2003، ص 323.

تذكرني الحلاج و الكأس تجتلى *** و لكنها عنه تصاب و تحجب [1].

في هذه الأبيات الشعرية يفصح عفيف الدين عن سبب سكره و يوضح أن هذا السكر نتيجة لمطالعة تجليات هذا الجمال الإلهي في الكون و قد استذكر الحلاج الذي سبق له إن تجرع من كأسها حتى الثمالة و التي ذهب له بعيدا ، حتى صارت له سببا في صلبه و مقتله في بغداد ، فحال الحلاج الذي اتخذتها الصوفية عبرة و شيئا مقدسا فهم يفنون من اجل تجليات هذا الجمال الإلهي للوصول إلى الوحدة الإلهية التي أسكرتهم و ذهبت بقلوبهم و عقولهم بعيدا[2] .

أما الشاعر ابن خميس التلمساني استعمل هو الآخر رمز الخمر في شعره حيث ربطه للتعبير عن حبه الإلهي ، و من أبياته :

قم نطرد الهم بمشمولة *** تقصر الليل إذا الليل طـــــــــــال

و عاطها صفراء ذمية *** تمنعها الذمة من أن تنـــــــــــــال (...)

عتقها في الدُنِ خمّارها *** و البكر لا تعرف غير الحجــــــــال

لا تثقب المصباح و لا *** و اسقني عنى سنى البرق و ضوء الهلال[3] .

أن ابن خميس يرمز للمحبة على أنها شراب يقترن بالمعرفة الأولى لهذا الخلق ، و يصف شراب المحبة بلونه الأصفر الجميل و رائحته الزكية العطرة كأنها المسك في رائحته الجميلة و كيف تركت أثارها في شاربها ، الذي يذهب به عقله فهو لم يختلف عن الشعراء السابقين في وصفها فقد تحدث عن شربها و عن مظهرها ... و هذه كلها دلالات و كرامات تسكر العقل و نزيل عنه الهموم التي كان الليل سببا فيها فخمر ابن خميس لا تسكر بل تصل غايته السامية بعد الرحلة الروحية الطويلة [4] .

---

[1]- حكيمة إلومي ، الخطاب الصوفي في الشعر الزياني ، أطروحة دكتوراه ، قسم الآداب و الفنون ، جامعة باتنة، 2017-2018، ص 147.

[2]- حكيمة إلومي ، المرجع السابق ، ص 148.

[3]- لسان الدين ابن الخطيب ، المصدر السابق ، ج2، ص 416.

[4]- حكيمة إلومي ، المرجع السابق ، ص ص 151-152.

المبحث الثاني : دور الملوك و مؤسسة الأوقاف في محاربة الآفات الاجتماعية :

1- دور ملوك بني زيان :

رغم أن معظم ملوك بني زيان كان لهم دور في ظهور الآفات الاجتماعية ، لكن نجد في المقابل بعض السلاطين من كان يطمح في تغيير المجتمع إلى الأحسن و امتازوا بصفات الشهامة و حب الوطن و الدفاع عن دينهم و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر .

تركز هدف الملوك في الحفاظ على امن البلاد بالدرجة الأولى ، لان غياب العامل الأمني هو من سبب في ظهور أفات عديدة ، و ذلك من خلال حماية البلاد داخليا و خارجيا ، من اجل التخفيض من هذه الآفات ، و تمثل دورهم في :

1-1- استحداث المؤسسات العقابية و المباني العسكرية :

❖ **المؤسسات العقابية :**

استحدثت الدولة الزيانية العديد من المؤسسات العقابية التي من شأنها المحافظة على امن و سلامة الأفراد و حماية حقوقهم و ممتلكاتهم ، و من هذه المؤسسات نذكر :

1- مؤسسة القضاء :

يعرف ابن خلدون القضاء[1] بـ :" القضاء هو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي و قطعا للتنازع إلا انه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب و السنة فكان لذلك من وظائف الخلافة و مدرجا في عمومها "[2].

إن الحديث عن هذه المؤسسة في العهد الزياني أمر صعب ، وهذا لغياب المادة المصدرية المتعلقة بها ، ما جعلنا نقوم بإسقاط على نظام القضاء الدولة المرينية باعتبارها وريثة الدولة الموحدية مثل الدولة الزيانية .

إن هذه الوظيفة من اخطر الوظائف في الدولة و هذا ما يشير إليه الخشنى بقوله : "القاضي أعظم الولاة خطرا بعد الإمام جعله الله زماما للدين و قواما للدنيا ، لما تقلده

---

[1]- لغة من الفعل قضى يقضي قضاء أي حكم و هو الحكم بإتقان ، ينظر : الطبرسي ، مجمع البيان في تفسير القرآن ،ج1، تح الحاج السيد هاشم الرسولي، دار لحياء التراث العربي ، بيروت ، 1913، ص 298.

[2]- ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص 278.

القاضي من تنفيذ القضايا و تخليد الأحكام في الدماء و الفروج و الأموال و الأعراض و ما يتصل من ذلك من ضروب المنافع و وجوه المضار"[1] .

لهذا السبب يعتقد أن سلاطين بني زيان احتفظوا بمؤسسة القضاء في دولتهم من اجل الحفاظ على النظام العام للدولة ، و اعتنوا به مثل أسلافهم من الموحدين ، و ما يؤكد على هذا النظام القاضي في عهد يغمراسن بن زيان حيث تعدد مهمة القضاء و توع فنجد مثلا قاضي الانكحة الذي مسؤوليته في إقامة الزواج طبقا للكتاب و السنة و كما لاحظنا سابقا كيف كان المجتمع خاصة البدوي يعيش في فوضى و الذي وصف زواجه من قبل الفقهاء بالزواج الفاسد ، بالإضافة إلى قاضي العملات و الحضرة فلكل منهما مهمة خاصة في الحفاظ على الحواضر و المدن ويتم تعيينهم من قبل السلطان نظرا لمنصبهم الحساس[2] .

ففي العصر الذهبي لدولة بني زيان كان يختار لمنصب القضاء كبار العلماء من المجتمع ، حيث عين أبو الفضل العقباني في منصب قاضي الجماعة بتلمسان ، و نجد اليزناسي الذي تولى القضاء بحاضرة الجزائر ثم نقل إلى تلمسان و قد عرف كلا العالمين باجتهادهما في مجال الفتوى و لهم العديد من النوازل في الأحكام الشرعية ، أما في المدن الأخرى فإن سلاطين الدولة يقومون بتعيين هؤلاء القضاة بعد استشارة قاضي الجماعة لأنه كان اكبر قضاة الدولة[3] .

و من بين المدن التي ورد ذكرها في المصادر الوسيطية نجد مدينة تنس التي تولى بها القضاء أبو زكريا يحيى المغيلي المازوني صاحب الدرر المكنونة ،و مدينة وهران التي تولى بها عالم أندلسي و هو الغرناطي ، و كذا قلعة بني راشد التي اعتبرت من بين أقاليم الدولة الزيانية و من بين قضاتها نجد القاضي الصباغ [4] .

---

[1]- الخشني القروي ، قضاة قرطبة و علماء إفريقية ، تح إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1989، ص 163.

[2]-خالد بلعربي ، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن دراسة تاريخية و حضارية (633-681هـ/1235-1282م)، ط1، مطبعة تلمسان ، تلمسان ، 2005، ص ص 146-148.

[3]- مختار حساني ، تاريخ الدولة الزيانية –سياسي- ، المرجع السابق ، ص 97.

[4]- مختار حساني ، المرجع نفسه ، ص 98.

أما في الأرياف فقد تولى مهمة تعيين القضاة شيوخ القبائل الذين كانوا في استقلال شبه تام عن الدولة الزيانية ، و بخصوص الفتوى كان يتم إرسالها من المدن إلى الأرياف نظرا لخصوصية المفتي فلابد أن يكون مجتهدا في أمور الدين و الدنيا[1] .

كان هدف السلاطين من إنشاء هذه المؤسسة هو إقامة العدل بين أفراد المجتمع الذي أصبح منحرفا ، و لهذا نجد حرص السلطات على تعيين اكبر العلماء من اجل ضمان سيادة العدل بين الناس و حفظ الحقوق و الأموال و الأعراض ، و تطبيق أحكام الشرع و آدابه و إقامة حدود الله تعالى و صيانة القيم و الأخلاق ،و منع تفشي الظلم و العدوان و البغي بمختلف إشكاله ، لأن طبيعة الإنسان تميل إلى الشر و النزوح عن الحق و تجاوز الحد و الاعتداء على الغير ، و الطمع بما في يد غيره و التهرب من أداء واجبه لذلك كانت الحاجة إلى إنشاء مؤسسة تحفظ أمن الناس و أمن بلادهم ، قال الخطيب الشربيني :" إن طباع البشر مجبولة على التظالم و منع الحقوق و قل من ينصف نفسه"[2].

2- خطة المظالم :

خطة المظالم أو ولاية المظالم هو نوع من القضاء العالي ابتكره الإسلام و يشبه في وقتنا الحالي مجلس الدولة أو المحاكم العليا[3] ، بحيث تكون السلطة فيه أوسع إذ يتولاه الخليفة أو السلطان نفسه أو من ينوب عنه من أكابر القضاة ، و يعرفه ابن خلدون بـ : "و هي ممتزجة من سطوة السلطنة و نصفة القضاء و تحتاج إلى علو يد و عظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين و تزجر المعتدي و كأنه –السلطان- يمضي ما عجز القضاة عن إمضائه "[4].

كان الهدف من هذه المؤسسة هو تحقيق ما يعجز القضاء عن تحقيقه من أوجه العدل و رد الحقوق إلى أصحابها ، و من ذلك محكمة أصحاب النفوذ في المجتمع أو الولاة أنفسهم أو عما الدولة إذا اعتدوا على الناس ، لذا كان لمن يتولاها سلطات أوسع من

---

[1]- مختار حساني ، المرجع نفسه ، ص 99.
[2]- الخطيب الشربيني ، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، مطبعة محمد مصطفى البابي ، القاهرة ، 1968، ص 272.
[3]- صبحي صالح ، النظم الإسلامية ، دار راشد للنشر ، بيروت ، 1980، ص 325.
[4]- ابن خلدون ، المقدمة، المصدر السابق ، ص 459.

سلطة القاضي[1] ، و قد اهتم سلاطين الدولة الزيانية بولاية المظالم و كانوا يخصصون لها أياما معلومة من الأسبوع يجلسون فيها إلى الرعية للنظر إلى قضاياهم [2].

و يظهر من خلال النصوص التاريخية إن هذه الخطة كانت حكرا على السلاطين الزيانيين في اغلب الأوقات ، و تقلدها بعض الفقهاء غير أننا نجد ابن مرزوق الجد الوحيد الذي ذكر اسم قاضي كان يتولى هذه الخطة و هو الفقيه العالم أبو العباس المعروف بابن الفحام التلمساني ، الذي جمع بين خطتي المظالم و الشرطة بمدينة تلمسان و قد وصفه ابن مرزوق بـأنه " أعلم وقته و الواحد في عصره و إذا لقيته كأنك لقيت إمام مسجد "[3] .

عندما استولى أبو الحسن المريني على المغرب الأوسط ، و مكث بها نحو اثنتي عشر سنة كلف ابن مرزوق بالنظر إلى الشكاوي، و يروي ابن مرزوق أن السلطان أبا الحسن كان يترك المظالم عنده لتكون في مأمن من العبث بها[4] .

تجسد اهتمام السلاطين سواء من بني مرين أو الزيانيين في إشاعة العدل بين الناس و رفع الظلم عنهم ، فبنوا دورا للعدل أشبه بالمحاكم في وقتنا الحالي و أطلق عليه اسم قبة العدل ، و كان يجلس فيها السلطان أو من ينوب عنه للقضاء في المظالم و سماع شكاوي المواطنين ، و كذا بنوا قببا للعدل في غير العاصمة المرينية فاس ، حيث بنى أبو الحسن المريني قبة للعدل في منصورة بتلمسان[5] .

و كان السلطان أبو حمو موسى الثاني يخصص يوما الأسبوع ، و هو يوم الجمعة بعد صلاة الظهر للنظر في المظالم و سماع لشكاوي الناس مهما كانت فئاتهم الاجتماعية و قد وضح ذلك في كتابه واسطة السلوك ، فيقول :" و بعد فراغك من الصلاة – صلاة الجمعة – تجلس بمجلسك للشكايات تأخذ في القضاء الحاجات و الفصل بين الخصماء و الانتقام من الظلمة و الغشماء ، فتقمع الظالم و تقهره و تحمي المظلوم وتنصره ، وتحضر الفقهاء في مجلسك حين الفصل بين الناس لإزالة ما يقع في الأحكام من

1- محمد ضياء الدين الريس ، السياسة الإسلامية ، ط3 ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1960، ص 206.
2- إبراهيم حركات ، المغرب ، المرجع السابق ، ص 339.
3-فيلالي ، المرجع السابق ، ص 232.
4- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص 74.
5- عمر رضا كحالة ، مباحث اجتماعية في عالمي العرب و الإسلام ، مطبعة الحجاز ، دمشق ، 1974، ص ص202-203.

الالتباس ، وهذا المجلس في اليوم المذكور مخصص للرعية و الجمهور فيه تتفقد الضعفاء و المساكين و الأرامل و الأيتام و المحتاجين "[1] .

3- مؤسسة الحسبة :

الحسبة من بين الوظائف المساعدة للقضاء و الشرطة ، و يدعى صاحبها بالمحتسب و صاحب الحسبة و والي الحسبة و ناظر الحسبة، ويعرفها ابن خلدون بـ:" وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، فهي قضاء مستعجل يصدر فيه المحتسب الحكم و ينفذه في وقت واحد"[2] .

هدف مؤسسة الحسبة حماية الناس من الغش و الاستغلال و رعاية المصالح و الآداب العامة[3] ، فوظيفة المحتسب تكمن في الأساس في البحث عن المنكرات و المحافظة على المصالح العامة في المدينة كمنع المضايقات في الطرقات و منع الحمالين و أصحاب السفن الإكثار في الحمل ، و الحكم في أصحاب المباني المتداعية بهدمها أو إزالتها و الحد من ضرب المعلمين للصبيان ، كما انه يراقب الغش و الاستغلال و النقص في الموازين و المكاييل [4] .

يذكر المازوني عدة شروط لابد توفرها في المحتسب و هي :" أن يكون حرا عدلا ذا رأي و صرامة و خشونة في الدين و علم بالمنكرات الظاهرة"[5]، وكان للمحتسب في العهد الزياني عدة مساعدين عبارة عن غلمان و أعوان يجمعون له الإخبار ، من اجل بث الخوف و الرعب في قلوب المخالفين [6].

كما اهتم الزيانيون بهذه الوظيفة كثيرا ، إذ جعلوا المحتسب أهم عناصر إدارة المدن حيث كانت المدن تدار من طرف الوالي و القاضي و صاحي الشرطة و المحتسب[7] ، و هذا الأخير كانت مهمته النظر في شؤون الأسواق و السقائين و الحمامات و يشرف

---

[1]- الفيلالي ، المرجع السابق ، ص ص 232-233.
[2]- ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج7، ص 188.
[3]- حسن علي حسن ، الحياة الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب الأقصى ، دار السنمى ، المملكة المغربية ، 1999، ص 200.
[4]- ابن خلدون ، العبر ، ج7، ص 200.
[5]- أبي الحسن الماوردي ، الأحكام السلطانية ،تح أحمد مبارك البغدادي ،دار ابن قتيبة ، الكويت، 1979 ،ص 241
[6]- عمر رضا كحالة ، المرجع السابق ، ص 206.
[7]- موسى لقبال ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب نشأتها و تطورها ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1971، ص 52.

على من يستعمل في الأسواق أيضا من المكاييل و الموازين ، و التأكد من جودة البضائع خوفا على صحة العامة و الحرص على نظافة الحمامات و مراعاة الآداب العامة بها [1] ، كان يأمر الخبازين بصنع طوابع لهم تحمل أسمائهم و طبعها على كل رغيف حتى يتميز عن غيره و كذا من اجل معرفته إن غش في الخبز ، و كان يقوم باستبدال خدمه من حين إلى أخر تفاديا لما يحدث بينه و بين التاجر أو الصانع من اتفاق[2].

كان المحتسب يقوم بالتجول على متن دابته رفقة أعوانه ، حاملا معه ميزانه لوزن البضائع التي يشك في وزنها ، و إذا ارتاب في دكان أو مصنع يبعث إليه صبيا أو جارية للشراء منه ثم يختبر المشتري فإذا وجد به غشا تعرض لصاحب المصنع أو الدكان بالعقوبة المنصوص عليها ، بالتوبيخ و الزجر أولا و بالسجن و الإنذار ثانيا و الضرب و التشهير ثالثا و بالتنكيل و النفي من السوق و البلد رابعا و هي أقصى درجات العقوبة[3].

كما اهتم سلاطين بني زيان و حرصوا على وضع مكاييل و موازين نموذجية بأسواق المدن لكي يلتزم التجار في معاملاتهم مع الناس ، و يتمثل هذا المقياس في الذراع الذي أمر به السلطان أبو تاشفين الأول سنة 728هـ/1328م و تم تعليقه بسوق القيصرية حتى يقتدي به تجار الأقمشة من اجل منع الغش في هذا المجال[4].

4- مؤسسة الشرطة :

يعرف ابن خلدون هذه الخطة قائلا :" صاحبها يسمى لهذا العهد بأفريقية الحاكم و في الأندلس صاحب المدينة و في دولة الترك الوالي ، و هي وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة و حكمه نافذ و صاحبها في بعض الأحيان ، و كان أصل وضعها في الدولة الإسلامية لمن يقيم أحكام الجرائم و الحدود بعد استيفائها "[5].

اتخذت الدولة الزيانية خطة الشرطة من اجل الحفاظ على الأمن العام و مكافحة الجرائم ، و إقامة الحدود و أعطوها عناية إلى جانب الحسبة و المظالم ، و قد تداخلت

---

[1]- نقولا زيادة ، الحسبة و المحتسب في الإسلام ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1962 ، ص 41.
[2]- فيلالي ، المرجع السابق ، ص 228.
[3]- فيلالي ، المرجع نفسه ، ص 229.
[4]- موسى لقبال ، المرجع السابق ص 55./ العقباني ، المصدر السابق ، ص ص 116-118.
[5]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 241.

مهام الشرطة مع مهام صاحب ولاية المظالم لذلك أسندت المهمتين إلى شخص واحد هو الفقيه أبو العباس المعروف بابن الفحام.[1]

اهتم أبو حمو موسى الثاني بهذه الخطة و هذا يظهر من خلال وصيته لأبنه أبي تاشفين قائلا :"ثم يدخل صاحب شرطتك و حكام بلد حضرتك ، ليخبرك بما يريد في ليلتك و لا يخفى عليك شيء من أحوال رعيتك و بلدك مع ضبط ملكتك فتأله عن القليل و الجليل و الكثير من الأمر و الحقير يتوصل أهل العناية للرعية مضرة و لا أذية و لا يقع من الحاكم جور في بلد و لا ظلم لأحد فإذا علم الحاكم أو غيره من أهل العنايات و أهل الدعاوي و الجنايات ... يا بني ينبغي ل كان تتخير صاحب الشرطة لأنها عند الملوك اكبر خطة فتقدم لها من يكون صاحب ديانة و عفة و صيانة و همة و مكانة و سياسة و رأي و فراسة "[2].

وقد قلد أبو حمو لهذا المنصب موسى بن يخلف ،كما كان يساعد الولاة أصحاب الشرطة في مهامهم من اجل السير الحسن لأعمال التنظيم و إقامة العدل بين الناس[3]، لكن للأسف لم نجد معلومات أخرى حول كيفية عمل صاحب الشرطة في الدولة الزيانية و كيف كان يتم محاسبة متعاطي المسكرات و باقي الآفات الاجتماعية من قتل و سرقة و غش .

5- مؤسسة السجون :

عند الحديث عن المؤسسة السجنية ببلاد المغرب عامة و الأوسط خاصة هو الحديث عن مجال المهمشين و المغيبين في التاريخ الوسيطي للغرب الإسلامي ، خاصة في عهد بني زيان ربما لاكتفاء البعض بالتطرق لمواضيع السلاطين و ذكر صفاتهم الحميدة في حين تجنب الحديث عن سلبيات الدولة من اجل التقرب للسلطان.

يعرف السجن في اللغة على انه نقيض التخلية ، و نقول حبسه[4] أي أمسكه من وجهه، و سجين واد في جهنم ، و يذكر في المصادر الوسيطية مصطلحي حبس و سجن للدلالة على نفس المعنى[5].

1- فيلالي ، المرجع السابق، ص 234.
2- عبد الحميد حاجيات ، أبو حمو ، المرجع السابق ، ص ص 241-242.
3- فيلالي ، المرجع السابق ، ص 234.
4-ابن منظور ، المصدر السابق ، ج11 ، 802.
5- ابن منظور ، المصدر نفسه ، ج13 ، 1002.

يندرج الحبس ضمن العقوبات التعزيرية و هي التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود[1] ، فالحدود عقوبات مقدرة بالآيات القرآنية أما العقوبات التعزيرية تعود إلى من يتولى أمور المسلمين من سلطان أو والي أو قاضي ، و قال بعض الشيوخ :" التعزيرات اجتهادية بقدر الفعل و الفاعل و وجه الفعل "[2].

و على حسب قول الأستاذ عبد العزيز فيلالي فإن الدولة الزيانية كان بها عدة أنواع من السجون تختلف باختلاف طبقات المجتمع و إجرامهم ، فهناك سجن العامة و سجن السياسيين و الرهائن ، و آخر لأسرى النصارى الذين كانوا يعدون بالآلاف في سجونهم لأن النصوص الزيانية تشير إلى وجود عدة سجون بمدينة تلمسان ، واحد بالقرب من سوق السراجين و الثاني بالقصبة و الثالث بدويرة بقصر المشور[3].

انطلاقا من نص الأستاذ فيلالي قمنا بإسقاط نظام المؤسسة السجنية الزيانية على نظام المؤسسة السجنية المرينية ، فاستخلصنا ما يلي :

هنالك صنفين من السجون :

أولا : سجن الحق العام : و هو السجن الخاص بالطبقة العامة من المجتمع ، و هذا النوع من السجناء نجده في الكتب المناقبية و النوازل ، غير انه نحد صعوبة في ضبط النازلة زمانيا و مكانيا[4] ، تحدثت الكتب النوازلية عن العديد من الجرائم التي تؤدي بمقترفها إلى السجن كما تطرقنا إليه في الفصل الثاني ، حيث حكمت على من يشتهر بالسرقة بـ "يسجن حتى يموت في السجن"[5].

أما من اقترف جناية كالتدمية و القتل نصت النوازل على مايلي :" من لطخ بدم و وقعت التهمة عليه سجن العام وضرب مائة و عليه السجن الطويل "[6] ، و كذلك " يسجن في الحديد من أدمى زوجته على وجه الاعتداء "[7].

---

[1]- الماوردي ، المصدر السابق ، ص 293.
[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2، ص 416.
[3]-فيلالي ، المرجع السابق ، ص 234.
[4]-مصطفى نشاط ، السجن و السجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط ، مطابع إفريقيا للشرق ، المملكة المغربية ، 2012 ، ص 12.
[5]-الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 286.
[6]-الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 271.
[7]-الونشريسي ، المصدر نفسه ، ص 289.

ثانيا – سجن الفعل السياسي : و هو السجن الخاص برجالات الدولة و تعدهم الدولة ضمن غير المنسجمين مع اختياراتها و صنفتهم في خانة المغضوب عليهم ، و هم عدة فئات : أمراء ، حجاب ، كتاب ، وزراء ، قضاة ، شيوخ القبائل ، المتصوفة و الفقهاء[1].

لكن هذا الصنف من السجون عكس الأول ، فالأول يهتم بتأديب العامة من اجل الحفاظ على سلامة البلاد و منع انتشار الآفات و الجرائم ، أما الفعل السياسي نجده كنوع من تصفية الحسابات بين أفراد الأسرة الحاكمة[2] مثل ما فعل أبو تاشفين الثاني بسجن والده أبي حمو موسى الثاني [3] .

❖ **المباني العسكرية :**

تتمثل هذه المباني العسكرية في الحصون و القلاع و الأسوار ،حيث أحيطت حواضر الدولة الزيانية بعدة أسوار و من بينها مدينة تلمسان فقد بنيت أسوار متينة و شاهقة لحمايتها من الأخطار الخارجية ، و قد بلغ عددها في بعض جهاتها نحو سبعة أسوار و هي متباعدة تفصل بينها مسافات قصيرة[4].

كان لهذه الأسوار أهمية عظمى عند ملوك بني زيان حيث أمروا ببنائها من اجل حماية أملاكهم ، و ذكر ابن خلج وان :" السلطان يغمراسن بن زيان أمر سنة 688هـ/ 1269م ببناء أسوار شاهقة بالقرب من باب كشوط ، و يذكر العبدري عند زيارته لتلمسان خلال حكم السلطان أبي سعيد عثمان إن أسوار تلمسان من أوثق الأسوار و أصحها[5].

و وصف ابن حوقل أسوار المدينة قائلا :" أن لها سور من آجر حصين منيع ، و قد كانت سوار تلمسان متوجهة كأسنان المنجل الشاهقة العلو متينة و محصنة و كان أهلها لا ينامون ليلا و لا نهارا "[6].

1- مصطفى نشاط ، المرجع السابق ، ص 25.
2- نشاط ، المرجع نفسه ، ص 36.
3- عبد الرحمن ابن خلدون ، العبر ، المصدر السابق ، ج7، ص 144.
4- ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص 207.
5- فيلالي ، المرجع السابق ، ص 112.
6- العبدري ، الرحلة ، المصدر السابق ، ص 44.

كذلك مدينة المنصورة فقد بني بها سور لمرتين ، الأولى من طرف السلطان أبي يعقوب المريني سنة 702هـ/1310م ، و الثانية بني على عهد السلطان أبي الحسن المريني الذي أمر بإعادة بنائه من جديد يبلغ طول السر 5 كلم و سمكه 1.5 متر [1].

كان هدف السلاطين من إنشاء هذه الأسوار هو الحفاظ على المدن من الأعداء و حماية البلاد و العباد ، بالإضافة إلى حرصهم على احتواء هذه المباني على مصلى من اجل أداء الصلوات و بالتالي المحافظة على الدين و توفير الأمن في نفس الوقت[2].

تتخلل هذه الأسوار عدة أبراج و أبواب قوية و عالية ، الهدف من إنشائها هو دعم السور و تقويته و كذا مراقبة الداخلين و الخارجين على المدن و الضواحي ، و من بين أهم الأبراج نذكر :

برج القشاشين و يقع هذا البرج على ضفة واد مشتكانة و له طريق مغطاة بالأسواق تربط البرج بالمدينة[3] ، بالإضافة إلى برج الطاحونة و يقع جنوب المدينة في موقع جبلي يؤدي إلى هضبة لالة ستي من اجل مراقبة جنوب المدينة و حمايته ، أما برج إمامة هو عبارة عن قصر كبير يقع في الشمال الغربي من المدينة و موقعه يعتبر الخط الدفاعي الأول بتلمسان[4].

بالإضافة إلى الأبراج تتخلل المدينة عدة أبواب ، يذكرها عبد الرحمن ابن خلدون و يقول أن : لتلمسان خمسة أبواب : قبلة باب الجياد و شرقا باب العقبة و شمالا باب الحلوي و باب القرميدين و غربا باب كشوط و كان لهذه الأبواب أبراجا صغيرة مربعة الشكل بجانبها ، الهدف منها مراقبة الداخلين للمدينة و تضم غرفا يقيم بها الحرس[5].

و على العموم فإن استحداث هذه المباني العسكرية من قبل السلاطين هو ضمان حماية المدن و أمنها ، لأن الأمن هو أساس استقرار الأفراد و كذا حماية الدولة من الأخطار الخارجية .

---

[1]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج1، ص 459.
[2]- شاوش ، المرجع السابق ،ج2، ص 230.
[3]- فيلالي ، المرجع السابق ، ص 112.
[4]- مختار حساني ، الحواضر و الأمصار الإسلامية و الجزائرية ، ج4، دار الهدى ، الجزائر ، 2008، ص ص 192-193.
[5]-ابن خلدون ، العبر ،ج7، ص 121.

2-1- دور الملوك أوقات الأزمات :

من بين البرامج الأساسية المقررة لدى من طرف السلطان هو الوقوف إلى جانب الرعية زمن المحن و النظر إلى أحوالهم عندما تحل بهم جائحة سواء جوع أو أمراض[1]، و نلمس هذه السياسة من وصية أبي حمو موسى لأبنه أبي تاشفين من اجل كسب ثقة العامة و يستتب له الملك قائلا :" أن كان زمن القحط و محل و مجاعة واقعة و زال ، فترق بهم في المخازن و المجابي ، و تحسن لضعفائهم المحتاجين و تحابي و تؤثرهم مما ادخرته لشدائدهم في زمن الرخاء من فوائدهم ، فتعمر أسواقهم بما اختزنته من الطعام مما يقام به أود الناس من ذلك الطعام ، فإن كنت يا بني عاملا على هذا الأسلوب جلبت محبتك كل القلوب و دعت لك الرعية ببقاء الدولة و التهيد و النصر و التأييد و في ذلك الصلاح التام لدولتك و الخير العام لرعيتك"[2].

قامت السلطة الزيانية في فترة حكم السلاطين الأقوياء باتخاذ العديد من الإجراءات للتخفيف من حدة الأزمات ، خاصة فيما يتعلق بنقص المحاصيل الزراعية ، فقاموا بخطوة أولى تتمثل في اتخاذ المطامير من اجل الادخار لأيام الحروب أو المجاعات[3] ، فعند زيادة الإنتاج يقومون بشرائه من عند المزارعين لخزنه فكان لهذه السلع فوائد كبيرة في حفظ النظام الغذائي و المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدولة خاصة عندما تطول مدة الحرب أو الجوائح[4].

وصف العمري السلطان أبو حمو موسى الأول بأن:" لم يدع ما يحتاج إليه المحاصر لعدة سنين كثيرة حتى حصله من الأقوات و الآلات حتى سيلت الشحوم ،و تمليت بها الصهاريج و ملئت بها أبراج المدينة بالملح و الفحم و الحطب ، و اختزن أرضا داخل المدينة كلها زرع"[5] ، وسار أبو تاشفين على نهج والده حيث " زادها تحصيلا من الأقوات و تحصينا من الأسوار و الآلات "[6].

---

[1]- ابن رضوان المالقي ، الشهب اللامعة في السياسة اللامعة ،تح محمد حسن إسماعيل و احمد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004، ص 130.
[2]- ابو حمو موسى ، المصدر السابق ، ص ص 87-88.
[3]- إدريس بن مصطفى ، المرجع السابق ، ص 117.
[4]- بسام كامل شقدان ، المرجع السابق ، ص 174.
[5]- ابن الفضل العمري ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، تح حمزة أحمد عباس ، دار الكتب الوطنية ، الإمارات، 2003، ص 204.
[6]- العمري ، المصدر نفسه ،ص 205.

أدى السلطان أبو حمو موسى الثاني هو كذلك مجهودات لصالح الطبقات الضعيفة و المحتاجة خاصة أوقات المجاعات مثل مجاعة سنة 767هـ/1356 م ، وقد وصفها يحيى ابن خلدون بـ:" و اشتملت هذه السنة أجمل الله ختمتها على مجاعة شديدة أكل فيها بعض الناس بعضا لريح ذات إعصار أهلكت زرع صائفتها و حيوانها فافتقر الناس إلى ما عند الخليفة بنصف جباية حضرته الكريمة كل يوم على ضعفائها تجمع آلافه العديدة للآخر سبع ثم يحشرون بمشوار أيمي أن لهجي ، و غيره من الرحاب الفسيحة فيقسم ذلك حفظه الله عدلا بينهم ... ثم اقتضى نظره الكريم أن ضمهم أجمعين بمارستانات يأتيهم فيها رزقهم بكرة و عشيا ..."[1]، لذلك اعتبرت هذه الخطوة الأولى من أبي حمو موسى الثاني من اجل التكفل و إيواء الطبقات الهشة من المجتمع ناهيك عن إخراج و فتح مخازن الزرع للبيع لأقل الأثمان ليسيرا للمحتاج من ارتفاع الأسعار في زمن المجاعات الناتج عن آفة الاحتكار[2].

من وصاياه لأبنه هو الادخار لأنه الوسيلة الوحيدة في أوقات الأزمات ، قائلا له : "ينبغي ألا تفارق ذخيرة من الذخائر ، مما غلا ثمنها و خف حملها ، كاليواقيت و الجواهير الثمينة التي لها نفاسة و خطرا و قيمة بها أعدائك و تصليح بها آرائك ، فإن اقتناء الذخائر عونة على الشدائد و الضرائر "[3].

أما فيما يخص غلاء الأسعار فإن المصادر الوسيطية لم تشر إلى لجوء السلاطين لفرض أسعار معينة في الأسواق سواء أيام الرخاء أو التقشف باعتبار أن التسعير منهي عنه شرعا[4]، لأنه مظلمة في حق التاجر و الباعة في الأسواق سيما وقت الشدائد و الأزمات ، فيبرز يحيى ابن خلدون ادوار السلاطين في أوقات المحن دون اللجوء إلى عملية التسعير و يوضح حو المبادرة التي قام بها أبو تاشفين أيام المجاعة سنة 776هـ/1374م للتخفيف من حدة الغلاء المسلط على الرعية[5] ، و إباحة بيعه – الزرع – بعد الحط من سعره التي اقتضته المجاعة رفقا بالناس و حفظا لنظام حياتهم[6].

---

[1]- يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2، ص 298.
[2]- سمية مزدور، المرجع السابق ، ص 111.
[3]- أبو حمو موسى ، المصدر السابق ، ص 97.
[4]-صابرة خطيف ، فقهاء تلمسان و السلطة الزيانية ، دار الجسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011، ص 214.
[5]- سمية مزدور ، المرجع السابق ، ص 202.
[6]-يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج2، ص298.

و ذكر ابن مريم التلمساني أن السلطان محمد بن أبي تاشفين زار الشيخ الحسن أبركان و ترك عنده دراهم عديدة ليفرقها على الفقراء و المحتاجين[1] ، كما اشتكى الكثير من الناس من نفاذ الطعام فكانوا يتوجهون إلى السلاطين من اجل إغاثتهم ، و هو ما حدث في عهد السلطان أبي زيان حيث ذكر الوزان :" فبم يطق الناس تحمل هذه المجاعة و اشتكوا إلى الملك فأجابهم بأنه قابل أن يطعمهم لحمه لو كان يكفي لإعالتهم جميعا ، إذ يعد بخسا بالنسبة لولائهم" [2] .

2- دور مؤسسة الأوقاف :

- ✓ **مفهوم الوقف :**

-**لغة** : الوقف لغة من الوقوف عكس الجلوس ، يقال و قف بالمكان وقفا و وقوفا فهو واقف[3] ، و كذلك : وقف الأرض على المساكين أي حبسها و يعني كذلك المنع[4].

-**اصطلاحا:** للوقف مفاهيم متعددة أهمها :

الوقف هو مؤسسة اجتماعية في غاية الأهمية دأبت على تقديم خدمات جليلة للمجتمع، سواء في مجال الرعاية الصحية أو التعليمية أو إسعاف الفقراء و المساكين و الغرباء و الاهتمام بالمنشآت التعليمية ، و كان هذا بفضل إقبال عدد من شرائح المجتمع على وقف أجزاء من ثرواتهم خدمة لمصالح المسلمين ، فتنوعت المحبوسات بين عقارات و رباع بل شملت حتى الثروات المنقولة كالعبيد و الحيوانات و غلال الأشجار و غيرها[5].

- ✓ **دور الوقف في المجتمع الزياني :**

ارتبطت مهمة مؤسسة الأوقاف بتنمية المجتمع و تقوية روابطه ، فهي عبارة عن أموال مجتمعية أهلية تصرف إلى جهات اجتماعية محتاجة من اجل إحداث التوازن الاجتماعي بين الفئات و الشرائح الاجتماعية .

---

[1]- ابن مريم ، المصدر السابق ، ص ص 172-173.
[2]- الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص 18.
[3]- ابن منظور ، المصدر السابق ، ج 55، ص 4955.
[4]- أ جيب ريل ، دائرة المعارف الإسلامية ، ج32، مركز الشارقة للإبداع الفكري ، الشارقة ، 1988، ص 10145.
[5]- عبيد بوداوود ، قراءة في أوقاف مدارس و زوايا تلمسان الزيانية ، مجلة مواقف ، ع3، منشورات جامعة اسطمبولي ، معسكر ، ديسمبر 2008، ص 41.

كان أول المتبرعين لهذه المؤسسة هم السلاطين حيث حبسوا العديد من الأملاك لفائدة الفقراء و المحتاجين و المرضى للتخفيف من حدة الأزمات عنهم[1] ، كما قام أبو حمو موسى الثاني بالحبس على فئة الطلبة و توفير لهم كل ما يحتاجونه من ملبس و طعام و أموال[2].

اهتم الوقف بالتكفل بالغرباء و الضعفاء و بدور الشيوخ المسنين و العجزة و غيرهم من شرائح المجتمع المحتاجة ، وذلك من خلال تقديم ما يحتاجونه من إيواء و كسوة و غذاء[3] ، وجد بتلمسان احباس الذراري أو أفراد الأسرة ، حيث قام رجل بتحبيس ريع له على أولاده الثلاثة محمد و علي و أبو سعيد بالتساوي بينهم و على ذريتهم من بعدهم إذا تناسلوا ، و هذه من بعض أمثلة التكافل الاجتماعي المؤدية من طرف الوقف[4] ، و كذلك تمكنت الأوقاف من تسديد بعض ديون الطبقة العاجزة من المجتمع[5].

كما ساهم الوقف في الحد من انتشار الآفات الاجتماعية ، بحيث قام رجل بحبس كل ممتلكاته لفتاة يتيمة خشية انحرافها و توجهها إلى الفساد [6] ، كما تمكن الوقف من تمويل المساجد و الزوايا و المدارس بصفتهم مؤسسا اجتماعية و ثقافية ، فوجهت عائداتها خصيصا لخدمة العلم و العلماء ، كمسجد أبي الحسن و مدرسة مازونة و غيرهما حيث حملت على عاتقها إصلاح و ترميم مستلزمات هذه المدارس و المساجد من الفرش و الكنس و صرف مرتبات الأساتذة و الطلبة و المؤذن و غيرهم من عمال هذه المؤسسات ، و هذا ما بينته النصوص التاريخية :" و من ثم أنشأ رضي الله عنه في كل بلد مدرسة ... مع ما ينظم إلى ذلك من الأحباس التي تقام بها و يحفظ بها الوضع مما يصلح به و يبنى و يجرى على مرتبات الطلبة و العونة و القيم و البواب و المؤذن و الناظر و ..."[7].

و في ما يخص إنشاء المؤسسات التعليمية من طرف الوقف ، فقد أنشأت مدرسة مازونة التي أقامها الفقهاء معتمدين على الوقف باعتبار تقلص اهتمام السلطة الزيانية

---

[1]- عمر بالبشير ، نظام الوقف و دوره في الرعاية الصحية من خلال نوازل المعيار ، مجلة الحضارة الإسلامية ، ع14، جامعة وهران ، 2010 ،ص 192.

[2]- عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ص 226.

[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج7 ، ص 248.

[4]- بسام كامل شقدان ، المرجع السابق ، ص 171.

[5]- فيلالي ، المرجع السابق ، ص 226.

[6]- المازوني ، المصدر السابق ، ج4، ص 248.

[7]- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص ص 406-407.

في آخر عهدها بالجانب العلمي و الاجتماعي ، مما جعل الفقهاء من يتولون تشييد المدارس و ليس السلاطين[1].

لقد كانت للأوقاف الأثر البالغ في خدمة المجتمع الزياني و ذلك بتثبيت أركان المؤسسات التعليمية و الدينية ، و دعمت نظامها و مكانتها من القيام برسالتها الاجتماعية المتمثلة في التعليم الذي هو أساس إصلاح المجتمعات و ذلك من خلال ريعها الذي كان إما شهريا أو سنويا نقدا كان أو عينا ، تدفع منه مرتبات أرباب الوظائف بالمدرسة و الطلبة حيث تكفلت هذه المؤسسات بكل ما يحتاجه الأساتذة و الطلبة بطريقة منظمة ، و ذلك من خلال دخل الأوقاف التي حبست عليها :" و كثير من الطلبة و الأساتذة في مختلف المواد ، سواء في الشريعة أو العلوم الطبيعية تتكفل المدارس الخمس من معاشهم بكيفية منتظمة"[2].

أدت هذه المؤسسة دورا كبيرا في النهضة العمرانية التي عرفتها الدولة الزيانية خاصة مع السلاطين الذين كان لهم الاهتمام الكبير بالمجال الثقافي ، ما جعل تنامي في بناء المؤسسات الدينية التعليمية[3] لعلمهم بأدوارهم في المجتمع و أساسها إصلاح المجتمع.

و بفضل الوقف فتحت العديد من مصادر الرزق للأفراد مما ساهمت و لو بجزء قليل في التخفيف من حدة الفقر ، و في جعل الفرد ينصرف عن الانحراف و الفساد ، و كذا تشجيع طلب العلم بتفوير مؤسسات تعليمية بالقرب من سكناه ، فتذكر لنا المصادر انه في عهد لسلاطين الأقوياء " كان الطلبة في أيامه اعز الناس و أكثرهم عددا و أوسعهم رزقا و انتفاعا فكثر العلم في عهدهم و أقبل الناس عليه و استعانوا بحسن لقائه ..."[4].

ما نستنتجه من هذا المبحث أن سلاطين بني زيان اهتموا بالاهتمام بالفقراء و حفظ الأمن و ذلك لاستئصال الآفات من جذورها ، خاصة و أن من عوامل انتشارها الاضطرابات السياسية أي انعدام الأمن و كذا الأزمات كالأمراض و الفقر و مختلف الجوائح ، بالإضافة إلى دور مؤسسة الأوقاف الإصلاحي التي كانت تقوم به بصفة غير

---

[1] -C Brousslard, Les inscription arabes de Tlemcen IX mosquée et madrassa de Sidi Boumedian , revue africain , 3eme année , n18, aout 1856, pp 410-412.

[2]-الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص20.

[3]- عبيد بوداوود ، المرجع السابق ، ص 48.

[4]-ابن مريم التلمساني ، المصدر السابق ، ص ص 169-170.

مباشرة و ذلك بإنشاء المؤسسات الدينية و التعليمية التي تقوم بإصلاح المجتمع عن طريق بعث العلم و محاربة الجهل .

المبحث الثالث : دور الفقهاء و المتصوفة في محاربة الآفات الاجتماعية .

تمثل دور هذه الفئة في الحد من الآفات الاجتماعية من جذورها – عواملها – و تعددت أدوارهم الإصلاحية و شملت عدة مجالات و هي :

1- الإصلاح السياسي :

❖ إصلاح السلطان :

و صاحب هذه الفكرة هو عبد الكريم المغيلي (ت 909هـ/1503م) حيث يرى أن إصلاح المجتمع ينطلق من أعلى الهم إلى القاعدة ، أي أن الإصلاح يكون من السلطان ثم الأمير ثم العامة ، فحمل السلطان مسؤولية إصلاح المجتمع و ردع الفساد و تقوى الله و الحذر من إتباع الهوى و أن يمنع جميع أهل بلاده من إتباع الشرك بمختلف أنواعه ، كالقتل و شرب الخمر و كشف العورة و إقامة الحد في السرقة ، و جبي أموال الناس على وجه الحلال و حذر من اخذ أموال الناس بطرق غير مشروعة كأخذ الرشوة و التدليس و الغش في المعاملات المالية[1].

كما أمر عبد الكريم المغيلي السلطان بمنع أهل بلاده من كشف العورة و حتى الكفار في بلاده خصوصا أمام المسلمين في المنازل و الأسواق و غيرها من المواضع ، لأن هؤلاء الكفار لم يتركوا إظهارا للزنا و غيرها من المنكرات ، لكان ذلك ذريعة لأن يفعل مثل فعلهم ضعاف العقول من العامة و النسوان و الصبيان و هذا من باب حفظ النسل[2] .

و تتلخص سياسة الإصلاح لدى عبد الكريم المغيلي في رسالته إلى أبي عبد الله محمد بن يعقوب رمفا (868-899هـ/1463-1499م) و هي :" ... لا بد من ردع المفاسد الدينية و الدنيوية بالمقاطع الشرعية على حسب الطاقة البشرية و لا يجوز ترك مفسدة على مفاسده مع إمكان ردع عنه بسببه أو لعنه أو طعنه أو حبسه أو ضربه أو صلبه أو قتله أو نفيه ، أو أخذ ماله أو حرق بيته و غير ذلك من العقوبات الشرعية ، و لكل داء دواء و لكل مقام مقال و فعال بحسب ما يظهر من الأحوال ، فصن مقامات الخلافات النبوية عن الاهانة بردع العامة عن سوء الأدب و الأقوال و الأفعال و سائر الأحوال ، و لا تصبر لمن تعتمد ذلك و لم ينته عنه لأن ردع ذلك و مثله حق الله تعالى و رسوله و امنع جميع أهل بلادك من جميع أنواع الشرك و كشف العورة و شرب الخمر و أكل

[1]- محمد قومي ، دور الطائفة اليهودية بتوات خلال القرنين (15-16م) ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ، جامعة وهران ، 2013-2014، ص 107.

[2]-محمد قومي ، المرجع نفسه ، ص 108-109.

الميتة و الدم غير ذلك من المحرمات ، و لم يتركوا لإظهار شرك أو شرب خمر و فطر في شهر رمضان أو زنا أو غير ذلك من المنكرات ..."[1] .

شدد عبد الكريم المغيلي على ضرورة رد المنحرفين و القضاء على مختلف أنواع المفاسد ، و نبه إلى ضرورة المساواة في الآلة العقابية ، و يقول في هذا :" و اعلم أن الناس في حكم الله و رسوله سواء ، فلا تخرج من ذلك عالما و لا عابدا و لا شريفا و لا أميرا وأقم حق الله على جميع عباده ، بالتقوى لا بالهوى و من عارضك بشيء من ذلك فعاقبه بما فيه ردع له ، و لمثله يقطع يده أو رجله أو أنفه أو صلبه ، فافعل و لا تبالي و لكن بعد ثبوت تثبيت في ذلك كله و مقابلة كل واحد بما يليق به حسب الخير و الشر و التواضع و الطغيان ، فتصرف في ذلك بالزيادة و النقصان حتى يعتدل الميزان ..."[2].

و يختم وصاياه بـ:" أما يكفيكم أن تظلموا باسم السلطنة فتكونوا مذبذبين ترجون رحمة الله ؟ ثم تظلمون باسم الشرع حتى تكونوا كفارا و الكافر لا نصيب له من رحمة الله "[3] .

ما نستنتجه من رأي المغيلي أن إصلاح المجتمع من إصلاح السلطان فإذا صلح السلطان صلح مجتمعه و إذا فسَد فسُد مجتمعه.

❖ **الحد من الحروب :**

أدت فئة الفقهاء و المتصوفة في الدولة الزيانية إلى الحد من الصراعات القبلية ، و التي كان سببها المنافسة من اجل السيادة و التحكم في المجال[4] ، و لم يقتصر دورهم على المستوى المحلي فقط بل تعدته إلى المستوى الخارجي ، و ذلك من خلال التوسط بين الكيانات المتصارعة ، و من بين محاولات الصلح نذكر :

---

[1]-محمد قومي ، المرجع السابق، ص ص 110-111.

[2]-عبد الكريم المغيلي ، جملة مختصرة فما يجوز للحكام من ردع الناس عن الحرام ، ضمن كتاب : الإمام محمد عبد الكريم المغيلي التلمساني مناقبه و آثاره ، ج1، تح مقدم مبروك ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، 2011، ص ص 109-115.

[3]- محمد قومي ، المرجع السابق ، ص 112.

[4]-. ابن قنفذ القسنطيني ، انس الفقير و عز الحقير، نشره اودولف فور و محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط ، د.ت ، ص ص 86-87.

تدخل الشيخ عبد الرحمن الهزمري (ت 706هـ/1306م) شفيعا لدى السلطان يوسف بن عبد الحق لرفع حصاره عن تلمسان ، و كأنه بشفاعته هذه أراد التعبير عن سلطة غير عادية و رقابة على مجال بلاد المغرب[1] .

كما تدخل العالم أبي الهادي مصباح بن سعيد الصنهاجي (ت 748هـ/1347م) لدى السلطان المريني أبي الحسن ، من أجل عمد غزو المغرب الأوسط ، لكن وساطة هذا الملك لم تكلل بالنجاح لكنها اعتبرت من المواقف الرافضة للحروب و الفتن[2].

بالإضافة إلى الشيخ العالم الفقيه الصوفي الحسن بن مخلوف المشهور بأبركان (ت857هـ/1453م) الذي تميز برأيه الرافض للحروب و الصراعات السياسية[3] ، و في الحملة المرينية على بلاد المغرب الإسلامي التي ساد على أثرها أعمال السلب و النهب، تدخل شيوخ الفتيا بالبلاد بقيادة ابني الإمام أبي زيد و أبي موسى عيسى و وعظوا السلطان و ذكروه بمال الناس المنهوب ، لكن لم يزد هذا التدخل إلا تعصبا من قبل السلطان و تمسكا لأرائه ، ففرض بعدها ضريبة المعونة على حواضر الدولة الزيانية من اجل تغطية نفقات الحرب ، فرد عليه الإمام أبو زيد عبد الرحمن (ت743هـ/1342م) قائلا :" لا يجب عليهم من طلب منهم و لا تلزمهم عقوبة في توقفهم " و دعاه إلى الاعتماد على بيت المال عوض فرض الجبايات على الناس[4].

❖ **الإصلاح الديني :**

1- إصلاح العقيدة :

ظهرت العديد من المخاطر التي مست بالجانب العقدي للمسلمين ، ما اضطر بالعديد من الفقهاء إلى القيام بأعمال إصلاحية و من أهمهم أبي عبد الله بن محمد بن يوسف السنوسي (ت895هـ/1489م) الذي لجأ إلى التدوين في العقائد من أجل فساد الاعتقاد و إرشاد المسلمين إلى العقيدة الصحيحة الصافية ، و نبه إلى ضرورة التعلم و الأخذ

---

[1]- محمد ياسر الهلالي ، مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين (8-9هـ/14-15م)، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ و الحضارة ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2000، ص246

[2]- ابن قنفذ ، انس ، المصدر السابق ، ص51.

[3]- ابن مريم ، المصدر السابق ، ص 158.

[4]- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص ص 161-162.

بالعلم لأن النزوع نحو التقليد في العقائد يؤدي إلى تسرب العديد من العقائد الفاسدة التي تؤثر على إيمان الفرد [1] .

وضع السنوسي العديد من الحلول من أجل الخروج من هذا الوضع المتردي للمجتمع، دعا إلى اعتزال الناس و هجر المجتمع الفاسد ، و العودة إلى الله عز وجل و نبه إلى ضرورة تصدي نخبة عالمة متفقهة تعلم الناس أمور دينهم و الاشتغال بما يعنيهم و إرشادهم إلى الصواب[2].

إن مسألة العقيدة لم تشغل بال الإمام السنوسي وحده بل شغلت بال العديد من فقهاء العصر ، فقد طرحت العديد من المسائل الفقهية حو مسألة اعتقاد العامة ، فسئل أحد الفقهاء :" هل يسوغ للعامي التقليد في مسائل الاعتقاد ، أم يجب عليه النظر في الأدلة ، و إذا جاز التقليد هل يجزم الحق مع من قلده أم يكفيه غلبة الظن " فأجابه : " يكفي العامة التصميم على الاعتقاد المستقيم و إذا حصل الاعتقاد على قول بعض العلماء أجاز ، لأنه عليه الصلاة و السلام حكم بسلام العامة – الأعراب – مع القطع أنهم لم يبين لهم الأدلة المنصوبة لذلك ، و لا يجري الظن فيما يجب اعتقاده لأنه مجوز النقيض على الله بخلاف الجازم لأنه غير مجوز "[3].

2- إصلاح سلوك المتصوفة :

استطاع العلماء و الفقهاء إخضاع التصوف و المتصوفة للرقابة الفقهية ، و اجتهدوا في وضع قوانين متعددة تضبط ممارسات أهل التصوف و تحارب الانحرافات ز البدع التي تغلغلت في هذا العلم .

أول العلماء المصلحين للتصوف هو ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ/1432م) و الذي لقب بـ " حامل لواء السنة و داحض شبه البدعة ، سيف الله المسلول على أهل البدع و الأهواء الذائعة "[4] ، حارب ابن مرزوق الحفيد الصوفية القائلين بالوحدة و الحلول و كذا القائلين بالفلسفة و السالكين لمنحى الحلول و الالتحاد و إسرار الحروف

---

[1]-عبد القادر بوعقاد ، الدور السجالي لفقهاء المغرب الأوسط من خلال نوازل العلوم الطارئة و المذاهب الوافدة ، ضمن أعمال الملتقى الدولي :كتب النوازل الفقهية و قضايا مجتمع المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط ،المسيلة ، 2013 ، ص 33.

[2]- المازوني ، المصدر السابق ، ج1،تح ماحي قندوز، ص 85-86

[3]- إلهام قاتل ، النخبة العالمة في المغرب الأوسط (ق7-9هـ13-15م)، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ، 2018، ص ص 139-140.

[4]- التنبكتي ، النيل ، المصدر السابق ، ص 500.

، فقد اعتبر أن من عصى الله بالزنا و شرب الخمر أيسر ممن اتبع طريق الفقهاء و الصوفية المبتدعين[1].

كما ألف كتابا أسماه " النصح الخالص في الرد على مدعي رتبة الكامل للناقص" و الذي رد فيه على قاسم العقباني حول فتوة متعلقة بالفقراء الصوفية ، حيث رد عليه أشياء صوب العقباني صنيعهم فيها فخالفه ابن مرزوق[2].

و من المؤلفين في الرد على أدعياء التصوف نجد الشيخ عبد الكريم المغيلي الذي ألف كتابا أسماه " تنبيه الغافلين عن مكر المسلمين بدعوى مقامات العارفين "[3] ، و عرف محمد بن الحاج المناوي بالرد على بدع المتصوفة أشار إليه ابن مريم بأنه كان متبعا لسنة رسول الله صلى الله عليه و سلم قوالا للحق ، فظا غليظا علة كل مبتدع و لا تأخذه في الله لومة لائم.[4]

كما انتقد الإمام موسى بن عيسى المازوني أحوال و سلوك المتصوفة ، المخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية ، قال عنهم :" ثم يضيفون لهذه المكاره الشطح و القفز و الصياح كأنهم مجانين " ، ونظم شعرا في ذمهم قائلا :

ليس التصوف لبس الصوف تلبسه *** و لا بكاؤك إن غنى المغنونا.

و لا صياح ولا رقص ولا طرب *** و لا تغاش كإن صرت مجنونا.

بل التصوف أن تصفو بلا كدر *** و تتبع الحق و البرهان و الدنيا[5] .

أما عبد الرحمن الخضري فقد أسهب في رده على انحرافات أصحاب الطرق و الفقراء في منظومته القدسية[1] ، منكرا عليهم أمور الحضرة و ما يصاحبها من الرقص و البدع قائلا :

---

[1]- عبد الكريم الفكون ، منشور الهداية في حال من إدعى العلم و الولاية ، تح أبو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987، ص 144.

[2]- التنبكتي ، النيل ، المصدر السابق ، ص ص 506-507.

[3]-العباس بن إبراهيم السملالي ، الإعلام بمن حل مراكش و أغمات من الأعلام ، ج5، مراجعة عبد الوهاب بن منصور ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1993، ص 108.

[4]- ابن مريم التلمساني ، المصدر السابق ، ص ص 113-114.

[5]- أمين كرطالي ، الفقهاء و الحياة السياسية في المغرب الأوسط خلال القرنين (9-10هـ/15-16م)، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2013-2014، ص 44.

و قال بعض السادة المتبعه *** في رجز يهجو به المبتدعة

و يذكرون الله بالتغييـــــر *** و يشطحون الشطح كالحمير[2]

و نجد كذلك الفقيه الشاذلي أبو الحسن البطروني (ت 793هـ/1390م) الذي عمل على محاربة كتب السحر و الشعوذة بتلمسان[3] ، وحد من تحريم الشهادة و الإمامة على كل من يرويها [4] ، و لا سيما كتب الكيمياء و علم الأسرار و الحروف لأبي العباس البوني التي ولع بها الفقراء من أجل تحصيل الفوائد المالية ، و إقامة الزوايا و إطعام الطعام فضلا على ما كانوا يعتقدون من أهميتها في تحقيق " أول المراتب في الإيمان باليوم الدنيوي "[5] .

3- إصلاح سلوك أهل الذمة :

تصدى عبد الكريم المغيلي لفئة اليهود بمنطقة توات ، نتيجة لكثرة المشاكل التي تسببها تواجدهم بالمغرب الوسط عموما و منطقة توات خصوصا ، فبعد ملاحظته لقوتهم وسطوتهم على كل مناحي الحياة في توات بحيث احتكروا الصناعات الأولية كالذهب و الفضة ، و ضايقوا المسلمين و تجارتهم فقال المغيلي :" إن يهود توات و تكورارين قد حلت دماؤهم و أموالهم و نساؤهم ، لأنه الذمة التي ترفع السيف عنهم هي الذمة الشرعية لا الذمة الجاهلية و إنما تكون لهم الذمة الشرعية مع إعطاء الجزية عن يد و هم صاغرون و يجب أن يلتزموا بجميع أحكام أهل الذمة لأن الخلاف بين الفقهاء في نقض عهدهم كان في الذمي الذي ادخل ببعض الأحكام من غير تصميم و استمرار" و قال في موضع آخر: " وأما من ترك شيئا من ذلك و استمر على تركه و صمم عليه فلا خلاف في نقض عهده و وجوب قتله و سببه لأن ذلك هو التمرد على الأحكام الشرعية"[6].

---

[1]- المهدي بوعبدلي ، عبد الرحمن الاخضري و أطوار السلفية في الجزائر ، مجلة الأصالة ، ع 26 ، جانفي 1978، ص ص 30-32.

[2]- عبد الرحمن الاخضري ، منظومة الاخضري في التصوف ، ج4، إدارة المطبعة المنيرية ، الجزائر ، 1343هـ ، ص ص 45-48.

[3]- طاهر بونابي ، المرجع السابق ، 21.

[4]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج6 ، ص70.

[5]-احمد زروق ، عدة المريد الصادق ، تح الصادق بن عبد الرحمن الغرياني ، دار ابن حزم ، بيروت ، 2006، ص 185-186.

[6]- محمد باي بلعالم ، الرحلة العلية إلى منطقة توات ، ج1 ، المعرفة الدولية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015 ، ص 128.

و قد أثارت قضية هدم الكنائس جدلا واسعا في أوساط فقهاء المغرب عامة ، فمنهم من كان مؤيدا لرأي المغيلي كالإمام السنوسي حيث كتب له رسالة جاء فيها : " ... فليعول أهل تمنطيط و غيرهم من أهل الإسلام على ما أبداه من الحق في ذلك الجواب و لينبذوا ما خالفه إن أرادوا الفوز بشرف الإسلام و إعزازه و أجاب الصواب و الله سبحانه المسئول أن يوفقنا وسائر المسلمين للتمسك بالحق"[1].

و كذا دعم راية الإمام العبدوسي و الشيخ إبراهيم عبد الجبار الفيجيجي و صب جام نقمته على سكان تمنطيط المعارضين لرأي المغيلي و أضد قائلا :

أيا قاطني توات أصغوا إلي *** فقد آن أن أبوح بالبعض و الكل .

أأنتم على دين النبي محمد *** أم القوم و اليهود شكل على شكل

فما بالكم شرفتموهم عليكم *** و الإسلام أولى أن يشرف في الأصل

فإن كان هذا الرأي رأيكم *** فما الظن بالسفيه و الناقص العقل[2].

أما فئة المعارضين نجد الفقيه عبد الله العصنوصي و أبو العباس احمد بن زكري الذين أنكروا موقف المغيلي ، و استدلا بأن المحققين بالمذهب المالكي لا يقولون بهدم كنائس اليهود ، و بخصوص سلوكيات اليهود في المجتمع اعتبر بأن :" لا مانع من الإنكار عليهم عادة في تلك المواضع و غيرها لما علم من حال اليهود في غالب أحوالهم"[3] .

[1]- عبد القادر زبادية ، التلمساني محمد عبد الكريم المغيلي ، مجلة الأصالة ، العدد 26 ، مطبعة البحث ، لجزائر ،1973، ص 205.
[2]- محمد باي بلعالم ، المرجع السابق ، ص ص 128-129.
[3]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص ص 217-220.

❖ **الإصلاح الاجتماعي :**

1- محاربة المناكر :

عاش فقهاء الدولة الزيانية جنبا إلى جنب مع المجتمع ملاحظين مختلف الآفات التي لحقت به ، و قد عبر الفقهاء عن استيائهم حول تفشي الآفات و الانحلال الخلقي في المجتمع الزياني ، فقامت بالتخفيف من حدة هذه الآفات في المجتمع فقامت بما يلي :

حاربت هذه الفئة آفة الخمر و لعل أبرزهم الفقيه أبي عبد الله العقباني (ت871هـ / 1466م) ، الذي منع السكارى من الجهر بسكرهم في الطرقات و ما يتعقب عنه من إلحاق الأذى بالمجتمع ، لذلك فعقوبته السجن حتى يستفيق ثم يجلد ثمانين سوطا و هذا حد من حدود الله [1] .

و مع نظام العقوبات الذي أمده العقباني حيث منع النساء من القيام ببعض المناكر ، و منها الاجتماع للبكاء و الصراخ العالي و النوح و النهي و لطم الخدود عند مرور الموكب الجنائزي و الصياح بأهازيج خاصة و هن كاشفات للوجه[2] .

كما تم منع النساء من الخروج و هن متزينات و متعطرات و الاختيال في المشي ، مستندا إلى أحاديث نبوية القائلة بأيما امرأة استعطرت فوجدوا ريحها فهي زانية ، كما تمنع النساء من إبداء زينتهن في المآتم و الحمامات و لا يجب أن تطلع امرأة على محاسن امرأة أخرى لأن ذلك من العورة و يجب ستره [3].

كما تم منع النساء الممارسات لآفة السحاق من خروجهن لوحدن إلى مواضع مجهولة ، و أن يتم إرسال معها من يحرسها كأمة متدينة لمنعها من ممارسة هذه الرذائل ، و قيل يتم تكبيلهن و سجنهن و ضربهن حتى تنتزع منهم هذه العادة الذمية ، و قال بعضهم يمنع سجنهن و الأصح أن يتم إيداعهن في فبيوت إبائهن من اجل معاقبتهم[4] .

---

[1]- العقباني ، المصدر السابق ، تح علي شنوفي ، ص 69 /العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي فريد ، ص254.

[2]- العقباني ، المصدر السابق ، تح علي شنوفي ، ص 71 /العقباني ، المصدر السابق ، تح عبدي فريد ، ص 257.

[3]- العقباني ، المصدر السابق ، تح فؤاد ، ص 258.

[4]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 261.

و منعت النساء من الذهاب إلى الحمامات ألا أن استدعت الضرورة كالمرض مثلا ، لأن اجتماع المرأة مع مثلها مثلما اجتماع المرأة مع غير محرمها كالرجال الأجانب ، أما في عصر المؤلف فقد حرمه لعدم استتار النساء بالحمامات[1].

و حرم خروج النساء إلى المقابر و اجتماعهن مع رجال أجانب بدافع القراءة على الميت ، و كذا خروجهن و اجتماعهن إلى الصناع و هن متبرجات كل هذا تم تحريمه و أوصى الرجال بمنع نسائهن من الخروج الكثير لغير الضرورة[2] .

و إذا كانت المرأة تاجرة و استدعت الضرورة لخروجها فمن المستحسن أن توكل أحد محارمها يكون أمنا على نفيسها ، و كذا يجب على السلطان أن يتفقد مثل هذه الأماكن التي تكثر فيها اجتماع النساء مع سفلة الصناع و منع النساء الشابات من الخروج لوحدهن إلى مجالس الصناع [3] .

و أمر كذلك بوجوب قيام السلطان لموضع تجمع الناس على سفلة الأطباء الذين يدعون التطبيب ، و هم ممارسون لأعمال السحر و الشعوذة ، و يجب معاقبتهن أشد العقاب هم و من يأتي طالبا من يدهم الشفاء[4] .

و تم منع آلات اللهو الحرمة و التماثيل المجسدة و أواني الذهب و الفضة و ثياب الحرير المصمصة من أجل الرجال [5] ، و في أمور الغش بالسواق يجب تفقد المكاييل و الموازين و قصبات الذراع و يجب أن تكون هذه المقاييس و الموازين موحدة من اجل كشف مظاهر الغش و سهولة معرفتها ، و يجب تفقدها من طرف أمناء و مراقبة أن بها زيادة أو نقصان و في حال وجد الغش ينكل به في جميع السوق و البلاد ليكون عبرة ثم يسجن السجن الطويل ، و إذا كان معتادا على الغش يطرد من السوق و يمنع الدخول له و يضرب ثم يسجن .[6]

و إذا كان الغش في العملة و عرف صاحبها يتم تشديد عقوبته و هي أن يطوف به الأسواق كلها حتى يكون نكالا لما يريد أن يرتكب مثل هذا الفعل ، و يسجنه على قدر ما

---

[1]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص ص 262-263.
[2]-العقباني ، المصدر السابق ،تح عبدي فريد، ص ص 265-266.
[3]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص ص 275-277.
[4]-العقباني ، المصدر نفسه ، ص 290.
[5]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 300.
[6]- العقباني ، المصدر نفسه ،ص ص 319-322.

يتم إعلانه من طرف السلطات حتى يكون عبرة لمن رأى فيما صنع عظيما [1] ، وقد أمر بعضهم بأن يضرب و يسجن طويلا حتى يموت في سجنه نظير فعله[2].

أما من يغش في النعال و صنع الثياب و في بيع جميع أنواع المأكولات ، فيجب على القائم بالأمر أن يؤدبه ، وعلى من اشترى هذه السلع المغشوشة أن يردها إلى صاحبها و يسترجع ثمنها[3].

كما دعا ابن صعد التلمساني (ت901هـ/1496م) إلى محاربة آفة السرقة ، و دعا اللصوص إلى التوبة و بناء المجتمع و ذلك من خلال تذكيرهم بتجربة الفضيل بن عياض الذي كان في بداية أمره معروف بقطع الطرقات ، إلا أنه تاب بعد ذلك و اجتهد في الأعمال الصالحة ثم أصبح خادما لأهل مكة و حجاجها بالسقاية ، و الأكثر من ذلك انه أصبح عليما و فقيها و راويا للحديث النبوي الشريف[4].

واصل ابن صعد دعوته الإصلاحية فدعا إلى محاربة رذيلة الزنا و الانحلال الخلقي و أشار إلى أن هذه العلاقات تنتج عنها أمراض عضوية[5] ، و جعل ابن صعد التلمساني مرتكز دعوته الإصلاحية العودة إلى الكتاب و السنة و اللذين من شأنهما هدم المظاهر السلبية المنافية للشريعة الإسلامية ، ثم دعا بعد ذلك للاقتداء بالسلف الصالح و قدم نماذج لأولياء يؤدون الصلاة و يقيمون الليل و يعملون صالح الأعمال[6].

2- المساعدات المادية للفئات الهشة :

عمل الفقهاء جاهدا لمساعدة أفراد المجتمع في وقت الأزمات خاصة في مجابهة ظاهرة الفقر ، و ذبك من اجل تحسين مستواهم المعيشي و التقليل من شدة الفقر عنهم خاصة أيام الجوائح و الحروب .

و من بين الفقهاء الذين أدوا أدوارا هامة في محاربة الفقر نجد العالم الفقيه أبي عبد الله بن أبي بكر بن مرزوق ، الذي عرف هو و عائلته بحبهم و عطفهم على الفقراء و المحتاجين حيث كان يهب المال لمن يريد التجارة ، و كان يكتال من زرعه للضعفاء

[1]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 328.
[2]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص 329.
[3]- العقباني ، المصدر نفسه ، ص ص 360-369.
[4]- ابن صعد التلمساني ، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب ، ج8 ، تح طاهر منزل ، أطروحة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2012، ص 170.
[5]- بن صعد التلمساني ،المصدر نفسه، ص ص 200-201.
[6]- ابن صعد التلمساني ، المصدر السابق ، ص ص 93.

طوال السنة و يمنحهم مقدارا من المال و كان مجيب الدعاء لمن حل به فقرا أو مرضا فتتيسر أحواله ، مثلما دعا مع أبي الحسن بن ميمون الذي كان ضعيفا و فقيرا و كثير العائلة فأصبح ذو مال كثير [1] .

عرف والد ابن مرزوق و هو أبو العباس بن مرزوق (ت 741هـ) بكثرة صدقاته و أعمال البر و الإحسان ، و له الكثير من الفضل على الطلبة و أهل الدين و الخير فقد روت الكتب المناقبية :" كانت له مطامير من فحم و قمح و كان يعد اللحم المدخر المعروف بالمسلي و الخليع و الزيت ، فإذا كان يوم ثلج فتح مطمورة من قمح و أخرى من فحم و يتصدق بالزرع و الفحم و الادام طول يومه ، فلا يرجع إلى داره حتى يفرغ من المطمورتين ، كما كان له كل يوم خبز صدقة و ثياب في كل سنة "[2] .

كما اشتهر الولي الصالح أبي عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق جد ابن مرزوق الحفيد (ت 629هـ/1226م) ، الذي كان معاصرا للسلطان يحيى بن يغمراسن فحرص على الاجتماع به العديد من المرات ، عرف بحبه و عطفه على الفقراء و المساكين فكان يكتال لهم بيديه و يوزعه عليهم ، و قيل انه يمسك سرة دراهم و يتصدق بها على الفقراء [3] .

و حذا حذوهم الشيخ الشريف أبو عبد الله التلمساني (ت 771هـ/1371م) الذي بلغ الدرجة الرفيع و المنزلة العالية و شهد له بذلك شيخه عبد السلام بقوله :" ما أظن أن في المغرب مثل هذا "[4] ، فقد عرف بكرمه الواسع و كانت نفقاتهم عليها عديدة و يعطيهم رفيع الكساء و قد وصفه التنبكتي قائلا :" ... و كان مشفقا رحيما بالناس ، يعينهم و يعطيهم عدة نفقات و يواسي رحمه الله بكثير من ماله ... و يطعم الأطعمة "[5].

كما نجد الفقيه أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن الغماري نزيل تلمسان (ت872هـ/ 1470م) الذي كانت له شهرة واسعة نظير مساعدته للفئات الهشة من المجتمع ، قال عنه ابن صعد الأنصاري :" انه كانت تأتيه ثمرات من كل شيء و يقصده الناس

---

[1]- ابن مرزوق، المناقب ،المصدر السابق ، ص 165.
[2]- ابن مرزوق ، المناقب المرزوقية ، المصدر السابق ، ص ص 190-191.
[3]- ابن مرزوق ، المصدر نفسه ، ص 155.
[4]- التنبكتي ، كفاية المحتاج ، المصدر السابق ، ص 340.
[5]-التنبكتي ، المصدر نفسه ، ص 339.

بالصدقات و النذور ، و ربما جاءه الذهب بالمائة و المائتان فلا يدخر ذلك ... و إنما يفرقه في الفقراء و المحاويج "[1] .

عرف بتوليه خدمة الفقراء بنفسه و المرضى و يسقي لهم الماء و يحمل الطعام إلى منازلهم و يتفقد أحوالهم[2] ، و لا يأتي إليه فقير طالب المساعدة و يعود خائبا ، و قيل عنه انه كان يرتاد سوق ندرومة و يأخذ معهم إبريقا مملوء و يدور على التجار يسقيهم منه جميعهم[3].

كما نجد الشيخ الحسن أبركان (ت 857هـ/1453م)الذي كان وليا صالحا حسن المعاملة و صاحب كرامات ، و له مكاشفات كثيرة الرحمة و الشفقة على أفراد مجتمعه مبادرا في إيثارهم و مبادرا في إغاثة الملهوف منهم ، رغم صعوبة حياته المادية التي كان يعيشها إلا أنه عرف بسخائه و كثرة تصدقه ، كانت تصله صدقات من بلاد السودان لكنه لا يدخر منها شيئا طمعا في لطف ربه و كسب ثوابه[4].

أشار الوزان إلى بروز فئة الأولياء الصالحين ، التي أدت هذه الأخيرة دورا كبيرا تجاه الفقراء و المحتاجين بالمجتمع الزياني ، و يوضح هذا قائلا :" أن أحد الأولياء الصالحين القاطن في إقليم البطحاء قد اشتهر بالغنى و كانت تصله الصدقات من كل البلدان فيجمع سنويا مبلغا من المال ، و يطعم به الفقراء و المساكين ، فقد جاء في سياق حديثه عن هذا الأمر ، وأخذ يتقاطر عليه جمهور غفير من الناس فيطعمهم جميعا "[5].

كما لا ننكر دور الفئات الميسورة الحال من المجتمع التي ساهمت في الحد من الفقر في الدولة الزيانية ، و تقديم مساعدات عظيمة لهذه الفئات الهشة من المجتمع ، جاء في الكتب النوازلية العديد من مظاهر التكافل الاجتماعي ، فقد أشار الونشريسي في احد النوازل :" أن رجلا أوصى لصبية يتيمة بأن يدفع لها بعد وفاته ربع حانوته ، و ينفق عليها إلى أن تتزوج"[6].

أما المازوني فقد جاء في كتابه صورة أخرى من مظاهر التضامن الاجتماعي و هي :" هل يرخص لمن وجبت عليه الزكاة قبل يوم عاشوراء في تأخير إخراجها إليه إذا

[1]- ابن صعد التلمساني ، روضة النسرين ، ص 164
[2]-ابن صعد التلمساني ، المصدر نفسه ، ص 164.
[3]- ابن صعد ، المصدر السابق ، ص 219.
[4]- ابن مريم التلمساني ، المصدر السابق ، ص ص 166-170.
[5]- الوزان ، المصدر السابق ، ج2، ص ص 26-29
[6]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج10 ، ص 294.

كان موسما للمساكين يبرزون فيه و يحلون في الطلب و لا يعذرون من لا يعطيهم فيه قياسا على لزوم تأخير الزكاة عند حلول حلولها "[1] ، فأجاز الفقيه له ذلك .

و قد نصت إحدى النوازل ، أن رجلا من أكابر التجار و ذوي المال أوصى زمن الوباء رجلا بأن يتصدق بمبلغ مائة و خمسين دينارا من الذهب و أنها كانت أمانة بيده ثم علقها بذمته على الفقراء و المساكين[2] .

3- التوسط لدى الحكام :

امتازت العلاقات السياسية بين الفقهاء و سلاطين بني زيان بأنها جيدة في كثير من الأحيان ، ما جعل الفقهاء يستغلون هذه العلاقات في المساعدة للفئات المحرومة بالتوسط لهم لدى الحكام ، فقد كان الولي أبو العباس احمد بن الحسن ، الفقيه القاضي العدل من أكابر علماء تلمسان ، تميز بالرحمة و مساعدة الفئات الضعيفة فقيل عنه : "ثم يتصرفون بكليته لذوي الحاجات فيصبرهم و يؤنسهم و يغيث ملهوفهم و يكاتب ملك الوقت و أرباب الدولة فيضي الله على يده الكثير من رد الظلمات و فك المعاناة ... و كان ربما مشى بنفسه في دفع مظلمة أو رفع وظيف ، فكان بعض أصحابه يقول له : يا سيدي تتكلف المشي على قدميك فهلا تبعث بكتابك أو برسولك ، فيبتسم رحمه الله و يقول لعل هذا انفع لنا و لهم "[3] .

كما برز الفقيه أبي العباس بن مرزوق (ت 741هـ/1340م) من خلال اللقاءات التي كانت تجمعه مع السلطان أبي تاشفين الأول بجامع العباد بتلمسان ، فطلبه تحرير المساجين فقام السلطان بإطلاق سراحهم[4] ، و تدخل ابنه محمد بن مرزوق (ت 781هـ/ 1379م) شفيعا لاح داعيان تلمسان و هو أحمد بن القاسم بن الحاج ، الذي قام بسجنه السلطان أبي الحسن المريني ، وبعد تدل السلطان ابن مرزوق الخطيب أطلق سراحه و أمر له بكسوة[5].

---

[1]- المازوني ، المصدر السابق ،ج1، ص 338

[2]- الونشريسي ، المصدر السابق ، ج6، ص ص 5- 6.

[3]-عبيد بوداوود ، ظاهرة التصوف بالمغرب الأوسط ما بين القرنين 7-9هـ ، دار الغرب الإسلامي للنشر و التوزيع ، وهران ، 2003، ص 252.

[4]- نبيل الشريحي، دور علماء تلمسان في الحياة السياسية و الاجتماعية و العلمية في بلاد المغرب خلال القرنين 7-8هـ/13-14م، أطروحة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010، ص 142

[5]- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص ص 322-324.

كان يقوم الشيخ أبركان بمكاتبة الملوك و أرباب الدولة من أجل قضاء حوائج الناس و لم يسأم من ذلك إطلاقا[1]، كما تميز الفقيه السنوسي باللين و الرحمة على الضعفاء ، فقد كان يأمر أهله بالصدقات سيما أوقات الأزمات قائلا :" من أحب الجنة فليكثر من الصدقة خصوصا وقت الغلاء"[2] ، و كثيرا ما كان يتولى مهمة الصدقة بنفسه و كان يجتمع عليه الأطفال من اجل تقبيل أطرافه ، و اتصف بعدم محبته لملاقاة السلاطين ، غير أن حبه للمساعدة وحل مشاكل الناس و قضاء حوائجهم دفعه إلى ملاقاة الملوك[3] ، قال عنه التنبكتي :" كان شديد الحياء فإذا كلف بالكتابة للأمراء يكتبها حياء لأنه يستحي أن يرفض طلبا لأحد "[4].

و حذا حذوهم الشيخ الولي الصوفي محمد بن عمر المعروف بالهواري (ت 843هـ) عرف بكراماته الكثيرة و اشتهر بين العام و الخاص ، قيل انه كان كثير العطف على الفئات المحتاجة و كان خدوما مؤديا لحاجة كل من يقصده ذكره ابن صعد :" كنت عند الشيخ يوما و قد ورد إليه جماعة من الشرفاء الكائنين بمواطن مغراوة من بلد الشلف اشتكوا إليه ظلم واليهم و جوره على الأهالي و غيرهم من الرعية فاشتد غضب الشيخ ثم بعث للخليفة كتابا بذلك الأمر فوضع حدا لذلك"[5] .

أما الفقيه إبراهيم بن علي الخياط الولي الصالح امتاز بحرصه لقضاء حوائج الناس ، كان يكتسب ماله من مهنته الخياطة و كان كثير الدخول على أمير المؤمنين أبي يحيى بن يغمراسن لقضاء حوائج الناس و ربما دخل عليه في اليوم سبعين مرة ، فقيل لأمير المؤمنين في ذلك ،فقال : دعوه فهو رحمة للمسلمين و ما قضاه الله تعالى بقضية ، و الله لا أمنعه من قصده[6] .

4- مجابهة النظام الضريبي:

استطاع الفقهاء و النخبة العالمة عموما من تخفيف حدة المغارم و المكوس أو إلغائها على بعض الفئات المتضررة و أهمها شريحة المحتاجين و الفقراء ، فقد وضعوا حدا لبعض تجاوزات السلاطين كفرض مقدارا من المال على بعض أعيان البلد ، حتى

---

[1]- ابن صعد ، المصدر السابق ، ص 129.
[2]- التنبكتي ، النيل ، المصدر السابق ، ص 567-568.
[3]-التبنكتي ، المصدر نفسه ، ص ص 563-566.
[4]- التنبكتي ، المصدر السابق ، ص 568.
[5]- ابن صعد ، المصدر السابق ، ص 233.
[6]- ابن مريم ، المصدر السابق ، ص ص 126-127.

يتجاوز البلد ضائقته فشكلت هذه الضرائب عبئا على ضعيفي و معدومي الدخل ، الأمر الذي اضطرهم إلى العيش في ضيق كبير و قد وصفه أبي عبد الله بن مرزوق قائلا :" ... فكم أدت المطالب بها إلى افتقار ، و كم هتكت فيها من حرمة أموال و أعراض ... "[1].

و من أهم الفقهاء الذين جابهوا الضرائب و المكوس نجد الفقيه الصوفي أبو الربيع سليمان (779هـ/1377م) و يسمى أيضا الربيع سليمان بن المعز الصنهاجي الشهير بالتلمساني ، عرف عنه أنه لا يأخذ قوت يومه إلا من موضع يعرف أهله ، و كان صريحا لا يخشى أحدا فقد قام تحذير احد الوزراء بما قد يلحقه أن قام بعملية جمع المكوس ، و وعده بالعقوبة التي تعرض لها سابقوه من فارضي المكوس[2] .

و حذا حذوهم الفقيه الصوفي أبي عبد الله بن شعيب الذي شارك مع العامة في ضرب المكاس ، محتجا بقوله :" ليس في الشريعة مكس "[3] ، كما نجد الشيخ أحمد الغماري الذي عارض النظام الضريبي و المكوس و ذلك بفتح داره للمعارضين للمغارم و المكوس و الفارين من أيدي السلطة ، كإيوائه لرجل من قبيلة بني ورنيد فر إليه بعدما طولب بالغرامة[4].

أما الفقيه أبو زيد ابن الإمام (ت 743هـ/1342م) الذي سعى بالتوسط للفقيه أبي العباس بن عمران البجائي لدى السلطان أبي تاشفين الأول بعد حلوله بتلمسان ، فقام السلطان برفع مغرمه و مغرم من جاء معه و كان يقدر بمائتي دينار زاد عن ذلك بأن أعطاه مائتي دينار ذهبية[5].

- **ملاحظة :**

لم يرتكز الجانب الإصلاحي في الدولة الزيانية على أراء النخبة العالمة الزيانية فقط، بل كانت هناك أراء إصلاحية من خارج الدولة كما هو الحال لآراء ابن قنفذ القسنطيني (ت810هـ/1407م) حيث تتلخص نظريته الإصلاحية في إصلاح الفرد و ذلك عن طريق إصلاح عقيدته عبر بوابة التدرج في المراتب الزهدية ، التي قسمها إلى ثلاث :

---

[1]- ابن مرزوق ، المسند ، المصدر السابق ، ص 286.
[2]- نبيل الشريخي ، المرج السابق ، ص 145.
[3]- الغبريني ، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تح محمد بن أبي شنب ، كلية الآداب العليا ، الجزائر، 1980 ، ص 191.
[4]- نبيل شريخي ، المرجع السابق، ص ص 144-145.
[5]-التنسي ، المصدر السابق ، ص 142.

أولها هي التوبة و الخوف من الله عز وجل و تذكر قرب الأجل و الرجاء و التحسر على البطالة و اللعب ، ثاني مراتب الزهد هو شكر الله عز وجل دائما على ما من به علينا و هدانا بفضله وإليه و محاسبة النفس في كل وقت ، أما الثالثة و الأخيرة و هي الزهد في الدنيا لأن آخر درجة من الورع أول درجة من الزهد[1] .

أشار ابن قنفذ القسنطيني للراغب في التوبة ترك جميع المعاصي و الذنوب التي كان يرتكبها من خيانة و ظلم و غيرها ، و أول شيء يجب إصلاحه هو إصلاح قوته ، أي أن يجعل له مصدر رزق حلال و ذلك بقوله :" لأن القوت من الدين كالرأس من الجسد" ، ويكثر من الاستغفار و يتذكر دائما الموت[2] .

و السبب في جعل ابن قنفذ القسنطيني التوبة في أول حديثه عن التصوف و الزهد ، هو تراجع الوازع الديني في المجتمع و انتشار الفساد العقائدي ، و أكد على أن إصلاح الفرد يكون بالتوبة ، فإذا صلح الفرد صلحت الأسرة و إذا صلحت الأسرة صلح كامل المجتمع و على الفرد الكسب الحلال لتطهير أسرته من مال الحرام ، و دعا الأبناء إلى مخالفة آبائهم في حال كسبهم الحرام قائلا :" فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"[3] و بذلك فإن نظرية ابن قنفذ الإصلاحية تعتمد على الكسب الحلال كأساس للترابط و استمرارية التنظيم الاجتماعي[4].

و نستنتج مما سبق إذا كان رأي عبد الكريم المغيلي يتمحور حول إصلاح السلطان كأساس لإصلاح المجتمع ، فإن ابن قنفذ القسنطيني جعل منطلق إصلاح المجتمع من إصلاح الفرد فإذا صلح الفرد صلح المجتمع كله .(ينظر الملحق رقم 10)

و حسب رأيي الشخصي فإن الإصلاح يكون من كلا الطرفين ، من السلطان و من الفرد حتى يكون هناك تعميم لاستصلاح المجتمع فإذا صلح طرف و الطرف المقابل فاسد يحدث خللا في المجتمع و لا تتكافأ كفتا الميزان ، إذن فيجب إصلاح السلطان و الفرد حتى يكون تغيير جذري في المجتمع و حتى تتم تطبيق المشاريع الإصلاحية بشكل سهل ، أما إذا ظل احد الطرفين فاسد فإن الإصلاح يكون جزئيا و ليس كلي.

---

[1]- ابن قنفذ، انس الفقير ، المصدر السابق ، ص ص 108-110 .
[2]- طاهر بونابي ، المرجع السابق ،ص 443.
[3]- ابن قنفذ ، المصدر نفسه ، ص 112.
[4]- طاهر بونابي ، المرجع السابق ، ص 446.

الخاتمة

و في آخر موضوعنا هذا يمكننا استنتاج ما يلي :

1/ إن أول العوامل المساهمة في ظهور الآفات الاجتماعية تمثلت في العوامل الطبيعية بالدرجة الأولى و هي بدورها متعددة ، حيث يمكن للمياه التي تمثل عاملا لاستقرار الإنسان و المجتمعات تكون قلتها أو وفرتها سببا في انحراف الأفراد مما ينتج عنه فساد للمجتمعات و بالتي ظهور الكثير من الآفات الاجتماعية ، و هو بدوره متأثر بعامل الثاني هو المناخ الذي يتسبب إما في وفرته أو قلته و للمناخ تأثير غير مباشر على المجتمعات فيكون هو سببا في تطور الحضارة و اضمحلالها و هناك علاقة تكاملية بين العاملين حيث أن اعتدال المناخ يكون سببا في وفرة المياه كما أن المياه و وفرتها تساهم في اعتدال المناخ و إذا حدث خلل في الاثنين تكون آثار سلبية على الأفراد و المجتمعات ما تدفع الإنسان إلى اللجوء نحو التعدي من أجل الحصول على قوت يومه و انحرافه بأي شكل من الأشكال .

2/ تعرضت الدولة الزيانية إلى العديد من الكوارث الطبيعية و التي كانت سببا مباشرا في تفاقم الآفات الاجتماعية ، و ذلك من خلال تأثير هذه الكوارث الطبيعية على الحياة الاقتصادية للمجتمعات ، فأثرت السيول و الثلوج في تعطيل النشاط الفلاحي و الصناعي لأفراد الدولة و ذلك من خلال تأثر الأراضي الزراعية بها ما تسبب كذلك في نقص في الثروات الحيوانية و بالتالي قلة الغذاء أو انعدامه في كثير من الأحيان و كذا قلة المواد الأولية خاصة في صناعة الغزل و الجلد ، ما ينتج عنها انعدام مصادر لدخل الأسر و بالتالي تعم الفوضى في المجتمع.

3/ لقد كان للمجاعات و الأوبئة التي حلت بالدولة الزيانية آثار وخيمة على كل المجالات ، و أولها ما يتعلق بالثروات الزراعية و النباتية و كذا بحياة الأفراد حيث توفي على اثر هذه العوامل العديد من الأفراد و ذلك من خلال تجاوز الوفيات في بعض الحواضر الخمسمائة شخص ، و هو من شأنه إضعاف اقتصاد الدولة الأمر الذي يدفع بالكثير من الأسر للتمرد نظرا لسوء الأوضاع المعيشية خصوصا عند بروز العديد من الفئات الهشة بالمجتمع و المتمثلة في الفقراء و المحتاجين ، و لم تقل نسبة تأثير عامل الجراد على العوامل السابقة خاصة و أنه يقوم في ظرف ساعات قليلة بمحو الهكتارات من الأراضي الزراعية مع العلم أن أغلب السكان نشاطهم الأساسي متمثل في النشاط الزراعي .

4/ عاشت الدولة الزيانية ظروفا سياسية صعبة طيلة فترة حكمها ، حيث كان لها صراعات متعددة مع الدول الجارة الحفصيين في المغرب الأدنى و المرينيين في المغرب الأقصى و كل واحدة منهم هدها الأساسي الحصول على أكبر المناطق التي تعتبرها إرثا من دولة الموحدين و حقها الطبيعي في الحصول عليها ، فقد تسببت هذه الحصارات في تأزم أوضاع المجتمع الزياني خصوصا ما يتعلق بالحصار الطويل على تلمسان الذي ألحق بالدولة الزيانية مجاعات و قحوط ما جعل أفرادها يأكل بعضهم بعضا من شدة الأزمة عليهم و انعدام مصادر لسد جوعهم فضاعت الثروات الحوانية و الزراعية التي هي أساس عيش الافراد ، كما قلت المياه التي هي أكبر عوامل استقرار و عيش المجتمعات.

5/ لم تسلم الدولة الزيانية من الثورات المعارضة لها ، فقد أدى تسلط شيوخ القبائل نتيجة لكثرة إقطاعات الدولة لهم و تقريبها من مراكز الحكم إلى طغيانهم و رغبتهم في امتلاك جميع أراضي الدولة الزيانية ، بل وقام البعض منهم بتأسيس إمارات صغيرة استطاع ملوك الدولة الزيانية في القضاء على الإمارات الضعيفة منها لكن بقيت الإمارات القوية صامدة تارة داعمة للدولة الحفصية و تارة للدولة المرينية مقابل إسقاط الدولة الزيانية و تمكنها من حكم المغرب الأوسط ، و عند بدأ التحرشات الإسبانية على سواحل الدولة كان البعض من هذه القبائل السبق في دعم الاحتلال الاسباني في المنطقة ضد الدولة الزيانية .

6/ أدت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في تقهقر أوضاع الدولة الزيانية متأثرة بدورها بالعوامل السابقة ، حيث أدى تسلط القبائل في المنطقة إلى تحكم الكثير منهم في البوادي و الأرياف فأهلكوا كاهل الرعية بالضرائب و كثرة الجبايات و استحداث العديد من الجبايات التي تخدم مصالحهم الخاصة من بينها الجباية على نصف إنتاج الأراضي الزراعية من الثمار ، كما لم يسلم الرعية كذلك من الضرائب المفروضة من طرف السلطة حيث كانت تقوم بجبي الأموال على أفراد المجتمع من أجل دفع مصاريف الحروب و ملأ الخزينة ؛ أدت العوامل الطبيعية و السياسية عموما في تأزم الأوضاع الاقتصادية الذي نتج عنه ارتفاع السعار خاصة في الأغذية الأساسية للمجتمعات المتمثلة الحبوب و اللحوم ما فاق قدرة الفرد الشرائية ؛ ساهم الجانب الزراعي في ظهور آفة الخمر خاصة و أن إنتاج الدولة كان وفير في مصادر هذه الصناعة و المتمثلة في الكروم بالدرجة الأولى و الحبوب و التمر ، كما أدى تحكم التجار من

أهل الذمة في المجال التجاري إلى ظهور العديد من الآفات كالمعاملات الربيوية و كذا ظهور العديد من الفئات غير المسلمة عن طريق سوق النخاسة المتحكم فيه من طرف اليهود و بالتالي نجمت عنه الكثير من المفاسد ، كل هذه العوامل أدت إلى تدمر العامة و بالتالي تأثر شخصيتهم و التجائهم نحو الانحراف و الفساد كتعبير منهم عن رفض الأوضاع التي تمر منها البلاد .

7/ كما أدى الجهل إلى ظهور الآفات الاجتماعية بحيث يمكن أن نصنفه كأول عامل لظهور الآفات ، لأن مختلف العوامل السابقة التي تؤدي إلى انحراف الإنسان المثقف و العالم بل تؤثر على الإنسان الجاهل الذي يربط انحرافه و فساد بأوضاع الدولة و تأزمها ، ساهم البذخ و الترف هو كذلك في فساد المجتمع و ذلك من خلال تخطي الإنسان المستوى الحاجي إلى الكمالي مما يجعله يقوم باستحداث أشياء بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي كصناعة الغناء و كذا يؤدي هذا العامل إلى الانغماس في الشهوات و الفتن خاصة السلطة الحاكمة ما يجعل هناك هوة بين السلطة و المجتمع ، و لا ننسى العامل التاريخي المتمثل في بقايا الوثنية القديمة و احتكاك المجتمع مع أفراد أهل الذمة الذي ولد العديد من الآفات المندرجة في صنف البدع كالأعياد النصرانية و السحر و الشعوذة ، كما ساهم انفتاح التصوف من تصوف النخبة إلى تصوف الشعب إلى انحراف التصوف من خلال دخول الفئات الفقيرة بكثرة و عامل الجهل الذي تحدثت عنه سابقا جعل من هذا التيار ينحرف عن طريقه و هدفه.

8/ عرفت الدولة الزيانية انتشارا واسعا للآفات الاجتماعية أولها المسكرات ، و المتمثلة في الخمر و الغناء حيث وصف هذا الأخير من قيل بعض الفقهاء بخمر القلوب التي لاقت انتشار واسعا من قيل خاصة و عامة المجتمع الزياني ، و ارتبط هذا النوع في كثير من الأحيان بجلسات واحدة حيث لا نكاد نجد جلسة خمر دون غناء كما هو الشأن بالنسبة للأعراس التي أصبحت الخمور و حضور المغنيات و المغنيين الذين كانوا غالبا من فئة الإماء و العبيد جزءا من قيام الأعراس و التي أدت إلى تحريم كبير من طرف فقهاء العصر ، كما انتشرت العلاقات غير الشرعية و تعددت أوجهها حيث وجدت الزنا بالمجتمع و طرحت العديد من القضايا التي تخص هذا الجانب ما تسببت في اختلاط الأنساب كالمرأة التي وطئها ولدها و أنجبت منه فتاة التي أصبحت زوجته فيما بعد ، كما وجدت آفة السحاق و اللواط التي مورست من قبل الإماء و العبيد و الأماكن التي يقل فيها اختلاط الرجال بالنساء.

9/ ظهرت في الدولة الزيانية العديد من مناكر السوق و أولها الغش الذي مس جميع المبيعات في الأسواق و كذا الغش في العملة ، حيث انتشر الغش في المكاييل و الموازين و كذا في نوعية السلع و ذلك بخلط جيد السلعة برديئها و قد عرفت العديد من الحيل في الغش كوضع الحصى في قاع المكيال أو وضع الرصاص في الصحفة ، كما انتشر الربا نظرا لانتشار الغش في الأسواق و تعدد العملات اختلط على الناس الأمر فلم يصبحوا يفرقون بالعملة المغشوشة من غيرها ما نتج عنه العديد من المعاملات الريبوية كربا الفضل الذي يقوم على استبدال المواد بالمواد المحرم مبادلتها بها، بالإضافة إلى آفتي الاحتكار و الرشوة التي استفحلت في الأسواق الزيانية و تورط بها حتى المحتسبين في الأسواق .

10/ و في نوع آخر من الآفات التي ظهرت بالمجتمع الزياني نجد الجنايات و في مقدمتها الحرابة ، هذه الآفة انتشرت بشكل واسع و تعددت أوجهها من غصب و تعدي على أموال و أعراض الناس و كانت هذه مهنة الأعراب نظرا لتسلطهم في البلاد و حب الدخل السريع بدون القيام بالأعمال الشاقة و المتمثلة في الزراعة و الصناعة، فأصبحت البوادي و الطرق التجارية أمان موحشة يخشى التجار و الرحالة المرور منها، كما انتشر شكل آخر من الجنايات و المتمثل في التدمية و القتل و الذي أدى بظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية حيث كان يتم تعنيف الكثير من النساء و ضربهن من قبل أزواجهن وكذا اقتتال الكثير من الأفراد بسبب العداء و البغضاء التي بينهم أو بين قبائلهم .

11/ ظهر في المجتمع الزياني العديد من الآفات المستجدة كالبدع المتمثلة في البذخ و الترف المصاحب لاحتفالات المولد النبوي الشريف ، و الرقص و الغناء بعد الصلوات التي استحدثها بعض المتصوفة المنحرفين ، و كذا بروز آفة التسول التي أصبحت ملاذا لكثير من الناس من أجل شفقة العامة و الخاصة عليهم و نظرا لسهولة جلب الأموال بها دون عناء ، كما ظهرت آفة سفور النساء و خروجهن للأسواق و المقابر و هن كاسيات عاريات باديات للوجه متزينات ، بالإضافة إلى الممارسات الغيبية التي التجأ إليها الكثير من الأفراد من أجل قضاء حوائجهم كعقد تمائم المحبة من طرف الزوجة من أجل كسب محبة بعلها و كذا من أجل الشفاء من الأمراض.

12/ تعددت آثار الآفات الإجتماعية و شملت عدة مجالات ، حيث ظهر في المجال الاقتصادي العديد من البيوع الفاسدة كبيع المضغوط و المغصوب و التي ظهر نتيجة

لكثرة أعمال الحرابة و السطو على الممتلكات ما أدى بالبعض إلى القيام بهذا النوع من البيوع للحفاظ على حياته و كذا تراجعت التجارة نظرا لمخاوف الطرقات و صعوبتها ، كما نتج عن العلاقات غير الشرعية العديد من الأمراض و المتمثل في مرض الزهري و كذا اختلاط الأنساب و إسقاط الأجنة ، كما أدى خروج النساء سافرات إلى اغتصابهن خصوصا عند خروجهن في أماكن تواجد المنحرفين و كذا تم اغتصابهن في القصور الملكية ، كما نتج عن فساد المجتمع هجرة للعلماء و اعتزالهم عن السلطة و المجتمع على حد سواء .، بالإضافة إلى تأثر في المجال الأدبي بحيث دخلت رموز عديدة تدل على آفات المجتمع في الأبيات الشعرية كالتغزل بالنساء و ذكر الخمور كتعبير عن الإلوهية خاصة لدى الشعراء المتصوفة .

13/ قام سلاطين الدولة الزيانية في مرحلة قوتهم بإنشاء مؤسسات عقابية و عسكرية الهدف منها محاربة مختلف الآفات الاجتماعية و السهر على حفظ الأمن للبلاد ، و هذه المؤسسات متمثلة في القضاء و الحسبة و الشرطة التي تعمل بنظام متكامل من أجل رفع الظلم عن المظلومين و محاسبة مرتكبي الجرائم ، كما قاموا بعدة أدوار خاصة فيما يتعلق بالفئات الهشة و الفقيرة و ذلك بفتح العديد من المارستانات من أجل إيوائهم في أوقات الأزمات المجاعات و الحروب و كذا قاموا بفتح مطامير من أجل سد جوع الفقراء و منعوا من الزيادة في الأسعار في أوقات الأزمات ، كما ساهمت مؤسسة الأوقاف في إنشاء المؤسسات التعليمية و الدينية بالدرجة الأولى من أجل إصلاح المجتمع عن طريق العلم و إصلاح دينهم فهي تهدف إلى محاربة الجهل الذي هو أول عوامل انتشار الآفات الاجتماعية .

14/ ساهمت فئة الفقهاء و المتصوفة في محاربة الآفات الاجتماعية و ذلك عن طريق فرض نظام للعقوبات و المتمثل في منع النساء من الخروج و هن متبرجات ، كما يتم منع السكارى من الجهر بسكرهم و ذلك عن طريق سجنهم و جلدهم ، كما تم منع الغشاشين من دخول الأسواق و سجنهم السجن الطويل ، كما ساهمت هذه الفئة في محاولة القضاء على الفقر الذي هو أحد أهم العوامل التي أدت إلى ظهور مختلف الآفات الاجتماعية و ذلك من خلال الإنفاق عليهم و رفع المكوس عن البوادي التي أرهقت كاهل الرعية ، كما قامت هذه الفئة بعدة مشاريع إصلاحية متمثلة في إصلاح عقيدة الأفراد و ذلك من خلال توعيتهم و إرشادهم في أمور دينهم و كذا محاربة المنحرفين من أهل التصوف و البدع و أهل الذمة خاصة يهود توات نظير أعمالهم التي

سببت خلالا في المنظومة الدينية و القيمية للمجتمع التواتي فما كان بيد عبد الكريم المغيلي سوى محاربتهم و طردهم من المنطقة.

الملاحق :

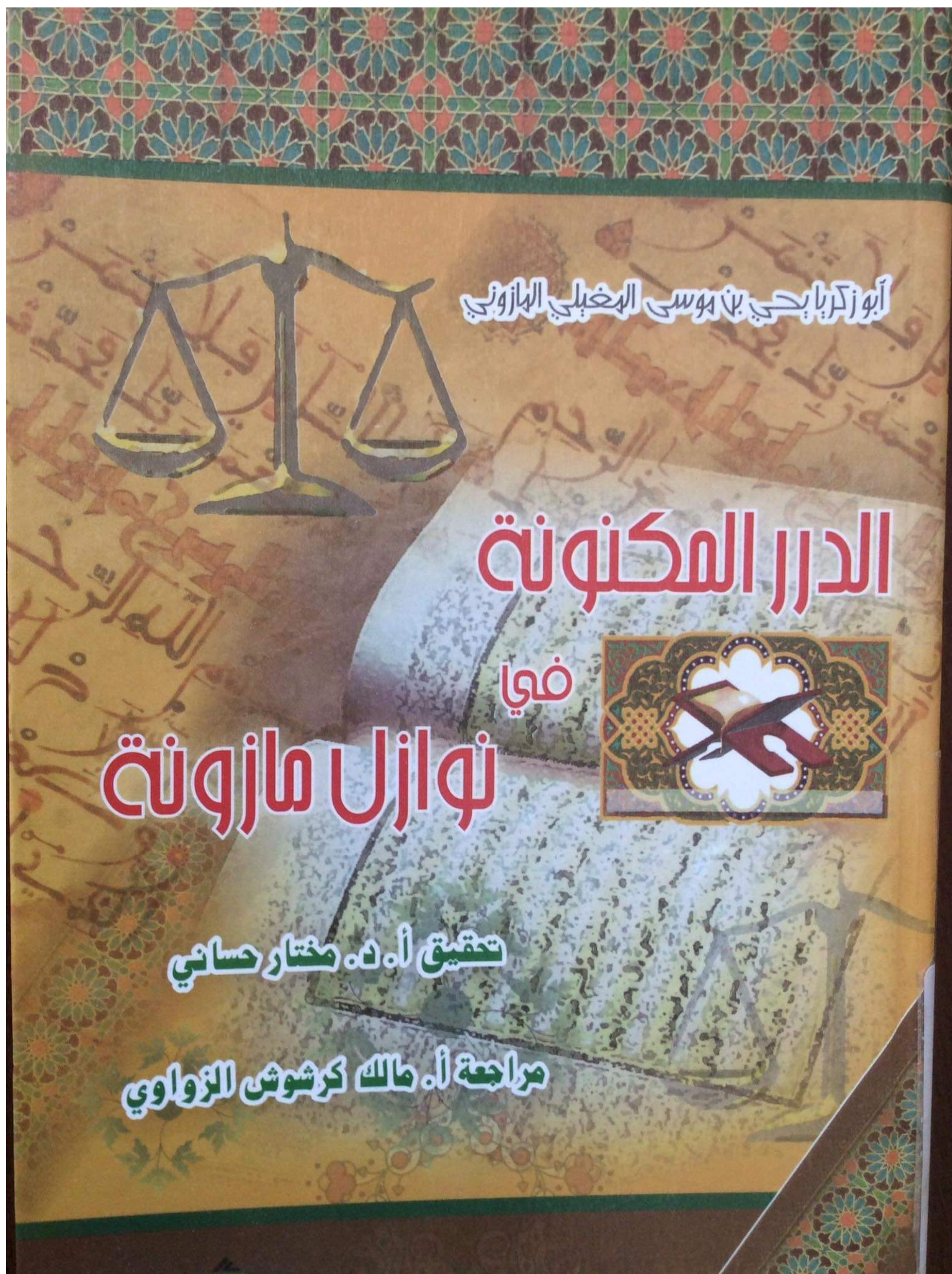
كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر
في حفظ الشعائر وتغيير المناكر

تأليف
أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد
العقباني التلمساني
(فقيه توفي بتلمسان عام ٨٧١ هـ. - ١٤٦٧ م.)

تحقيق
علي الشنوفي
أستاذ مبرز

Extrait du *Bulletin d'Etudes Orientales*
de l'Institut Français de Damas
Tome XIX, 1967

الملحق رقم (1) : واجهة كتاب العقباني.



الملحق رقم (2): واجهة كتاب الدرر المكنونة.

أمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
بطبع هذا الكتاب بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري

المعيار المعرب
والجامع المغرب
عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب
تأليف
أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي
المتوفى بفاس سنة 914 هـ

خرجه جماعة من الفقهاء
بإشراف الدكتور محمد حجي

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية
1401 هـ - 1981 م

الونشريسي
المعيار المعرب
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الملحق رقم(3): واجهة كتاب المعيار

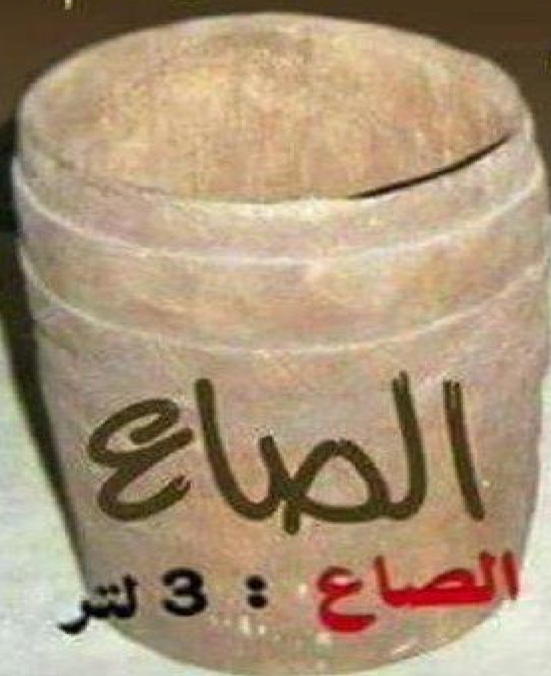
السنة	المكان	الجائحة	العبارات الدالة عليها	المصدر
637هـ/1239م	بلاد المغرب	القحط	كانت بلاد المغرب غالية الأسعار بسبب الفتن و قلة الأمطار في تلك الأمصار	ابن عذاري ، البيان قسم الموحدين ، ص 352.
677هـ/1280م	بلاد المغرب	الجراد	فيها كان الجراد ببلاد المغرب أكل جميع زرعها فلم يترك بها مخضرا	ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 535.
683هـ/1284م	بلاد المغرب	القحط الشديد	كان بالمغرب قحط كبير لم يجد الناس قطرة ماء	السلاوي، الاستقصا، ج3، ص 89
687هـ/1288م	بلاد المغرب	الرياح الشرقية + القحط	و في آخر سنة ... كانت الريح الشرقية المتوالية و القحط	ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 583.
688هـ/1289م	تلمسان	القحط	ثم وصلنا تلمسان ....و لا تبصر فيه للضمئان بلالة	العبدري ، الرحلة المغربية ، ص 9.
692هـ/1289م	بلاد المغرب	القحط	و كان أصاب أعوام ... قحط	ابن خلدون، العبر، ج7، ص 454.
723هـ/1323م	بلاد المغرب	الأمطار و الثلوج الكثيرة	و فيها كان المطر العظيم و الثلج الكثير بالمغرب و عدم الفحم و الحطب	السلاوي ، الاستقصاء، ج3، ص 179.
763هـ/1364م	الجزائر	الزلزال	و في العشرين من ربيع الثاني كانت الزلزلة العظمى بالجزائر	يحيى بن خلدون ، بغية الرواد، ج1، ص 155.
776هـ/1374م	بلاد المغرب	المجاعة + الرياح الشديدة	و اشتملت هذه السنة على مجاعة عظيمة أكل فيها بعض الناس بعضا لريح ذات إعصار أهلكت زرع صائفتها و حيوانها	ابن قنفذ ، انس الفقير ، ص 149.
ق 7هـ/15م	تلمسان	الثلوج	نزلت ثلجة عظيمة	ابن مريم ، البستان، ص40.
927هـ/1520م	بلاد المغرب	المجاعة+ الوباء + قحط	كان بالمغرب غلاء عظيم و مجاعة مفرطة و وباء جارف و لم ينزل في هذه نقطة مطر	ابن القاضي ، لقط الفرائد ، ج2، ص 842.

الملحق رقم (4): الكوارث الطبيعية في العهد الزياني.

أبو يحيى يغمراسن بن زيان	633-681هـ/1235-1282م
أبو سعيد عثمان الأول ابن يغمراسن	681-703هـ/1282-1303م
أبو زيان محمد بن عثمان الأول	703-707هـ/1303-1307م
أبو حمو موسى بن عثمان الأول	707-718هـ/1307-1318م
أبو تاشفين الأول عبد الرحمن بن أبي حمو الأول	718-737هـ/1318-1337م
أبو سعيد عثمان الثاني	749-753هـ/1348-1352م
أبو حمو موسى الثاني بن أبي يعقوب يوسف	760-791هـ/1359-1389م
أبو تاشفين الثاني عبد الرحمن بن أبي حمو الثاني	791-795هـ/1389-1392م
أبو ثابت يوسف بن أبي تاشفين الثاني	795-796هـ/1392-1393م
أبو الحجاج يوسف بن أبي حمو الثاني	796-797هـ/1393-1394م
أبو زيان الثاني عبد الرحمن بن أبي حمو الثاني	797-801هـ/1394-1399م
أبو محمد عبد الله الأول بن أبي حمو الثاني	801-804هـ/1399-1402م
أبو عبد الله محمد الأول المعروف بابن خولة	804-813هـ/1403-1412م
عبد الرحمن الثالث	813-814هـ/1411-1412م
السعيد بن أبي حمو الثاني	814هـ/1412م
أبو مالك عبد الواحد بن حمو الثاني (المرة الأولى)	814-827هـ/1412-1424م
أبو عبد الله محمد الثاني المعرف بابن الحمراء(المرة الأولى)	827-831هـ/1424-1428م
أبو مالك عبد الواحد بن حمو الثاني (المرة الثانية)	831-833هـ/1428-1430م
أبو عبد الله محمد الثاني المعرف بابن الحمراء(المرة الثانية)	833-834هـ/1430-1431م
أبو العباس احمد العاقل بن أبي حمو الثاني	834-866هـ/1431-1462م
ابو عبد الله محمد الثالث المتوكل على الله	866-873هـ/1462-1468م
أبو عبد الله محمد الرابع الثابتي	873-910هـ/1468-1505م
أبو عبد الله محمد الخامس بن محمد الثابتي	910-922هـ/1505-1516م
أبو حمو الثالث بن محمد الثابتي (المرة الأولى)	922-923هـ/1516-1517م
أبو زيان احمد الثالث	923-924هـ/1520-1521م
أبو حمو الثالث بن محمد الثابتي (المرة الثانية)	924-934هـ/1521-1528م
عبد الله بن أبي حمو الثالث بن محمد الثابتي	934-947هـ/1528-1540م
أبو زيان احمد الثابتي بن عبد لله الثاني	947-949هـ/1540-1542م
أبو عبد الله محمد بن أبي حمو	949هـ/1542م
أبو زيان احمد الثاني بن عبد الله الثاني (المرة الثانية)	949-957هـ/1542-1550م
الحسن بن عبد الله الثاني الزياني	957-962هـ/1550-1554م

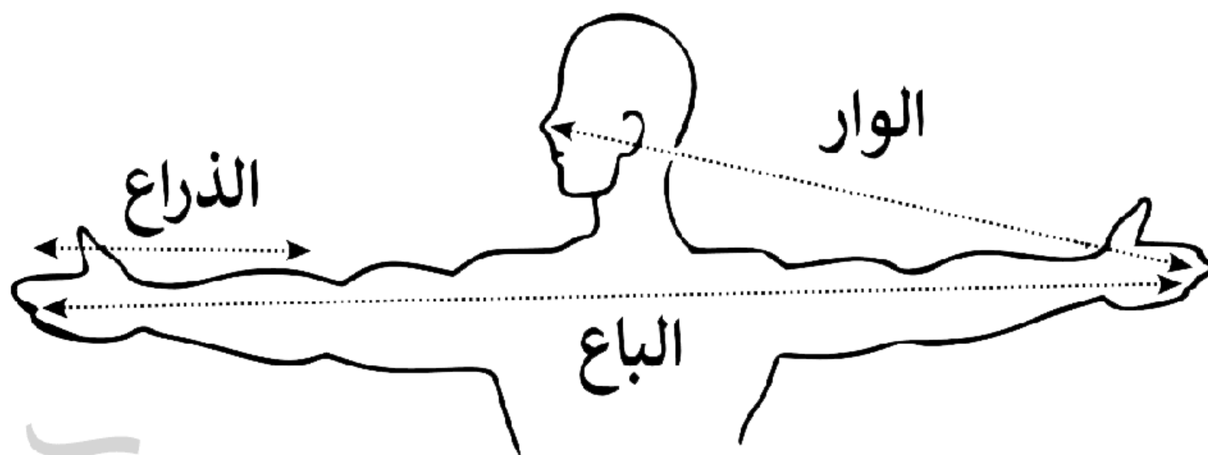
ملحق رقم (5) : سلاطين بني زيان ، ينظر : عبد الرحمن بلعرج ، العلاقات الثقافية بين دولة بني زيان و المماليك ، ص ص189-190.

الملحق رقم (6) : مخطوط " البسيط في أخبار تمنطيط و خبر ما وقع في الزمان و ما اشتملت عليه في المكان" للمؤلف محمد الطيب بن عبد الرحيم التمنطيطي المتوفى سنة 1210هـ/ 1795م ، صورة الصفحة 09 اللوح رقم 09 ، زاوية البلبالي أدرار.

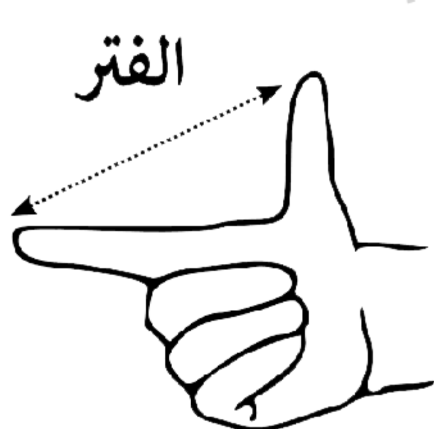




الملحق رقم (7): الموازين الشرعية ، مأخوذ من موقع www.elbaz.com



Tamourte.com





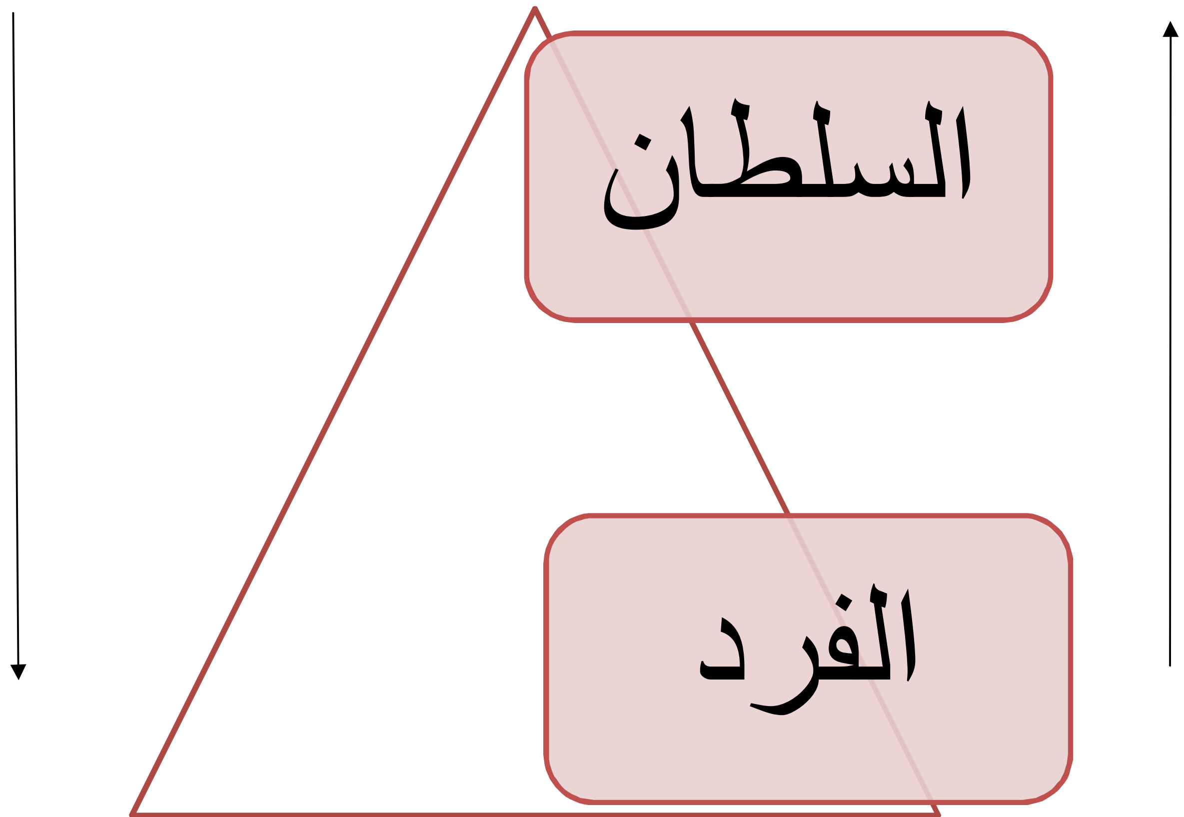




الملحق رقم (8): المقاييس ، مأخوذ من www.tamroute.com

المادة	المادة البديلة
الرطب	الرطب اليابس
الرطب	التمر
العنب	الزبيب
العنب	عصير العنب
العجين	الدقيق
العجين	الحنطة
اللحم النيئ	القديد
اللحم النيئ	اللحم المشوي
السمن	الزبد
السمن	اللبن
الزبد	الجبن
التمر	رب التمر
الجلجلان	زيت الجلجلان
الحنطة المبذولة	الحنطة اليابسة
الشاة اللبون	اللبن

ملحق رقم (9) : المواد التي لا يجوز بيع او مبادلة بعضها ببعض ، ينظر ، العقباني ، تحفة الناظر، تح شنوفي ، ص 143



الملحق رقم 10:هرم إصلاح الدولة حسب آراء الشيخ عبد الكريم المغيلي و العالم ابن قنفذ القسنطيني

ببيليوغرافيا:

القرآن الكريم .

المصـــــــــــادر :

1-أبادي الفيروز ، القاموس المحيط ، تح محمد نعيم العرقسوس ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر ، بيروت، 2008.

2-الأحمر ابن ، روضة النسرين في دولة بني مرين ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1962.

3-الأحمر ابن ، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تح هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد ، 2001.

4-الاخضري عبد الرحمن ، منظومة الاخضري في التصوف ، ج4، إدارة المطبعة المنيرية ، الجزائر ، 1343هـ.

5-الإدريسي أبو عبد الله ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ،مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة،2002.

6-الازدي ابن ظافر ،أخبار الدول المنقطعة،ج1،تح عصام هزايمة و آخرون ، مؤسسة حماد، الأردن، 1999.

7-ابن بطوطة ، تحفة النظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار ،ج1، تح محمد عبد المنعم العريان ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، 1987.

8-البكري أبو عبيد الله ، المغرب في ذكر بلاد افريقية و المغرب ، مكتبة المثنى ، بغداد ، د.ت.

9-البلوي خالد بن عيسى ، التاج المفرق في تحلية علماء المشرق ، ج1، تح الحسن بن محمد السائح ، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي ، المملكة المغربية ، د.ت.

10- البهوتي منصور بن يونس ، الروض المربع شرح زاد المستنقع مع حاشية ابن قاسم، ج7، مؤسسة قرطبة ، لبنان ، 1415هـ .

11- التمبكتي احمد بابا ، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج في تراجم المالكية ، تح عمر علي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2004.

12- التمبكتي احمد بابا ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، تقديم عبد الحميد الهدامة ، دار الكاتب ، ليبيا ، 2000.

13- التنسي محمد أبو عبد الله ، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر و العقيان في بيان شرف بني زيان ،تح و تع محمود بوعياد، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011.

14- ابن تيمية ، كتاب الحسبة و مسؤوليات الحكومات الإسلامية ، الطريف للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1990.

15- الثغري التلمساني ، الديوان ، جمع و تحقيق نوار بوحلاسة ، منشورات مخبر الدراسات التراثية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004 .

16- ابن الثغري بردي ، النجوم الزاهرة في أخبار مصر و القاهرة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1966.

17- الجرجاني علي ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، لبنان ، 1987.
18- ابن الجوزي ابي الفرج ، تلبيس إبليس ، دار القلم ، بيروت ، 1403هـ.
19- الجوزية ابن القيم ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، تح احمد سيد الكيلاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، حلب سوريا ، 1961.
20- الجوزية ابن القيم ،كلام على مسألة السماع ،تح محمد عزيز شمس ،مجمع الفقه الإسلامي ،جدة ،1432 هـ.
21- الجوزية ابن القيم ، مفتاح دار السعادة و منشور ولاية العلم و الإرادة، تح عبد الرحمن بن قائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة ، 1432 هـ.
22- الجوزية ابن قيم ، الطب النبوي ، تح شعيب الارنؤوط و عبد القادر الارنؤوط ، ط13 ، مؤسسة الرسالة و مكتبة المنار الإسلامية ، بيروت ، 1986.
23- الجوزية محمد ابن القيم ، الفوائد ، تح بشير محمد عيون،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1973.
24- الحاكم محمد بن عبد الله ، المستدرك على الصحيحين ، ج1، تح مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، د.ت.
25- الحفناوي أبو القاسم ، تعريف الخلف برجال السلف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1999.
26- الحكيم أبي الحسن ابن يوسف ، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة،تح حسين مؤنس ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مج6، ع1-2، مدريد ،1958.
27- أبو حماقة أحمد ، معجم النفائس ،دار النفائس ، لبنان ، 2007.
28- أبو حمو موسى ، واسطة السلوك في سياسة الملوك ، Institut indian، oxford ، 1880.
29- الحموي ياقوت ، معجم البلدان ،ج3 ، دار صادر للنشر ، بيروت، 1984.
30- ابن حنبل احمد ، الاشربة ، تح حاسم صبحي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1392هـ.
31- ابن حنبل احمد ، المسند، ج4، مؤسسة قرطبة ، القاهرة.
32- ابن خاتمة ، تحصيل غرض القاصد في تفصيل مرض الوافد ، نشر ضمن كتاب : عبد الكريم الخطابي ، الطب و الأطباء في الأندلس و المغرب ،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 1988.
33- الخشني القروي ، قضاة قرطبة و علماء إفريقية ، تح إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1989.
34- ابن الخطيب لسان الدين ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج3 ، تح بوزياني دراجي ، دار الأمل للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.
35- ابن الخطيب لسان الدين ، معيار الاختيار في ذكر المعاهد و الديار ، تح محمد كمال شبانة ، مكتبة الثقافة الدينية ، بيروت ، 2002.

-36 ابن الخطيب لسان الدين ، مقنعة السائل عن المرض الهائل ، منشورات معهد العلوم العربية الإسلامية ، ألمانيا ، 1995.
-37 ابن خلدون عبد الرحمن ،ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ،ج7،دار الفكر، بيروت، 2000.
-38 ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة ، دار الهيثم ، القاهرة ، 2005.
-39 ابن خلدون يحيى ، بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد ،ج2/1، تق و تع عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1980.
-40 ابن خليل عبد الباسط ، الروض الباسم في حوادث العمر و التراجم ،تح عبد السلام التدموري ،المكتبة العصرية ، 2014 .
-41 ابن خليل عبد السلام ، نيل الأمل في ذيل الدول ، ج6، تح عمر عبد السلام التدميري ، لمكتبة العصرية ، بيروت ، 2002.
-42 الدردير أحمد بن محمد ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، ج4، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.
-43 ابن أبي دينار ، المؤنس في أخبار افريقية و تونس ، تح محمد سمام ، تونس ، 1967.
-44 الرازي أبو الحسن بن أبي زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ج2، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2008.
-45 الرصاع محمد، الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية ، تح محمد حسن ، ط1، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007.
-46 ابن الرفعة أبو العباس نجم الدين ، الإيضاح و التبيان في معرفة المكيال و الميزان ، تح إسماعيل خاروف ، دار الفكر ، دمشق ، 1980.
-47 ابن أبي زرع الفاسي،الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس ، دار المنصورة للطباعة و الوراقة ، الرباط ، 1972.
-48 الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية ، مطبعة الدولة التونسية ، تونس ، 1870.
-49 الزرهوني محمد الفضيل ، الفجر الساطع على الصحيح الجامع ، ج13، تح عبد الفتاح الزنيقي ، مكتبة الرشد، الرياض ، 2009.
-50 زروق احمد ، عدة المريد الصادق ، تح الصادق بن عبد الرحمن الغرياني ، دار ابن حزم ، بيروت ، 2006.
-51 زروق أحمد ، كناشة الزروق " فوائد من كناش العارف بالشيخ أحمد زروق " ، تح إدريس الطيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2011.
-52 ابن زكريا أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ج3، تح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.
-53 ابن زهر الجاحظ ، كتاب الحيوان ، تح فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت، 1968.

-54 الزهري أبو عبد الله ، كتاب الجغرافيا ، تح محمد حاج صادف ، لمكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة ، د.ت.
-55 السملالي العباس بن إبراهيم ، الإعلام بمن حل مراكش و أغمات من الأعلام ، ج5، مراجعة عبد الوهاب بن منصور ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1993.
-56 السنوسي محمد ، العقيدة الوسطى و شرحها ، تح يوسف أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت.
-57 الشربيني الخطيب ، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، مطبعة محمد مصطفى البابي ، القاهرة ، 1968.
-58 الشوكاني محمد بن علي ، فتح القدير ، ج4، تح عبد الرحمن عميرة ، دار الأرقم ، جدة ، 1989.
-59 صعد ابن التلمساني ، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب ، ج8 ، تح طاهر منزل ، أطروحة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2012.
-60 ابن صعد التلمساني ، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين ، تح يحيى بوعزيز ، المؤسسة الوطنية للإشهار ، الجزائر ، 2004.
-61 الطبراني ، المعجم الصغير المسمى الروض الداني ، ج1، تح شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي - دار عمار ، بيروت – عمان ، 1985.
-62 الطبرسي ، مجمع البيان في تفسير القرآن ،ج1، تح الحاج السيد هاشم الرسولي، دار لحياء التراث العربي ، بيروت ، 1913.
-63 الطبري أبو جعفر ، تاريخ الملوك و الرسل ،ج4، تح محمد أبو الفضل ابراهيم ،دار المعارف ، القاهرة ، 1993.
-64 عبد الكريم المغيلي ، جملة مختصرة فما يجوز للحكام من ردع الناس عن الحرام ، ضمن كتاب : الإمام محمد عبد الكريم المغيلي التلمساني مناقبه و آثاره ، ج1، تح مقدم مبروك ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، 2011.
-65 العبدري ، الرحلة المغربية ، تح احمد بن جدو ، نشر كلية الآداب الجزائرية ، الجزائر ، د.ت.
-66 ابن عبدون ، رسالة في الحسبة ، نشره ليفي بروفنسال تحت عنوان Le Traité D'Ibn Abdounضمن Journale asiatique , PARIS , 1934.
-67 ابن عذاري المراكشي ، البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب ، ج1 ، تحك ولان و ليفي بروفنسال ، دار الثقافة ، لبنان ، 1980.
-68 ابن عربي ، فصوص الحكم ، ج1 ، تح أبو العلاء عفيفي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1980.
-69 بن عسكر محمد الشفشاوني ، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر ، تح محمد حجي ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الرباط، 1977.

70- ابن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1998.
71- العقباني أبي عبد الله ، تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر ،تح علي الشنوفي ، Extrait du bulletin d'études Orientailes de l'Institut Français de Damas Tome XIX , 1967.
72- العقباني ، تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر ، تح عبدي فريد ، أطروحة ماجستير، قسم العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 2000.
73- العمري ابن الفضل ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، تح حمزة أحمد عباس ، دار الكتب الوطنية ، الإمارات، 2003.
74- العمري ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، مج4، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية و الإسلامية ، ألمانيا ، 1988.
75- ابن العوام الاشبيلي ، كتاب الفلاحة ، ج1،تح خوسيف برسبيتيرو ، مكتبة الريال ، مدريد ،1802.
76- الغبريني ، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تح محمد بن أبي شنب ، كلية الآداب العليا ، الجزائر، 1980.
77- ابن فارس احمد ، معجم مقاييس اللغة ، ج4، دار الشكر ، بيروت ، 1980.
78- الفكون عبد الكريم ، منشور الهداية في حال من أدعى العلم و الولاية ، تح أبو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987.
79- الفيومي أحمد ، المصباح المنير ، ج1،المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1986.
80- ابن القاضي أبي العباس احمد ، درة الحجال في غرة أسماء الرجال ، تح مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002.
81- ابن قدامة أبو عبد الله بن محمد ، المغني ، ج7، دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1983.
82- القزويني ، عجائب المخلوقات و غرائب الموجودات ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1981.
83- القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الانشا،ج5، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1915.
84- ابن قنفذ القسنطيني ، انس الفقير و عز الحقير، نشره اودولف فور و محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط ، د.ت.
85- ابن قنفذ القسنطيني ، انس الفقير و عز الحقير، تح نجاح عوض صيام ،ط1، دار المقطم، القاهرة ،2002.
86- القيرواني محمد عبد الله بن أبي زيد ، جامع في السنن و الآداب و المغازي و التاريخ ، تح عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990.

-87 الكتاني محمد بن جعفر ، سلوة الأنفاس و محادثة الأكياس بمن قبر من العلماء بفاس ، ج2، تح حمزة الكتاني ، دار الثقافة ، الرباط ، 2004.

-88 الكساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج5، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1974.

-89 مارمول كربخال ، إفريقيا ، ج 3/2/1 ، تح محمد حجي و آخرون ، دار نشر المعرفة ، المملكة المغربية ، 1989.

-90 المازوني ابي زكريا ، الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، تح مختار حساني ، مر مالك الزواوي كركوش ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2009.

-91 المازوني ابي زكريا ، الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، ج1، تح قندوز ماحي ، صححه محند أو إيدير مشنان ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر،2012.

-92 المالقي ابن رضوان ، الشهب اللامعة في السياسة اللامعة ،تح محمد حسن إسماعيل و احمد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004.

-93 مالك الإمام ، الموطأ ، رواية الليثي ، ج1، تح فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، د.ت.

-94 الماوردي ابي الحسن ، الأحكام السلطانية ،تح أحمد مبارك البغدادي ،دار ابن قتيبة ، الكويت، 1979.

-95 مجهول ، الاستبصار في عجائب الأمصار ، تح سعد زغلول عبد الحميد ، وزارة الشؤون الثقافية العامة – آفاق عربية ، بغداد ، د.ت.

-96 مجهول ، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، تح سهيل زكار ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، 1979.

-97 ابن مرزوق ، المسند الصحيح الحسن في مآثر و محاسن مولاي ابي الحسن ، تحم ريا خيسوس بيغيرا ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981.

-98 ابن مرزوق ، المناقب المرزوقية ، تح سلوى الزاهري ، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف –مطبعة النجاح ، المملكة المغربية ، 2008.

-99 ابن مريم التلمساني ، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان ، مر احمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1908.

-100 المقدسي الحجاوي ، الإقناع لطالب الانتفاع ، ج2، دار المعرفة ، بيروت ، 1962.

-101 المقدسي المطهر بن طاهر ، البدء و التاريخ ، تح كيمان هورت ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد ، 1899.

-102 المقري أحمد ، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، ج3،تح مصطفى السقا و آخرون ،مطبعة لجنة التأليف و النشر ، المملكة المغربية ، 1939.

-103 المقري ، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، ج3، تح مصطفى السقا و آخرون ، مطبعة الجنة ، القاهرة ، 1939.

104- الملالي أبو عبد الله، المواهب القدوسية في المناقب السنوسية ، تح علال بوربيق ، دار كردادة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011.
105- المنجور أحمد ، فهرسة احمد المنجور ، تح محمد حجي ، دار الغرب ، الرباط ، 1976.
106- أبو منصور العربي ، فقه اللغة و سر اللغة العربية ، تح محمد فائز ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1413هـ.
107- النميري ابن الحاج، فيض العباب و إفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة و الزاب ،تح محمد بن شقرون ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 1990..
108- النووي ابي زكريا الاشبيلي ، رمضة الطالبين ، دار ابن حزم ، بيروت ،2002.
109- النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج9، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1996.
110- الهيثمي ابن حجر ، مجمع الزائد و منبع الفوائد ، تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، 2001.
111- الوزان حسن ، وصف إفريقيا ، ج2/1، تر محمد حجي و محمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1983..
112- الونشريسي ، المنهج الفائق و المنهل الرائق و المعنى اللائق بآداب الموثق و أحكام الوثائق ، ج1، تح عبد الرحمن بن حمود الاطرم ، دار البحوث الإسلامية ، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
113- الونشريسي أبو العباس ، أسنى المتاجر في بيان أحكام من تغلب على وطنه النصارى و لم يهاجر ، تح محمد بن عبد الكريم ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981.
114- الونشريسي أبي العباس، المعيار المعرب و الجامع المغرب عن علماء عن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس و المغرب ، ج1 ،تح محمد حجي ، وزارة الأوقاف و الشؤون المغربية ، المغرب ، 1981.

المراجـــــــــــع :

1-الأشقر سليمان ، عالم السحر و الشعوذة ، دار النفائس ، بيروت ، 2002.
2-ايرقينج جورج ، سقوط غرناطة آخر الممالك الإسلامية ، تر إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983.
3-البار محمد علي ، الخمر بين الطب و الفقه ، ط6، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، جدة ، 1984.
4-باشا نجاة ، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن4هـ الى8هـ، منشورات الجامعة التونسية، تونس ،1976.
5-البجي ، المنتقى في شرح الموطأ ، ج5، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1984.

6-برونشفيك روبار ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن 13 الى 15 م ، ج1، تر حمادي الساحلي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1988.
7-بعيزق صالح ، بجاية في العهد الحفصي ، منشورات كلية الآداب ، تونس ، 1999.
8-البكري عبد الحميد ، النبذة في تاريخ توات و أعلامها ، الطباعة العصرية ، الجزائر ، 2010.
9-البلتاجي صابر عبد المنعم ، المعاملات و النظم المالية في المغرب ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، 2011.
10- بلعالم محمد باي ، الرحلة العلية إلى منطقة توات ، ج1 ، المعرفة الدولية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015.
11- بلعربي خالد ، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن دراسة تاريخية و حضارية (633-681هـ/1235-1282م)، ط1، مطبعة تلمسان ، تلمسان ، 2005.
12- بوتشيش إبراهيم ، تراث الغرب الإسلامي و تاريخه الاقتصادي و الاجتماعي ، ط1، دار الطليعة ، بيروت، 2006.
13- بوحوش عمار ، ملامح الحكمة في مسائل الحسبة ، ج2، د.ب، 2002.
14- بوداوود عبيد ، ظاهرة التصوف بالمغرب الأوسط ما بين القرنين 7-9هـ ، دار الغرب الإسلامي للنشر و التوزيع ، وهران ، 2003.
15- بورويبة رشيد و آخرون، الجزائر في التاريخ ، ج3 ، م.و.ك للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984.
16- بوعزيز يحيى ، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007.
17- بونابي طاهر ، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6-7هـ/12-13م، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر، 2004.
18- بونار رابح ، المغرب العربي تاريخه و ثقافته ، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر.
19- جدوت عبد الكريم ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب الأوسط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005.
20- جوليان شارل أندري ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، تع محمد مزالي و بشير سلامة ، تونس ، 1969.
21- جون . ب. وولف ، الجزائر و أوروبا 1500-1830 ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2000.
22- حاجيات عبد الحميد ، أبي حمو موسى الزياني حياته و آثاره، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1983.
23- حسان عبد الحكيم ، التصوف في الشعر العربي ، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2003.
24- حساني مختار ، الحواضر و الأمصار الإسلامية و الجزائرية ، ج4، دار الهدى ، الجزائر ، 2008.

25- حسن إبراهيم حسن ، النظم الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970.
26- حسن علي حسن ، الحياة الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب الأقصى ، دار السنمى ، المملكة المغربية ، 1999.
27- حسن محمد ، المدينة و الدولة في العهد الحفصي ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، تونس، 1999.
28- حقي محمد ، الموقف من المرض في المغرب و الأندلس في العصر الوسيط ، مطبعة مانبال بني ملال ، المملكة المغربية ، 2007.
29- بن حمادة سعيد، الماء و الإنسان في الأندلس خلال القرنين (7-8هـ/13-14م) ، ط1، دار الطليعة ، بيروت، 2007.
30- حمداوي جميل ، فقه النوازل في الغرب الإسلامي نحو مقاربة تأصيلية ، دار الالوكة ، د.ب، 2015.
31- خزعل ماجدي ، بخور الآلهة دراسة في الطب و السحر و الأسطورة و الدين ، الأهلية للنشر و التوزيع ، سلطنة عمان ، 1998.
32- خطيف صابرة ، فقهاء تلمسان و السلطة الزيانية ، دار الجسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011
33- دبوز محمد علي ، تاريخ المغرب الكبير ، ج1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012.
34- دراجي بوزياني ، القبائل الامازيغية أدوارها مواطنها و أعيانها ، ج1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2007.
35- دراجي بوزياني ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.
36- دراجي بوزياني ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.
37- دهينة عطا الله ، الجزائر في التاريخ ، م.و.ك. للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984.
38- الريس محمد ضياء الدين ، السياسة الإسلامية ، ط3 ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1960.
39- ريل أ. جيب ، دائرة المعارف الإسلامية ، ج32، مركز الشارقة للإبداع الفكري ، الشارقة ، 1988.
40- الزحيلي وهبة ، سبل الاستفادة من النوازل و الفتاوى و العمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة ، دار المكتبي للطباعة و النشر ، سوريا ، 2001.
41- أبو زهرة محمد ، بحوث في الربا ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1986.
42- زيادة نقولا ، الحسبة و المحتسب في الإسلام ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1962.

43- سالم عبد العزيز ، تاريخ المغرب الكبير – العصر الإسلامي دراسة تاريخية و عمرانية و أثرية - ، ج2، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1981.
44- السعدي عبد الرحمن ناصر ، التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطة من المباحث المنيفة ، وكالة الطبع و الترجمة ، الرياض ، 1993.
45- بن سنوسي كمال، الطرب الغرناطي بمدينة تلمسان – الشيخ العربي الصاري نموذجا- ،دار موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011.
46- سنوسي يوسف إبراهيم ، قبائل المغرب – زناتة و الخلافة الفاطمية- ، ط1، مكتبة سعيد رأفت للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1986.
47- السيد كمال مصطفى ،جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1997.
48- شاوش محمد بن رمضان ، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان ، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.
49- شبار محمد عصام ، الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود ، دار النهضة ، بيروت ، 1998.
50- الشربيني محمد ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، تح علي محمد عوض ، در الكتب العلمية ، بيروت ، 2000.
51- بن شريفة محمد ، تاريخ الأمثال و الأزجال بالمغرب و الأندلس : بحوث و نصوص ، ج1، منشورات وزارة الثقافة ، المملكة المغربية ، 2006.
52- شلبي أحمد ، موسوعة النظم و الحضارة الإسلامية الحياة الاجتماعية في التفكير الإسلامي ، ط2، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، 1973.
53- الصاوي أحمد سيد ،مجاعات مصر الفاطمية، ط1، دار التضامن ،بيروت ،1988.
54- صائب عبد الحميد ، فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي ، ط1، دار الهادي ، بيروت ، 2007.
55- صبحي احمد محمود ، فلسفة التاريخ ، المطبعة الإسماعيلية ، مصر ، 2004.
56- صبحي صالح ، النظم الإسلامية ، دار راشد للنشر ، بيروت ، 1980.
57- الطمار محمد بن عمرو ، تلمسان عبر العصور ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985.
58- عبد الحميد حاجيات ، دراسات حول التاريخ السياسي و الحضاري لتلمسان و المغرب الإسلامي ، ج1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012.
59- عبد الكريم الخطابي ، الطب و الأطباء في الأندلس و المغرب ،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 1988
60- عبدلي لخضر ، التاريخ السياسي و الحضاري لدولة بني عبد الواد ، ط1 ، دار ابن النديم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011.

61- العتيبي عناد نجر العجرفي ، القتل و السرقة في اليهودية و المسيحية و الإسلام ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 1998.
62- العربي عثمان محمد ، الاقتصاد و المجتمع في الشمال المغربي القديم ، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر.
63- العروي عبد الله ،مجمل تاريخ المغرب ،ط2، المركز الثقافي العربي ، المملكة المغربية ، 2000.
64- عطا محمد علي ، اليهود في المغرب الأقصى في عهد المرينيين و الوطاسيين ، دار الكلمة للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، 1999.
65- العقبي صلاح مؤيد ، الطرق الصوفية في الجزائر ، مكتبة الشرق ، باريس ، 2002.
66- عكاز فكري احمد ، الخمر في الفقه الإسلامي ، شركة مكتبة عكاظ للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1982.
67- العلوي هشام ، الجسد بين المشرق و المغرب – نماذج و تصورات - ، منشورات الجيب ، بيروت ، 2004.
68- علي احمد ، تاريخ الفكر الإسلامي ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1997.
69- عنان عبد الله ، نهاية الأندلس و تاريخ العرب المنتصرين ، ط3 ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، مصر ، 1966.
70- غاني مصطفى ولد إدوم أحمد ، المعاملات الريبوية و خطورتها الدنيوية و الأخروية ، مؤسسة الدعوة ، موريتانيا ، د.ت.
71- الغليسي أحمد بن فريحة ، في الحياة الإسلامية- نظام المعاملات الاقتصادي و الاجتماعي- ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.
72- فتحة محمد ، النوازل الفقهية و المجتمع : أبحاث في تاريخ المغرب الإسلامي خلال القرنين (6-9هـ/ 12-15م) ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، 1999.
73- فرنان بروديل ، المتوسط و العالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني ، تعريب مروان أبي سمراء ، المنتخب العربي ، بيروت ، 1993.
74- الفوزان صالح بن فوزان ، البدعة تعريفها و أنواعها و أحكامها ، المكتب التعاوني للدعوة و الإرشاد ، الرياض ، 1422هـ.
75- فيلالي عبد العزيز ، دراسات في تاريخ الجزائر و المغرب الإسلامي ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2002.
76- قراعي آمال ، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية ، ط1، دار المدار الإسلامي ، طرابلس ، 2007.

77- القريطي عبد الله بن عبد المحسن ، جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية ، د.د.ن ، المملكة العربية السعودية ، 1982.
78- كحالة عمر رضا ، مباحث اجتماعية في عالمي العرب و الإسلام ، مطبعة الحجاز ، دمشق ، 1974.
79- كحالة عمر رضا ، معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة ،المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1949.
80- الكردي محمد نجم الدين ، المقادير الشرعية و الأحكام الشرعية المتعلقة بها – كيل وزن مقياس – منذ عهد الرسول صلى الله عليه و سلم و تقويمها لمعاصر، دار الهدى ، القاهرة ، 2005.
81- كردياك لؤي ، المسلمون الأندلسيون و المسيحيون ، تعر عبد الجليل التميمي ، منشورات المجلة التاريخية ، الجزائر ، 1993.
82- كواتي مسعود ، اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط الموحدين ، دار هومة ، الجزائر ، 2000.
83- كونستامبل اوليفيا ريمي ، إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2013.
84- لقبال موسى ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2000.
85- لقبال موسى ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب نشأتها و تطورها ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1971.
86- المتعال أحمد عبد ، الجنايات و الحدود في الإسلام ، مكتبة النور ، المملكة العربية السعودية ، د.ت.
87- مختار حساني ، تاريخ الدولة الزيانية ، ج1 /3/2،منشورات الحضارة ، الجزائر ، 2009.
88- مزيان عبد المجيد ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2007.
89- مقلد عبد الفتاح ، موسوعة المغرب العربي ، ج1، دار العالم للملايين ، القاهرة ، 1994.
90- بن منصور عبد الوهاب ، قبائل المغرب ، ج1 ، المطبعة الملكية ، الرباط 1968.
91- موسى لقبال ، المغرب الإسلامي ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981.
92- مؤنس حسين ، تاريخ المغرب و حضارته ، ج2،ط1،دار العصر ، لبنان ، 1992.
93- مؤنس حسين ، فتح العرب للمغرب ، مكتبة الثقافة الإسلامية ، الإسكندرية ، د.ت .
94- الميلي مبارك ، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ، ج2، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، 1963.

95- الناقة إبراهيم ، دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2010.
96- نشاط مصطفى ، السجن و السجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط ، مطابع إفريقيا للشرق ، المملكة المغربية ، 2012.
97- نشاط مصطفى ، جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة بالمغرب الوسيط ، منشورات الزمن ، المملكة المغربية ، 2006.
98- هلال عمار ، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية ما بين القرنين 7هـ 9هـ ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.
99- هيشور محمد ، سنن القرآن في قيام الحضارات و سقوطها ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996.

الملتقيات و الدوريات و المجلات :

1-بالبشير عمر ، نظام الوقف و دوره في الرعاية الصحية من خلال نوازل المعيار ، مجلة الحضارة الإسلامية ، ع14، جامعة وهران ، 2010.
2-بركات كمال ، جرائم الانحراف الجنسي في مجتمع المغرب الإسلامي من خلال وصف إفريقيا للوزان ، مجلة عصور جديدة ، مج 10، ع2، البليدة، 2020.
3-بزاز محمد الأمين ،الطاعون الأسود بالمغرب في القرن الرابع عشر للميلاد ، مجلة كلية العلوم الإنسانية و الآداب ، العدد 16 ، الرباط ، 1991.
4-بوتشيش إبراهيم القادري ، سؤال السحر عند ابن خلدون ، ضمن أعمال الملتقى ابن خلدون ناظرا و منظورا إليه ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، تونس ، 2006.
5-بوداوود عبيد ، قراءة في أوقاف مدارس و زوايا تلمسان الزيانية ، مجلة مواقف ، ع3، منشورات جامعة اسطمبولي ، معسكر ، ديسمبر 2008.
6-بوعبدلي المهدي ، عبد الرحمن الاخضري و أطوار السلفية في الجزائر ، مجلة الأصالة ، ع 26 ، جانفي 1978.
7-بوعزيز يحيى ، علماء أسرة العقباني ، مجلة الحياة الثقافية ، ع32 ، 1984.
8-بوعقاد عبد القادر ، الدور السجالي لفقهاء المغرب الأوسط من خلال نوازل العلوم الطارئة و المذاهب الوافدة ، ضمن أعمال الملتقى الدولي :كتب النوازل الفقهية و قضايا مجتمع المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط ،المسيلة ، 2013.
9-بولقطيب الهلالي الحسين ، حول مسألة الجنس بمغرب العصر الوسيط ، مجلة دراسات عربية، ع10-12 ،1993.
10- التازي عبد الهادي ، ظاهرة التعاون في فترة التاريخ الدولي للمغرب "الجراد" ، ضمن أعمال الملتقى الدولي " الكوارث الطبيعية – آفة الجراد – " ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط ، 1989.

-11 الجيلالي عبد الرحمن ، الشهيد عبد الواحد الونشريسي (ت 955هـ/1549م) ، مجلة الأصالة ، ع 13 ، 1973.
-12 حركات إبراهيم ، الحياة الاقتصادية في العصر المريني ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،ع3-4 ، جامعة محمد الخامس ، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي ، الرباط ، 1978.
-13 بن حموس مصطفى ، يهود الأندلس في تلمسان قصة النزوح و الإقامة ، مجلة الوعي ، ع3-4، 2011.
-14 الحميداوي جميل ، الديانة عند الامازيغيين ، مجلة المثقف ، ع20، العراق.
-15 دهينة نصيرة ، مدخل إلى فقه النوازل ، ضمن أعمال الملتقى الدولي السادس في فقه النوازل في العصر الزياني ، دار الثقافة ، عين الدفلى ، 2001.
-16 زبادية عبد القادر ، التلمساني محمد عبد الكريم المغيلي ، مجلة الأصالة ، العدد 26 ، مطبعة البحث ، لجزائر ،1973
-17 السعداوي احمد ، لمغرب الإسلامي في مواجهة الطاعون : الطاعون الأعظم و الطواعين التي تلته خلال القرنين (7-8هـ/14-15م) ، Revue de l'études des belles lettres arabes ، Ibla ، 58 eme.
-18 شرفات علي عودة ، ظاهرة التسول حكمها و آثارها و طرق علاجها في الفقه الإسلامي ، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية ، مج7،ع2، 2013.
-19 بن شريفة محمد ،من ألفاظ الحضارة بالأندلس و المغرب –كلمة ظهير أنموذجا-،مجلة الأكاديمية ، العدد 14، 1998.
-20 طاهر مصطفى أنور ، نصوص تاريخية لمؤرخين دمشقيين عن زلزال القرن الثاني عشر ، مجلة الدواء العربي ، العدد 27 ، 1974.
-21 عزرودي نصيرة ، الغش في العملة في المغرب الأوسط من خلال النوازل المتأخرة ، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، ع9، ديسمبر 2014.
-22 العطري عبد الرحيم ، بركة الأولياء بحث في المقدس الضرائحي ، شركة النشر و التوزيع المدارس ، الدار البيضاء ، 2004.
-23 غراب سعد ، كتب الفتاوى وقيمتها الإجتماعية : مثال نوازل البرزلي، حولية الجامعة التونسية ، ع16، 1987.
-24 فيلالي عبد العزيز ، الأحوال الصحية لسكان تلمسان في عهد بني زيان ، ضمن أعمال الملتقى الدولي للتغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور ، منشورات المخبر ، جامعة قسنطينة، 2001.
-25 مبارك بشير ، العنصر العربي بالمسيلة و قلعة بني حماد خلال العصر الوسيط ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، ع13، سكيكدة ، 2016.
-26 ميلاد آمنة بن ، نحو قراءة جديدة لتاريخ النساء المغربيات بدويات القرون الوسطى ، حولية البيئة الإفريقية لدراسة البنية و التهيئة الترابية ، ع2، مطبعة داكار ، 1994.

الأطاريح الجامعية :

1-إلومي حكيمة ، الخطاب الصوفي في الشعر الزياني ، أطروحة دكتوراه ، قسم الآداب و الفنون ، جامعة باتنة، 2017-2018.

2-البركاني طلال شرف الدين ، مكاييل بلاد الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم و عهد خلفائه الراشدين ، أطروحة ماجستير ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، 1993.

3-بشاري لطيفة ، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من ق7هـ-8هـ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1986-1987.

4-بصديق عبد الكريم ، الحياة الأسرية بالمغرب الأوسط ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م) ،أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة معسكر ، 2013-2014.

5-بكاي عبد المالك ،الحياة الريفية في المغرب الأوسط من ق7هـ إلى 10 هـ ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2013/2014.

6-بكاي هوارية ، العلاقات السياسية و الروابط الثقافية بين المغربين الأقصى و الأوسط خلال القرنين السابع و التاسع هجريين، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ، 2013-2014.

7-بلعرج عبد الرحمن ، العلاقات الثقافية بين بني زيان و المماليك ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، 2007-2008.

8-بوحلاسة نوار ، الشعر الزياني ، أطروحة ماجستير ، كلية الآداب و اللغات الأجنبية ،جامعة قسنطينة ، 1989.

9-بودواية مبخوت ، العلاقات الثقافية و التجارية بين المغرب الأوسط و السودان الغربي في عهد بني زيان ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، 2005-2006.

10- بوشامة عاشور ، علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب و الأندلس ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 1991.

11- دهمش سهيلة ، العادات الاحتفالية في المغرب الأوسط الزياني ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ،2014-2015.

12- الرميح محمد بن مطلق ، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للإمام الونشريسي ت 914هـ، أطروحة ماجستير ، قسم الشريعة ،جامعة أم القرى ، 2011 .

13- بن ساعو محمد ، التجارة و التجار في المغرب الإسلامي القرن 7-10هـ/13-15م ، أطروحة ماجستير ،قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2013-2014.

14- الشرقي نوارة ، الحياة الاجتماعية في الغرب الإسلامي ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2007-2008.

15- الشريحي نبيل ، دور علماء تلمسان في الحياة السياسية و الاجتماعية و العلمية في بلاد المغرب خلال القرنين 7-8هـ/13-14م، أطروحة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2010.

-16 شقدان بسام كامل عبد الرزاق ، تلمسان في العهد الزياني ،أطروحة ماجستير، جامعة فلسطين ، 2002.
-17 بن فريحة عبد المالك ، القبائل العربية و مكانتها بالدولة الزيانية ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2014-2015.
-18 قاتل إلهام ، النخبة العالمة في المغرب الأوسط (ق7-9هـ13-15م)، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ، 2018.
-19 قومي محمد ، دور الطائفة اليهودية بتوات خلال القرنين (15-16م) ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ، جامعة وهران ، 2013-2014.
-20 كربوع مسعود ، نوازل النقود و المكاييل و الموازين في كتاب المعيار للونشريسي ، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ، 2012-2013.
-21 كرطالي أمين ، الفقهاء و الحياة السياسية في المغرب الأوسط خلال القرنين (9-10هـ/15-16م)، أطروحة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2013-2014.
-22 مزدور سمية ، المجاعات و الأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ و الآثار ، جامعة قسنطينة ،2008-2009.
-23 بن مصطفى إدريس ، العلاقات السياسية و الاقتصادية بالمغرب الأوسط ، أطروحة ماجستير ،قسم لتاريخ و الآثار ،جامعة تلمسان ، 2007-2008.
-24 الهلالي محمد ياسر ، مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين (8-9هـ/14-15م)، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ و الحضارة ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية :

1- Atalla Dhina , Les Etats de l'Occident musulman aux XIII e , XIV e et XV e siècles, Enal-OPU, Alger
2- Atalla Dhina , Royaume Abdalouadide a l’époque d’Abou Hamou Moussa 1ere et Abou Tachfin 1ere Enal-OPU, Alger, SD
3- Attalah –Dhina , Les états de l’occident musulman au XIII, XIV² et XV² siècle ,Enal – OPU, Alger, SD.
4- Brousslard (CH) , Les Inscriptions Arabes de Tlemcen, revue africain , n14, 3eme année ,Alger ,1859.
5- C Brousslard, Les inscription arabes de Tlemcen IX mosquée et madrassa de Sidi Boumedian , revue africain , 3eme année , n18, aout 1856
6- Edmond Doutté , Notes sur L’islam Maghribein- Marabouts, Extrait de la Revue de l histoire des Religion, Tomes xi et xii, ernest leroux Editer , paris ,1900
7- Hirchberg , A history of the jewfish in the north Africa , EJ Brill, Landon, 1974
8- Ndjem ed-dine Hentati , L’Eau dans la ville de l4occident musulman médiévale d’après les sources juridique malikites, Revue d’histoire magrébine , 28eme

9- S Gsell, Histoire ancienne de l’Afrique du nord, Tome 1, Paris, 1955

فهرس المواضيع :

الملخص :

تهتم هذه الدراسة في البحث عن مختلف أنواع الآفات الاجتماعية المنتشرة في العهد الزياني طيلة فترة قيامها أي من القرن السابع للهجرة إلى غاية القرن التاسع للهجرة ، بالاعتماد على الكتب النوازلية المؤرخة للفترة المدروسة ، أهمها : تحفة الناظر للعقباني و الدرر المكنونة للمازوني و المعيار للونشريسي .

<u>الكلمات المفتاحية</u> : الآفات – بنو زيان – النوازل – العقباني – المازوني –الونشريسي.

Résumé :

Cette étude est concernée sur la recherche de divers types de maux sociaux répondus dans l'ère Zyanide du 7éme siècle Hidjri au 9éme siècle Hidjri , en s'appuyant sur les livres Nawaziliques de la période étudiée , dont les plus importants sont : Tohfate El-Nadhir De El-Oqbbani et El-Dorrar El-Maknouna de El-Mazzouni et El-Mayar de El-Wancharissi .

<u>Les mots clefs</u> : Les Fléaux – Les Ziyanides – Nawaziles – El-Oqbbani – El-Mazzouni – El-Wancharissi.

Summary :

The study is concerned with the the search for various types of social pests spread in the Zyanid era from the 7th century Hidjri to the 9th century Hidjri , relying on the studied period , the most important of which are : Tohfate El-Nadhir of El-Oqbbani and El-Dorrar El-Maknouna of El-Mazzouni and El-Mayar of El-Wancharissi.

<u>The key Words</u> : Scourges - The Ziyannids - Nawazils – El-Oqbbani – El-Mazzouni – El-Wancharissi .